جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع:

تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر

2019 – 1999

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

حسين بشيم أ/د . سفيان فوكة

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الجامعة:	الصفة:
أ.د: جمال درويش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	رئيسًا
أ.د: سفيان فوكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	مُشرفًا ومقررًا
د: رفيق بن مرسلي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	مُمتحنًا
د: حسام سلمان	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 03	مُمتحنًا
أ.د: أحمد طيلب	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	مُمتحنًا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الموضوع:

تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر

2019 – 1999

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالب: ..... تحت إشراف الأستاذ:

حسين بشيم ..... أ/د . سفيان فوكة

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الجامعة:	الصفة:
أ.د: جمال درويش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	رئيسًا
أ.د: سفيان فوكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	مُشرفًا ومقررًا
د: رفيق بن مرسلي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	مُمتحنًا
د: حسام سلمان	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 03	مُمتحنًا
أ.د: أحمد طيلب	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	مُمتحنًا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ سورة الرعد، الأية 11.

كلمة شكر وتقدير:

الحمد لله سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه.

وله الشكر شكراً يكافئ نعمه ويوافي فضله أن وفقني لإتمام هذه الأطروحة.

ونسأله أن تكون خالصةً له متقبلة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ سفيان فوكة الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.

والشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر أيضًا إلى كل القائمين على المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة

-بومرداس-

والشكر أيضًا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تحقيق هذه الأطروحة.

إهداء:

إلى من شدى بهما اللسان وقال فيهما الرحمن

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾

سورة الإسراء، الآية 23.

أبى . . . . رحمه الله

والدتى . . . . . أطال الله فى عمرها

إخوتى وأخواتى . . . . . حفظهم الله

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

وإلى كل من سقط من قلمى سهواً

إلى جميع هؤلاء أهدى حصاد جهدى وثمرة عملى

حسين بشيم

مقدمة:

o مقدمة:

يُعتبر موضوع الريع النفطي من بين أهم المواضيع والقضايا الراهنة، التي نالت الإهتمام الواسع من طرف الباحثين والمفكرين في ميادين السياسة والإقتصاد، في دول العالم بصفة عامة والدول المنتجة للنفط بصفة خاصة، ومرد هذا الإهتمام جاء كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في سبعينات القرن الماضي ثم ما بعده وتأثيرات هذا الإرتفاع على الدول المنتجة والمستوردة لهذا المورد، خُصوصاً تأثيره على الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية.

من جهة أخرى؛ فقد شكلت تلك التأثيرات التي أفرزتها الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لمختلف الأبحاث والدراسات السياسية على وجه الخصوص، للاهتمام بفكرة مدى تأثير عائدات صادرات الريع النفطي على طبيعة الأنظمة السياسية في الدول الريعية التي تعتمد على مورد الريع الخارجي كمصدر رئيسي ووحيد في نشاطها الإقتصادي، أي معرفة مدى تأثر أنظمتها السياسية ببنيتها الإقتصادية الريعية القائمة على مورد الريع النفطي.

كما ازداد الإهتمام بمفهوم الإستقرار السياسي في الدراسات السياسية بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، باعتباره مطلب أساسي للدول والمجتمعات والنظم السياسية، مهما كانت طبيعة النظام السياسي؛ سواءَ كان نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، فإنه يسعي إلى تحقيق الإستقرار والثبات لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية في غياب الإستقرار السياسي، وبالتالي فهو شرط لازم من أجل تحقيق التقدم والرقي.

وفي نفس السياق، كما نجد أن أغلبية الدراسات والأبحاث التي اهتمت بموضوع تأثير الريع النفطي على طبيعة النظم السياسية فقد انقسمت إلى قسمين؛ فريق رأى في متغير الريع النفطي على أنه نعمة يُمكننا من خلاله التأسيس لإقتصاد قوي ومتنوع يدفع بالعملية التنموية نحو الأمام من أجل تحقيق التقدم والتطور، وهذا ما ينعكس بدوره على المجتمع بالإيجاب مما يزيد من نسبة استقرار تلك النظم السياسية، في حين رأى فريق أخر عكس ذلك تماماً؛ على أن المورد المالية الناتجة عن متغير الريع النفطي نقمة على الدول الريعية بسبب انعكاساته السياسية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يؤثر على مفهوم الإستقرار السياسي في تلك الدول حيث أنه يُعزز من هيمنة السلطة الحاكمة ونخبها بما يضمن لها تحقيق الإستمرار والبقاء في السلطة عن طريق تمديد الحكم خارج الأعراف الديمقراطية، عبر

استخدامها للعائدات الريعية كألية تُعزز من خلالها مؤسساتها الإستبدادية التسلطية وتُقوي النظام السياسي القائم بما يمكنه من حماية نفسه عن طريق انتهاجه مجموعة من الممارسات كبناء شبكات من العلاقات الزبونية، تقوم من خلالها بشراء السلم الإجتماعي لكسب المزيد من الولاء، ودفع المجتمع إلى عدم المطالبة بحقوقه خاصة الحقوق السياسية منها، وهذا ما يعرقل عملية الإنتقال الديمقراطي ويسمح ببروز مجموعة من الظواهر السلبية كالفساد، البطالة والفقر والتخلف التنموي، وبالتالي فإن طبيعة الإقتصاد القائم على الريع النفطي بدل الإنتاج يؤثر على مفهوم الإستقرار السياسي في الدول الريعية.

وعلى غرار الكثير من دول الريعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ تعتبر الجزائر دولة ريعية تعتمد على مورد طبيعي في نشاطها الإقتصادي وهو الريع النفطي، وقد ساهمت مداخيله المرتفعة بداية الألفية نظراً للارتفاع الكبير في أسعاره في الأسواق العالمية من إعادة التوازنات للاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني من الاستدانة الخارجية من طرف المؤسسات المالية العالمية أبرزها صندوق النقد الدولي FMI من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد مكنت الوفرة المالية الناتجة عن تدفق الثروة النفطية مع وصول قيادة سياسية جديدة للحكم منذ سنة 1999 من استخدامها في شتى الميادين السياسية الإقتصادية والإجتماعية وفي تجاوز بعض الأزمات السياسية أبرزها موجة الربيع العربي عام 2011، إلا أن اعتماد النخبة الحاكمة بشكل كبير على المورد المالية للريع النفطي لتحقيق بقاءها في السلطة عبر العديد من التوظيفات فقد أثر على مفهوم الإستقرار السياسي بسبب هشاشة الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية على المستوى الداخلي.

- **الإشكالية:**

يُعد متغير الريع النفطي أحد أهم الموارد المالية في الدول الريعية النفطية، نظرًا إلى مداخيله المرتفعة، والجزائر باعتبارها دولة ريعية بامتياز فقد أضحى موَرد الريع النفطي متغيرًا جوهرياً في رسم مختلف توجهات وسياسات النخبة الحاكمة في الميادين الإقتصادية الإجتماعية والسياسية التي تهدف إلى تحقيق الإستمرار والبقاء في السلطة لفترة زمنية طويلة، إلا أن توظيف الموارد المالية لمتغير الريع النفطي من أجل تحقيق مصالح شخصية من طرف النخبة الحاكمة، فقد أثر ذلك على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019 وهذا ما تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه من خلال معالجة الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن إعتبار أن متغير الريع النفطيَ مُؤثر على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019؟**

كما تثير هذه الإشكالية العديد من التساؤلات البحثية الفرعية؛ التي تحاول تفكيك العلاقة بين الريع النفطي والإستقرار السياسي، حيث تتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

- **التساؤلات الفرعية:**

1. ما هو التأصيل المفاهيمي كُل من الريع النفطي والإستقرار السياسي؟
2. ما هي العلاقة الموجودة بين متغيري الريع النفطي والإستقرار السياسي؟
3. كيف أثرت السياسية الإقتصادية التي تبناها النظام السياسي في الجزائر على الإستقرار الإقتصادي والسياسي؟
4. كيف وظفت النخبة الحاكمة في الجزائر من أجل ضمان الإستمرار والبقاء في السلطة الموارد المالية لمتغير الريع النفطي في العملية السياسية ؟
5. كيف أثرت التوظيفات السياسية والإقتصادية لمتغير الريع النفطي على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

سنحاول من خلال هذه الدراسة فحص الفرضيات التالية:

1. كلما ارتهن أو إرتبط متغير الريع النفطي بنخبة معينة داخل الدولة الريعية تسعى للبقاء في السلطة، كلما أدى ذلك إلى ضعف وهشاشة الإستقرار السياسي.
2. السياسة الإقتصادية التي تبناها النظام السياسي في الجزائر القائمة على متغير الريع النفطي غير مستدام وغير منصف في التوزيع، قد تؤدي إلى هشاشة الإستقرار الإقتصادي والسياسي، مما ينعكس ذلك سلبًا على الأداء التنموي أو النموذج التنموي.
3. كلما زادت درجة اعتماد النخبة الحاكمة في الجزائر على النظام الإقتصادي الريعي، كلما أدى ذلك إلى تناقص ثقافة المشاركة السياسية وزيادة انتشار ثقافة الولاء، مما يؤدي ذلك إلى قصور عملية البناء الديمقراطي.

4. كلما عملت النخب الحاكمة في الجزائر على توظيف المورد المالية لمتغير الريع النفطي في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات لترسيخ قواعد نفوذها التسلطية، كلما ساعد ذلك على زيادة انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية في كونها تعالج موضوع بحثي، ينتمي إلى مواضيع الاقتصاد السياسي، من خلال التدقيق في كيفية تأثير العوامل الإقتصادية في الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، مما يجعل من الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للظاهرة الإقتصادية، ومن أجل معرفة ذلك قمنا بدراسة موضوع الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل والإستقرار السياسي كمتغير سياسي تابع، مع تطبيق ذلك بواسطة دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019، باعتباره دولة ريعية.
2. كما تظهر أهمية الدراسة أكثر، في البحث عن كيفية استعمال النخبة الحاكمة في الجزائر الموارد المالية لمتغير الريع النفطي وتوظيفها لتحقيق البقاء في السلطة، وكيف أثر ذلك على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر.
3. كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا؛ في أن النتائج التي يمكن الوصول إليها في نهاية دراسة موضوع تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، يمكن تعميمها والاستفادة منها لدراسة بقية الدول الريعية التي تعتمد على مورد الريع النفطي كمصدر أساسي للدخل في اقتصادها الوطني، خاصة أن الأنظمة السياسية في الدول الريعية تشترك في الكثير من الخصائص والسمات، ولعل أهمها هي الطابع الريعي في اقتصادها الوطني.

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

1. يهدف هذا البحث إلى معرفة التأثيرات التي يفرزها الريع النفطي باعتباره متغير مركزي مستقل؛ على الإستقرار السياسي باعتباره متغير تابع، بمعنى أخر تهدف هذه الدراسة لمحاولة إبراز العلاقة الموجودة بين متغيري الريع النفطي والإستقرار السياسي، مع اسقاط تلك العلاقة من خلال دراستنا لحالة الجزائر في مرحلة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين 1999 و2019.

2. كما تهدف هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة الإقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالريع النفطي، من خلال معرفة نسبة مساهمة قطاع النفط في تشكيل الناتج المحلي الإجماليGDP بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وكذا نسبة مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الجزائرية، وهذا من أجل البحث في سلبيات الإعتماد الكبير للنخبة الحاكمة على قطاع النفط في تمويل برامجها التنموية في ضوء تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى معرفة مدى وجود الرغبة لدى النخبة الحاكمة في الجزائر على التنويع الإقتصادي وبناء اقتصاد قوي قائم على الإنتاج، بدل مصدر الريع النفطي الذي يؤدي إلى هشاشة الإستقرار الاقتصادي والسياسي، وبالتالي غياب التنمية.
3. كذلك من بين الأهداف المتوخاة من البحث هو معرفة كيف وظفت النخبة الحاكمة في الجزائر الريع النفطي في العملية السياسية وادارة اللعبة السياسية خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 بين مختلف فواعل العملية السياسية، من أجل تمديد الحكم خارج الأعراف الديمقراطية باسم التنمية، وأثر ذلك على بعض المؤشرات مثل مؤشرات الحكم الراشيد الصادرة عن البنك الدولي، ومؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات الإقتصادية التابعة إلى مجموعة الإيكونوميست البريطانية
4. كما تهدف الدراسة للبحث في أثر متغير الريع النفطي على طبيعة النظام السياسي الجزائري وعلى السياسات العامة التوزيعية التي تبناها النظام السياسي بداية الألفية، القائمة على الإنفاق العمومي التي كانت تهدف إلى تحقيق التنمية للوصول إلى الإستقرار الإقتصادي والسياسي المطلوب، وكذا أثر الريع النفطي على بعض استراتيجيات وتوجهات النخبة الحاكمة في الجزائر التي كانت تهدف من ورائها تحقيق البقاء في السلطة على غرار سياسة الإستقطاب الزبوني وسياسة شراء السلم الإجتماعي، بالإضافة إلى دور الريع النفطي في تحديد نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019.
5. وأخيرا تهدف هذه الدراسة أيضًا؛ إلى معرفة كيف ساهمت استراتيجية النظام السياسي القائمة على توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لتثبيت أركان النظام التسلطي لمختلف الفئات الموجودة داخل المجتمع منذ تولي رئيس جديد الحكم عام 1999، هذه الاستراتيجية التي تجسدت بواسطة توزيع مداخيل الريع النفطي لاستقطاب مختلف الفئات لكسب المزيد من الولاء لضمان استمرارها

في السلطة خاصة في ظل الطفرة النفطية التي عرفتها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، على زيادة انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكاله، وكيف أصبحت الزبونية تُعتبر كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019.

- **أسباب إختيار الموضوع:** إن اختياري للموضوع لم يكن اعتباطيًا، وإنما هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع؛ التي يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

أولاً: الأسباب الذاتية: من بين الأسباب الذاتية التي دفعت الباحث نحو هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

1. لا يخلوا أي بحث من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه؛ ولعل ما يدفعني لاختيار هذا الموضوع ومعالجته من هذه الزاوية، مردُه أساسًا إلى فضولي العلمي ورغبتي للبحث في موضوع يتناول جانبين أساسيين، الجانب الأول جانب اقتصادي يعالج متغير الريع النفطي؛ والثاني هو جانب سياسي يتعلق بالإستقرار السياسي، أي رغبتي في دراسة موضوع يدخل ضمن مواضيع علم الإقتصاد السياسي، للوصول إلى مستوى من الفهم العلمي والأكاديمي من خلال معرفة بشكل معمق التأثيرات التي يفرزها الجانب الإقتصادي على الجانب السياسي، ومحاولة تطبيق ذلك على حالة الجزائر في فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة.
2. كذلك من بين الأسباب الذاتية الأخرى، التي دفعتني إلى إنجاز هكذا موضوع متعلق بـ: تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، هو نقص وندرة الدراسات والأدبيات الجامعية المهتمة والمتخصصة التي اشتغلت وقامت بدراسة مثل هكذا موضوع في الجزائر من زاوية التأثيرات التي يفرزها متغير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة.

ثانياً: الأسباب الموضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1. سعي الباحث إلى تقديم إضافة علمية حول المفاهيم المرتبطة بموضوع الريع النفطي والإستقرار السياسي وضبطها ومحاولة ازالة الغموض عليها، وتحديد أثر متغير الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل على الإستقرار السياسي كمتغير سياسي تابع.
2. الرغبة في تقديم اضافة فيما يتعلق بموضوع الإقتصاد الريعي ومدى تأثيره على طبيعة الإستقرار السياسي في الجزائر، خاصة الشيء الملاحظ في بعض الدراسات التي اختصت بدراسة حالة الجزائر، تناولت أحد الجوانب فقط إما الجانب الإقتصادي أو الجانب السياسي، مستبعدة بذلك الربط بينهما تحت ما يسمى بالإقتصاد السياسي.
3. كذلك من بين الأسباب الموضوعية التي دافعتني لاختيار هذا الموضوع، هو الرغبة في فهم وتفسير نظرية الدولة الريعية وأطروحة لعنة الموارد؛ والأثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الذي يخلفانه على طبيعة الأنظمة السياسية في الدول التي تعتمد في اقتصادها الوطني على مصدر واحد للدخل يكون في غالب الأحيان مصدر الريع النفطي.
4. يقول المفكر مالك بن نبي لست كاتبًا بالمعنى الذي يبحث صاحبه عن الموضوع الذي يخرجه للناس، ولكني أشعر بواقع من حولي يدفعني إلى دراسته واخراجه للناس، هذا الواقع يتمثل في الوضع السيء والهش للإستقرار السياسي الذي كان عليه في فترة حكم الرئيس المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، هو الذي دافعني لدراسة الموضوع بغية تشخيص كيف أثر متغير الريع النفطي نتيجة توظيفه من طرف النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 كآلية لتحقيق الاستمرار والبقاء في السلطة، على مؤشرات الإستقرار السياسي الذي أدي إلى غياب مفهوم حقيقي للإستقرار السياسي.

- **حدود الدراسة:**

أ. **المجال المكاني:** فيما يخص المجال المكاني لهذه الدراسة؛ حيث أنها تهتم بدراسة وحدة جغرافية محددة وهي حالة الجزائر باعتبارها دولة ريعية.

ب. **المجال الزمني:** أما المجال الزمني لهذه الدراسة، تركز هذه الدراسة على تحديد التأثيرات التي يفرزها متغير الريع النفطي على الإستقرار السياسي، وقد حددت الفترة التي تعالجها الدراسة بالمرحلة الزمنية الممتدة منذ عام 1999 إلى غاية سنة 2019، حيث أن اختيار هذه الفترة كان

مقصوداً وهي فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ كما يكمن السبب الرئيسي الذي جعلنا نركز على فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ فهذا يعود إلى انتعاش السوق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية في عهده وعودة مفهوم الريع النفطي أنداك بقوة وما انتج عن ذلك؛ من انعكاسات على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019

- **الإطار المفاهيمي الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، وإنطلاقًا مما سبق سوف يتمحور موضوع هذه الدراسة حول أربعة مفاهيم أساسية هي كالاتي:

1. مفهوم الريع: The Concept Of Rent

يعدُ مفهوم الريع من بين المفاهيم الإقتصادية الكلاسيكية التي اختلف حولها العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين في تقديم مفهومًا جامع وشامل للريع، أمثال أدم سميث Adam Smith، دافيد ريكاردو David Ricardo، ألفريد مارشال Alfred Marshall، كارل ماكس Karl Marx، عموماً فقد يقتصر مفهوم الريع على أنه الدخل أو الكسب الذي لا يشارك بنشاط في الإنتاج الإقتصادي، ومع ذلك فإنه يتلقى نصيبًا من الإنتاج، وبالتالي فإن السمة المميزة للريع تكمن في وجود أو عدم وجود نظرة انتاجية في سلوكه، أو بعبارة أخرى يشير مفهوم الريع إلى ذلك الدخل غير مرتبط بجهد صاحبه؛ وغير مرتبط بالدورة الإنتاجية[1].

2. مفهوم الدولة الريعية: The Concept Of Rentier State

يَعُود ظهور مفهوم الدولة الريعية Rentier State للمرة الأولى إلى بدية السبعينات من القرن العشرين مع الباحث الإيراني حسين مهداوي Hossein Mahdavy الذي يُحدد مفهوم الدولة الريعية بأنها: تلك البلدان التي تتلقى بشكل منتظم مبالغ مالية كبيرة من الريوع الإقتصادية الخارجية، التي يدفعها الأفراد أو الشركات والحكومات الأجنبية إلى البلد المعني،[2] كما أن فكرة مفهوم الدولة الريعية تطورت وتبلورت أكثر مع باحثين اقتصاديان أخرين أمثال حازم الببلاوي Hazem Beblawi وجياكومو لوشياني

[1] Hazem Beblawi, The Rentier State in The Arab World, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, (fall 1987), pp.383.384.

[2] Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon** (Eritrea: Africa World Press, 1996), pp.11.12.

Giacomo Luciani من خلال محاولتهم تطبيق ذلك المفهوم على الدول النفطية العربية، حيث تعرف الدولة الريعية Rentier State على: أنها تلك الدولة التي تستمد جزءاً كبيراً من ايراداتها المالية من مصادر خارجية في شكل ريع اقتصادي، كما ينطبق هذا المفهوم على الدول العربية المنتجة للنفط[1].

3. مفهوم الإقتصاد الريعي: The Concept Of Rentier Economy

يعرف الإقتصاد الريعي Rentier Economy بأنه: ذلك الإقتصاد الذي يكون مدعُومًا بشكل كبير ومباشر من انفاق الدولة، في حين أن الدولة نفسها تكون مدعومة من الريع الإقتصادي المتأتي من الخارج، وبالتالي فإن الدولة الريعية هي نظام فرعي مرتبط بالاقتصاد الريعي، بمعنى أخر أن الإقتصاد الريعي Rentier Economy أوسع وأشمل من الدولة الريعية Rentier State،[2] أو بشكل عام يشير مفهوم الإقتصاد الريعي Rentier Economy إلى ذلك الإقتصاد الذي يلعب فيه الريع الخارجي، دوراً رئيسيًا في النشاط الإقتصادي للدولة[3].

4. مفهوم الإستقرار السياسي: The Concept Of Political Stability

يعدُ مفهوم الإستقرار السياسي من بين المفاهيم السياسية التي اختلف حولها العديد من الباحثين والمنظرين السياسيين الغربين الليبراليين حول تقديم تعريف موحد لمفهوم الإستقرار السياسي، حيث اقترح بعض المنظرين أن الإستقرار السياسي لا يتطلب أكثر من غياب الحرب الأهلية أي غياب العنف داخل المجتمع، أما البعض الأخر فقد أعتبر الإستقرار السياسي؛ على أنه ادامة نظام حكم،[4] وبعبارة أخرى يُقصد بمفهوم الإستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي في المحافظة على استمراره واستقراره لفترة زمنية طويلة، بواسطة حصوله على دعم طوعي أو من خلال موافقة المواطنين له، بدلاً من الاعتماد على وسائل الإكراه المتعددة، وبالتالي فإن الإستقرار السياسي حسب هذا المفهوم يشير إلى أن النظام

[1] Hazem Beblawi, The Rentier State in the Arab World: In Hazem Beblawi And Giacomo Luciani (edited), **The Rentier State Nation State and integration in the Arab World** (London: Croom Helm ltd, 1987), p.11.
[2] **Loc Cit.**
[3] Yates.Douglas Andrew**, Op Cit**, p.13.
[4] Shaun P. Young, **Beyond Rawls: An Analysis Of The Concept Of Political Liberalism** (New York, University Press Of America, 2002), pp.1.2.

السياسي يكون نتاج لإرادة الشعب ويستمد شرعيته من موافقة المواطنين له، دون اللجوء إلى طرق أخرى لكسب الشرعية السياسية[1].

- **الإطار المنهجي الدراسة:** من البديهي أن دراسة أي موضوع تستلزم توظيف جملة من المناهج والإقترابات والنظريات التي تساعد على فهم الموضوع محل الدراسة من جميع جوانبه؛ لذا سنوظف في دراستنا مجموعة من المناهج والاقترابات والنظريات التالية:

أ. **مناهج الدراسة:**

1. **منهج دراسة حالة:** يُعرف منهج دراسة حالة Case-Study Method على أنه المنهج الذي يتم التركيز فيه على دراسة حالة معينة، كما يقوم هذا المنهج على جمع البيانات العلمية والمعلومات المتعلقة بحالة ما، سواء أكانت هذه الحالة فرداً أو مؤسسة أو نظامًا اجتماعيا أو مجتمعًا محلياً أو مجتمعًا عامًا، بحيث تكون دراسة هذه الحالة بشكل معمق تتناول فيه كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها،[2] وقد استخدمنا هذا المنهج في دراستنا هذه من خلال جمع العديد من البيانات والمعلومات الخاصة بدراسة حالة الجزائر مع تحليلها وتفسيرها، انطلاقًا من كون الجزائر دولة ريعية.
2. **المنهج الإحصائي:** هو منهج رياضي يستخدم في أغلب الأبحاث الإجتماعية والعلمية، والإحصاء يعني معالجة العلاقات بين الظواهر أو القيم معالجة رقمية، أي أنه يعالج النتائج التي يحصل عليها الباحث ويقوم بترجمتها إلى أرقام عددية، إذن فهو يقوم بعملية جمع وعرض للبيانات العددية التي يحصل عليها في موضوع معين مما يعطي حقيقة رياضية للنتيجة بحيث لا يمكن الشك فيها، كما يهدف المنهج الإحصائي إلى تجميع البيانات بطريقة كمية، إذ تظهر نتائج البحث في شكل أرقام ورسومات بيانية، وبالتالي فإن المنهج الإحصائي يُعدٌ طريقة رقمية رياضية تسمح لنا بمعالجة وتحليل البيانات الكيفية المتحصل عليها ميدانيا وترجمتها إلى أرقام ونسب،[3] وقد استخدمنا هذا المنهج في درستنا لعرض أكبر قدر ممكن من الإحصائيات والأرقام التي تُدعم الفرضيات التي تم صياغتها

[1] Ikyase Tersoo Johnkennedy And Egberi Anthony Ejue, Political Violence And Democratic Stability In Nigeria: Reflecting On The Past And Chatting The Way Rorward, **Review Of Public Administration And Management,** Vol.04, No.08, (December 2015), p.33.

[2] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج والاقترابات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص.134.

[3] جمال معتوق، **منهجية العلوم الإجتماعية والبحث الاجتماعي** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص.139.

لتقديم الحجج الكافية حولها من أجل الوصول إلى نتائج منطقية وواقعية بعيدة كل البعد عن الوصف العام.

3. **المنهج التاريخي:** يَتمثل المنهج التاريخي في القواعد والإجراءات التي يتبعها الباحث في جمع المادة التاريخية ودراستها ونقدها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج والتعميمات منها،[1] كما يتضمن المنهج التاريخي على الجانب التفسيري في دراسة الظواهر الماضية التي نشأة في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات،[2] ومقصدنا من استخدم هذا المنهج في دراستنا هو من أجل تتبع التطور التاريخي للإقتصاد الوطني والوقوف على أهم المراحل التي مر بها، لمعرفة طبيعته ومدى تأثره بالأزمات والطفرات التي شهدتها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن طبيعة الموضوع اقتضت الرجوع في مراحل كثيرة من البحث إلى التاريخ.

ب. **إقترابات الدراسة:**

1. **اقتراب النسقي النظمي:** ارتبط هذا الاقتراب في علم السياسة بعالم السياسة الأمريكي دافيد ايستن David Easton،[3] وفقًا لهذا الاقتراب يعتبر النظام System بمثابة وحدة التحليل الأساسية، والنظام السياسي حسب دافيد ايستن David Easton، هو نسق من التفاعلات له محيط أو بيئة يتحرك فيها، يتبادل التأثير معها؛ أي يؤثر فيها كما تؤثر هي فيه، بواسطة المدخلات والمخرجات، حيث يتلقى النظام السياسي عبر المدخلات مجموعة من المطالب التي تأتيه من بيئته أي من المجتمع والتي تكون على شكل مطالب أو تأييد، يقوم النظام السياسي بدراسة تلك المطالب ثم يقوم بتحويلها في شكل مجموعة من الأفعال والقرارات والسياسات الملزمة، كما أن مخرجات النظام السياسي تترك ردود أفعال البيئة، فتعود مرة أخرى عبر التغذية الاسترجاعية في شكل طلبات أو تأييد للنظام، وبالتالي فقد اهتم دافيد ايستن David Easton من خلال مقاربته بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير،[4] وقد تم استخدام الاقتراب النسقي في دراستنا لمعرفة كيف قام النظام السياسي باحتواء مطالب الحركات الإحتجاجية والاستجابة لها في الفترة ما

---

[1] خالد حامد، **منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط02، 2012)، ص.54.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات** (الجزائر: دار هومة، ط05، 2007)، ص.56.

[3] محمد نصر عارف، **إبستمولوجية السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002)، ص.262.

[4] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.130-140.

بين1999 و2019، بواسطة توظيف الريع النفطي في تبني سياسات عامة توزيعية قائمة على الدعم الحكومي، التي كان يهدف من وراءها شراء السلم الاجتماعي للمحافظة على استقراره واستمراره في السلطة.

2. **اقتراب البنيوي الوظيفي:** جاء هذا الاقتراب من أجل تحليل وتفسير النظم السياسية، كما ارتبط بالمفكر الأمريكي جبرائيل ألموند Gabriel Almond حيث أن اقتراب البنائي الوظيفي لجبرائيل ألموند G.A جاء لدراسة كيفية محافظة النظام السياسي على استمراره وتكيفه،[1] باعتباره يتكون من مجموعة من الأبنية السياسية التي يقصد بها مختلف المؤسسات الرسمية المتمثلة في السلطات الثلاث والمؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والجمعيات. الخ، فحسب ألموند Almond أن كل بنية تؤدي وظيفة محددة التي تُعد انجازها ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز تلك الأبنية أو المؤسسات وظائفها المحددة لها الذي افترض أن جميع النظم السياسية تمارسها،[2] وقد تم استخدام هذا الاقتراب في دراستنا لتفسير وتحليل الأداء الوظيفي للنظام السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، الذي كان يهدف من خلاله النظام السياسي في الجزائر للمحافظة على بقاءه واستمراره في السلطة.

3. **اقتراب النخبة:** من بين أشهر رواد هذا الاقتراب نجد غيتانو موسكا Guetano Mosca، فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto، روبرتو ميشلز Robert Michels،[3] حيث تُعرف النخبة Elite على أنها مجموعة من الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام،[4] كما يركز اقتراب النخبة على دراسة سمات النخبة الحاكمة واستمراريتها وتغيرها ودورانها وطرق تجنيدها وطبيعة تأثيرها على العملية السياسية،[5] وقد تم استخدام هذا الاقتراب في دراستنا، لمعرفة طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، والطرق والأساليب التي استخدمتها للدعاية والتعبئة السياسية لتأثير على العملية السياسية، ومدى توفر الرغبة لديها في

---

[1] بومدين طاشمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.156.

[2] محمد نصر عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 272-275.

[3] بومدين طاشمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.218.

[4] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.207.

[5] سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية** (بيروت: مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، 2019)، ص.25.

الإنتقال نحو تكريس نظام أكثر ديمقراطية والخروج من التبعية للقطاع النفطي؛ والتوجه نحو بناء اقتصاد قوي قائم على التنويع الإقتصادي لتحيق التنمية المستدامة.

4. **اقتراب الثقافة السياسية:** يشير مفهوم الثقافة السياسية عند بعض المختصين في علم السياسية إلى تلك القيم والمعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها، وادراك الشعب لدور الحكومة وللعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، له تأثيره المعترف به على النظام السياسي، أو بعبارة أخرى يقصد بها في الأدبيات السياسية على أنها ذلك الشق السياسي من الثقافة العامة، السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي،[1] وقد تم استخدام هذا الإقتراب في دراستنا لمعرفة كيف كرس متغير الريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، ثقافة الخضوع وعدم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وكيف أثر ذلك على طبيعة النظام السياسي.

5. **اقتراب الإقتصاد السياسي:** يعتبر هذا الإقتراب من أقدم الإقترابات المستخدمة في تحليل النظم السياسية والظواهر السياسية، بحيث يقوم هذا الاقتراب بالربط بين الظواهر الإقتصادية والسياسية، ويجعل من الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للظاهرة الإقتصادية، كما ينطلق هذا الاقتراب من افتراض رئيسي يقوم على تأثير العوامل الإقتصادية في الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية،[2] وقد قمنا بتوظيف هذا الاقتراب في هذه الدراسة من خلال التركيز على كيفية تأثير الريع النفطي كمتغير إقتصادي مستقل على الإستقرار السياسي كمتغير سياسي تابع، من خلال دراستنا لحالة الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019، وبالتالي معرفة كيفية استخدام النخبة الحاكمة الجانب الإقتصادي الخاص بالموارد المالية للريع النفطي، وتوظيفه في الجانب السياسي بواسطة تمويل مختلف السياسات التوزيعية الحكومية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، التي تضمن لها البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة.

6. **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** يعتبر جول ميجدال Joel Migdal مؤسس هذا الإقتراب، فقد جاء هذا الإقتراب لعرض الكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الأحيان تأثيراً قوياً على البنية الطبقية، وصراع الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم، كما يَعتبر هذا الإقتراب الدولة كمتغير مستقل، فحسب

[1] بومدين طاشمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.208.

[2] محمد نصر عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص.316.

جول ميجدال Joel Migdal لفهم وتحليل النظم السياسية يتحدد من خلال طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع، وهذه العلاقة التفاعلية حسب جول ميجدال Joel Migdal تتحدد انطلاقًا من معياري القوة والضعف الموجود بين الدولة والمجتمع، وفقًا للأنماط التالية: **(أ)**. دولة قوية ومجتمع قوي؛ **(ب)**. دولة قوية ومجتمع ضعيف؛ **(ج)**. دولة ضعيفة ومجتمع قوي؛ **(هـ)**. دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، كما يركز جول ميجدال Joel Migdal من خلال هذا الإقتراب على أليات الضبط والتحكم الإجتماعي التي تمارسها الدولة لتحقيق السيطرة الإجتماعية على مختلف التنظيمات الإجتماعية،[1] وقد تم استخدام هذا الاقتراب في درستنا للوقوف على أثر متغير الريع النفطي في تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، وبالتالي معرفة كيف وظفت النخبة الحاكمة الموارد المالية الناتجة عن الريع النفطي خلال مرحلة الطفرة النفطية، في حتواء تنظيمات المجتمع المدني وبناء شبكات زبونية لتعزيز شرعيتها وتحقيق أهدافها التي ترمى للبقاء في السلطة.

7. **اقتراب الكوربراتية:** جاء اقتراب الكوربراتية لفهم وتفسير وتحليل النظم السياسية، يقوم على افتراض على أنه شكل من سيطرة الدولة وتحكمها، وشكل من نشاط جماعات المصالح، ومن أشهر رواده نجد فيليب شميتر Philippe Schmitter وهاورد فيورده Howard Wiarda، فحسب فيليب شميتر Philippe Schmitter تعني الكوربراتية على أنها، نظام من تمثيل المصالح تنتظم وتتألف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا والهيراركية تنظيميًا، والمعترف بها أو المرخص لها من قبل الدولة، وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة، أما هاورد فيورده Howard Wiarda فقد عرفها بأنها نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد أساسًا من الفكر الإجتماعي الكاثوليكي يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل والرأسمال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة،[2] وقد تم استخدام هذا الاقتراب في دراستنا لتفسير كيف وظفت النخبة الحاكمة في الجزائر الريع النفطي من أجل سيطرتها وهيمنتها على العديد من التنظيمات الإجتماعية وجعلها تابعة لها، لضمان استمراريتها في الحكم.

---

[1] محمد نصر عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.323-327.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.318-323.

ج. نظريات الدراسة:

1. **نظرية الدولة الريعية Rentier State Theory (RST):** حسب تعبير ليزا أندرسون Lisa Anderson تعتبر نظرية الدولة الريعية **(RST)** كواحدة من بين الإسهامات النظرية الرئيسية لدراسات الشرق الأوسط في علم السياسية، وقد جاءت لتحليل وتفسير الدول التي تستمد جزء هام من مداخيلها من موارد خارجية، أي تحليل ودراسة الدول التي تعتمد على موارد طبيعية خارجية في نشاطها الإقتصادي؛ ومدى تأثير ذلك على طبيعة نظامها السياسي، كما بُنيت هذه النظرية على سلسلة من الدراسات التي ظهرت في الغالب في الثمانينات، ومع ذلك فإن فكرة الدولة الريعية قد طرحها لأول مرة الباحث الإيراني حسين مهداوي Hossein Mahdavy عام 1970، ثم طورها الإقتصاديان حازم الببلاوي Hazem Beblawi وجياكومو لوشياني Giacomo Luciani في مؤلف محرر نشر عام 1987، تقوم هذه النظرية على افتراض أن تدفقات الإيرادات النفطية غير مكتسبة على الحكومات في الدول الريعية، يجعلها أقل مسؤولية إتجاه المواطنين وأكثر استقلالية في اتخاذ القرار انطلاقا من استقلالها الضريبي، وبالتالي فوجود الريع النفطي يجعلها في منأى عن المطالب الشعبية التي تطالب بالديمقراطية،[1] وقد استخدمنا نظرية الدولة الريعية **(RST)** في دراستنا ضمنياً، لتفسير وتحليل انعكاس توظيف السلطة السياسية الثروة النفطية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، على طبيعة النظام السياسي؛ وكيف ساعدها الريع النفطي في تكريس التسلطية والإستبداد، ومنع حدوث عملية الإنتقال الديمقراطي.
2. **أطروحة لعنة الموارد:** ظهرت أطروحة لعنة الموارد لأول مرة من قبل الباحث الإقتصادي ريتشارد أوتي Richard Auty في كتابه الموسوم بـ: التنمية المستدامة في إطار اقتصاد الموارد: نظرية لعنة الموارد سنة 1993، الذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثروتها لتحقيق النمو الإقتصادي، كما تعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة انتشرت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو والأداء الحكومي أسوء فيها من الدول التي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية،[2] وقد تم الاستعانة بهذه الأطروحة في دراستنا

[1] Meliha Benli AltuniŞik, Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal, **International Relations**, Vol.11, No.42, (Summer 2014), pp.76-79.

[2] ليندة طرودي، مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الاسرائيلي بعد2011 (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص.101.

لتفسير وتحليل أثر الريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، على النمو الإقتصادي والأداء الحكومي.

- **الدراسات السابقة:** ما يمكن ملاحظته من خلال مرحلة التتبع والتقصي للوصول إلى إجابة حول إشكالية البحث والوقوف عند مختلف الدراسات السابقة التي جمعها الباحث، أنها لم تتناول بشكل صريح كإشكالية رئيسية في الكثير منها، تأثير الريع النفطي كمتغير مستقل على الإستقرار السياسي كمتغير تابع، وإنما كان بعضها يركز على تحديد العلاقة بشكل نسبياً أو من خلال التركيز على متغير واحد وزاوية معينة في تحليل مختلف الظواهر السياسية، أما في سياق حالة الجزائر لا توجد دراسات كثيرة قد تناولت من قبل الموضوع من هذه الزاوية، ويمكن أن نشير إلى بعض الدراسات التي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها فيما يلي:

1. دراسة في كتاب للباحث الإيراني حسين مهداوي Hossein Mahdavy عام 1970 الموسومة بـ:[1] **أنماط ومشاكل التنمية الإقتصادية في الدول الريعية: حالة إيران The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**، تعتبر هذه الدراسة المنطلق الفكري التي قامت بالتنظير لمفهوم الدولة الريعية من خلال ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية، كما اعتبرت هذه الدراسة فيما بعد كمصدر لمختلف الباحثين الذين قاموا بتطوير هذا المفهوم، وقد حاول الباحث من خلال تحديده أنماط ومشاكل التنمية الإقتصادية في دول الشرق الأوسط دراسة حالة إيران، إبراز تأثير الطابع الريعي للدولة على الجانب السياسي والإقتصادي، كما توصل الباحث إلى أن إعتماد الدولة بشكل رئيسي على موارد مالية كبيرة تأتيها من الريع الخارجي مثل عائدات الصادرات النفطية بدل اعتمادها على الضرائب التي تفرضها على الموطنين يجعلها مستقلة سياسيًا عن المجتمع، انطلاقاً من استقلالها الضريبي الذي يصبح أقل مطالبة بالديمقراطية، وبالتالي فإن الريع حسب الباحث يعمل على اخراج المجتمع من الحيز السياسي ونطاق المطالبة بالانفتاح السياسي والديمقراطية، ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أن الباحث حسين مهداوي Hossein Mahdavy في دراسته لبعض دول الشرق الأوسط فقد قام بالتركيز أكثر على تأثير الطابع الريع للدولة على الجانب السياسي والإقتصادي فقط، ولم يتطرق إلى تأثيره على الجانب القيمي والثقافي.

[1] Hossein Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, in: Michael Cook (ed), **Studies in Economic History of the Middle East,** (London: oxford University Press,1970), pp.426-467.

2. الدراسة التي أنجزها مايكل روس Michael L. Ross عام 2001، الموسومة بـ:[1]هل النفط يعيق الديمقراطية ?**Dose Oil Hinder Democracy**، حاول الباحث من خلال دراسته تفسير العلاقة السببية الموجود بين الوفرة النفطية والتسلطية، حيث قام الباحث في تحليله لتلك العلاقة انطلاقاً من ثلاثة أسئلة رئيسية، هل النفط حقا له خصائص معادية للديمقراطية؟ وماذا عن المعادن والسلع الأخرى هل لها تأثيرات مماثلة على الحكومات؟ ما الذي قد يفسر هذه الأثار؟ وللإجابة على هذه التساؤلات فقد قام الباحث مايكل روس Michael L. Ross بدراسة مجموعة من الحالات الذي تراوح عددها 113 دولة بين عامي 1971 و1997، ليؤكد صحة ادعاءه القائم على أن صادرات النفط تعيق الديمقراطية، وأن هذا التأثير لا يقتصر على دول الشرق الأوسط فقط، وأن الأنواع الأخرى من صادرات المعادن لها نفس تأثير صادرات النفط التي تعيق الديمقراطية؛ عكس الأنواع الأخرى من الصادرات السلعية، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إختبار ثلاثة أليات سببية محتملة مفسرة لنمط العلاقة بين النفط والديمقراطية، **أولاً:** التأثير الريعي Rentier Effect الذي يُوحي بأن الحكومات الغنية بالموارد تستخدم معدلات ضريبية منخفضة والمحسوبية لتخفيف الضغوط المطالبة بالديمقراطية **ثانياً:** تأثير القمع Repression Effect الذي يجادل بأن ثروة الموارد تؤخر التحول الديمقراطي من خلال تمكين الحكومات من زيادة انفاقها لتقوية قوات وأجهزة الأمن الداخلي من أجل قمع مختلف الحركات الإحتجاجية **ثالثاً:** تأثير التحديث Modernisation Effect الذي يعني بأن النمو القائم على تصدير النفط والمعادن، يفشل في إحداث التغييرات الإجتماعية والثقافية التي تميل إلى إنتاج حكومة ديمقراطية، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة فبالرغم من قيام الباحث بدراسة العديد من الدول الريعية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إلا أنه لم يتطرق إلى حالة الجزائر باعتبارها دولة ريعية ونموذج قوي للدراسة، لهذا تأتي هذه الدراسة من أجل تدارك ذلك النقص بالتركيز على دراسة حالة الجزائر.

[1] Michael L. Ross, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, Vol.53, No.03, (Apr.2001), pp. 325-361.

3. الدراسة التي أنجزها محمد حليم ليمام Mohammed Halim Limam عام 2012 عنوان الدراسة هو :[1] **تحليل مفصل لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب التداعيات والإصلاح Detailed Analysis of The Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions, Reform**، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى تحليل ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر بواسطة إبراز أسبابه وتداعياته وطريق الإصلاح، كما أكد الباحث على الإنتشار الكبير للفساد في الجزائر على جميع المستويات بل أصبح ثقافة في حد ذاته متمركز في البلاد، نظرا لأن معظم حالات الفساد الكبرى والفضائح الموثقة قد ارتبطت بالأجهزة والمؤسسات الرسمية ومسؤولين نافذين في الدولة أو بشخصيات استغلت قربها من السلطة السياسية، مثل قضية سوناطراك، مجمع أل خليفة، الطريق السيار..الخ، ويرجع سبب إنتشاره في الجزائر حسب الكاتب إلى طبيعة الإقتصاد الوطني القائم على الريع النفطي والإيرادات الكبيرة الناتجة عنه، كما قام الباحث بتشخص تداعيات الفساد السياسي في الدول الغنية بالنفط مثل الجزائر، فحسبه تصبح تعاني من التخلف والفقر والتفاوت الطبقي، وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اعطاء بعض الحلول من أجل مكافحة ظاهرة الفساد وبناء حكم راشد في الجزائر، من خلال وجود إرادة سياسية التي تأتي في المقام الأول؛ القيام بإصلاح سياسي ومؤسسي لتقوية مؤسسات الدولة والإنتقال إلى نمط حكم ديمقراطي يستمد شرعيته من الشعب؛ الخروج من التبعية للإقتصاد الريعي بواسطة القيام بالإصلاحات اقتصادية ..إلخ، لكن الباحث محمد حليم ليمام في درسته لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر فقد أعتبر أن الفساد مؤسس في جميع مؤسسات الدولة، نظرا لارتباطه بالمؤسسات الرسمية وأشخاص مسؤولة في الدولة، ولم يعطي أهمية إلى أن استغلال النخبة الحاكمة للموارد المالية للريع النفطي وتوظيفها في تركيز أركان نظامها التسلطي للمحافظة على استمرارها في السلطة بواسطة توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني، فقد شكل ذلك كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر.

[1] Mohammed Halim Limam, Detailed Analysis of The Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions, Reform, **Contemporary Arab Affairs**, Vol.05, No. 02, (April 2012), pp. 252-278.

4. أطروحة الدكتوراه التي أنجزها لقرع بن علي عام 2017 تحت عنون:[1] **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي: دراسة مقارنة دولة الجزائر ودولة الكويت**، حاول الباحث من خلال دراسته الانطلاق من تساؤل مركزي يرتكز على تحليل عملية الإصلاح السياسي كمتغير تابع، والبحث في مدى إمكانية تأثرها بمتغير الريع الذي يُعد متغيراً مستقلاً وجوهرياً، مع إجراء دراسة مقارنة في كل من الجزائر والكويت، كما تناول الباحث من خلال دراسته المداخل النظرية المحددة لطبيعة نمط علاقة نظام الريع بالإصلاح السياسي، لمعرفة مدى تأثير المنظومة الريعية للدولة على عملية الإصلاح السياسي، ومدى نجاح الإصلاحات السياسية في الدول الريعية، كما قام الباحث بتشخيص دقيق لواقع عملية الإصلاح السياسي في كل من الجزائر والكويت وكيف لعب متغير الريع دوراً رئيسيا في إدارة العملية الإصلاحية في كل من الجزائر والكويت، وكيف أثر على طبيعة العلاقة بين فواعل العملية السياسية في كل من الجزائر والكويت، هذه الدراسة الذي قدمها الباحث فبالرغم من تناولها تأثير الريع البترولي على مسار عملية الإصلاح السياسي في الجزائر والكويت، إلا أنه لم يتناول بعض الجزئيات التي تؤثر على مفهوم الإستقرار السياسي بسبب توظيف الريع في إدارة العملية الإصلاحية في دراسته لحالة الجزائر.

5. أطروحة الدكتوراه التي أنجزها الباحث عادل أورابح عام 2018 بعنوان:[2] **الدولة الريعية وإشكالية الأمن دراسة حالة الجزائر**، حيث تمحورت إشكالية الموضوع حول مدى امكانية مُتغير الريع النفطي، أن يكون مفسرًا لهشاشة الأمن الإنساني في الجزائر، باعتباره مهيكلاً للفضاءات الأمنية السياسية والسوسيو ـ اقتصادية؟ كما تناولت هذه الدراسة دور الطابع الريعي للدولة الجزائرية في توليد الديناميكيات الأمنية العنيفة، كالعنف السياسي والفساد والتخلف التنموي في ظل ارتباطها مع بنى مؤسساتية تسلطية هشة، لكن ما يعاب على هذه الدراسة إغفالها بعض

[1] لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي: دراسة مقارنة دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016)، ص ص.06-287.

[2] عادل أورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018/2017)، ص ص.09-332.

المؤشرات المهمة التي تؤكد على تأثير متغير الريع النفطي على طبيعة النظام السياسي في الجزائر، مثل مؤشر الديمقراطية.

6. كتاب عبد السلام فيلالي عام 2020 المعنون بـ:[1] **المجتمع والدولة في الجزائر 1999-2019**، حاول الباحث في كتابه تقديم دراسة تقييمية عن الدولة والمجتمع في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ما بين 1999 و2019 من خلال تقسيمها إلى أربعة فصول، حيث سعى في الفصل الأول إلى إبراز إشكالية إخفاق وإجهاض تجربة الإنتقال الديمقراطي في الجزائر 1989-1991 التي أدت إلى حدوث أزمة أمنية خطيرة 1992-1999 أي الفترة الواقعة بين تاريخ وقف المسار الإنتخابي في 11 جانفي 1992 و16 سبتمبر 1999 حين تبني قانون الوئام المدني عبر استفتاء شعبي، وأما الفصل الثاني فقد حاول من خلاله معالجة تداعيات الأزمة الأمنية وجذورها، والصراع داخل أركان الحكم الذي نتج عنه تعديل نسق السلطة سنة 2004 وما بعدها من بروز أوليغارشية وسلطة المال السياسي، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه السياسات الإقتصادية والمنجز التنموي في الفترة ما بين 2000-2019 حاول من خلاله الباحث التطرق إلى مختلف المشاريع المقترحة لإعادة هيكلة النظام الإقتصادي من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي 2000-2019 ومشاريع النهضة بالفلاحة الجزائرية وحل معضلة الصناعة، ثم انعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية IDH خلال الفترة 2000-2019، أما الفصل الرابع والأخير حاول من خلاله الباحث، التطرق إلى مخرجات المنجز التنموي على ضوء مؤشرات الحوكمة ومأزق النظام السياسي وحكم الأوليغارشية، بالإضافة إلى أهداف أحداث الربيع العربي في رفض الحكم الفردي وفشل السياسة كسبب أساسي لاندلاع مظاهرات الحراك الجزائري يوم 22 فيفري 2019 وما يطمح إليه، إلا أن الباحث عبد السلام فيلالي ما يعاب عليه في تحليله للمجتمع والدولة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 هو تركيزه أكثر على التحليل الإقتصادي في تفسير تلك العلاقة، ولم يتطرق إلى كيف وظفت النخبة الحاكمة في فترة حكم الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة مورد الريع النفطي في احتواء المجتمع من أجل الإستمرار في الحكم.

[1] عبد السلام فيلالي، **المُجتمع والدولة في الجزائر 1999-2019** (الجزائر: العقاد للنشر والإعلام، 2020)، ص ص.05-410.

- **تقسيم الدراسة:**

لقد تطلبت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، ابتدأناها بمقدمة عامة لموضوع الدراسة بينا فيها إشكالية الدراسة وفرضياتها، فضلاً عن مبررات اختيار هذا الموضوع أهميته وأهدافه، حيث تم تخصيص الفصل الأول للجانب المفاهيمي والمعرفي للموضوع، المتعلق بالريع النفطي والإستقرار السياسي، ففي حين تم تخصيص باقي الفصول لدراسة التأثيرات التي أفرزها متغير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 وذلك من أجل إعطاء جزء كبير لتحليل وتفسير مدى قدرة ظاهرة الريع النفطي في التأثير على مفهوم الإستقرار السياسي خلال فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، التي تعتبر مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر.

ففي الفصل الأول؛ الموسوم بالريع النفطي والإستقرار السياسي مقاربة معرفية، قمنا فيه بدراسة كل ما هو متعلق بالجانب المفاهيمي والمعرفي للدراسة، حيث تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث؛ تناولنا في مستهلها من خلال المبحث الأول، دراسة في المفهوم وطبيعة العلاقة الموجودة بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية، وذلك بالتركيز على تقديم تعريف لمفهوم الإقتصاد الريعي والمفاهيم المرتبطة به، بالإضافة إلى مفهوم الدولة الريعية مع إبراز أهم خصائصها ومميزاتها؛ كما أننا لم نكتفي بتقديم إطار مفاهيمي للاقتصاد الريعي والدولة الريعية فقط، بل سنُحاول أن نقدم العلاقة الممكنة الموجودة بينهما، ونفس الشيء يقال بالنسبة للمبحث الثاني؛ فقد حاولنا من خلاله تقديم مفهوم للإستقرار السياسي باعتباره متغير سياسي تابع، وأهم المدارس الفكرية التي قامت بدراسة ظاهرة الإستقرار السياسي، بالإضافة إلى ذكر مؤشراته التي يمكن أن يقاس على أساسها الإستقرار السياسي في دولة ما، مع إبراز أهم متطلبات الإستقرار السياسي التي تمثل ركيزة أساسية لتحقيقه؛ أما في المبحث الثالث والأخير الذي كان عبارة عن اسقاط نظري لما تناولناه في المبحثين الأول والثاني، فقد حاولنا فيه التطرق إلى ابراز مختلف الإنعكاسات السياسية والإقتصادية والقيمة والثقافية، التي يفرزها متغير الريع النفطي على الإستقرار السياسي.

أما الفصل الثاني؛ فقد خصصناه لدراسة السياسة الإقتصادية في الجزائر من منظور اقتصاد الريع النفطي، وذلك من خلال التطرق في البداية إلى واقع الإقتصاد الريعي في السياق الجزائري بغية

فهم طبيعة الإقتصاد الجزائري، والوقوف على أهم المراحل والمحطات التي مرَ بها الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال، مع إبراز تطور أسعار النفط في الجزائر والعوامل المتحكمة فيها مع تحديد أهم مظاهر الريع النفطي في الإقتصاد الجزائري، من أجل معرفة مدى ارتباط الإقتصاد الجزائري بالريع النفطي ومدى تأثره بانخفاض وارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لننتقل بعدها في المبحث الثاني إلى دراسة مختلف البرامج الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين2001 و2019 التي تبنتها النخبة الحاكمة مع وصول رئيس جديد للحكم منذ سنة 1999، بواسطة توظيف الريع النفطي التي كانت تهدف من خلالها النخبة إلى خلق استقرار اقتصادي، من أجل الوصول إلى الإستقرار السياسي وبالتالي تحقيق التنمية، ليتم بعدها في المبحث الثالث والأخير التطرق إلى دراسة تقييمية لأثر البرامج الإقتصادية على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر من أجل الحكم على نجاح أو فشل السياسة الإقتصادية التي تبنتها النخبة الحاكمة بداية الألفية، من خلال مجموعة من المؤشرات المتمثلة في مؤشر النمو الإقتصادي ومؤشر البطالة ومؤشر التضخم والفقر.

أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير؛ فقد تعرضنا إلى تحليل كيفية توظيف النخبة الحاكمة الموارد المالية الناتجة عن الريع النفطي في العملية السياسية وادارة اللعبة السياسية بين مختلف فواعل العملية السياسية، وكيف انعكس ذلك على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة؛ من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ابراز الكيفية التي استغلت بها النخبة الحاكمة خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة عائدات الريع النفطي في تكريس الطابع التسلطي للنظام السياسي وعرقلة عملية الإنتقال الديمقراطي، بواسطة استخدام الريع النفطي كمصدر للكسب الشرعية السياسية دون الحاجة إلى المواطنين الذي أثر على نسبة المشاركة السياسية وانعكس سلبا على مستوى البناء الديمقراطي في الجزائر، لننتقل بعدها في المبحث الثاني إلى تفسير كيفية استخدام النخبة الحاكمة عائدات الريع البترولي في المجتمع بهدف تثبيت قواعد نفوذها عليه، وذلك من خلال استخدام المورد الريعي كآلية لضبط سيطرتها على المجتمع المدني وتعزيز الروابط الزبونية مع مختلف الدوائر السياسية والإقتصادية وشراء السلم الإجتماعي، أما في المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه واقع الفساد في الجزائر من منظور بعض الهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بقياس الفساد في بلدان العالم من خلال مؤشراتها السنوية التي تصدرها، كما تناولنا في هذا الفصل كذلك أن استخدام

الريع النفطي من طرف النخبة الحاكمة في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لتثبيت أركان النظام التسلطي، فقد أعتبر ذلك كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

الريع النفطي والإستقرار السياسي: مقاربة

معرفية

تمهيد

تُشكل المقاربة المفاهمية والمعرفية؛ عند تناول أي موضوع أكاديمي بمثابة الركيزة الأساسية والموجه الأساسي للبحث، وذلك لما تتضمنه من تحديد دقيق للمفاهيم، وكذا المداخل المنهجية الضرورية، وهذا من أجل فهم الظاهرة والإحاطة بها من كل الجوانب، وإذا كان ذلك مطلوبا في العلوم التجريبية فهو ضروري في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المتميزة بثرائها الإبستمولوجي وتعدد مدارسها وأهدافها، ويكون الأمر أكثر من ضرورة عند دراسة موضوع الريع النفطي ومدى تأثيره على الإستقرار السياسي، وهو الحال بالنسبة لهذه الدراسة، التي تحاول أن تعالج موضوع الأنظمة السياسية في الدول الريعية التي تعتمد على أهم مورد مالي وهو مورد الريع النفطي، كمصدر أساسي ووحيدّ في دخلها الوطني، وتوظيفه من أجل تحقيق مصالحها الخاصة التي تضمن لها البقاء في الحكم؛ تبقى معرضة في كل وقت إلى مخاطر عدم الإستقرار السياسي، وهذا نتيجة لخضوعها لأليات ومكانيزمات تأثيرات الريع النفطي على المستوى الداخلي وهذا ما يؤدي بدوره إلى غياب حقيقي لمفهوم الإستقرار السياسي، وتأسيساً على ما سبق ذكره سوف نسعى من خلال هذا الفصل إلى إبراز الجانب المفاهيمي والمعرفي لموضوع الريع النفطي والإستقرار السياسي، مع التطرق إلى أبرز الإنعكاسات التي يفرزها متغير الريع النفطي كمتغير مستقل على متغير الإستقرار السياسي كمتغير تابع، انطلاقاً من تقسيم يكون وفقًا للمباحث التالية على النحو التالي:

المبحث الأول: الإقتصاد الريعي والدولة الريعية: دراسة في المفهوم وطبيعة العلاقة

المبحث الثاني: ماهية الإستقرار السياسي Political Stability

المبحث الثالث: إنعكاسات الريع النفطي على الإستقرار السياسي

المبحث الأول: الإقتصاد الريعي والدولة الريعية: دراسة في المفهوم وطبيعة العلاقة

يُعد مفهوم الريع؛ من بين المفاهيم الإقتصادية ذو أبعاد سياسية، فهو الموضوع الذي ينتمي إلى الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، وهذا نتيجة لجذوره التي تعود إلى كتابات كارل ماركس، أدم سميث، ودافيد ريكاردو، بحيث ساهم هذا الريع بشكل كبير في تشكيل ما يعرف بالدول الريعية، في بداية السبعينات ونهاية الثمانينات، كما يرتكز اقتصاد تلك الدول على مصدر واحد للدخل، يكون في الغالب مصدر ريعي.

وعليه فإن التأصيل المفاهيمي والمعرفي لموضوع الدراسة، يسمح لنا بالتحديد الدقيق لمفهوم الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، بالإضافة إلى العلاقة الموجودة بينهما، وبالتالي فمن خلال هذا التنظير يمكن لنا الحكم على مدى مطابقة هذا الوصف على حالة الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الإقتصاد الريعي The Concept Of Rentier Economy

لقد تعددت الآراء والتفسيرات في تحليل وتفسير مصطلح الريع والإقتصاد الريعي، وهذا بحسب الإقتصادين والحقب الزمنية التي عاشوا فيها، ومهما تباينت أفكارهم في هذا التفسير، إلا أنهم لم يخرجوا بعيداً عن الإطار العام، ولغرض تسليط الضوء أكثر على هذه المفاهيم والتعرف عليها بشكل دقيق، سوف نتناول في هذا المطلب تعريف الريع والإقتصاد الريعي على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الريع The Concept Of Rent

لقد ورد مصطلح الريع؛ من الناحية اللغوية في معجم لسان العرب، على أنه النماء والزيادة، كما قام ابن منظور بإعطاء بعض الأمثلة عن الريع من الناحية اللغوية على سبيل المثال، الريع هو الزيادة في الدقيق والخبز، وأرض مريعة بفتح الميم أي مخصبة، كما نقل ابن منظور في معجمه على أبو حنيفة، أراعت الشجرة أي كثر حملها، وأراعت الإبل أي كثر ولدها، وبالتالي فإن الريع حسب معجم لسان العرب يعني كل زيادة تعتبر ريع، ومن هنا يمكن القول أن ابن منظور في معجمه لسان العرب، ربط

مفهوم الريع من الناحية اللغوية، بالزراعة في الأمثلة السالفة الذكر، وهذا للدلالة على تكاثر المردود والثروة دون بذل أي جهد يذكر من طرف الإنسان[1].

كما ورد لفظ الريع أيضًا في اللغة على أنه راع الشيء ريعاً، وريعانا أي نما وزاد والريع فضل كل شيء ونماؤه، وما يمكن استخلاصه مما تم ذكره على أن الريع من الناحية اللغوية جاء بمعنى النماء والزيادة، أما في الإقتصاد السياسي، يشير مصطلح الريع، على أنه الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض، مقابل استغلال قواها الطبيعية[2].

وفي نفس السياق، يرتبط مفهوم الريع، بالعائد من استغلال الموارد الكامنة في باطن الأرض، كما يعتبر ابن خلدون من بين المفكرين الأوائل الذين تطرقوا لموضوع الريع، ولو بشكل غير مباشر وبدون ذكره بصريح العبارة، عندما أشار أن ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي، ويقصد ابن خلدون هنا الأشخاص، الذين يبحثون عن الأموال والكنوز بأنهم يبحثون عن معاش غير طبيعي، وهو بحث عن الرزق أو الكسب دون تعب، وكذلك لاعتباره بأن هذه الأعمال لا تدخل في الدورة الإنتاجية، أما المعاش الطبيعي فهي التجارة والصناعة التي تقوم على الإنتاج[3].

كما جاء الريع أيضاً في الفكر الإسلامي، حسب ما جاء به ابن خلدون في مقدمته، وهذا عندما تطرق إلى فوائد العقار والضياع وذلك في قوله، أن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع، إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم، مما يعني أن العقار يدر ريعا دون بذل أي مجهود من مالكه أو صاحبه، وهو تأمين على المستقبل[4].

وتبعًا لما سبق، يمكن القول بأن مفهوم الريع جاء يشير في غالب الأحيان إلى الدخل الإضافي المتأتي باستمرار وبشكل منتظم عن الرأسمال والأرض أو الأملاك، وغير المرتبط بأي جهد انتاجي يذكر، أو بعمل صاحبه، ولابد لفهم هذا التعريف بشكل دقيق، يجب وضعه في إطاره التاريخي بحيث استعمل تعبير الريع في فرنسا وبريطانيا في القرن الثامن عشر، للإشارة إلى أجرة الأرض الزراعية، ثم بعدها

---

[1] أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، الجزء الثامن (بيروت: دار صادر، 1968)، ص.ص.137.138.

[2] جمال رمضان كامل، **شرح دعوى الريع في القانون المدني** (القاهرة: دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية،2000)، ص.08.

[3] محمد عز العرب، **الدولة الريعية دورية شهرية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، الأهرام: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد56، السنة السادسة، 2010، ص.05.

[4] عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص.460.

أصبح ينحصر استعماله تقريبا للدلالة على الربح المتأتي من قطعة أرض بعد تسديد تكاليف زراعتها، واسترجاع فإدة رأس المال المستعمل والموظف فيها[1].

وفي نفس السياق، لقد عكس مفهوم الريع مختلف اهتمامات المفكرين الإقتصاديين الغربيين الكلاسيكيين، أمثال أدم سميث Adam. Smith، كارل ماركس Karl. Marx، ودافيد ريكاردو David. Ricardo، باعتباره عنصر غير منتجاً، وهذا نظراً لمخالفته للقواعد الصحيحة للعملية الاقتصادية، وأنه لا يدخل في الدورة الإنتاجية، ويعد الإقتصادي الإنجليزي أدم سميث Adam. Smith مؤسس الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، كأول من استعمل مصطلح الريع، في كتابه **ثروة الأمم** The Wealth of Nations بحيث اعتبر الريع هو الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض،[2] إذ يقول في هذا الشأن: ما أن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض، نصيبه من أي انتاج يستطيع العامل أن ينتجهُ أو يجمعه منها، وريع مالك الأرض يشكل الاقتطاع الأول من نتاج العمل المبذول في استثمار الأرض، فالريع هنا لا يدخل في تحديد الثمن، كما هو الحال بالنسبة إلى الأجر والربح، وإنما يظهر كنتيجة للثمن وليس سببًا له[3].

وفي هذا الشأن يقول أدم سميث Adam. Smith أن الريع، يدخل في تركيب سعر السلع على نحو مختلف عن الأجور والربح، فالأجور المرتفعة أو المتدنية والربح هي أسباب ارتفاع السعر أو انخفاضه، أما ارتفاع سعر الريع أو تدنيه فهو نتيجة لذلك، فسعر السلعة يتفاوت ارتفاعًا وانخفاضًا لأنه لابد من دفع الربح والأجور المرتفعة أو المتدنية بغية حمل سلعة معينة إلى السوق، ولكن السعر إنما ينتج ريعًا مرتفعًا، أو متدنيًا أو لا ريع البتة، جراء كون سعر السلعة مرتفعًا أو منخفضًا باهضًا أو بخسًا، أو غير مرتفع، عما هو كاف لدفع تلك الأجور والربح[4].

ومن هنا يمكن القول بأن مصطلح الريع حسب المفهوم الإنجليزي، جاء لدلالة على أحد المعنيين:[5]

- **المعنى الأول:** يعني الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الأرض لقاء استغلاله لها مدة معينة

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وأخرون، **موسوعة السياسة، الجزء الثاني** (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط4، 2001)، ص.872.

[2] أدم سميث، تر: حسني زينة، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم** (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية،2007)، ص.211.

[3] أحمد عبد الله عبد الجبار وعلي مهدي كاظم، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، **مجلة العلوم السياسية لجامعة بغداد**، العدد50، 2015، ص.49.

[4] أدم سميث، تر: حسني زينة، **مرجع سابق الذكر**، ص.214.

[5] كامل وزنة، **أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق** (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية،2007)، ص.39.

- **المعنى الثاني:** الميزة المادية التي تتمتع بها أرض خصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبة منها، أو الفائض القيمي أو النقدي الذي تحققه الأرض الخصبة بالنسبة إلى أرض أخرى أقل خصوبة

تبعًا لذلك، كما يُعد الألماني كارل ماركس Karel. Marx، أول من استعمل مصطلح الريع كنمط اقتصادي عندما لفت النظر إلى ما أسماه الرأسمالية الريعية، وكان يقصد بها ظاهرة اقتصادية إجتماعية، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديًا، ودخلها لا يأتي من إنتاج البضائع والسلع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات، وفي علم الاجتماع يستعل التعبير للاستدلال على الطبقات الطفيلية غير المنتجة[1].

وكان ينظر إلى الريع عند الماركسيين، على أنه الثمن أو فائض يحصل عليه مالك الأرض الزراعية ليس مقابل مجهود أو نشاط انتاجي، وإنما مجرد ملكيته للأرض كعنصر دون غيرها من عناصر الإنتاج لأن عرضها ثابت، فالريع هو مكافأة نظير مجرد تملك عنصر إنتاجي، وليس مدفوع نظير جهد مبذول، لها أهميتها في النظرية الإقتصادية[2].

وقد علق عليها أدم سميث بقوله "إن الملاك مثلهم في ذلك مثل كل الناس يطيب لهم أن يحصدوا حيث لم يزرعوا" والريع يكون فيه ثمن السلع يختلف عن الربح والأجر[3].

من جهة أخرى، فقد اقترن الريع في النظرية الإقتصادية باسم الإقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو David. Ricardo باعتباره هو من أعطى الريع rent معناه الإقتصادي،[4] وهذا من خلال مؤلفه الموسوم بـ: مبادئ الإقتصاد السياسي،[5] والريع حسب دافيد ريكاردو David. Ricardo جاء يشير إلى ذلك المال الذي يحققه أو يجنيه ملاك الأرضي، والذي يدفع لهم جراء تأجيرهم لتلك الأرضي بمقابل مادي،[6] ومنه يمكن القول أن الريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة

---

[1] عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والديكتاتورية** (بغداد: دراسات عراقية،2013)، ص.07.

[2] محمد قدوسي، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2015)، ص.17.

[3] **المرجع نفسه**، ص.18.

[4] عدنان الجنابي، **مرجع سابق الذكر**، ص.07.

[5] دافيد ريكاردو، تر: يحي العريضي وحسام الدين خضور، **مبادئ الإقتصاد السياسي** (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،2015)، ص.49.

[6] Mourad. Ouchich, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie** (Thèse de Doctorat en Science politique, Université Lumière Lyon2, 2011), p.244.

الإقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة، حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه، والأرض الحدية تغطي الكلفة، وما دون الحدية لا تستغل، والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو الريع، وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير، كما ينطبق الريع الريكاردي على ميزات المواقع والعوامل الطبيعية، ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع[1].

وفي نفس السياق فقد عرف ألفريد مارشال Alfred. Marshall الريع نسبة لكل عوامل الإنتاج بأنه الفائض الإقتصادي الذي يعطيه كل عنصر إنتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال المدى القصير، فالريع هو الثمن الذي يدفع لقاء خدمات أيٍّ من عوامل الإنتاج، يكون عرضه ثابتًا خلال فترة زمنية قصيرة، وغالباً ما تستعمل كلمة ريع لثمن خدمات الأرض لأنها أكثر العناصر الإنتاجية التي يكون عرضها ثابتًا، كما أن نظرية الريع لم تعد محصورة على عامل الأرض فقط، بل اتسعت وشملت عوامل الإنتاج الأخرى كافة، حتى أصبح يقال الريع الإقتصادي أو شبه الريع[2].

أما على مستوى الفكر العربي، فقد تناول الاقتصاديون المعاصرون من علماء ومفكرين ومختصين في الشأن الإقتصادي مفهوم الريع، فمنهمّ من ركز على جانب دون أخر، لذا ذهبت الدكتورة في الاقتصاد العام سوزيّ عدلي ناشد في تعريفها لمفهوم الريع باعتباره أنه الثمن أو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد، أما الاقتصادي إبراهيم مشوارب الذي قام بتقدم مفهومًا شاملا للجوانب المتعددة لمصادر الريع وأنواعه فهو" الدخل الذي يأتي عن الرأسمال والأرض والأملاك وغير مرتبط بعمل صاحبه، ويطلق أيضًا على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب الرأسمال والأرض وغير مرتبط بعمل صاحبه، وقسم هذا المفهوم الشامل للريع إلى نوعين هما الريع التفاضلي والريع المطلق وفقا لنوع الاحتكار، فاحتكار الأرض بوصفها موضوعًا للاستثمار يعطي الريع التفاضلي، أما احتكار الملكية الخاصة للأرض فيعطي الريع المطلق[3].

---

[1] عدنان الجنابي، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.07.08.

[2] نبيلة ساسان وحكيمة حليمي، خيار الحكم الراشد في ظل التوأمة بين الفساد الإقتصادي والريع: حالة الجزائر، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الرابع، العدد03،2019 ، ص.704.

[3] أحمد عبد الله عبد الجبار وعلي مهدي كاظم، **مرجع سابق الذكر**، ص.47.

أما المفكر والإقتصادي المصري سمير أمين في كتابه الموسوم بـ: "**قانون القيمة المعولمة**" فقد ركز في دراسته على الريع التفاضلي والريع المطلق لدى كارل ماركس، وريع الأرض الذي كان يقصد به، على أنه نوع من أشكال التوزيع، حيث أن مالك الأرض لا يلعب أي دور في عملية الإنتاج،[1] كما يعرف الريع حسب المفكر المصري حازم الببلاوي Hazem Bablawi بأنه الدخل الذي يأتي من هبة الطبيعة، ويفهم كذلك على أنه الدخل الذي ينتج من تصدير الموارد الطبيعية، خاصة البترول والغاز، وهكذا يبدو حازم الببلاوي متأثرا بالواقع الإقتصادي العربي، بحيث أنه يعتبر الريع كدخل يتم الحصول عليه من مزايا الطبيعة، لا سيما ما توفره من موارد طبيعية كالنفط مثلاً، وهو يؤكد أن الحصول على الريع لا يأتي بواسطة العملية الإنتاجية، وإنما يأتي من خلال استخراج مواد طبيعية موجودة في باطن الأرض، وتصديرها على غرار ما تقوم به معظم الدول العربية النفطية[2].

وفي نفس السياق قام المفكر زياد حافظ، بتقديم تعريف شامل لمفهوم الريع، بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض، وبشكل أعم يعرف على أنه المردود لملكية الموارد الطبيعية، ولكل ما يتعلق بجميع الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعدًا استراتيجياً كما هو واقع في معظم الدول العربية، أي بمعنى يعني أخر الريع على أنه الدخل الناتج من هبات الطبيعة، وإذا أردنا أن نعرف الريع الإقتصادي بشكل أدق فهو الفارق بين السعر السوقي لسلعة أو عامل إنتاج وكلفة الفرصة، فالموقع الإستراتيجي في الأسواق الذي يتمتع به بعض مالكي السلع يمكنهم من فرض سعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه[3].

وبصورة عامة يمكن تقسيم الريع بحسب طبيعة مصدره إلى نوعين:[4] منها مصادر خارجية والمتمثلة في الموارد الطبيعية سواء كانت هذه الموارد نفطية كالبترول والغاز أو معدنية كالفوسفات مثلاً، بالإضافة إلى الممرات الإستراتيجية كقناة السوّيس في مصر والنفقات السياحية أو العائدات السياحية الخارجية مثل تونس، والتحويلات المالية من المغتربين الموجودين في الخارج كالأردن التي تستفيد من تحويلات أموال العاملين الموجودين في الخارج، والمساعدات الخارجية التي تتلقاها الدولة من جهات أجنبية مختلفة، مثل

---

[1] أمين سمير، تر: سعد الطويل، **قانون القيمة المعولمة** (الإسكندرية: دار العين للنشر،2012)، ص.ص.74.73.

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.69.

[3] زياد حافظ، "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية" في مجموعة من مؤلفين: تحرير أحمد السيد النجار وأخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.429.

[4] زياد حافظ، الإقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد390، عام 2011، ص- ص.137- 139.

المساعدات التي تتلقاها مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية، أما النوع الثاني فيتعلق بالمصادر الداخلية للريع،[1] وتتمثل في سيادة الدولة على بعض النشاطات والمرافق الإقتصادية، وهو ممارسة الدولة السيادة على مصدر اقتصادي يأتي بالريع، أو مثل التاجر عندما يمارس السيادة على شبكات التوزيع، كالاحتكار في النقل مثلاً، ما ينتج عنه زيادة الطلب، بالإضافة إلى تجارة النفوذ بحيث توزع الثروة وفقًا للولاءات والقرب من السلطة الحاكمة، وكذا المضاربات المالية والعقارية، بالإضافة إلى ريع الخدمات وهو ريع يحصل عليه الوسيط التجاري، نتيجة الفارق بين سعر المنتج وسعر المستهلك.

وتأسيساً على ما تم ذكره في السابق، يعتبر مفهوم الريع من بين المفاهيم الإقتصادية الكلاسيكية التي اختلف حولها الباحثين في تقديم مفهوم شامل، لكن عُموماً فقد كان يقصد بالريع كمفهوم إقتصادي الدخل أو الإيرادات التي المتأتية باستمرار من دون جهد أو عمل وغير مرتبط بالدورة الإنتاجية، لكن مع مرور الوقت أصبح ينظر إلى الريع المطبق في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتأتي من مختلف الموارد الطبيعية على غرار ريع النفط والغاز، وعليه فإن الريع النفطي يقصد به مجموع أو إجمالي عائدات الموارد المالية المتأتية جراء بيع السلعة النفطية بعد استرداد تكلفة الإستخراج أي تكلفة الإستثمار والتشغيل، أو بعبارة أخري يشير مفهوم الريع النفطي إلى فائض عائدات النفط الذي ينشأ من إجمالي عائدات النفط بعد استرداد تكاليف الإستثمار والتشغيل مع هامش ربح المستثمرين، الذي تدفعه شركات النفط بشكل دوري إلى الدولة المنتجة لهذه السلعة وهي الدولة الريعية[2].

وأخيراً ما يمكن قوله هو أن مفهوم الريع لقد شهد تطوراً ملحوظًا بعدما كان يشير في المرحلة التقليدية، إلى الدخل أو الكسب السهل المتأتي باستمرار من الرأسمال أو الأرض أو الأملاك، وغير المرتبط بجهد صاحبه، أي أنه الدخل غير مرتبط بأي دورة إنتاجية تذكر، ومع مرور الزمن أصبح ينظر إلى الريع على أنه الدخل المتأتي من مختلف الموارد الطبيعية، على غرار النفط والغاز، باعتبار أن هذه الموارد لا تتطلب جهد كبير في عملية تحصيلهما، كما تعتبر المصادر الخارجية للريع هي المحدد الرئيسي لطبيعة الإقتصاد المنتهج في أي دولة كانت.

[1] زياد حافظ، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.139-142.

[2] Ikama Jean-Jacques, **Comment Partager La Rente Pétrolière? Les Enseignement D'une Expérience Africaine**, (Paris: Editions Technip, 2013), pp.03.04.

ثانيًا: مفهوم الإقتصاد الريعي The Concept Of Rentier Economy

يُعد مفهوم الإقتصاد الريعي من بين المفاهيم الإقتصادية التي تعود جذورها إلى الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، وهذا نظرا لمختلف مؤلفات رواد هذا الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، أمثال أدم سميث Adam Smith، دافيد ريكاردو David Ricardo وكارل ماركس Karl Marx التي تناولت هذا المفهوم، كما يعتبر كارل ماركس Karl Marx كأول من صنف مصطلح الريع كنمط اقتصادي في مؤلفه الموسوم بـ: "**رأس المال** "حيث قال "في الإقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الإجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج"[1].

في نفس السياق؛ يمثل الريع من الناحية التطبيقية، بطبيعة الحال مكونًا أساسيًا لألية عمل أي اقتصاد كان وأي مداخيل أكانت عامة أو خاصة، وإنما تنحصر الإشكالية في كيفية تملك وإدارة هذا الريع واستخدامه لمصلحة المجتمع، وهذا من أجل تحقيق التقدم التقني والعلمي في أي دولة كانت والمساهمة في بناء اقتصاد قوي، وعدم استغلاله أو توظيفه بشكل يعود على المجتمع بشكل سلبي، مثل استعماله كوسيلة للاستبداد السياسي من طرف الأنظمة السياسية[2].

وعليه فإن اقتصاد الريع، هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد في ادامة أنشطته على الايرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية وتكون تلك الأنشطة، أنشطة مشوهة لأنها لا تعطي تصوراً واضحًا عن النشاط الإقتصادي السائد في ذلك البلد،[3] كما يشير أيضاً الإقتصاد الريعي؛ أي الإقتصاد القائم على الريع، هو ذلك الاقتصاد الذي يتمحور أداءه على استغلال القطاع الريعي،[4] الذي يعتمد في نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل المحروقات في حالة الجزائر، وبالتالي يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الإقتصاد ككل[5].

---

[1] محمد عز العرب، **مرجع سابق الذكر**، ص.05.

[2] جورج قرم، إخراج الدول العربية من الإقتصاد الريعي؟! **لوموند ديبلوماتيك**، العدد4، السنة الرابعة، أفريل 2010، ص.48.

[3] سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية: دول الخليج أنموذجًا، **المجلة السياسية والدولية**، العدد21، 2012، ص.02.

[4] طاهر لطرش، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد10، جوان 2013، ص.04.

[5] صباح براجي وعبد الوهاب شمام، دور السياسة الإقتصادية في بعث تنويع الإقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الإقتصاد الجزائري 2000-2014، **المجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد07، العدد13، 2017، ص.62.

وتبعاً لما سبق؛ يقصد باقتصاد الريع النفطي على إعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط والغاز مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوًا إذ يعتمد على المبادلات التجارية، مما ينتج مجتمعًا استهلاكيًا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وبالتالي فهو اقتصاد لا يولي أهمية للصناعات التحويلية والزراعية، كما نجد في اقتصاديات البلدان العربية نموذجًا لهذا النمط من الإقتصاد الريعي وهو اقتصاد الريع النفطي[1].

أما تعريف حسين مهداوي H.Mahdavy للاقتصاد الريعي Rentier Economy فقد عرفه بأنه ذلك الاقتصاد الذي يقوم على عنصر كبير من الريع الخارجي، وبالتالي فإن العوامل الخارجية للريع هي الجانب الرئيسي الذي يمكننا من خلاله تحديد طبيعة الإقتصاد إذ كان اقتصاد ريعي،[2] كما يعني كذلك الإقتصاد الريعي حسب التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي World Bank فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الإقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي أو إنتاج المحروقات على الأقل ما نسبته 10% من الناتج الداخلي الخام، كما تشكل فيه الصادرات المنجمية حوالي 40% على الأقل من إجمالي الصادرات الكلية[3].

أما تعريف الباحث والمفكر الإقتصادي اللبناني جورج قرم فيعرف الإقتصاد الريعي بأنه حصر النشاط الإقتصادي في ميادين وقطاعات تدرُ أرباحًا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال أم فرد شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواءً أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية[4].

كما عرف أيضًا الخبير الإقتصادي العراقي صبري زاير السعدي اقتصاد الريع النفطي بأنه، ذلك الإقتصاد الذي يعتمد على الريع الإقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الإقتصاد الوطني على هذا الريع؛ بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجماليGDP، وأن الإيرادات النفطية تمول

[1] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، **مؤسسة فريد يريش إيبرت**، مكتب بغداد، تشرين الثاني 2013، ص.04.

[2] Nawal Hirech Et Ibrahim Oudjama, Economie de Rente et Pauvreté en Algérie, **Revue de Recherche Economique et Financière**, Tome.02, N.02, (December 2015), p.22.

[3] لمياء عماني وشهرزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية، **مجلة التواصل في الإقتصاد والادارة والقانون**، العدد38، جوان2014، ص.52.

[4] فطيمة لبعل ونورالدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالإقتصاديات العربية من التبعية الريعية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد08، العدد01، السنة 2015، ص.590.

النسبة العظمى من الاستثمار العام، الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي، وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري للميزانية السنوية الاعتيادية، وأن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من 50% من مجموع أو إجمالي الصادرات، من جانب أخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية ما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي GDP لدولة ما عندها ينظر إلى الإقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعيًا[1].

وتبعًا لما ذكر، يمكن القول بأن الإقتصاد الريعي Economy Rentier لا يتأسس على وجود عامل واحد فقط وفرة النفط والمواد الأولية، ولكن بصفة عامة يتأسس الإقتصاد الريعي Economy Rentier على شرطين أساسيين الواجب توفرهما حتى يمكن من خلالهما من أن نوصف اقتصاد ما بالريعي، أولاً الاستناد على مورد ريعي خارجي كبير أو موارد مالية خارجية، أما من ناحية ثانية سيادة عنصر ريعي واحد في مداخيل الإقتصاد الوطني، أي عدم تنوع هذا الاقتصاد؛ أسسَ الإقتصاد الريعيRentier Economy، وفي هذا الشأن يقول عبد القادر سيد أحمد،[2] أنه يصبح اقتصاداً ما ريعيًا، إذا كانت تسود فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70% شرط أن تكون هذه الريوع مصدرها خارجي بالنسبة لاقتصاد الدولة، على هذا الأساس ينتج الشرط الثاني، كما يقول: بلاندين ديشمان Blandine Dicheman الإقتصاد الريعي Rentier Economy هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي،[3] لأن النخب الحاكمة في الاقتصاديات الريعية لا تعتمد على دافعي الضرائب في تحصيل مواردها المالية، وبالتالي فإن الاقتصاديات الريعية تكون فيها نسبة كبيرة من الدخل تكون ناتجة عن مصدر ريعي وليس ناتجة عن العمل والابتكار[4].

وبالتالي حسب التعاريف السابقة؛ يتميز الاقتصاد الريعيEconomy Rentier بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، ويؤدي عدم أو سوء التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية، غير

[1] صالح ياسر، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.4.5.

[2] Abdelkader. Sid Ahmed, Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, (juillet-september.2000), pp.503.504.

[3] عبد الرزاق أمقران وأخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر، **المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة**، المجلد02، العدد03 ، مارس 2016، ص.33.

[4] Michael Dauderstadt, Rentier Economies as Obstacles to Development and Peace, In: Michael Dauderstadt and Arne Schildberg(eds), **Dead Ends of Transition: Rentier Economies and Protectorates** (United State of America: University of Chicago Press, 2006), pp.13.10.

مشجعة للإنتاج الوطني، فالرهان السياسي والإقتصادي الوطني، لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وكيفية توزيعه[1].

وبناءً على ما سبق ما يمكن استخلاصه، بأن اقتصاد الريع النفطي هو ذلك الاقتصاد الذي يستمد عوائده من الخارج، وهذا عن طريق بيع النفط والمواد المعدنية الباطنية، وعليه فإن اقتصاد الريع النفطي، يتأسس على وجود شرطين أساسين هما: خارجية الريع واقتصاد قائم على مورد طبيعي واحد فقط، تبعًا لذلك وعلى الرغم من أن مفهوم الريع يعتبر مفهومًا اقتصاديًا، فهو يستعمل للدلالة على نمط الاقتصاد الموجود في الدولة، إلا أنه ينتج إفرازات تنعكس على طبيعة الدولة بشكل عام وهذا ما يعرف في أدبيات علم السياسة بالدولة الريعية Rentier State

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية وخصائصها

في الوقت الذي يصعب فيه إرجاع مصطلح الريع لفترة زمنية محددة، وهذا راجع لكونه ليس وليد مدرسة اقتصادية معينة، فإن الأمر مع الدولة الريعية Rentier State ليس كذلك، فمن خلال ما سبق سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء، أولاً على مفهوم الدولة الريعية Rentier State ومن ثم ننتقل إلى تبيان بعض سماتها وخصائصها التي تمتاز بها عن باقية الدول الأخرى

أولاً: مفهوم الدولة الريعية The Rentier State

يعُود الفضل في البداية إلى ظهور مصطلح الدولة الريعية Rentier State للمرة الأولى إلى المفكر الإيراني حسين مهداوي H.Mahdavy من خلال دراسته لدول الشرق الأوسط مع التركيز على دراسة حالة إيران، ثم تطورت هذه الفكرة لتشمل العالم العربي، بواسطة مجموعة من المفكرين المتخصصين في دراسة دول الشرق الأوسط، ومن بينهم المفكر المصري حازم الببلاوي Hazem Bablawi والإيطالي جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani وهكذا أصبح الحديث حول نظرية جديدة وهي نظرية الدولة الريعية، والمستنبطة من الدراسات التي استعملت مصطلح الريع لدراسة الدول ذات الإقتصاد الريعيRentier Economy

[1] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد، **مجلة الإقتصاد والمجتمع**، العدد05، 2008، ص.21.

وفي نفس السياق، لقد ارتبط مفهوم الدولة الريعية Rentier State لأول مرة بالمفكر الإيراني حسين مهداوي H.Mahdavy عام 1970، وهذا في دراسته الموسومة بـ: أنماط ومشاكل التنمية الإقتصادية في الدول الريعية دراسة حالة إيران،[1] باعتباره أول من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية حيث يشير مفهوم الدولة الريعية Rentier State حسب حسين مهداوي H.Mahdavy إلى تلك البلدان التي تتلقى وتستلم بشكل منتظم موارد مالية كبيرة من الريع الخارجي، والريع الخارجي بدوره يعرف، بكونه ريع يدفع من قبل أفراد ومؤسسات أو حكومات خارجية لأفراد ومؤسسات أو حكومات دول محددة، كما يرى حسين مهداوي H.Mahdavy في سياف حديثه عن الريع بأن المصادر الخارجية للريع متعددة ومتنوعة كما قام بإعطاء بعض الأمثلة عن الريع الخارجي، مثل تكاليف مرورّ السفن على قناة السويس، أو التكاليف المدفوعة على سبيل المثال إلى بلدان الشرق الأوسط التي تسمح بمرور عبر أرضيها الأنابيب الناقلة للنفط، وعائدات الصادرات النفطية،[2] كما أكدّ كذلك حسين مهداوي H.Mahdavy في دراسته على أن الدول الريعية ليست بالضرورة تكوم مرتبطة بالنفط عادة، فمثلا إسبانيا خلال القرن السادس عشر تعتبر مثالاً تاريخياَ لدولة ريعية في ذلك الوقت، لأنها اعتمدت في معاشها على الذهب والفضة اللذين كانت إسبانيا تتحصل عليهما من مستعمراتها في القارة الأمريكية[3].

وعليه فإن طرح حسين مهداوي H.Mahdavy للدولة الريعية Rentier State يستند إلى مسلمتين أساسيتين هما:[4]

- **المسلمة الأولى:** تشير إلى أن الدولة الريعية، لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين فتصبح مستقلة سياسيًا، انطلاقاً من استقلالها الضريبي
- **أما المسلمة الثانية:** فتفيد بأن هذه الدول تعتمد سياسات ريعية توزيعية، بدلاً من سياسة قائمة على الإنتاج، وبالتالي فإن هذه السياسة الريعية تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي، ومن نطاق المطالبة بالديمقراطية

[1] H.Mahdavy, the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier state: the Case of Iran, in: Michael Cook (ed), Studies in Economic History of the Middle East,**Op.Cit,** p.428
[2] **Loc.cit**.
[3] **Ibid**, p.432.
[4] صالح ياسر، **مرجع سابق الذكر**، ص.05.

وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخيل الريعية أو الدولة الريعية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية وعلى هذا الأساس فالدول الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تُعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام لاسيما الدول العربية، ونلاحظ أن الدول النفطية العربية المعتمدة على الريع الخارجي لم تعتمد على الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل، مما حرمها من فرصة بناء قاعدة إنتاجية متكاملة، وذلك بسبب تغير دور الدولة من دور إنمائي، إلى دور تتحكم بالعوائد الريعية وتوزيعها[1].

وتأسيساً على ما تم ذكره يمكن القول، أن الدولة الريعية Rentier State هي تلك الدولة التي تعتمد في إدارتها لشؤون الدولة على عائدات تأتيها من الخارج، سواء حصلت على هذه العائدات جراء بيع مادة خام دولة ريعية، أو لقاء تقديم خدمات استراتيجية، أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج دولة شبه ريعية، واللافت للنظر أنه لا يتم الحصول على هذه الإيرادات من خلال توظيف يد عاملة كبيرة في الإقتصاد المحلي لإنتاج هذه العائدات، وما يميز هذا النوع من الدول هو أنها تعيق عملية التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني، أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويموّلها من الضرائب[2].

بالإضافة إلى ما تم ذكره يجد الذكر أن كل من جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani وحازم الببلاوي Hazem Bablawi وحسين مهداوي H.Mahdavy يتفقان في تعريفهما للدولة الريعية Rentier State، باعتبار أنها تلك الدول أو البلدان التي تستمد جزءاً كبيراً من إيراداتها المالية أو جزء من مداخيلها الحكومية من مصادر خارجية، بحيث يكون في شكل ريع اقتصادي،[3] وهنا ينطوي التعريف على عائدات مبيعات النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، كما يوضح حازم الببلاوي Hazem Bablawi أن القليل من مكونات الشعب في الدولة الريعية، تنخرط في توليد الريع، بينما تتعامل الأغلبية مع توزيع هذا الريع أو استخدامه وأن الجهة الحاكمة هي المستفيد الرئيسي من الريع الخارجي، كما أنه يولد تركيز الموارد

[1] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد05، العدد15، السنة2010، ص.03.

[2] صالح ياسر، **مرجع سابق الذكر**، ص.06.

[3] Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, (Eritrea: Africa World Press, 1996), p.13.

الريعية بيد الجهة الحاكمة القدرة على الاستلاء المطلق على السلطة السياسية، وبالتالي نشأة كيان مستقل بقراراته وسياساته عن مجتمعه المدني، ولا يستمد شرعيته محلياً[1].

كما يذهب حازم الببلاوي Hazem Bablawi إلى التأكيد على وجود مجموعة من العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تعريف الدولة الريعية Rentier State **فالعنصر الأول** هو أنه لا وجود لاقتصاد خالي تمامًا من الريع، فكل الاقتصاديات تحتوي على عناصر من الريع، والإقتصاد الريعي يجب أن يعرف يجب أن يُعرف بأنه ذلك الإقتصاد الذي يهيمن عليه الريع، أما **العنصر الثاني** الذي يعتبر هو الأهم في نظره يتمثل في الإقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل أساسي على الموارد الخارجية، فالمصدر الخارجي هو الذي يضمن استمرار الإقتصاد دون الحاجة إلى وجود قطاع إنتاجي كبير، ولهذا سمي بالاقتصاد الريعي، **والعنصر الثالث** يتمثل في كون الأقلية فقط من تبادر بتوليد هذا الريع أو الثروة، بينما تكتفي الأغلبية بالاستفادة فقط من توزيعه أو استخدامه، وبالتالي فالاقتصاد الريعي هو الإقتصاد الذي يكون فيه خلق الثروة متمركزاً حول جزء صغير من المجتمع، وباقي الأفراد يهتمون بالاستفادة من توزيع واستخدام الثروة، أما **العنصر الرابع** والأخير المميز للدولة الريعية Rentier State فهو يتمثل في كون الحكومة هي المستقبل الرئيسي للريع الخارجي وهذا المظهر له أهمية كبيرة، فدور الحكومة هنا مرتبط أساساً بمراقبة الريع، وفي الواقع هذه القوة الاقتصادية هي التي تسمح للحكومة باكتساب القوة السياسية واحتكارها، وبهذا تلعب الدولة الريعية دوراً مركزياً في توزيع الثروة على السكان، وهناك خاصية أخرى وليدة الاقتصاد الريعي، وتتمثل في العقلية الريعية التي أكد عليها حازم الببلاوي Hazem Bablawi حيث أن الحصول على الثروة أو الدخل لا يرتبط بالعمل أو جهد إنتاجي، وإنما هو ربح سهل ومعزول باعتباره ليس ناتجاً عن عملية انتاجية منظمة مثلمَا هو سائد في الدول العربية النفطية، وهنا يبدو الفرق واضحاً، بين الثقافة الإنتاجية والعقلية الريعية التي تسعى للحصول على الريع فقط.[2]

من جانب أخر أطلق جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani مصطلح دول رصدّ التخصيصات كوّصف لدول الريعية، بحيث عرفها على أنها تلك الدول التي تستمد عوائدها أو التي تحصل على جزء كبير من إيراداتها في الأغلب أكثر من 40% من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى والتي تكون

[1] أنس اقطيط، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، **مجلة سياسات عربية**، العدد26، ماي 2017، ص.ص.56.57.

[2] لقرع بن علي، **المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص. ص.59.60.

مصروفاتها جزءاً جوهريًا من إجمالي ناتجها المحلي،[1] وتعتبر الدول النفطية العربية التجسيد الأمثل لظاهرة الدولة الريعية، حيث يمثل عائد النفط المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، وتقوم الدولة بتوزيع الريع النفطي أو جزء منه على مواطنيها من خلال برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية، التي تعرف ببرامج الإنفاق العام أو سياسات الإنفاق العمومي، لذلك يطلق جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani على هذه الدول مفهوم دول رصد التخصيصات كمقابل لمفهوم دول الإنتاج، كما تقوم الدولة بدور الوسيط بين القطاع النفطي، وبقية قطاعات الإقتصاد الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام[2].

في نفس السياق، يرى المفكر المصري الدكتور حسنين توفيق إبراهيم أن هناك ما يسميه "**الدول شبه ريعية**"، ويعرفها بأنها تلك الدول التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية، أخرى غير العائدات النفطية فمن بين هذه المصادر: العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة، وإيرادات السياحة، والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، سواء من دول أخرى أو من مؤسسات عربية أو اجنبية، فضلاً عن التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية، وتقع دول عربية عديدة مثل مصر وسوريا والأردن وتونس واليمن ضمن هذه الفئة، كما تطرق حسنين توفيق إبراهيم إلى الفرق والاختلاف الموجود بين الدول الريعية النفطية، والدول شبه الريعية غير النفطية، بحيث رأى بأن هذه الأخيرة أي الدول شبه الريعية، تضطر إلى فرض ضرائب على مواطنيها، وتبني سياسات اقتصادية تقشفية على عكس الدول الريعية[3].

من هذا المنطلق يمكن القول بأن الريع، فقد أوجد تصنيف لثلاث أنواع من دول العالم، من حيث مساهمة العائد الريعي في ناتجها المحلي، وعليه يمكن ذكر هذه الأنواع فيما يلي:[4]

- **المجموعة الأولى:** وهي الدول الإنتاجية التي يقصد بها تلك الدول التي تهيمن القطاعات الإقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة الفلاحة. إلخ، في تشكيل ناتجها المحلي

[1] جياكومو لوتشياني، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري، في مجموعة من مؤلفين: تحرير غسان سلامة وأخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، 1989)، ص.301.

[2] إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، ص.101.

[3] إبراهيم حسنين توفيق، **المرجع نفسه**، ص.102.

[4] سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والإقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، المجلد07، العدد02، السنة 2018، ص.68.

الإجمالي، ولا تمثل العائدات الريعية سوَى نسبة ضئيلة من ذلك الناتج وتمثل هذه المجموعة في الدول الصناعية المتطورة والمتقدمة تكنولوجيًا والمصدرة للسلع النهائية

- **المجموعة الثانية:** هي الدول شبه الريعية التي تشير إلى تلك الدول التي تشكل العائدات الريعية الخارجية نسبة أكبر من مثيلتها في المجموعة الأولى، بحيث تتراوح تلك النسبة بين 10-29% من ناتجها المحلي الإجمالي، وتمثل تلك المجموعة في الغالبية من الدول النامية والقسم الأكبر من الدول العربية
- **المجموعة الثالثة:** وهي الدول الريعية Rentier State فهي تلك الدول التي تشكل العائدات الريعية الخارجية فيها جزءاً جوهريًا من ناتجها المحلي الإجمالي، بحيث تكون النسبة 30% فأكثر من ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل هذه المجموعة في أغلبية البلدان المصدرة للنفط والغاز والموارد المعدنية مثل الجزائر، أو تلك البلدان التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة

ثانيًا: خصائص وسمات الدولة الريعية Rentier State

تتميز الدولة الريعية؛ بمجموعة من السمات والخصائص، التي تجعلها مختلفة عن باقي تصنيفات الدول الأخرى، وبالتالي على أساسها تصنف دولة من الدول على أنها ريعية أو غير ريعية، ويمكن حصر هذه السمات والخصائص فيما يلي:

يحصي حازم الببلاوي Hazem Beblawi أربعة خصائص وسمات رئيسية الواجب توفرها، لكي نطلق على الدولة ما وصّف الدولة الريعية Rentier State هذه السمات حسب حازم الببلاوي Hazem Beblawi تشترك فيها الدول الريعية الموجودة في الوطن العربي وشمال افريقيا كالجزائر وهي كالتالي:[1]

- العائد الريعي هو الدخل السائد والرئيسي في الاقتصاد، وهذا لا يعني أنه الدخل الوحيد في الاقتصاد، وإنما هو الدخل الأكبر
- يكون مصدر الريع خارجيًا، بحيث تعتمد الدولة الريعية على مورد الريع الخارجي بشكل كبير، وليس الريع الداخلي

[1] Hazem.Beblawi, The Rentier State in The Arab World**, Op.Cit**, pp.384.385.

- في الدولة الريعية، الأقلية من السكان الأيدي العاملة، هي التي تقوم بتوليد الريع، في حين لا تشترك الأكثرية إلا في عملية توزيعه واستهلاكه
- تكون الدولة أو الحكومة هي المتلقي والمستفيد الرئيسي من الريع الخارجي، أو العائدات الريعية[1].

في نفس السياق، فإن الدولة الريعية تتسم كذلك ببعض الخصائص الأساسية، تميزها عن باقي التصنيفات الأخرى، وتتمثل فيما يلي:[2]

- يعتمدّ الدخل الوطني، بشكل أساسي على تصدير النفط للخارج، أكثر من الاعتماد على إنتاج النفط في حدّ ذاته، كما تتميز العلاقة بانفصال بين العائدات النفطية التي تعود للحكومة، وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل
- تساهم الدولة الريعية، في خلق عقلية خاصة بها تسمى بـ: "**العقلية الريعية**" التي جاء بها حازم الببلاوي Hazem Bablawi بحيث تتميز هذه العقلية بالفصل بين العائد والجهد، فالعائد لا يعدو أن يكون رزقًا أو حظاً، وليس جزء من نظام إنتاجي
- تلعب الدولة الريعية دور المهيمن على الحياة الإجتماعية والإقتصادية

من جانب أخر، تتميز الدولة الريعية Rentier State كذلك بمجموعة من السمات، التي يمكن إيجاز هذه السمات فيما يلي:[3]

- إرتفاع معدلات الإنفاق الحكومي، دون الحاجة إلى فرض ضرائب على المواطنين
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات
- إرتفاع نسبية الصادرات الريعية كالنفط مثلاً من إجمالي الصادرات، بحيث تصل أحيانا إلى أكثر من 80% بالمقارنة مع الصادرات الأخرى
- الإعتماد على الريع الخارجي، كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه
- كما أن الخصائص السابقة للدولة الريعية تتسم بضعف الهياكل الإنتاجية، نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي، كمصدر للدخل لا سيما في حالة عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القدرات الانتاجية للمجتمع، ناهيك عن حالة الاستبداد بالثروة وتوزيعها للموالين للسلطة

[1] Yates.Douglas Andrew, **Op.Cit,** p.14.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص.28.

[3] مايح شبيب الشمري، **مرجع سابق الذكر**، ص.04.

وتزايد الإنفاق الحكومي، وكل ذلك أضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد قوي يواكب تطورات العصر[1].

من جهة أخرى، قدمت دراسة ماونت بلمير Monte Palmer ومحمد الغفيلي وسعود النمر، عدداً من الخصائص المحددة للدولة الريعية Rentier State بحيث تضم هذه الخصائص ما يلي:[2]

- إن معظم دخل الدولة من الريع، قائم على استغلال موارد طبيعية
- إن استغلال الموارد الطبيعية يعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومكثفة وتستخدم عدداً محدوداً من المواطنين كقوى عاملة
- إن القطاع الريعي منعزل وغير مرتبط مع بقية الأنشطة والقطاعات الإقتصادية
- كما أن العوائد الريعية تؤول إلى الحكومة
- إن المهارات التقنية المستخدمة في عملية استغلال الموارد الريعية مركزة بيد الخبرات الأجنبية
- إن الحصول على العوائد الريعية، يكون باستغلال موارد ناضبة وغير متجددة

تبعاً لما تم ذكره، هناك سبعة أثار أو تأثيرات أساسية تتميز بها الدولة الريعية التي توجزها ميريام لوي Miriam Lowi فيما يلي:[3]

- ما يميز هذا النوع من الدولة الريعية، أنها لديها قدرات وإمكانيات استخراجية ضعيفة
- كذلك تتميز الدولة الريعية أيضا بالإستقلالية الكبيرة عن المجتمع، وبالتالي فإن هذه الاستقلالية تجعلها في غالب الأحيان تتجاهل مطالب المجتمع التي تطالب بالتغيير، نظراً للاستقلالية التي تتمتع بها عنه
- أن هذه الدول هي دول رصد التخصيصات وليس دول انتاجية، وبالتالي فإن ضعف نشاطها الإنتاجي، يجعل القطاع الإقتصادي في الدولة متضخم في الحجم والأهمية، بالإضافة إلى تعقده البيروقراطي، كل هذا يؤدي إلى تشجع وتكريس سلوك البحث عن الريع في الكثير من الأحيان، من أجل التقرب من سلطة الدولة والجهاز الحكومي

---

[1] مايح شبيب الشمري، **مرجع سابق الذكر**، ص.04.

[2] عبد الكريم بن حمود بن عبد الله الدخيل، الدولة الريعية في قطر: دراسة في محددات تشكل الدولة الريعية، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، المجلد11، العدد02، 1999، ص.261.

[3] Miriam R. Lowi**, Oil Wealth and the Poverty of Political: Algeria Compared** (United. Kingdom, Cambridge University Press, 2009), pp.34.35.

- كذلك ما يميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية، أنها تستخدم ألية إعادة التوزيع غير المباشر للريوع، حتى تصبح هذه الأخيرة كألية أساسية لتعزيز وتوطيد سلطة الدولة وشراء الولاءات، مما يعيق ذلك تشكيل قوى اجتماعية فاعلة ومستقلة
- كذلك ما يميزها الدول الريعية، أنها لا يمكنها التنبؤ بالطفرات النفطية، مما تؤثر ذلك سلبًا على التسيير الماكرو- اقتصادي أي الإقتصاد الكلي، بسبب التغير النسبي للأسعار والتشوهات الضريبية
- أن الريع النفطي في الدولة الريعية يكون مسير من طرف حكومة مركزية، مما يؤدي ذلك إلى إعاقة عملية الإصلاحات وهذا ما يؤدي إلى تشجع وتكريس وهمّ الوفرة والرفاه
- وفي الأخير أن معظم الدول الريعية، تنتهج الحكومات فيها حكم مركزي مطلق، مما ينعكس ذلك من غياب المؤسسات الرقابية الفعالة وفي المقابل يغذي ذلك العديد من الظواهر المرضية السلبية كالفساد والنظم النيو- بترمونيالية، التي تقوم بتوظف الريع للاستمرار في السلطة، وبالتالي فإن تلك الظواهر السلبية بدورها لها تأثير سلبي على سيادة دولة القانون، وكذا على شفافية توزيع الريع[1].

وفي الأخير يمكن القول، أن الدولة الريعية Rentier State تتميز كذلك بمجموعة من السمات مما يضفي عليها نوع من التمايز عن باقي التصنيفات الأخرى، ومن بين هذه الخصائص مايلي:[2]

- تعاني معظم الدول الريعية من الانكشاف اتجاه الخارج على المستوى الإقتصادي، باعتبارها لا تنتج ما يكفي حاجياتها الأساسية، وبالتالي تلجأ إلى استيراد كل ما يلزمها من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى الهيمنة عليها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية، مما يؤدي إلى تبعية واضحة تجاه الخارج، أما على المستوى السياسي؛ تعاني مختلف الدول الريعية من الانكشاف السياسي تجاه الخارج، بحيث أن النخب الحاكمة في الدول الريعية تبحث دائمًا عن الحماية الخارجية لمصالحها
- كذلك تتميز الدولة الريعية، بتعدد أوجه وأليات الإنفاق العام، والدور الاستثنائي الذي يلعبه هذا الإنفاق في الدول الريعية، وعلى هذا الأساس يمكن ذكر ثلاث أنواع أو صور الإنفاق العمومي في الدول الريعية **أولا: الإنفاق الرأسمالي**؛ فيتضمن كل أوجه الإنفاق على العمل والمواد اللازمة

[1] Miriam R. Lowi**, Op.Cit, p.**35.

[2] زياد حافظ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 145-147.

لإنتاج السلع والخدمات التي تباع للسكان، ومعظم هذه السلع والخدمات تقدم مجاناً أو بأسعار رمزية في الدول الريعية، أما **ثانياً: التعويضات العامة**؛ فهي مجموع من المبالغ الكبيرة التي تدفع من الميزانية العامة على شكل فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويني والتعويضات المختلفة، وقد استخدم هذا الباب في ظل الدولة الريعية، من أجل تكوين طبقة أوليغارشية مالية عقارية تتمتع بثراء كبير، أما الخاصية **الثالثة والأخيرة:** فتتمثل في الاستهلاك العام، والذي يؤدي إلى دولة الرفاه الإجتماعي، وهو يشمل مختلف نفقات الخدمات والتي تعتمد على الدّعم المباشر من الدولة، مثل قطاع الصحة والتعليم[1].

- كذلك نجد في الدولة الريعية، هيمنة النخبة الحاكمة على الريع، ففي الدولة الريعية تظهر السلطة السياسية الحاكمة هي المتحكم الرئيسي في مداخيل الريع الخارجي، مما يؤدي ذلك إلى تركيز الثروة في أيدي الأقلية ذات النفوذ، بينما تبدو الأغلبية من السكان على أنها تستفيد من الريع عن طريق سياسات التوزيع والإستهلاك والإنفاق العام[2].

واستنتاجاً لما تم ذكره، يمكن القول على أن الدولة الريعية Rentier State تتميز بمجموعة من الخصائص والميزّات، تجعلها مختلفة عن باقية الدول، وعليه يمكن اعتبار أن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تعتمد بصورة جوهرية، على عائدات صادراتها من الموارد الطبيعية، مما يجعل الدولة الريعية تتجه نحو إلغاء الضرائب أو تقليص نسبتها على مواطنيها، وهذا ما يجعل الدولة أقل مسؤولية اتجاه مواطنيها، وأكثر استقلالية في اتخاذ القرارات، وهذا نتيجة اعتمادها على الريع النفطي، وبالتالي فإن دور الدولة الرئيسي في هذه الحالة يبقى محصوراً على توزيع العائدات الريعية على المواطنين، أي يجعل دورها مقتصراً على التوزيع فقط وليس الإنتاج، مما يجعل الدولة دائما تبحث عن الريع من أجل تحقيق الإستقرار السياسي، انطلاقا من تحقيقها للشرعية السياسية.

---

[1] خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية" من منظور مختلف"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، جانفي 1989)، ص.ص. 123.124.

[2] لقرع بن علي، مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي: دراسة مقارنة دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

المطلب الثالث: علاقة الإقتصاد الريعي بالدولة الريعية

سنحاول من خلال هذا المطلب، إبراز العلاقة الجدلية الموجودة بين الإقتصاد الريعي Rentier Economy والدولة الريعية Rentier State وهذا من خلال البحث على أوجه التشابه والإختلاف الموجودة بين المفهومين، وكذا محاولة منا معرفة أي المفهومين أشمل من الأخر، وأيهما يحدث الأخر، وهذا من أجل الوصول إلى تحديد دقيق للمفهومين، وعليه سوف ينصب اهتمامنا في هذا المطلب على النحو التالي:

أولاً: الإقتصاد الريعي والدولة الريعية أية علاقة ممكنة؟

إن مفهوم الإقتصاد الريعي والدولة الريعية، يثير إشكاليات متعددة تنعكس على هيكل البنيان الإقتصادي للدولة التي تعتمد بشكل أساسي على الريع، في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي وموازنتها العامة، وكذلك سلوك الدولة في كيفية التصرف بهذا الريع، والسلوك الإقتصادي للمجتمع نتيجة اعتماده على إنفاق حكومي مصدره الريع، وما يمكن أن يتولد عن طبيعة العلاقة بين أداء الإقتصاد الريعي والدولة الريعية،[1] ولعل أول ما ينبغي أن نوجه النظر إليه هو أن ظاهرة الريع ظاهرة لا يختص بها اقتصاد دون أخر، ففي كل اقتصاد توجد بالضرورة بعض العناصر الريعية، وتختلف الإقتصاديات فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الريعية، فالخلاف هو خلاف في الدرجة أو النسبة، ولكنه خلاف قد يسمح بالقول بأن طبيعة النظام قد تغيرت نتيجة لغلبة العناصر الريعية، وهكذا فإن الحديث عن اقتصاد ريعي لا يعدو أن يكون إشارة إلى الظروف والأوضاع التي تغلب فيها العناصر الريعية، ولا يخفى أن هذه مسألة تقدير يمكن أن تختلف حولها الآراء[2].

وفي السياق نفسه، يمكن تعريف الدولة الريعية Rentier State بأنها أيُة دولة تحصل على جزء جوهري من ايراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع، أما مفهوم الإقتصاد الريعيEconomy Rentier فيشير إما ذلك الإقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة، في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع يأتيها من الخارج، أو بشكل عام يعني الإقتصاد الريعي Economy Rentier إلى ذلك

[1] يونس عدنان حسين وأخرون، **الإختلالات الهيكلية في الدولة الريعية** (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018)، ص.46.

[2] حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، في مجموعة من مؤلفين: تحرير: غسان سلامة وأخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.282.

الإقتصاد الذي يقوم فيه الريع بدور رئيسي، لذلك يمكن اعتبار أن الدولة الريعية إذاً هي نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي[1].

كذلك فإننا عندما نصف اقتصاداً ما بأنه اقتصاد ريعي، فإننا نشير عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي، ويعتقد أن المصدر الخارجي للريع، يعتبر أمراً أساسيًا في تحديد مفهوم الإقتصاد الريعي، ذلك أن وجود أشكال للريع الداخلي أو المحلي، وإن زادت نسبتها لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي، فوجود ريع داخلي لابد وأن يستند بالضرورة إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية، بحيث تشارك العناصر الريعية في الإستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي، نتيجة تمتع هذه العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية[2].

كما يمكن أن ننظر إلى الدولة الريعية حسب ما ذهب إليه كل من حازم الببلاوي Bablawi Hazem وجياكومو لوتشياني Giacomo Luciani باعتبارها مجموعة فرعية أو حالة خاصة من الإقتصاد الريعي،[3] وهي تلك الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي، أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة على الغالبية من السكان، وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة وتوزيعها، وفي حالة الدولة الريعية، فإننا نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة "الريع الخارجي" في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، ومع ذلك فإنه لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين، فهنا نكون بصدد اقتصاد ريعي؛ وليس دولة ريعية، كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية، التي تعتمد على السياحة الخارجية، نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية[4].

وعليه يمكن القول، أن الدولة الريعية Rentier State والإقتصاد الريعي Economy Rentier متشابهان في منشأ وتوليد الريع المتأتي من الخارج، وأن الاختلاف يتعلق في أن الأغلبية من الأفراد تكون هي مُورد الريع الخارجي في حالة الإقتصاد الريعي، أما حالة الدولة الريعية تكون الحكومة أو فئة

---

[1] جياكومو لوتشياني، مقدمة القسم الثاني، في مجموعة من مؤلفين: تحرير: غسان سلامة وأخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.244.

[2] حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.282.

[3] Yates.Douglas Andrew, **Op.Cit,** p.13.

[4] حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.283.

صغيرة أو محدودة هي المستفيد الأكبر من الريع الخارجي، وتقوم بتوزيعه على باقي أفراد المجتمع، وعليه فالدولة الريعية إذاً هي نظام فرعي متصل بالإقتصاد الريعي، ولهذا يكون الإقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي نتيجة، وليس سببًا،[1] وعليه ومهماَ تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإقتصاد الريعي، إلا أن معظم علماء الاقتصاد يتفقون على أن الإقتصاد الريعي، هو ذلك الإقتصاد الذي يستمد عوائده من الريع الخارجي، عن طريق بيع النفط مثلا وكذلك الموارد المعدنية في باطن الأرض، وأن الدولة الريعية تستمد مقوماتها ووجودها من مقومات ووجود الإقتصاد الريعي[2].

ونتيجة لما سبق فمن خلال التحليل السابق المتعلق بالإقتصاد الريعي Economy Rentier والدولة الريعية Rentier State يمكننا استخلاص الخصائص الأساسية بكل مصطلح والتميز بينهما، بما يوضح العلاقة بينهما، لمعرفة أيهما السبب وأيهما النتيجة، وحوصلة المسالة أن التفرقة بين المفهومين ليست بالأمر السهل، نظراً للحداثة النسبية لهما، والعدد المحدود من الباحثين المختصين الذين تولوا عناء البحث فيهما، فإذا تم التسليم بأن هيمنة الريع الخارجي هي التي تعتبر أساس إضفاء صفة الريعية بالإقتصاد أو الدولة الريعية، فإن توليد الريع يبقى الفيصل في اعتماد أحد المفهومين بدل الأخر[3].

في نفس السياق يعني ذلك أن المفهومين يلتقيان في النسبة العالية لمداخيل الريع الخارجي، في حين أنهما يختلفان في نسبة مساهمة المواطنين في توليده، ففي الدولة الريعية يشارك عدد محدود في توليده، ويؤول في مجمله إلى فئة محدودة من النخبة الحاكمة، بينما نكون في صدد الإقتصاد الريعي، إذا عمل عددَ كبير من المواطنين على تكوين الريع الخارجي، وكذلك على الحصول عليه، كما هو الأمر في بعض المناطق والجزر السياحية، كسنغافورة ودول سياحية أخرى كاليونان وإسبانيا وغيرها... الخ، أين نجد أغلبية السكان يساهمون في تحقيق الريع الخارجي ويؤول إليهم.

أما التساؤل حول أي المفهومين أشمل من الأخر؟ وأيهما يحدث الأخر؟ فلقد أشار البحث حازم الببلاوي Hazem Bablawi أن مفهوم الإقتصاد الريعي أشمل من مفهوم الدولة الريعية، وأن هذه الأخيرة هي حالة خاصة من الإقتصاد الريعي، كما أن الإقتصاد الريعي يمكن أن يتولد من الدولة الريعية، من خلال تدوير العائدات الخارجية في مختلف النشاطات الإقتصادية، بينما لا يمكن للاقتصاد الريعي أن

---

[1] أحمد عبد الله عبد الجبار وعلي مهدي كاظم، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[2] يونس عدنان حسين وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.53.

[3] فايزة بودربالة، **إشكالية تحول الإدخار إلى استثمار في الإقتصاديات الريعية: حالة الجزائر 2014/2000** (مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015 ـ 2016)، ص.97.

يولد دولة ريعية بالضرورة، وبالتالي يمكن أن يكون الإقتصاد ريعيًا في دولة لا تصنف ضمن الدول الريعية، وبهذا فالإقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية، فهو نتيجة لها وليس سببا[1].

وانطلاقا مما سبق، يمكن عرض ومناقشة أوجه التشابه والإختلاف الموجودة بين الإقتصاد الريعي Rentier Economy والدولة الريعية Retire State على النحو التالي:

أولاً: أوجه الإرتباط والتشابه الموجودة بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية؛ التي يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- إن العلاقة بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية، تتحدد أساسًا بوجود ريع ذو مصدر خارجي، يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد، ويلعب دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية، وبذلك فإن الريع الخارجي وصفًا للدولة الريعية والإقتصاد الريعي على حدٍ سواء
- الدولة الريعية ترتبط بالإقتصاد الريعي، إذ أن هذا الأخير عادة ما يولد دولاً ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيًا

ثانياً: أوجه الإختلاف بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية؛ حيث تتعلق أوجه الإختلاف بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية، والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:[3]

- الإقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل، بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية
- عوائد الدخل الريعي، تعود للمساهمين في تحصيله في الإقتصاد الريعي، في حين أن عوائد الدخل الريعي، تعود للحكومة في الدولة الريعية
- الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي

[1] فايزة بودربالة، **مرجع نفسه**، ص.98.

[2] مايح شبيب الشمري، **مرجع سابق الذكر**، ص.04.

[3] عبد الله كنعان حمه غريب ورضوان أبو بكر، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد03، العدد03، 2017، ص.602.

- الإقتصاد الريعي، لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتماً، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي، في حين قد يكون اقتصاد ريعي، بدون دولة ريعية، مثل عائدات السياحة لبلد معين، تحويلات العاملين في الخارج...الخ
- ويمكن التميز بين الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الإقتصاد الريعي، وهي الدولة التي يشكل فيها عنصر الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل، وتشتغل فئة قليلة من السكان في توليد الريع، ويؤول في مجمله إلى الحكومة، التي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على مختلف أفراد المجتمع، أما الإقتصاد الريعي؛ فهو الإقتصاد الذي يشكل فيه عنصر الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل، ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله، إذن الإقتصاد الريعي، هو الإقتصاد التداولي وليس الإقتصاد الإنتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية، نظام فرعي متصل بالإقتصاد الريعي، وأن الإقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة الريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى، من خلال الإنفاق العام[1].
- كما تمتاز الدولة الريعية بانعدام العلاقة ما بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث أن أسعار الصادرات الريعية من المواد الأولية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية عبر ألية العرض والطلب، وبهذا فهي منفصلة تماماً عن أسعار الإنتاج المحلي، أما الإقتصاد الريعي فلا يوجد هذا الإنفصال في العلاقة نظراً لطبيعة الأنشطة الريعية التي تتطلب أن يشارك العديد من المواطنين فيها[2].

جدول رقم 01: يوضح بعض المؤشرات الدالة على الإختلاف الموجود بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية

	الإقتصاد الريعي Rentier Economy	الدولة الريعية Rentire State
أولاً:	لا تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة	تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة
ثانياً:	يشكل الريع معدل نسبي أو مطلق من الدخل القومي	تكون نسبة هذا الريع أقل في الدول الريعية
ثالثاً:	العوائد الريعية تتخذ عدة أشكال منها، عائدات العمالة الخارجية، والمساعدات الخارجية، عائدات السياحة وعوائد الموقع الإستراتيجي	المصدر الرئيسي للدخل عن طريق تصدير الموارد الأولية

[1] عبد الله كنعان حمه غريب ورضوان أبو بكر، **مرجع سابق الذكر**، ص.603.

[2] مايح شبيب الشمري وأخرون، **الدولة الريعية وسياسات تنويع الإقتصاد: تجربة دولية** (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2018)، ص.ص.64.63.

رابعاً:	يشارك في توليد الريوع عدد كبير من الموطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم	يؤول الريع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة
خامساً:	لا يوجد انفصال في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع كله، نظراً لطبيعة الأنشطة الريعية التي تستلزم مشاركة الأغلبية من المواطنين فيها	هناك انفصال في العلاقة لاسيما أن أسعار صادرات المواد الأولية تتحدد في السوق العالمي وهي منفصلة تماماً عن أسعار الإنتاج المحلي

المصدر: يونس عدنان حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

المبحث الثاني: ماهية الإستقرار السياسي The Concept Of Political Stability

يعتبر موضوع الإستقرار السياسي Political Stability من بين المواضيع التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين منذ العصور القديمة "الفكر السياسي في اليونان القديمة" كما استمر هذا الاهتمام حتى العصر الحديث أي بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث بدأت مرحلة الدراسات والأبحاث العلمية المنظمة لهذه الظاهرة؛ أي لظاهرة الإستقرار السياسي Political Stability التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الإستقرار السياسي Political Stability مع وضع مؤشرات ومقاييس لها، كما حاولت هذه الدراسات أيضاً الربط بين ظاهرة الإستقرار السياسي والظواهر السياسية الإقتصادية والاجتماعية التي من المحتمل أن تتأثر بها ظاهرة الإستقرار السياسي Political Stability على رأسها درجة مشروعية الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى مدى استجابة النظام لمدخلاته ومقدراته الإشباعية وغيرها.

ومن أجل تفسير وتوضيح هذا الجانب المفاهيمي والمعرفي، المتعلق بماهية الإستقرار السياسيPolitical Stability سوف نحاول التطرق في هذا القسم من هذا المبحث، إلى مفهوم الإستقرار السياسي وأهم المؤشراته الدالة عليه، بالإضافة إلى أهم متطلبات أو العوامل وأسباب تحقيق الإستقرار السياسي Political Stability

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار السياسي Political Stability

هناك اختلاف كبير بين الباحثين والمفكرين، فيما يخص تحديد مفهوم دقيق للاستقرار السياسي Political Stability باعتباره أنه مفهوم لا يختلف عن غيره من المفاهيم في علم السياسة، ما جعل هؤلاء الباحثين والمفكرين يتناوله كل حسب توجهاته وأفكاره، وهذا ما جعلنا نحاول تقديم مفهوم شامل وموحدّ للاستقرار السياسي Political Stability بالإضافة إلى مختلف المدارس والمداخل الفكرية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الإستقرار السياسي Political Stability

أولاً: تعريف الإستقرار السياسي Political Stability

يتكون الإستقرار السياسي من كلمة الإستقرار وصفته السياسية وكلمة الاستقرار في اللغة العربية، مأخوذة من الفعل استقرَ– يستقر– استقراراً، كما اشتق الإستقرار كذلك من القرّ،[1] وهذا حسب ما جاء به ابن منظور في معجمه لسان العرب حيث عرفه من الناحية اللغوية على أنه القرار في المكان، أي بمعنى السكون والثبات،[2] كما ورد لفظ الإستقرار أو القرار في القرآن الكريم في أكثر من موضع بحيث جاءت تدل هذه المواضع على الثبات والسكون، فيقول المولى عزوجل في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم في سورة البقرة، الآية: 36[3].

﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ**﴾ في هذه الآية من سورة البقرة جاء فيها الإستقرار بمعنى الثبات والسكون في الأرض.

كما يقول أيضًا الله سبحانه وتعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم في سورة غافر، الآية: 64[4].

﴿**اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ في هذه الآية من سورة غافر جاء فيها الإستقرار بمعنى القرار، وتدل الآية على أن الله سبحانه وتعالى أنه جعل الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر يستقرون فيها، ويتمكنون من حرثها وغرسها والبناء فوقها والإقامة فيها.

تبعاً لما تم ذكره؛ فقد ورد لفظ الإستقرار أيضاً في قوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم في سورة الأعراف، الأية:143[5].

﴿**وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ في هذه الآية من سورة الأعراف، جاء معنى الإستقرار في

---

[1] أحمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة الإستقرار السياسي في العراق بعد 2003: دراسة في المفهوم والأسباب، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد13، العدد03، 2018، ص.44.

[2] أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص.3579.

[3] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 36.

[4] القرآن الكريم، **سورة غافر**، الآية 64.

[5] القرآن الكريم، **سورة الأعراف**، الآية 143 .

قوله تعالى ﴿**انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**﴾ أي جاء بمعنى أنه إذا استقرا مكان الجبل ولم يتزلزل أو يتحرك من مكانه فسوف تراني.

وتأسيساً على ما تم ذكره فإن الإستقرار في اللغة جاء بمعنى السكون والثبات والقرار في القرآن الكريم، أوفي قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، إلا أنه لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية، أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الإستقرار،[1] ففي قاموس الفرنسي La Rousse الذي يُعرف الإستقرار بأنه بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستقر Equilibre Durable[2].

أما بالنسبة للموسوعة البريطانية encyclopédie britanica فقد عرفته بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي، محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي،[3] وعليه يمكن القول أن الإستقرار من الناحية اللغوية جاء يعني الثبات والسكون، أما عدم الإستقرار يعني زوال هاتين الحالتين، كما أن الثبات لا يعني عدم الحركة، فالحركة هي عملية ثابتة ودائمة ومستقرة، وهو في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب، أو التغير السريع[4].

وتأسيساً على ما سبق، أما في العلوم الإجتماعية فيقصد عموماً بالإستقرار، على أنه ثبات الوضع الإجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع، مما يفقده حالة الإستقرار التي كان عليها، أما من الجانب الاصطلاحي فيشير الإستقرار السياسي Political Stability إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير،[5] كما يعرف كذلك بأنه عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام، كما أن الإستقرار السياسي، هو محصلة أداء النظام في مجالات عديدة، منها الشرعية السياسية، العدالة الإجتماعية، التنمية الإقتصادية

[1] محمد الصالح بوعافية، الإستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس، السنة جوان2016، ص.310.

[2] الطيب بتة، الإستقرار السياسي: قراءة في اشكالية المفهوم **مجلة المعيار**، العدد السادس عشر، السنة ديسمبر2016، ص.130.

[3] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.310.

[4] أحمد شكر محمود الصبيحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[5] سهيلة هادي، الإستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق **دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد10، العدد03، سبتمبر2010، ص.126.

وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي والمنظم في وسائل التعبير التي يستخدمها النظام[1].

ومن جهة أخرى يخضع أي استقرار سياسي Political Stability؛ لتأثير نوعين من العوامل أولهما: تكون له أثار استقراريه، وثانيهما: تكون له أثار غير استقراريه، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هاذين النوعين من العوامل، وبذلك أن كل سلطة تتخذ أحد الإتجاهين: فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون فتنتمي بذلك إلى أنظمة الإستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات، أو بعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم، يعني تغلب قوى الإستقرار على قوى عدم الإستقرار، والعكس صحيح[2].

وفي نفس السياق يعبر الإستقرار السياسي Political Stability؛ في المجال السياسي عن استقرار النظام السياسي، كما يعد ظاهرة نسبية، تشير إلى عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرته على ادارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع من دون استخدام العنف،[3] وهذا لاعتبار أن الإستقرار السياسي وسيلة وهدف في وقت واحد، والتي يمكن من خلاله، تحقيق الانجازات المراد تحقيقها في المجتمع، وهذا من أجل تحقيق التقدم والرفاه،[4] وهناك من يرى بأن الإستقرار السياسي يعني به قدرة النظام السياسي، على أن يحافظ على استقراره وثباته في فترة زمنية طويلة، وأن يظل في حالة تكامل وهذا التكامل لا يأتي إلا إذا اضطلعت ابنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه، ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية، ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة، والنظام العام لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما يدعم الإستقرار السياسي[5].

---

[1] عمر فرحان حمد الجبوري، **الأقليات ودورها في تحقيق الإستقرار السياسي في العراق بعد2003** (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص.38.

[2] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية، في مجموعة مؤلفين: تحرير محمد غربي وأخرون، "**التحولات السياسية وإشكالية التنمية: النموذج الجزائري**" (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2013)، ص.168.

[3] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.38.39.

[4] حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986)، ص.ص.169.170.

[5] محمد ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجيات ادارة السلطة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.126.

تبعاً لذلك هناك من قام بربط الإستقرار السياسي بحيازة النخبة الحاكمة على الشرعية والمشروعية، وهذا نظراً للارتباط الوثيق بموضوع الإستقرار السياسي، حيث تشير جميع الأدبيات في علم السياسة، إلى أن تمتع النخبة الحاكمة في الأنظمة السياسية، بالقدر المطلوب من الشرعية يعتبر ذلك بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق الإستقرار السياسي في الدولة،[1] فالشرعية هي الأساس الذي يبني عليها كل حكم مستقرّ، والتي بدونها كما يقول ماكس فيبر max weber بأنه يصعب على أي نظام سياسي امتلاك القدرة على ادارة الصراع بدرجة اللازمة لتحقيق الإستقرار السياسي، وبالتالي فإن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحدّ الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام السياسي صالح ويستحق التأييد والطاعة،[2] كما أن الإستقرار السياسي Political Stability فقد عرفته العديد من الدراسات في السياسة المقارنة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أبرزها، درجة العنف السياسي ومستوياته، عددّ الاحتجاجات والإضرابات ذات الطابع الإجتماعي، طبيعة البناء المؤسساتي والتمايز الوظيفي والإستقرار الحكومي...إلخ[3].

وتأسيساً على ما سبق، كما يمكن قياس درجة استقرار الأنظمة السياسية في الدول، حسب مؤشر الإستقرار السياسي الذي يعتمده مؤشر البنك الدولي للحوكمة لتصنيف الدول الذي يقيس عدداً من الرهانات تأتي في مقدمتها التوترات العرقية والنزاعات المسلحة، الاضطرابات الإجتماعية، الصراعات الداخلية، العنف السياسي والتغييرات الدستورية والانقلابات العسكرية،[4] بحيث أن هذا المقياس يتراوح من 2.5− إلى 2.5+ حيث تشير القيم الأعلى أي القيم الموجبة، إلى مستويات أعلى من الإستقرار السياسي، أما القيم الأدنى والمنخفضة جداً أي القيم السالبة، فتشير إلى أن الأنظمة السياسية في تلك الدول على أنها غير المستقرة [5].

وهناك العديد من التعاريف لمفهوم الإستقرار السياسي Political Stability وقد اختلفت من باحث إلى أخر ومن مدرسة إلى أخرى، نتيجة الاختلاف في الخصوصيات لكل دولة، فهناك اختلاف كبير بين الدول فيما يتعلق بالإستقرار السياسي، فمثلاً الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة، يختلف بشكل كبير

---

[1] عبد الله بلغيث، **الإنتخابات والإستقرار السياسي في الجزائر دراسة في النظام والسلوك الإنتخابي** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017)، ص.478.

[2] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة** (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 131.

[3] بلغيث عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص.478.

[4] مصطفى بخوش، العنف السياسي وعلاقته بعمليات الدمقراطة في الوطن العربي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد73، عام2015، ص.ص.62.63.

[5] Rollin F.Tusalem, Democracies and Political Stability, **International social Science Review**, Vol.90, No.01, (2015), p.21.

عن الإستقرار السياسي في الدول النامية، ومن التعاريف التي قدمت لمفهوم الإستقرار السياسي، من طرف الباحثين نذكر منها ما يلي:[1]

يُعرف سعد الدين العثماني الإستقرار السياسي، بأنه يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها، في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات الاستجابة للحدّ الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين،[2] أما هشام محمود الأقداحي فقد إعتبر أن الإستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حدٍ سواء، وهذا نظرا لارتباطه بالأمن القومي الدولي، ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي، كما اعتبر الأمن القومي أحد أهم عوامل قوة الدولة والإستقرار فيها، حيث عرفت الموسوعة الإجتماعية الأمن القومي، بأنه قدرة الأمة على حماية مقدراتها وقيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما ربط أيضاً بأن وحدة الشعور بالأمن القومي، يعتبر كأحد عوامل الإستقرار السياسي[3].

من جانب أخر؛ يرى حسين موسى الصفار أن الإستقرار السياسي والإجتماعي، يعني به وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض، فيقع بينها العداء والنزاع، مما يؤدي إلى اندلاع الحرب، وهو ما ينعكس بدوره على حالة الإستقرار السياسي، وبالتالي فإن حسين موسى الصفار في تعريفه للاستقرار السياسي انطلاقا من مفهوم جدّ مهم وهو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الإستقرار، وحينما تختل هذه العلاقة يحدث العكس، أي تحدث حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار، والتي تؤدي حتماً إلى صدام بين أفراد الأمة أو الموطنين[4].

بينما صمويل هنتغتون Samueil Huntington فقد اعتمد في تعريفه للإستقرار السياسي Political Stability على أساس العلاقة الموجودة بين المشاركة السياسية من جهة والتأسيس السياسي أو الهيكلة المؤسساتية من جهة ثانية،[5] فهذه العلاقة حسبه أو في نظره، هي التي تحدد درجة استقرار النظام

---

[1] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[2] **المرجع نفسه**، ص.41.

[3] هشام محمود الأقداحي، **الإستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.ص.19-21.

[4] حسين موسى الصفار، **الإستقرار السياسي والإجتماعي ضرورته وضماناته** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.18.

[5] صادق نداء الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية** (عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2008)، ص.122.

السياسي من عدمه، بمعنى أن لتحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية من طرف المواطنين، باعتبارها الألية التي تؤدي إلى المأسسة السياسية أي بناء المؤسسات، وما ينتج عليه من حالة الاستقرار السياسي، وفي نفس السياق فحسب صمويل هنتغتون Samueil Huntington يعدُ الاستقرار السياسي ذو بعد محوريَ في تحليل أي نظام سياسي باعتباره عنصر غير ثابت ومتغير، وقد يكون النظام السياسي ديمقراطيا، لكنه قد يكون مستقرا أو غير مستقر، والنظم التي يمكن تصنيفها على أنها ديمقراطية، قد تتفاوت من حيث درجة الإستقرار السياسي تفاوتاً كبيرا، وعليه يمكن القول أن الإستقرار السياسي في أي نظام سياسي، يتوقف على العلاقة الموجودة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المأسسة السياسية أو البناء المؤسساتي في أي نظام سياسي، ومهما كانت طبيعته سواء ديمقراطي أو غير ديمقراطي، والعكس صحيح[1].

كما تطرق ريتشارد هيغون Richard Higot في تعريفه للإستقرار السياسي انطلاقاَ من وجود ثلاث اتجاهات في تعريف الإستقرار السياسي **الإتجاه الأول:** مرتبط بدرجة التغيير في الأنظمة السياسية، فحسبه أن الإستقرار السياسي يعني عدم تعرض النظام السياسي للتغير بصورة مستمرة، وبالتالي فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظاماً مستقراً، أما **الإتجاه الثاني:** فيشير إلى غياب التغيير المتكرر في الحكومة، فالنظام السياسي الذي يشهد تغييرات متكررة في الحكومة يعتبر نظاماً غير مستقر، بينما يرىّ **الإتجاه الثالث:** في الإستقرار السياسي من زاوية غياب العنف بكافة مستوياته واشكاله، وعليه ما يمكن استخلاصه على أن الإستقرار السياسي حسب ريتشارد هيغون Richard Higot هو قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وحل الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام السياسي من جهة أخرى[2].

كما يرى مارتن بالدام Martin Paldam على أن الإستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي والإستقرار الخارجي، كما يعرف كارولينا كروفال Carolina Curvale الإستقرار السياسي بأنه لا

[1] صمويل هنتغتون، **تر**: عبد الوهاب علوب، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص.ص.70.69.

[2] ريتشارد هيجون، تر: عبد الرحمان حمدي ومحمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، ص.ص.225-223.

يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أصعب الظروف[1].

أما كلود أك Ake Claude فيعرف الإستقرار السياسي على أنه قدرة النظام السياسي في المحافظة على استمراره واستقراه، انطلاقا من انتظام تدفق التبادلات السياسية القائمة بين الأفراد والمؤسسات السياسية، ويقصد بالتبادلات السياسية تلك المعاملات والاتصالات الموجودة بين مختلف فواعل العملية السياسية، بحيث كلما كانت تلك التبادلات أكثر انتظاماً زاد درجة الاستقرار والعكس صحيح، كما أنه لقياس درجة الإستقرار السياسي في الأنظمة السياسية حسب كلود أك Ake Claude تتم بواسطة العديد من المؤشرات التي من بينها غياب الانقلابات والاغتيالات السياسية والعنف السياسي والفساد والتغييرات المتكررة للنظام السياسي.. الخ، وبالتالي فإن هذه الظواهر تعتبر مزعزعة للاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية[2].

في نفس السياق ترى نيفين مسعد N.Mesaad أن الإستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات، لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته،[3] أما لبست Lipest فإنه يؤكد على أن الإستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والشرعية السياسية والفعالية، بمعنى ذلك أن عملية الإستقرار في النظام تعتمد على فعالية النظام السياسي وعلى التطور الإقتصادي[4].

كما يؤكد كل من jan Erik Iane and Svante Ersson على أنه لا يوجد تعريف منهجي وإجرائي، نموذجي وموحد لمفهوم الإستقرار السياسي Political Stability وهذ نظراً لاختلاف وتباين وجهات النظر والأساليب المختلفة المقدمة للاستقرار السياسي من قبل العلماء، إلا أن هذا الأخير يشير إلى تلك العناصر والتي من بينها، غياب العنف والفوضى والإكراه، طول مدة عمرّ الحكومة بمعنى استمرارية

---

[1] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

[2] Ake Claude, A Definition of Political Stability**, Comparative Politics,** Vol.07, No.02, (Jan.1975), pp.273.281

[3] حسن بن نوي، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص.ص.75.76.

[4] وليد دوزي، القبيلة وأثرها على الإستقرار السياسي في الصومال **(مجلة البدر**، المجلد09، العدد12، السنة2017)، ص.714.

الحكومة وعدم التغيير المفرط فيها، وكذا وجود نظام دستوري شرعي، واخيراً غياب التغيير الهيكلي والسمة المجتمعية المتعددة الأوجه[1].

وبالتالي فإن الإستقرار السياسي Political Stability حسب كل من jan Erik Iane and Svante Ersson يحتوي على عنصرين أساسين ومُهمين هما:[2]

- **العنصر الأول:** الذي ينطوي على الغياب النسبي لقوة العنف والإكراه من طرف النظام السياسي.
- **العنصر الثاني:** يحدد الإستقرار مع الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، وغياب القوى الإجتماعية والحركات السياسية التي ترغب في احداث تغيرات جوهرية في النظام السياسي من المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق، لا يمكن القول أن هناك تعريف محدداً لمفهوم الإستقرار السياسي Political Stability حيث أن كل التعريفات التي حاول الباحثون تقديمها تتعلق أكثر بالأسباب المؤدية للاستقرار أو الدافعة لعدم الإستقرار، وبناء على ذلك فقد اختلفت التفسيرات وتعددت المنظورات، فمن مفاهيم تقليدية تحصر حالة الإستقرار السياسي في تحقيق العوامل الأمنية وغياب الأسباب المؤدية لانتفائها: كالعنف، الانقلابات، الاغتيالات السياسية وغيرها، إلى مفاهيم حديثة تتعدى ذلك إلى قياس مؤشرات مختلفة متعلق بالمؤسسات السياسية؛ مثل: طبيعة النظام السياسي، التنمية الاقتصادية، مستويات الفساد، حرية التعبير، لكن يظهر هنا إشكال الكثرة المفرطة والاختلاف الشديد بين الباحثين والمؤسسات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار انحيازاهم السياسية والايديولوجية[3].

وأخير ما يمكن استخلاصه؛ أنه وعلى النقيض من مفهوم الإستقرار السياسي Political Stability نجد مفهومًا لعدم الإستقرار السياسي، الذي يمكن أن نعرفه على أنه حالة من عدم الاستقرار أو حالة من التغير السريع غير المنضبط والمحكوم التي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة، وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية والإنخفاض في قدرات وأداء النظام السياسي[4].

---

[1] Iane Jan-Erik and Ersson Svante**, Politics and Society in Western Europe (**London: sage published, fourth Edition, 1999), p.p.294.295.

[2] **Ibid**, p.295.

[3] محمد نبيل بخدومة، حل معضلة العلاقات المدنية – العسكرية لتحقيق الإستقرار السياسي في مصر وتركيا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد02، سبتمبر2019، ص.1171.

[4] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.171.170.

ثانياً: اتجاهات دراسة ظاهرة الإستقرار السياسي Political Stability

لقد تعددت واختلفت مداخل تناول ظاهرة الإستقرار السياسي Political Stability من مفكر إلى أخر، كما يمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر، بين أربعة اتجاهات ومدارس فكرية، في دراسة ظاهرة الإستقرار السياسي، بحيث تتبع كل منها من إتباع مفهوم معين للاستقرار، حيث تتمثل هذه الإتجاهات والمدارس فيما يلي:

- **المدرسة السلوكية:**

وفقاً لهذه المدرسة؛ فإن الإستقرار السياسي Political Stability يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر، هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والإجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف،[1] ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي، نجد أنه لا يصلح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد، مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف وأغراض سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بالأساليب السياسية المدنية[2].

- **المدرسة النظمية أو النسقية:**

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي أو التحليل النسقي، وفقاً لهذه المدرسة فإن الإستقرار السياسي Political Stability يكون مرادفاً لحكم النظام والابقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة،[3] فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة، وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[4].

وقد تناول الماوردي، مفهوم استقرار السلطان من هذا الجانب، حيث نجده يعني بالاستقرار السلطة، قدرتها على البقاء والإستمرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء أكانت هذه التحديات مادية تتعلق

---

[1] يوسف مدين وطاهر عباسة، حرية الرأي والتعبير وصفة للاستقرار السياسي في ظل الحكم الراشد، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، المجلد01، العدد02، السنة 2016، ص.312.

[2] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.169.

[3] الطيب بتة، **مرجع سابق الذكر**، ص.132.

[4] سالم القمودي، **سيكولوجية السلطة** (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط02، 2000)، ص.119.

بعناصر الثورة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، أو كانت تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها، إذن وفق لهذه المدرسة فإنها نظرت للاستقرار السياسي، من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرار وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها، أي أنها ركزت على النظام ككل[1].

- **المدرسة البنائية الوظيفية:**

ترتكز هذه المدرسة؛ على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات،[2] كما تشير المدرسة البنائية الوظيفية إلى فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية، لمعالجة قضايا البيئة الخارجية، حيث يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق استقرار سياسي واجتماعي[3].

وقد تناول غابريال الموند G.Almond مفهوم الإستقرار السياسي بناءً على المسلك الوظيفي، حيث يرى أن هذا المسلك يرى نموذجه في كائن ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار، وأن الخلل يعدٌ حالة طارئة ينبغي تصحيحها، وأن تكيف الكائن وتوازنه واستقراره علامات على حيويته وسلامته، وكذلك النظام السياسي[4].

وتأسيسا على ما تم ذكره، ما يمكن استنتاجه على أن التحليل الوظيفي، اعتمد على فكرة التوازن والإستقرار ضمن التنظيم الإجتماعي بما في ذلك التنظيم السياسي، فإذا كانت الأبنية الحكومية غير متكاملة، والمؤسسات السياسية لا تتكيف ولا تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية، سوف يؤدي ذلك إلى غياب الإستقرار السياسي[5].

---

[1] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.169.170.

[2] يوسف مدين وطاهر عباسة، **مرجع سابق الذكر**، ص.312.

[3] عمر فرحان محمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[4] محمد شلبي، مفهوم الإستقرار السياسي عند الماوردي والموند: دراسة سياسية مقارنة، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد الأول، شتاء2001.2002، ص240.

[5] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.44.45.

- **المدرسة الأدائية أو مدرسة الربط بين الإستقرار السياسي والحكومي:**

وهي المدرسة التي تعتمد على الربط بين الإستقرار السياسي والأداء الحكومي، ومن أبرز روادها: هاري ايكستين، فيرابند ليست وجوهان جالتونج، بحيث يرى أنصار هذا الإتجاه أو هذه المدرسة؛ أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابيته لإيجاد الإستقرار السياسي، باعتبار أن تحقيق الإستقرار، ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي،[1] والتي تتحدد في خمسة أبعاد تتمثل فيما يلي:[2]

- استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن.
- قدرة الحكومة على اصدار قوانين أو تعهدات ايجابية.
- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حدّ ممكن.
- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي.
- قدرة الحكومة على تنفيذ قرارتها وتعليماتها.

المطلب الثاني: مؤشرات الإستقرار السياسي Political Stability

هناك العديد من المؤشرات الأساسية والمهمة؛ والتي يمكن أن يقاس على أساسها الإستقرار السياسي في دولة ما، كما يمكن أن تكون هذه المؤشرات من بين أسباب عدم الإستقرار السياسي، وهذا خاصة إذا اختلت المؤشرات الدالة على ظاهرة الإستقرار السياسي، وانطلاقاً على ما سبق، سوف نتطرق في هذا المطلب، إلى أهم وأبرز مؤشرات الإستقرار السياسي التي لا يختلف عليها الباحثون، بحيث تكمن هذه المؤشرات فيما يلي:

1. الإنتقال السلمي للسلطة:

تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي، مؤشراً حقيقياً لظاهرة الإستقرار السياسي، بحيث تعكس مدىّ ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في الشخص الحاكم، أو التنظيمات السياسية أو الإثنين معاً،[3] كما أن طريقة انتقال السلطة داخل الدولة، هي التي تحدد مدى الإستقرار السياسي، فإذا كان الإنتقال ديمقراطي وطبقاً للقواعد الدستورية والقانونية، كان هناك

[1] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.316.

[2] مي عبد الرحمان غيث وإسراء أحمد إسماعيل، الإستقرار السياسي، **مجلة الأهرام**، العدد72، السنة السادسة، ديسمبر2010، ص.10.

[3] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.319.

استقرار سياسي، أما إذا كان الإنتقال يتم وفقًا لإرادة السلطة فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى العنف والفوضى، والتي قد ينتج عنها تفكك الدولة ودخولها في فوضة هدامة، ولذا يجب على السلطة أن تتبع في طريقة انتقال السلطة الطرق الديمقراطية، واشراك أكبر عددّ من التجمعات السياسية في عملية الإنتقال السلطوي داخل الدولة، ووضع ضمانات كافية لتحقيق الديمقراطية التشاركية[1].

والتداول السلمي على السلطة هو المبدأ القاضي، بأن تتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أكثرية والأكثرية السابقة تحل محلها في المعارضة، بعد أن تفقد صفتها كأكثرية،[2] وهناك من يذهب إلى القول أن التداول على السلطة يُعرف، على أنه تناوب حزبين أو تحالفين على السلطة من المعارضة وفي إطار احترام النظام القائم، من أجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً بالانتخابات أو الاستفتاء العام، للوصول إلى السلطة، بين قوى سياسية تعترف مؤقتاَ بالسلطة والدخول في المعارضة،[3] ويشكل التداول السلمي على السلطة أحد معايير وجود النظام الديمقراطي في النمط الغربي لكونه أحد مبادئ الديمقراطية، فلا يمكن أن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما لا نهاية، لتحل محلها جهة سياسية أخرى، جاء بها الاقتراع العام إلى السلطة، وأن تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً، ووفق إرادة الأغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تتم عملية انتقال السلطة[4].

وعليه بالرغم من أن مبدأ التداول السلمي للسلطة، هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية، مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية، إلا أن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري، ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية، بل والإقرار بإمكانية أي من القوى السياسية للوصول إلى موقع السلطة ولا سيما القوى المعارضة، وذلك عبر إنتخابات حرة ونزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين، وتأسيساً على ما سبق يمكن القول، أن عملية انتقال السلطة لها الأثر الكبير في تحقيق الإستقرار السياسي، فإذا تمت وفق القواعد الدستورية، يُعد هذا مؤشراً حقيقياً على تحقيق الإستقرار السياسي، والعكس صحيح[5].

---

[1] إسماعيل بوقرة، الإستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد01، العدد08، جوان 2017، ص.361.

[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص.262.

[3] بورحلة قوادرية، التداول السلمي على السلطة، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد السادس، السنة 2015، ص.ص.59.58.

[4] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.

[5] **المكان نفسه**.

2. شرعية النظام السياسي:

تُعتبر شرعية النظام السياسي؛ من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي والإستقرار السياسي يُعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية،[1] وهناك العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية السياسية حسب الأنواع التي جاء بها ماكس فيبر Max Weber،[2] التي تدل أو تقر بوجود الإستقرار السياسي في دولة ما، إلا أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن الشرعية هي الأساس الذي يبني عليها الحكم الذي يتسم بالإستقرار والثبات والقبول الطوعي بالحكومة، هذا القبول هو الذي يجعل الحكومة شرعية أو بمعنى أخر أن جوهر الشرعية هو الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة، وانطلاقا من ذلك فإن النظم المستقرة هي التي تحظى بقدر كبير من الشرعية السياسية وهذا ناتج عن فاعليتها في الإستجابة لمطالب الجماهير، ما يدفع هذه الأخيرة إلى المشاركة السياسية والإندماج الوطني والذي يؤدي غيابهما وفق أدبيات التنمية السياسية لحدوث حالة من عدم الإستقرار السياسي[3].

تبعاً لما سبق؛ فإن الشرعية تتحقق عندما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقة وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ تماسكه واستمراره، وبالتالي فالشرعية تتحقق إذا اتسمت الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة بالاتفاق والانسجام فيما بينهما، وتضع هذه النخب ضمن أولوياتها المصلحة العامة والأساسية للمجتمع بالدرجة الأولى[4].

3. قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

ومن بين أهم مؤشرات الإستقرار السياسي لأي نظام، هي قدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة وقدرته على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه،[5] كل ذلك يؤدي إلى الإسهام في تقوية النظام والابتعاد عن الانقلابات العسكرية، والعصيان الداخلي والذي يؤدي في بعض الحالات إلى تدهور الوضع السياسي

---

[1] إسماعيل شاهر الشاهر، التفتت وعدم الإستقرار السياسي للدول، **مجلة روافد**، المجلد03، العدد02، ديسمبر2019، ص.143.

[2] Smith R.W, The Concept of Legitimacy, **Journal of Social and Political Theory,** No.35, (October 1970), pp.17.18.

[3] بدر حسن الشافعي، اتجاهات وإمكانية إعادة الإستقرار في العالم العربي: مصر نموذجاً، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد75، السنة2018، ص.ص.75.74.

[4] صبرينة فطوش ونسيمة طويل، **مرجع سابق الذكر**، ص.299.

[5] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.320.

والأمني وعدم الإستقرار، كما أن قوة النظام المستمدة من الشعبية يجعل الدولة ذات هيبة ومكانة بين الدول الأخرى[1].

وبالتالي فإن قوة النظام السياسي، تكمن في مدى امتلاكه لعناصر القوة الضرورية داخلياً، من خلال التدابير المختلفة والتي تصب فعلياً في مصلحة المواطنين والمجتمع بشكل عام، وخارجياً بالقدرة على حماية أمن البلاد واعتراض أي اعتداء خارجي، وعليه إذا كان النظام السياسي قوياً، فيتحقق الإستقرار السياسي، أما إذا كان النظام السياسي ضعيفاً، لا يستطيع صوّن سيادته أمام العدو الخارجي، وعاجزاً عن تحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية هو التبعية للنظم القوية، مما يحدث على المدى الطويل أو القصير، حالة من عدم الإستقرار السياسي[2].

واخيراً يمكن القول، بأن قوة النظام السياسي، تُعدُ من بين المؤشرات المهمة في تحقيق الإستقرار السياسي، فكلما كان النظام السياسي للدولة يتمتع بقوة والقدرة اللازمة من أجل حماية المجتمع والعمل على حماية السيادة الوطنية من الانتهاك في الداخل والخارج، سوف ينعكس ذلك بدوره في تحقيق الإستقرار السياسي، والعكس ينطبق على ضعف النظام السياسي، وبالتالي عدم القدرة على حماية سيادة الدولة، والتي بدورها تنعكس على انعدام الإستقرار السياسي[3].

4. نجاح السياسات الإقتصادية للنظام:

إن نجاح السياسة الإقتصادية للنظام السياسي، تؤدي وتساهم في الرفع من مستوى المعيشي ومعادلات الرفاهية للأفراد، مما يخلق نوعاً من الأمن والطمأنينة والرضا الشعبي، اتجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية، مما يُدعم ذلك من استقرار هذا النظام ويعد أحد مؤشرات استقراره،[4] ويعد الإستقرار الاقتصادي أحد مؤشرات الإستقرار السياسي الهامة لا سيما في ظل وجود حالة من الرضا لدي المواطن عن سياسات النظام التي تلبي الحدّ الأدنى من طموحاته، كما يتضح أن الإستقرار السياسي مرتبط

[1] إسماعيل بوقرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.361.

[2] الطيب بتة، **دور الجهاز التنفيذي في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي 1999-2011** (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة03، 2013/2012)، ص.43.

[3] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.

[4] مي عبد الرحمان غيث وإسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص15.

بمجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما يمكن قياسه كذلك من خلال مجموعة من المؤشرات السياسية والإقتصادية وأن العلاقة بينهما هي علاقة ايجابية[1].

إذن فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الإقتصادية أثار ايجابية تعزز من خلالها الإستقرار السياسي بحيث تكمن فيما يلي:[2]

- زيادة الدخل الحقيقي، مما ينعكس ذلك على تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص العمل، السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين.
- تحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي للمجتمع.
- التقليل من الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الأفراد في المجتمع.

5. محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي Political Stability والمقصود هنا بالقيادات السياسية، هم مختلف القادة الموجودين في هرم السلطة التنفيذية، فيتوجب بقاء هؤلاء لفترة مناسبة تمكنهم من خدمة المنصب الذي يشغلونه على أكمل وجه، وهذا البقاء يجب أن يكون مقترناً بالرضا الشعبي وفي المقابل فإن التغيير المتلاحق في هذه المناصب القيادية، دون اعطاء فرصة لهؤلاء للعمل من مؤشرات عدم الإستقرار السياسي[3].

كما يرتبط هذا المؤشر أيضاً، بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة التنفيذية داخل النظام، ويعتبر التغيير المتكرر والدائم والمتواصل في المناصب القيادية، أحد المؤشرات الهامة لعدم الإستقرار في شؤون الحكم والإدارة بالدولة[4].

---

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.27.28.

[2] سهيلة هادي، الإستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد10، العدد03، سبتمبر 2018، ص.132.

[3] سهيلة هادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.132.

[4] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.320.

6. الإستقرار البرلماني Parliamentary Stability وفعالية الحكومة Government Effectiveness:

يُعدُ البرلمان بمثابة ممثل الشعب أو الأفراد في كل الأنظمة السياسية على اختلاف أنماطها سواء كانت أنظمة رئاسية أو شبه رئاسية أو برلمانية، بحيث لا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، انطلاقًا من إعتبار أن شرعيته مستمدة من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب،[1] ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الإستقرار السياسي بالنسبة للبرلمان تتمثل فيما يلي:[2]

- استقالة أو اسقاط العضوية من عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل إنتهاء مدته القانونية.

أما بالنسبة إلى فعالية الحكومة **Governement Effectiveness (GE)**، حسب مؤشرات الحوكمة التي جاء بها البنك الدولي The World Bank يتم قياسها، انطلاقا من جودة الخدمات العمومية المقدمة ونوعيتها ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية، بالإضافة إلى مدى مصدقية والتزام الحكومة بتنفيذ مضمون وأهداف السياسات العامة،[3] لذلك يمكن القول أن فعالية الحكومة تعبر عن مدى قدرة الحكومة على اتخاذ وتنفيذ السريع للقرارات المدروسة التي تستجيب للمشاكل والإنشغالات المطروحة أمامها، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن التكلفة والجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية[4].

7. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية، مقياس الحكم على النظام بالإستقرار السياسي، من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم،[5] كما تعني المشاركة السياسية Political participation إلى كل الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو

---

[1] صبرينة فطوش ونسيمة طويل، **مرجع سابق الذكر**، ص.299.

[2] إسماعيل شاهر الشاهر، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

[3] The World Bank, **The World Bank wide Governance Indicators (WGI) Project**, **Government Effectivess (GE)**, viewed date: 11/04/2023, URL: https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/FAQ

[4] سهيلة هادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.131.

[5] صبرينة فطوش ونسيمة طويل، **مرجع سابق الذكر**، ص.299.

غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي،[1] كما يشير مفهومها كذلك إلى أنها إجراءات طوعية تهدف إلى التأثير على القرارات الرسمية على مختلف مستويات النظام السياسي[2].

في نفس السياق، يُعد حق المشاركة في الحياة السياسية معياراً حقيقياً لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم من عدمه، حيث يعتبر هذا الحق عن الواجهة الحقيقية لذلك النظام، ومدى ترابطه أو تنافره مع المثل العليا للديمقراطية بمنظومة ثلاثية الأبعاد الحرية، المساواة والمشاركة، فلا حرية دون مساواة، ولا مساواة دون المشاركة، ولا مشاركة دون حرية، وعليه تعتبر المشاركة السياسية Political participation الركيزة الأساسية لتجسيد الديمقراطية، فهي عامل من العوامل التي تساهم في تقدم ورقي أي مجتمع من المجتمعات، حيث يمكن من خلالها التعبير عن الآراء والمقترحات، وبالتالي التأثير في القرارات الحكومية والسياسة العامة للبلاد[3].

أما إذا غابت المشاركة السياسية Political participation الحقيقية وقام النظام الحاكم بتقويضها ومنعها، بما يعني حضر الحريات أو التضيق عليها، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسمى بأزمة المشاركة السياسية، والتي تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، نظراً للجوء الصفوة أو النخبة الحاكمة، إلى وضع عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع الأمية وانتشار الفقر في صفوف الشعب من جهة أخرى، وتصبح بذلك المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية، وهذا ما من شأنه أن ينعكس سلباً على الحياة السياسية، محدثاً بذلك على المدى القصير أو البعيد، حالة من عدم الإستقرار السياسي،[4] وعليه ما يمكن استنتاجه، هو أن المشاركة السياسية Political participation تعتبر من بين أحد أهم المعايير على تطبيق الديمقراطية، والتي تعد من أبرز المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي[5].

---

[1] نبيل دريس، **الديمقراطية التشاركية مقاربة في المشاركة السياسية** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص.64.

[2] مصعب جعفورة، العوامل السياسية والقانونية وأثرها على المشاركة السياسية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الخامس، العدد02، جوان 2019، ص177.

[3] سليمة مسراتي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، **مجلة صوت القانون**، المجلد الخامس، العدد02، أكتوبر 2018، ص.168.

[4] الطيب بتة، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.44.45.

[5] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.25.

8. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية:

أضحى العنف السياسي Political Violence بصوره المتنوعة من تظاهرات وأعمال شغب واغتيالات سياسية،[1] هو التعبير الأساسي والرئيسي لعدم الإستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي، فهو من المؤشرات المهمة الدالة على ظاهرة الإستقرار السياسي،[2] وهذا ما أكدته بعض التعاريف لمفهوم الإستقرار السياسي على اعتباره أنه يشير إلى غياب أعمال العنف، وعدم وجود نزاع أهلي محلي، وهكذا فإن البلد يكون قد تخلص من مظاهر عدم الإستقرار السياسي،[3] وتبعاً لذلك يعرف العنف السياسي Political Violence بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأخرين، لتحقيق أهداف سياسية، أو هو كافة الأعمال الغير قانونية التي يهدف من خلالها تحقيق أهداف سياسية،[4] كما يمكن التميز بين نوعين من العنف السياسي:[5]

أولاً: العنف الرسمي: ويتمثل في استخدام الحكومة للوسائل القهرية، إزاء الجماعة مثل الاعتقال والسجن والاعدام أو النفي لأسباب سياسية بحته.

ثانياً: العنف غير رسمي: ويتمثل في لجوء الجماعة لوسائل العنف بقصد التأثير على الحكومة، أو اضعاف مواقفها أو الاطاحة بها، ومن بين صور العنف هذه التخريب وأعمال الإرهابية، واللجوء إلى حرب العصابات، والمظاهرات والاضرابات والثورة المسلحة والحرب الأهلية والحركات الانفصالية.

كما أن تصاعد حدة العنف السياسي، يعتبر من المؤشرات الدالة على حالة عدم الإستقرار السياسي،[6] ومن خلال ذلك يمكن القول، أن ظاهرة الإستقرار السياسي ترتبط ارتباطاً وثيقًا، بظاهرة العنف السياسي، فغياب العنف السياسي يُعد من العوامل المهمة في تأكيد حالة الإستقرار السياسي، أما وجود

---

[1] عبد الحميد حجازي الجزار، العوامل الإقتصادية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي في الكويت، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، المجلد20، العددان64.63، 2013، ص.118.

[2] صبرينة فطوش ونسيمة طويل، **مرجع سابق الذكر**، ص.300.

[3] Cecilia Emma Sottilotta, Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprising, **Istituto Affari Internazionali (IAI),** Vol.13, No.01, **(**January 2013), p.03.

[4] إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 1999)، ص.48.

[5] مي عبد الرحمان غيث وإسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[6] عبد الله حارث قحطان، العنف السياسي وتأثيره في إضعاف التنمية في المجتمعات العربية، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد11، العدد الأول، جانفي2019، ص.189.

العنف السياسي، فإنه يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي في الدولة، مما يتطلب تفعيل الحوار من أجل تحقيق الإستقرار السياسي[1].

9. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية:

فالمجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعددّ، سواء على المستوى العرقي، الديني، اللغوي أو الطائفي، غالباً ما تكون أقرب إلى الإستقرار السياسي، من تلك التي تعرف التعددية، وبالتالي المشكلة ليس في التعددية الإجتماعية، وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية،[2] وهنا يمكن التميز بين نوعين مختلفين:[3] أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات، إن النموذج الأول غالباَ ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية، أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبته بالاستقلال أو مطالبته بالحكم الذاتي، أما النموذج الثاني، فيؤدي إلى تقوية وتمتين اللحمة الوطنية، وإعلاء الهوية الوطنية على الهوية دون الوطنية، الذي يؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي.

10. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

تعرف الهجرة؛ بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى أخر بغرض الإستقرار في المكان الجديد، وقد تكون دائمة أو مؤقتة، كما يمكن لها أن تكون داخل الدولة نفسها أو خارج حدودها،[4] وقد تكون شرعية أو غير شرعية عندما لا يحصل المهاجر على تأشيرة الدخول أو بطاقة الاقامة، أما أهم دوافعها سواء كانت هجرة شرعية أو هجرة غير الشرعية، نجد الأوضاع الأمنية غير مستقرة، كالثورة أو الحروب الأهلية، البطالة، بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع[5].

كما تعد نسبة تدفق الهجرة الداخلية أو الخارجية؛ مؤشراً على وجود حالة من اللإستقرار أو عدم الإستقرار السياسي في مجتمع ما، ذلك أن انتشار ظاهرة الهجرة، تعني أن المواطن لا تتوفر له أوضاع

---

[1] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.49.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

[3] عمر فرحان حمد الجبوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.56.57.

[4] سفيان فوكة، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين افرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، في مجموعة مؤلفين: تحرير محمد غربي وأخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، ص.130.

[5] سهيلة هادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.133.

معيشية جيدة، وبالتالي فهذا يعني أنه غير راضي عن الوضع الأمني والإقتصادي والصحي القائم، وهذا يعدُ مؤشراً لعدم الإستقرار السياسي،[1] كما ترتبط ظاهرة الهجرة أيضاً بالمؤشر الإقتصادي والتضخم ونسبة البطالة ومستويات المعيشة، مما له الأثر الكبير في الشعور بالإحباط وعدم الأمان، وبالتالي كلما زادت نسبة الهجرة إلى الخارج، كان ذلك دليلاً على وجود عوامل طرد في المجتمع والعكس صيح، فكلما انخفضت فقد دلّ ذلك على تحسن الأوضاع الداخلية، ما يؤدي إلى وجود حالة من الإستقرار السياسي[2].

المطلب الثالث: متطلبات الإستقرار السياسي

إذا كان الإستقرار السياسي؛ ليس وليد أي قوة أو تدابير عسكرية أو أمنية، فإن تحقيق أي استقرار سياسي في دولة ما، يتوقف على مدَى انسجام وتفاعل الإستقرار السياسي مع البيئة التي يتواجد فيها، وبحكم هذا التجانس والترابط تتأثر الاختيارات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والايديولوجية لهذا النظام لذلك فإن هناك متطلبات وعوامل تمثل مثابة ركائز ضرورية وأساسية لتحقيق ما يسمى بالإستقرار السياسي، وتبعًا لذلك سوف نتطرق في هذا القسم من هذا المبحث إلى أهم متطلبات تحقيق الإستقرار السياسي أو بصيغة أخرى سوف نتناول فيه أهم عوامل وأسباب تحقيق الإستقرار السياسي كما يلي:

أولاً: المتطلبات الفكرية الثقافية

يربط الموند بين استقرار النظام وتكيفه، واتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو سكسونية(أمريكا– بريطانيا)، بحيث تتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة،[3] بحيث يعرف غابريال الموند G.Almond الثقافة السياسية باعتباره أول من استعمل هذا المفهوم في حقل العلوم السياسية عام 1956، حيث عرفها على أنها تلك القيم والمعتقدات التي يحملها الأشخاص أو الأفراد اتجاه النظام السياسي، أو هي تلك القيم التي تقوي أو تضعف المؤسسات السياسية،[4] أو بصيغة أخرى يمكن اعتبار الثقافة السياسية على أنها مجموعة

[1] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.321.

[2] مي عبد الرحمان غيث وإسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[3] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.150.149.

[4] Stephen Chilton, defining political culture**, the western political Quarterly University of Utah,** Vol.41, No.03, (Sep.1988), p.419.

الاتجاهات والمعتقدات والقيم والمهارات، وهي أحد الأدلة التي تدل على طبيعة النظام السياسي ومدى تكيفه واستقراره[1].

كما يقول الموند Almond إن فهم الكثير عن الثقافة السياسية قد يمكننا من التنبؤ بقدرة هذا النظام السياسي، على أداء وظيفته حينما يواجه الضغط أو معارضة غير معتادة، وهذه الثقافة التي يتقاسمها أفراد المجتمع ينبغي أن تتميز بالعلمانية Secularlzation التي تعنى العملية التي يصبح بواسطتها الأفراد راشدين وتحليليين ومتمرسين بشكل متزايد في حركتهم السياسية، والثقافية السياسية للأمة تؤثر في توجيه سلوك الشعب والقادة عبر كامل النظام السياسي،[2] من جهة أخرى نجد أن الماوردي يعتبر المرتكز الأساسي والرئيسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك يكون ثابتاً ودائماً يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية[3].

كذلك من بين دعائم الإستقرار السياسي، وجود تجانس فكري وثقافي ايديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي الذي يجسد فكرة الإستقرار، فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزء فعال من النظام الإجتماعي الذي هو في حد ذاته اعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفاً منه فقط، وبهذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم[4].

وعليه فإذا كان هناك اتجاه؛ يرى أن تعاون بين مختلف النخب الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار، سيؤدي إلى تنافس جماعات بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات، مما يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي، فإنه يوجد اتجاه أخر يرى؛ أن تعدد الانتماءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي، ويفسر ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلاً، كونها تتكون من أربعة مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ديمقراطيتها استقرار سياسياً لا تضاهيها به أي دولة من دول العالم، وينطبق الحال على دول مثل كندا، أستراليا أو بريطانيا، وإن كانت النسب أقل من

[1] عبد الكريم قلاتي، الإستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد23، جويلية2009، ص.65.

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.150.

[3] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.171.

[4] عبد الكريم قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

سويسرا، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها،[1] واخيرا ما يمكن استخلاصه أن المتطلبات العقيدية الفكرية والثقافية من أهم الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، وهذا نتيجة لوجود تجانس ثقافي وفكري وايديولوجي بين مختلف القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذا ما يجسد وجود حالة من الإستقرار السياسي.

ثانياً: المتطلبات السياسية

من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه عند ألموند Almond امتلاكه ابنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة، وحيازته شرعية سياسية ومشاركة سياسية واسعة، ويقصد هنا ألموند Almond بتمايز الأبنية السياسية بوجود تخصصاً واستقلالاً لهذه الأبنية حيث تنشأ وتبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين وأنظمة للاتصال والمحافظة على الأمن والنظام العام وتعبئة الدعم وغيرها.. الخ، والنظام الذي يمتلك خاصية التمايز البنائي فإنه يمتلك قدرات كبيرة على الأداء الداخلي والدولي، بمعنى أخر تزداد قدرات وكفاءات النظام وأداؤه بمقدار تمايز أبنيته واستقلاليتها، أما الأنظمة الفرعية المستقلة يقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية واعلامية، سياسية ودينية....الخ، التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة، ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى[2].

في نفس السياق؛ يتطلب الإستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة أو النخبة السياسية على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها،[3] كما نقصد بها كذلك اعتقاد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي تصدرها وتهُمها مع الغايات الأهداف والقيم التي تعتنقها الجماعة في حقبة من الحقب المبرر الحقيقي أو الرئيسي لوجودها،[4] وكما ذكرنا سابقاً أن الحكومة التي تحوز على شرعية عالية، تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسة

[1] الصادق جراية وعلي شتيوي، موقع المواطنة في معادلة الإستقرار السياسي في الجزائر، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد02، العدد03، ديسمبر 2018، ص.76.

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.251.250.

[3] الصادق جراية وعلي شتيوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

[4] عبد الكريم قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

العامة للدولة وتنفيذها، فالاستحواذ الشرعي على القيادة السياسية يكون مقيد بنفس مستوى ذلك الاستحواذ، ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبرراً، إلا عن طريق إكمال الواجبات المفروضة على الحكومة[1].

من جهة أخرى، كما تعتبر الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة الحاكمة، وهذا من خلال احترامها للقوانين وإتباعها الإجراءات الدستورية المتفق عليها، وهذه الشرعية تعد بطبيعة الحال ذو أهمية كبيرة في تحقيق الإستقرار السياسي،[2] كما يتطلب تحقيق الإستقرار السياسي ايضاً؛ وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرارات السياسية، ونقصد هنا بالمشاركة السياسية انخراط المواطنين في عملية التعبير عن مصالحهم، وفي هذا الصدد يقول صامويل هنتغتون Samueil Hantington على أن المشاركة السياسية: هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنين العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، سلمياً أو عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال[3].

وهذا ما جعل عملية الإصلاح والتغيير تتم في جوُ تسوده المشاركة والمساءلة، وتجعل هذه العملية تتم في جو سلمي، مما يمكن النظام السياسي من أن ينعم بالإستقرار السياسي والتكيف،[4] واخير واستناداً لما سبق يمكن القول، أن من أجل تحقيق الإستقرار السياسي، يتطلب توفر جملة من المعطيات والتي تتمثل أساساً فيما يلي، وجود أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة، مع تمتع السلطة الحاكمة بالقدر الكافي من الشرعية السياسية، بالإضافة إلى المشاركة السياسية، وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق ظاهرة الإستقرار السياسي.

ثالثاً: المتطلبات الإجتماعية

لقد عبر عنها بشكل متقارب في موضع القدرة التنظيمية والتي تعني قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، فهو يحمي المستهلكين من الاحتكارات،

---

[1] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.172.

[2] عبد الكريم قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[3] الصادق جراية وعلي شتيوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

[4] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.173.

كما ينظم العلاقات الاجتماعية، كالزواج والمسؤولية العائلية، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والممتلكات[1].

وهذا ما نجده أكثر تجسيداً في دولة الحق والقانون، التي تتمتع بالفاعلية السياسية، فعلى الحاكم أو المحكوم أن تكون عدالة في توزيع الموارد والخدمات، كما يجب عليها أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة أو بعبارة أخرى؛ أي بين النخبة الحاكمة والمجتمع، كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم التعاون الودي والسلمي بينهما نتيجة لتلك الثقة، وهذه المتطلبات الإجتماعية تكمن أساساً في القدرة التنظيمية والقدرة التوزيعية للدولة، إضافة إلى جانب فعالية الأداء والتسيير لهذين الوظيفتين،[2] وعليه ما يمكن قوله في هذا الصدد، أن من بين المتطلبات الإجتماعية لتحقيق الإستقرار السياسي يجب توفر شرطين أساسين هما، وجود دولة الحق والقانون، بالإضافة إلى الثقة المتبادلة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة.

إذن؛ فالإستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع، نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الإجتماعية وذلك من خلال مايلي:[3]

- أن يعكس النظام السياسي، القيم الثقافية والإجتماعية الرئيسية والأساسية في المجتمع.
- أن تعكس سياسات النظام، مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.
- أن يوفر النظام قنوات الإتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة على أنها قادرة أو تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- واخيراً أن تعكس النخبة الحاكمة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة، بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة الحاكمة تمثل إمتداداً لها.

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.

[2] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص.173.

[3] محمد الصالح بوعافية، **دور المجتمع المدني في تحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر1999- 2009** (مذكرة دكتوراه غير منشوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2016-2017)، ص91.

رابعاً: المتطلبات الإقتصادية

يقصد بالمتطلبات الإقتصادية للاستقرار السياسي، هو الجمع بين القدرتين الاستخراجية والقدرة التوزيعية، كما يشير ألموند Almond بالأولى:[1]على قدرة النظام السياسي الاستخراجية من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية، واجتذابها من البيئتين المحلية أي الداخلية أو الدولية على حدٍ سواء، وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، باعتبارها أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي[2].

أما بالنسبة للقدرة التوزيعية، فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع مختلف المنافع والخدمات من سلع ومظاهر التكريم والمراتب والفرص والخدمات على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع، وعليه يمكن استخلاص أنه من خلال هاتان القدرتان ومستوى أدائهما يؤثر في استقرار النظام وتكيفه، فكلما ارتفع مستوى أدائهما، ارتفع مستوى تكيف النظام واستقراره، والعكس صحيح[3].

تبعاً لما سبق ذكره ما يمكن قوله، أن المتطلبات الإقتصادية، تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحته الفساد، واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية، بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا ما يعني أيضاَ جعل الدولة أكثر استجابة للاحتياجات المواطنين[4].

وما يمكن استنتاجه في المتطلب الإقتصادي، أن هناك ارتباط كبير بين الأوضاع الإقتصادية لأي مجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي فيه، ووفق أحد النماذج العالمية لقياس الإستقرار السياسي في مجتمع ما، فإن الإستقرار الاقتصادي اللازم للاستقرار السياسي، يتحقق من خلال مجموعة من المؤشرات منها: نسبة الفقر، البطالة، التضخم، التفاوت الإقتصادي بين الطبقات في المجتمع، وجود فساد اداري

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.
[2] محمد الصالح بوعافية، **مرجع سابق الذكر**، ص.323.
[3] محمد شلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.
[4] عبد الكريم قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.68.

واقتصادي من عدمه، رضا المواطنين عن الوضع المعيشي، بحث كلما كانت هذه المؤشرات في حدها الأدنى، كلما كان هناك حالة من الإستقرار الإقتصادي والسياسي، والعكس صحيح[1].

واخيراً ما يمكن الوصول إليه من خلال متطلبات الإستقرار السياسي، أن عملية تحقيق الإستقرار السياسي في دولة ما، لا ترتكز على القوة أو العنف بقدر ما هو يرتكز على جملة من التدابير السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، بمعنى أخر أن لتحقيق الإستقرار السياسي لا يتطلب استعمال العنف والإكراه عن طريق القمع...إلخ، بل يتطلب الإستقرار السياسي، حركة من التفاعلات بين المكونات المختلفة للمجتمع وبين النظام السياسي، باعتبار أن هذا الأخير يتوقف استقراره على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها، وبحكم هذا الارتباط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لهذا النظام، لذلك هناك مجموعة من الركائز والمتطلبات الأساسية والتي تساعد على تدعيم الإستقرار والحفاظ عليه؛ خاصة إذا عمل النظام بها، والتي بدونها ستؤدي حتماً إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي.

[1] بدر حسن شافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

المبحث الثالث: إنعكاسات الريع النفطي على الإستقرار السياسي

لقد تتعددَ التأثيرات والإنعكاسات التي تفرزها الموارد الطبيعية؛ خاصة منها مورد الريع النفطي على الدولة الريعية في علاقتها بمجتمعها، بحيث تختلف هذه التأثيرات من دولة ريعية لأخرى ومن سياق مجتمعي لأخر، خاصة في ظل الإتجاه القائل في مختلف الأدبيات المهتمة بدراسة موضوع الريع النفطي على أن الموارد الطبيعية على رأسها النفط والغاز الذي يكتشف في أي بلد من البلدان يمثل مصدر نعمة، كما أنه يؤثر بشكل ايجابي في تحسين أوضاع المجتمع بحيث يزيد من نسبة الدخل القومي، وبالتالي تصبح هناك فرصة لتحسين مستوي رفاهية أفراد المجتمع مما يؤدي ذلك إلى احداث نهضة اقتصادية كبرى، خاصة إذا كانت هذه المورد الطبيعية متوفرة بكميات كبيرة مع ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وهذا ما يمكن أن يكون دافعاً إلى المزيد من القبول والرضا الشعبي؛ وهذا ما يزيد من نسبة الإستقرار السياسي في تلك الدول.

أما من ناحية ثانية؛ يوجد اتجاه أخر يرى عكس الإتجاه الأول الذي يتبناه البعض على نطاق واسع الذي يعرف بـ: أطروحة لعنة الموارد الطبيعية The Natural Resources Curse الذي قدمه الإقتصادي Richard Auty عام 1993 الذي يشير إلى المفارقة الكبيرة بين امتلاك دولة ما لثروات طبيعية مقابل معاناتها على المستوى السياسي والإقتصادي بالإضافة إلى المستوى القيمي والثقافي، وانطلاقاً مما سبق سوف نتناول في هذا القسم من هذا المبحث، إلى التأثيرات التي تفرزها أطروحة لعنة الموارد ونظرية الدولة الريعية (RST) على الجانب السياسي، الإقتصادي والجانب القيمي والثقافي، ومدى تأثيرها على الإستقرار السياسي في الدول الريعية، على النحو التالي:

المطلب الأول: الإنعكاسات السياسية

إن الإنعكاسات السياسية للريع النفطي متعددة ومتنوعة، بحيث أن استقرار الدولة في الغالب يشير إلى الإستقرار السياسي، الذي يُعرف بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على ذاته خلال مختلف الأزمات ومن دون صراع داخلي، كما تُعد الديمقراطية إحدى أهم مقومات الإستقرار السياسي في الدول، بحيث تكمن المفارقة أن هناك علاقة عكسية بين النفط والديمقراطية في الدول الريعية، فغالباً ما يستخدم الحكام أو الأنظمة السياسية في الدول النفطية الريعية الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على السلطة لفترة طويلة، وللحيلولة دون إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، وعليه فمن خلال ما سبق؛ سوف

نتطرق في هذا المطلب إلى التأثيرات التي يفرزها متغير الريع النفطي على الجانب السياسي في الدول الريعية، من خلال مايلي:

أولاً: الريع النفطي كمعيق للديمقراطية ومنتج للنظام التسلطي والإستبدادي

لقد تعددت واختلفت الدراسات من طرف الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية، التي بينوا من خلالها أن الموارد الطبيعية على غرار الريع النفطي تعيق العملية الديمقراطية، وتساهم في نِشأة ظاهرة النظم التسلطية وهذا ما يؤدي بدوره إلى تثبيت هذه النظم الاستبدادية والحفاظ عليها، كما أن أغلب هذه الدراسات فقد أجمعت كذلك على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل كانت الحكومة أكثر ديمقراطية، لكن في الدول الريعية النفطية بارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو التراجع والانكماش، كما يعتقد الباحثون أن التطور الإقتصادي يحسن من معايير الحياة ففي دراسة شملت أكثر من 160 دولة من عام 1960 إلى عام 1995، أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي إلى التنبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية، لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على المورد النفطي، حيث اعتبرها الباحث مايكل روس Michael Ross على أنها محيط غير خصب لزرع الديمقراطية، فعوائد الريع النفطي فقد سببت شجع للحكومات وأدت إلى فساد نخبها[1].

وفي هذا السياق، فقد جاءت دراسة للباحث مايكل روس Michael Ross لتأكيد الطرح القائل بأن الريع النفطي كمعيق للديمقراطية في الدول الريعية ومٌدعم في تبيت أركان النظام التسلطي الاستبدادي في تلك الدول التي تعتمد في اقتصادها الوطني على مصدر وحيد للدخل وهو مصدر الريع البترولي، وهذا بواسطة دراسته الموسومة بـ: هل النفط يعيق الديمقراطية؟[2] كما حاول الباحث من خلال دراسته تحليل وتفسير العلاقة السببية الموجودة بين الوفرة النفطية والتسلطية، إنطلاقًا من طرحه ثلاثة أسئلة أساسية والإجابة عليها، كما أن هذه الأسئلة تتمثل فيما يلي:[3] هل النفط حقاً له خصائص معادية للديمقراطية؟ وماذا عن المعادن والسلع الأخرى هل لها تأثيرات مماثلة على الحكومات؟ ما الذي قد يفسر هذه الأثار؟ وللإجابة على هذه التساؤلات فقد قام مايكل روس Michael Ross بدراسة مجموعة من الحالات الذي تراوح عددها 113 دولة بين عامي 1971 و1997 في دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا، من أجل

[1] العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد42، العدد491، 2020، ص.47.

[2] Michael L. Ross, **Op.Cit**, pp. 325-361

[3] **Ibid**, pp.325-328.

تأكيد صحة افتراضه القائم على أن صادرات النفط تعيق وتؤثر على الجانب الديمقراطي، كما أن هذه التأثيرات لا تقتصر على دول الشرق الأوسط فقط، وأن الأنواع الأخرى من صادرات المعادن لها نفس تأثير صادرات النفط التي تعيق الديمقراطية؛ عكس الأنواع الأخرى من الصادرات السلعية، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إختبار ثلاثة أليات سببية تكون محتملة مفسرة ومحللة لنمط العلاقة القائمة بين متغير الريع النفطي والديمقراطية التي تتمثل فيما يلي:[1] تأثير الريع The Rentier Effect، تأثير القمع The Repression Effect، تأثير التحديث The Modernisation Effect

وتأسيساً على ما سبق ذكره، فقد أكد الباحث مايكل روس Michael L. Ross على أن ثروة الموارد الطبيعية تجعل الدول أقل ديمقراطية من خلال تفسيره لمجموعة من الأليات السببية الموجودة بين متغير الريع البترولي واستبداد الأنظمة السياسية في الدول الريعية، حيث يمكن تحليل هذه الأليات السببية الموجودة بين الثروة النفطية والتسلطية بشكل مفصل على النحو التالي:[2]

أولاً: التأثير الريعي The Rentier Effect: يقوم على افتراض أن الحكومات الغنية بالموارد الطبيعية تستخدم معدلات ضريبية منخفضة والمحسوبية لتخفيف الضغوط الإجتماعية التي تطالب بالديمقراطية، وبالتالي فإن التأثير الريعي متعلق بالسياسة الضريبة المنتهجة من طرف الحكومة، حيث أن الحكومات تستخدم العائدات النفطية لتخفيف الضغوط الإجتماعية التي تكون تطالب بمطلب التحول نحو الديمقراطية، فحسب مايكل روس Michael L. Ross يتجلى التأثير الريعي Rentier Effect من خلال دراسته العلاقة في ثلاثة طرق رئيسية هي:[3]

أ. **التأثير الضريبي Taxation Effect:** متعلق بالجانب الضريبي الذي يقوم على أن الحكومات في الدول النفطية التي تستمد ايراداتها من تصدير النفط، لا تقوم بفرض ضرائب بشكل كبير على مواطنيها أو يكون أقل بكثير بالمقارنة مع دول غير نفطية، وهذا ما يجعلها متحررة من المساءلة السياسية من طرف مواطنيها، انطلاقاً من استقلالها الضريبي، كما أن التأثير الضريبي يجعل المواطنين أقل مطالبة بالتمثيل في الحكومة.

[1] Michael L. Ross, **Op.Cit**, pp. 327.328.
[2] **Ibid**, pp. 327-337
[3] **Ibid**, pp.332-335

ب. **تأثير الإنفاق Spending Effect:** فحسب مايكل روس Michael L. Ross أن الثروة النفطية تمكن الدولة من زيادة نسبة الإنفاق على برامج الرعاية الإجتماعية، التي تساعد على التقليل من الضغوط الديمقراطية.

ت. **تأثير تكوين الجمعيات Group Formation Effect:** يعني أنه عندما توفر عائدات النفط ما يكفي من المال، فإن الحكومة تقوم باستخدام وتوظيف العائدات النفطية في منع تشكيل مجموعات إجتماعية مستقلة وفاعلة عن الدولة.

ثانياً: تأثير القمع Repression Effect: التي تفترض على أن الدول الغنية بالثروات النفطية تقوم باستخدام العائدات الريعية في زيادة الإنفاق من أجل تقوية المؤسسات والأجهزة الأمنية، لقمع تطلعات الشعب التي تنادي بالديمقراطية، وبالتالي فإن التأثير القمعي يجادل بأن ثروة الموارد تؤخر عملية التحول الديمقراطي من خلال تمكين الحكومات من زيادة انفاقها لتقوية قواتها وأجهزتها الأمنية خاصة على المستوى الداخلي من أجل قمع مختلف الحركات الإحتجاجية التي تطالب بالديمقراطية.

ثالثاً: تأثير التحديث Modernisation Effect: الذي يعني بأن النمو القائم على تصدير النفط والمعادن، يفشل في إحداث التغييرات الإجتماعية والثقافية التي تميل إلى إنتاج حكومة ديمقراطية، وبالتالي فإن العائدات الريعية لم تحفز الحكومات على إحداث التطور والتغيير الإجتماعي والثقافي اللازم من أجل تحقيق التحول نحو الحكم الديمقراطي[1].

وتبعاً لما سبق، ما يمكن استخلاصه من خلال تفسير العلاقة السببية الموجودة بين الريع النفطي والتسلطية، على أن الأثار الريعية والقمعية والتحديثية إلى حد كبير، حيث يركز التأثير الريعي على استخدام الحكومة للتدابير المالية لإبقاء الجمهور مسرحاً سياسياً، بينما موضوع تأثير القمع يركز على استخدام الحكومة لعنصر القوة لإبقاء المواطنين منزوعين من القوة، كما ينظر تأثير التحديث إلى القوى الإجتماعية التي قد تبقي المواطنين في حالة تسريح، وبالتالي حسب ما يكل روس Michael L. Ross، فإن جميع التفسيرات الثلاثة تبقى صالحة لتأكيد طرحه بأن النفط يعيق الديمقراطية[2].

كما جاءت دراسة كذلك للمفكر الأمريكي مايكل هيرب Michael Herb الموسومة بـ: لا تمثيل دون ضريبة: الريع، التنمية والديمقراطية، لتدعم الطرح القائل الذي ذهب إليه مايكل روس Michael L. Ross

[1] Michael L. Ross, **Op.Cit,** pp.335-337.
[2] **Ibid,** p.337.

بأن العائدات النفطية تعرقل الديمقراطية، بحيث توصل المفكر الأمريكي مايكل هيرب Michael Herb إلى ثلاث أليات سببية أو ثلاثة حجج أساسية يفسر ويحلل من خلالها تأثيرات الريع النفطي على الجانب الديمقراطي، باعتباره يُضر بالديمقراطية، التي يمكن ذكرها فيما يلي: [1]

أ. **الحجة الأولى:** أن الدولة الريعية لا تحتاج إلى فرض ضرائب كبيرة جداّ على مواطنيها في عملية تحصيل ايراداتها المالية، وهذا ما يجعلها متحررة من المحاسبة والمساءلة، وبالتالي تكون مستقلة عن المجتمع، أي أن الدولة الريعية تكسب الدعم والتأييد والقبول الشعبي من خلال السياسة التوزيعية للريع النفطي على المجتمع، وليس عن طريق الضرائب والتمثيل.

ب. **الحجة الثانية:** أن الدولة الريعية بفضل العائدات النفطية الكبيرة، تمكنها من اسكات وقمع الجماعات المعارضة لها، وكذا قدرتها على شراء السلم الاجتماعي، وبالتالي حسب ميكائيل هارب Michael Herb فإن اجتماع الحجة الأولى مع الحجة الثانية معاَ، ينتج لنا عقداً اجتماعياً ريعياً، والذي من خلاله توفر الدولة السلع والخدمات للمجتمع مقابل اظهار المواطنين للدولة الولاء، مما يؤدي إلى استقلالية الدولة عن المجتمع في عملية صنع القرار.

ت. **الحجة الثالثة:** التي تكمن في أن العائدات النفطية تساهم في تغيير الهيكل أو البنية الطبقية داخل المجتمع، ولكنها لا تساهم في تغيير القيم الموجودة في المجتمع من أجل المطالبة بالديمقراطية، وهذا ما يعيق العملية الديمقراطية.

وتأسيسا على ما تم ذكره، في سياق الحديث عن الإفرازات السياسية للريع النفطي يرىّ نزيه الأيوبي في كتابه الموسوم بـ: تضخيم الدولة العربية، على أن العائدات الريعية أو الدخل الريعي مستمد من الخارج، ومعتبراً بذلك أن قيام الدولة بتسلم ذلك الدخل وتوزيعه وإنفاقه داخليا على المجتمع؛ جعل الدولة وسيطاَ بين النظام الرأسمالي العالمي من جهة، واقتصاد الدولة ومجتمعها من جهة أخرى، ونظراً لوفرة الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي تقدمها وتوفرها الدولة للمواطنين، فقد توّلدت لدى المواطنين نزعة اتكالية واستهلاكية، يعني هذا أن المواطنين وإن كانوا قد يحصلون على مداخيل عالية نسبياَ، فإنهم يعتمدون في النهاية على حكومة هي التي تزودهم بغطاء واسع من الحماية الأبوية، ونتيجة لهذه الاتكالية من طرف المواطنين اتجاه الحكومة، فقد أصبحت النظم الحاكمة في تلك الدول الريعية، لديها القدرة على التحكم في رسم السياسات العامة، وصنع القرار واختيار حلفائها وتغيير ولاءاتهم السياسية، ولديها القدرة

[1] Michael Herb, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, (Apr.2005), pp.297.298.

كذلك على خلق طبقات جديدة واعادة تجميع طبقات قائمة، وبالتالي فإن تحقيق ذلك يتم من خلال وسائل الإنفاق العام الشامل والتوظيف في الجهاز البيروقراطي الواسع، واتباع سياسات عامة محددة مثل تلك المتعلقة بالدعم الاقتصادي وتوزيع الأراضي مجانا أو مقابل سعر رمزي[1].

تبعاً لذلك فإن الريع النفطي له تأثير بالغ الشدة في العلاقة بين الدولة ومجتمعها، وهذا نتيجة لاستقلال المالي للدولة عن المجتمع، فحصول الدولة على موارد مالية كبيرة مستمدة من الخارج، جعلها تستغني عن مصادر تمويل أخرى على غرار الضرائب، لأن البلد الريعي يقوم على العائدات الريعية وليس على جمع الضرائب، إن هذه الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة الريعية عن مجتمعها، جعلها كذلك مستقلة سياسياً انطلاقا ممن استقلالها المالي، مما انعكس على نظرة الأفراد إلى حقوقهم السياسية، إذا اصبحوا أقل تشدداً في المطالبة بالمشاركة السياسية والدعوة نحو الديمقراطية ، مما دفع الدولة الريعية إلى التوسع في دائرة التسلط والاستبداد، بسبب تحكم النخبة الحاكمة في ملكية موارد البلاد الاقتصادية وتوظيفها لصالحها،[2] وعليه يمكن القول أن الموارد الطبيعية وعلى رأسها الريع النفطي يستخدم في الدول الريعية من طرف النخب الحاكمة كألية لضبط المجتمع عن طريق شراء الولاء والسلم الإجتماعي، وهذا بما يضمن للنخب الحاكمة على تحقيق الاستقرار والاستمرار في السلطة[3].

كذلك من بين التأثيرات السياسية للريع النفطي، ظهور ما يعرف بالنظم النيو- بتريمونيالية أي البتريمونالية الجديدة* وهي شكل من أشكال النظم الاستبدادية التي استغلت بعض الممارسات السياسية السلبية لضمان استمرار واستقرار النظام السياسي، ومن بين هذه الممارسات هو السعي الدائم في البحث عن الريع من طرف النخبة الحاكمة، وهذا البحث الدائم عن الريع من طرف النخب نتج عنه مجموعة من الظواهر المرضية السلبية كالفساد والزبونية* التي أصبحت مع مرور الوقت من بين الأليات لضبط

[1] نزيه ن. الأيوبي، تر: حسين أمجد، **تضخيم الدولة العربية "السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص.ص.457.458.

[2] خلف الجميلي همسه قحطان، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات....والمعوقات** (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص.108-112.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.248.

المجتمع والتحكم فيه، وليست ظواهر سلبية يجب محاربتها من طرف النظام السياسي القائم، خاصة في ظل وفرة العائدات النفطية بكمية كبيرة[1].

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن الأنظمة الريعية أو العائدات الريعية في الأنظمة الريعية، تُدعم استقرار واستمرار النظم التسلطية الاستبدادية، وهذا عن طريق مجموعة من الأليات التي تتبعها تلك الأنظمة في سبيل تحقيق ذلك، فمن بين هذه الأليات نذكر مايلي: [2] **أولاً: الأثر الضريبي** الناتج عن تراخي الضغط الضريبي أو الاعفاء منه، يحولان مبدأ "لا ضريبة بدون تمثيل" إلى مبدأ "لا تمثيل بدون ضريبة" **ثانياً: الأثر الإنفاقي** الذي ينتج عقداً اجتماعيا ريعيا توفر بموجبه السلطة الخدمات للمواطنين، مقابل تنازلهم عن حقهم في المسألة السياسية للحكومة **ثالثاً: الأثر الإجتماعي** الناتج عن توزيع الريع النفطي وما يفرزه من بناء طبقات ريعية بشكل يؤدي إلى تحييد وإبعاد الطبقات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي أو التغيير السياسي **رابعاً: الأثر المؤسسي** للريع من خلال تمويل تحالف اجتماعي واسع، يضم المجموعات الأكثر تأثيراً ونفوذاً في البلاد، وتكون له القدرة على اختراق مؤسسات الدولة و**خامساً وأخيراً: الأثر القمعي** الذي يكرس تبعية الأجهزة القمعية للولاءات الشخصية، وتقوية تلك الأجهزة بالعتاد والخبرة اللازمة[3].

كما تحدث لاري دايموند Larry Diamond في كتابه الموسوم بـ: روح الديمقراطية عن التأثيرات السلبية للريع النفطي على الجانب الديمقراطي، والذي أسماه بالعنة الاستثنائية على أن هناك حقيقة مدهشة بشأن 23 دولة يهيمن النفط على معظم اقتصادها تنعدم فيها الديمقراطية، كما ذكر العديد من

---

* **النيو- بتريمونيالية أو البتريمونيالية الجديدة:** أول من استعمل هذا المفهوم هو ماكس فيبر في كتابه الموسوم بـ: "الاقتصاد والمجتمع" الذي تحدث فيه عن الأنظمة البتريمونيالية الذي نشر عام 1922 أي بعد وفاته بسنتين، أما من قام بتطوير وتوسيع هذا المفهوم الفيبيري للبتريمونيالية هو صموئيل أيزنشتات، وصاغ المصطلح الجديد البتريمونيالية الجديدة، وبالتالي فإن هذا المصطلح يعني على أنه: شكل من أشكل الهيمنة التقليدية التي تستمد فيها السلطة شرعيتها من المؤسسات التقليدية أي العادات والتقاليد، وهي مجموعة التقاليد والأعراف الموروثة التي تحدد الأحقية بالسلطة، وبالتالي فإن النيو- بتريمونيالية أو البتريمونيالية الجديدة، لا تختلف في طريقة اشتغالها عن البتريمونيالية، وإنما الاختلاف فقط على مؤسسات حديثة عوض مؤسسات تقليدية.

* **الزبونية:** هذا المفهوم جرى اشتقاقه من الأنثروبولوجيا، وقد استعملت الزبائنية بشكل علم لوصف العلاقات غير الرسمية التي يتم فيها تبادل الخدمات والمنافع والامتيازات، بين أناس ذوي مواقع غير متكافئة.

[1] نصار وليم نجيب، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص ص.41-82.

[2] كمال مجاهدي، الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد34، العدد390، أوت 2011، ص.25.

[3] **المرجع نفسه**، ص.26.

الأمثلة على سبيل المثال فنزويلا ونيجيريا كانتا دولتين ديمقراطيتين، في حدود الأعوام القليلة الماضية، لكن الديمقراطية فيهما شهدت تراجعاً كبيرا مع فائض العائدات النفطية، والأمر نفسه ينطبق على روسيا في عهد فلاديمير بوتين، كما يعتمد اقتصاد سبع دول غير ديمقراطية تستقر في منطقة الخليج على النفط، أما الدول الستة عشر الأخرى؛ فتشكل عائداتها من النفط معظم أرباح صادراتها من 80% إلى 90% كما أنها تشكل عُموماً نصف دخل الحكومة أو يزيد وثلث الإقتصاد العام، كما يعاني بعض هذه البلدان مثل فنزويلا ونيجيريا وكذا الجزائر وأنغولا وليبيا، من التبعية المفرطة والمستمرة للعائدات النفطية، وكانت النتيجة هي أن الريع النفطي ألحق ضرراً كبيراً بالديمقراطية في البلدان النفطية مقارنة بغيرها من الدول الأخرى غير النفطية[1].

في نفس السياق يُدعم لاري دايموند Larry Diamond كلامه ببعض الأدلة أنه في حالة انخفاض أسعار النفط انخفاضاً شديداً في البلدان التي يقوم نمو اقتصادها على عائداته الريعية، تزدهر فيها الديمقراطية، مثلما حدث أواخر التسعينات في المكسيك وإندونيسيا، أصبح النفط غير مهيمنا وأصبح لا يشكل سوى ثلث الصادرات، وبالتالي فعندما يكون النفط هو المهيمن على الإقتصاد بشكل كبير، تصبح الدولة بذلك الفاعل الإقتصادي الأكثر قوة، كما يتحول شعبها إلى زبائن وليس إلى مواطنين حقيقين، وتظهر طبقة وسطى لكنها ليست طبقة مقاولاتية وليست مستقلة، بل إنها بالأحرى تعمل لصالح السلطة وتابعة لها، من ناحية أخرى فإن تملك الدولة للنفط يمكنها أكثر من بناء أجهزة قمعية كالشرطة والجيش والمخابرات، وتجهيزها بأحدث التقنيات لمراقبة المعارضة، وتقييد منظمات المجتمع المدني، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انتشار الفساد بشكل كبير، وما ينتج عنه من ترسيخ اللامساواة، خاصة في ظل ظهور أقلية حاكمة تحتكر الثروة، وهذا ما يدفع بالقوى الأخرى بالمطالبة بهذه الثروة النفطية، فتظهر الصراعات داخل المجتمع، وهذا ما ينعكس بدوره على مفهوم الإستقرار السياسي[2].

ثانياً: الريع النفطي مولدّ للحروب الأهلية:

من جانب أخر؛ فإن التأثيرات السياسية للريع متعددة ومتنوعة حيث أن تدفق عائدات كبيرة فجأة على أي دولة من صادراتها من الموارد الطبيعية، يؤدي إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى

[1] لاري دايموند، تر: عبد النور الخراقي، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرة** (بيروت: الشبكة العربية لأبحاث والنشر، 2014)، ص.122.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.123-127.

الوطني أو الاقليمي والقائمة هنا طويلة وتشمل سلسلة كبيرة من الحروب الأهلية أو الاقليمية نتيجة للصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ما بين أقاليم البلد المختلفة أو على أقسام سكانه المختلفين[1].

كما تُعد الحروب الأهلية من بين أهم المؤشرات الدالة على عدم استقرار السياسي في الدولة، إذ انتشرت العديد من الدراسات المتعلقة بدور العوامل الإقتصادية في نشوب الحروب الأهلية، وهذا نتيجة للخلافات والصراعات على الموارد الطبيعية،[2] وفي هذا السياق فقد جاءت تشير دراسات كل من كوليي Collier وهوفلر Hoeffler لتدعم هذا الطرح القائل بأن الثروة النفطية تولد الحروب الأهلية، على سبيل المثال أن 79 حرباً أهلية وقعت بين عامي 1960 و1999، في بلدان تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة ومعتبرة، كما تشير الدراسة على أنه عندما يبلغ الخطر مداه؛ عندما تبلغ مداخيل صادرات المواد الأولية أكثر من 33% من إجمالي الناتج القومي GDP، وتبلغ نسبة خطر حصول حرب أهلية 22% بينما لا تبلغ تلك النسبة في بلد لا يصدر المواد الأولية سوى نسبة1%[3].

كما جاءت كذلك، دراسة لمايكل روس M. Ross في هذا السياق لتؤكد على أن الموارد الطبيعية تولد الحروب الأهلية وهذا من خلاله تفسيره للعلاقة الموجودة بين الريع النفطي وانحسار الديمقراطية، والذي قام بدراسة 22 دولة منتجة للبترول بين سنتي 1960 و1999، حيث أنه لاحظ أن 13 دولة من هذه الدول فقد عرفت حركات انفصالية، في مناطق توجد فيها احتياطات بترولية كبيرة ومعتبرة[4].

وفي الأخير ما يمكن الوصول إليه من خلال هذا المطلب، هو أن الدول التي تمتلك ثروات طبيعية على غرار مورد الريع النفطي، تبقى معرضة إلى مخاطر عدم الإستقرار السياسي، وهذا نتيجة لتأثيرات وافرازات المتعددة للريع النفطي على الدولة الريعية خاصة على الجانب السياسي، نتيجة استخدام تلك الموارد المالية الناتجة عن صادرات الريع النفطي من قبل نخب سياسية غير ديمقراطية تسعى للحفاظ على السلطة لفترة طويلة، وبالتالي فإن استخدام النخب الحاكمة الموارد الريعية للحفاظ على السلطة

[1] محمد عز العرب، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[2] حسن لطيف كاظم الزبيدي وزياد طارق حسين الربيعي، إدارة موارد الدولة الريعية: الأليات والمشاكل، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، المجلد13، العدد24، السنة العاشرة:2019، ص.161.

[3] لويس مارتينيز، تر: عبد القادر بوزيده، **عنف الريع البترولي: الجزائر العراق ليبيا** (الجزائر: دار التنوير، 2015)، ص.10.

[4] **المرجع نفسه**، ص.11.

يجعلها ذلك معرضة في كل فترة أو مرحلة إلى مظاهر عدم الإستقرار السياسي، الناتج عن هذا المتغير الإقتصادي وهو الريع النفطي.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإقتصادية

تتعدد التأثيرات التي تفرزها الدولة الريعية على الجانب الإقتصادي، بحيث أن الدولة التي تعتمد على مورد الريع النفطي بشكل رئيسي في اقتصادها الوطني تبقى تعاني من عدة مشاكل اقتصادية، فمن بين هذه المشاكل نجد التخلف التنموي، وهذا نظراً لوجود ارتباط عكسي بين النمو الإقتصادي ومدى وفرة المورد الطبيعي خاصة منها الريع النفطي، وانطلاقاً مما سبق سوف نتناول في هذا القسم من المطلب، إلى الإنعكاسات الإقتصادية لمتغير الريع النفطي، من خلال مايلي:

أولاً: الوفرة النفطية والمعضلة التنموية

لقد كانت وفرة الموارد الطبيعية في السنوات الماضية؛ تمثل عامل قوة اقتصاديه كامنة بالنسبة لأي دولة كانت، وهذا نتيجة إلى الإمكانيات التنموية التي توفرها وتتيحها، لكن واقع الحال في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز لا يدعم هذا الطرح، بالنظر إلى غرق معظمها في التخلف التنموي، وبالتالي فإن النموذج التنموي القائم على النفط حالياً في كثير من الدول، يختلف عن الدور التنموي لهذه الثروة في نهاية القرن التاسع عشر في دول مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تظهر تجارب الكثير من الدول الريعية النفطية اليوم، أن وجود هذه الثروة لا يعني بالضرورة تحقيق الرخاء و التطور الإقتصادي،[1] لذلك فقد أثارت العلاقة بين النفط وطبيعة العملية التنموية الكثير من الجدل الفكري بين مختلف العلماء في إطار ما يسمى بالدولة الريعية[2].

في نفس السياق وكنتيجة لأحدّ الدراسات، فإن هناك ارتباط عكسي ما بين النمو الإقتصادي ومدى وفرة الموارد الطبيعية خاصة المعادن والنفط منها، وهذا الارتباط فقد تم ملاحظته بشكل كبير ومتكرر على مدار من الزمن في دول تختلف من حيث حجم السكان وتركيباتهم ومستويات الدخل ونوع الحكومات، حيث وجد بصفة خاصة أن الدول التي تُعد فقيرة في الموارد الطبيعية أي بدون نفط مثلاً، قد سجلت معدلات نمو اقتصادي أعلى بمقدار أربع مرات من الدول الغنية بهذه الموارد الطبيعية بين عامي

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

[2] Gwenn Okruhlik, Rentier Wealth, Unruly Law and The Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States, **Comparative Politics**, Vol.31, No.03, (Apr.1999), pp.295.296.

1985 و1993، على الرغم من حقيقة أن هذه الدول النفطية كانت لديها الجزء الأكبر من المدخرات، كما أن التذبذب الواضح ما بين إرتفاع أسعار النفط وانخفاضها يجعل الدولة الريعية تحت رحمة هذه المتغيرات، وعلى هذا الأساس فإن التذبذب في الأسعار يمكن أن يقلب الفوائض عجزاً من خلال صدمات العرض والطلب الغير متوقعة،[1] وعليه فمن بين الأثار الإقتصادية نتيجة الاعتماد المتزايد على صادرات الموارد الطبيعية هو ضعف مستوى النمو الإقتصادي للدولة الريعية، في إطار ما يسمى بالمرض الهولندي Dutch Disease.[2]

تبعاً لذلك، فإن النماذج التنموية القائمة على النفط حسب تيري لين كارل Terry Lynn Karl حققت في معظمها نتائج جد سلبية من حيث النمو الإقتصادي والتنويع الإقتصادي ومعدلات الرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى الإنتشار الواسع للفساد، وكان أداؤها التنموي وفقًا لمعظم الإحصائيات والأرقام أسوأ من الدول الغير الريعية، وهو تناقض محيرّ من حيث وفرة الموارد في مقابل التخلف التنموي، أو ما أصطلح عليه تيري لين كارل Terry Lynn Karl "**مفارقة الوفرة**"، وهذه المفارقة تدعمها الدراسات الكمية المهتمة بأطروحة لعنة الموارد، ففي دراسة تجريبية مشتركة بين جيفري ساكس Jeffry Sachs وأندرو وارنر Andrew Warner شملت 97 دولة بين عامي 1971م و1989م، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى أن البلدان الغنية بالنفط تنمو بوتيرة أبطأ وأقل من تلك البلدان التي لا تملك موارد طبيعية[3].

نتاجاً لما سبق فقد أكدت مختلف الدراسات أن الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية، على غرار الريع النفطي، تنمو بوتيرة أبطأ من تلك التي لا تعتمد عليها،[4] وهذا ما يعرقل المسار التنموي لتلك الدول المعتمدة عليه،[5] انطلاقا من فرضية أساسية تفيد أن ثروة الموارد الطبيعية، بدل من أن تعزز التنمية الإقتصادية والنمو، فقد أصبحت سبباً للركود الإقتصادي والفساد والحروب الأهلية،[6] وفي نفس السياق يمكن التطرق إلى ذكر أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى المفارقة بين الوفرة النفطية والتخلف التنموي على النحو التالي:

---

[1] محمد عز العرب، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 16.15.

[2] Michael Herb**, Op.Cit**, p.298.

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

[4] حسن لطيف كاظم الزبيدي وزياد طارق حسين الربيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.161.

[5] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.47.

[6] حسين طالب حافظ، دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية: العراق أنموذجا، **مجلة دراسات دولية**، المجلد2015، العدد63، ديسمبر2015، ص.186.

أولاً: تذبذب أسعار النفط

يمكن القول أن ما يميز سوق النفط العالمية، تكمن في تقلباتها غير قابلة للتوقع أو الضبط، وهذا بالنظر إلى خضوعها لعوامل خارجية المنشأ تتراوح بين العوامل الطبيعية والجيو- اقتصادية والجيوسياسية،[1] وهذا ما يُصعب عملية التحكم فيها في ظل خضوعها لعوامل خارجية المنشأ، وبالتالي فإن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ازدهار وكساد في الدورات الإقتصادية، وبالطبع فإنه حينما تكون هناك دورة ازدهار فإنه لا تكون هناك مشكلة لدي الدولة الريعية، بينما في حالة مرور الأسعار بدورة انخفاض، فإن ذلك يؤدي إلى مصاعب مالية كبيرة للحكومة، كما يؤدي إلى ركود اقتصادي، وهو أمر منطقي حيث تلعب السياسة المالية في دول الريع النفطي، دوراً يتجاوز بكثير الدور الذي تلعبه هذه السياسة في بلدان أخرى غير نفطية،[2] وعليه يمكن القول بأن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشدة على موازنات الدول الريعية وكذلك على معدلات النمو ودخل الأفراد والبطالة والتشغيل وحجم الإستثمارات العمومية، فأي إنهيار مفاجئ للأسعار يؤثر في هذه المعدلات الخاضعة لنموذج النمو القائم على متغير الريع النفطي[3].

ثانياً: المرض الهولندي Dutch Disease

تم استخدام مصطلح المرض الهولندي Dutch Disease لأول مرة من طرف المجلة البريطانية The Economist عام 1977، لشرح التدهور الصناعي الذي لوحظ في هولندا بعد اكتشاف احتياطات الغاز في بحر الشمال خلال الستينات، ثم في المملكة المتحدة وأستراليا وبعدها في العديد من البلدان الأخرى، لكن على الرغم من الاهتمام المبكر من قبل الصحفيين وصانعي السياسات بالمرض الهولندي Dutch Disease لم تظهر النماذج الإقتصادية النظرية الخاصة به، إلا في بداية الثمانينات لشرح هذا التناقض الظاهري،[4] فكانت بذلك الإنطلاقة للكثير من البحوث لفهم الظاهرة وأسبابها وتشخيص الموارد الطبيعية الأخرى في العالم،[5] وتعود تسمية هذه الظاهرة الإقتصادية إلى تلك الفترة التي تلت اكتشاف النفط في

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[2] محمد عز العرب، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[4] Edouard Mien and Michael Goujon, 40 Years of Dutch Disease Literature: Lessons for Developing Countries, **Comparative Economic Studies**, Vol.64, 23 November 2021, p.354.

[5] حكيمة حليمي، ريوع النفط: بين لعنة الموارد الفساد الإقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية: قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، جوان2017، ص.122.

هولندا عام 1959م،[1] وسمي بالمرض الهولندي Dutch Disease نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي التي اتخذ فيها نمط استهلاكياً مفرطاً،[2] إذ أدى قيام قطاع النفط برفع سعر صرف العملة المحلية إلى عدم قدرة الصادرات الهولندية خارج قطاع النفط خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة، ما أحدث نوع من التباطؤ في الإقتصاد الذي كان شديد التنوع من قبل، فالمرض الهولندي Dutch Disease يقصد به إذن؛ إلى أنه أي بلد تتدفق عليه عائدات مالية ضخمة بالعملة الصعبة من جراء تصدير الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز،[3] بحيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى عجز أو ضعف القدرة التنافسية والتصديرية للقطاعات غير النفطية وهي القطاعات المنتجة خاصة الصناعية والزراعية منها،[4] فتلجأ الدولة بذلك إلى تبني سياسات حماءيه لتشجيع التنافسية في هذه القطاعات، ويتحول العبء المالي على عاتق قطاع النفط من حيث التشغيل وضخ رؤوس الأموال لحماية القطاعات الأخرى، ومع مرور الزمن قد تصل إلى فقدان التنافسية بشكل دائم[5].

ثالثاَ: المشكلة الضريبية

ما يميز الدولة الريعية عن باقية الدول الأخرى، أنها تتميز بالاستقلالية كبيرة عن المجتمع، وهذا انطلاقاً من استقلالها الضريبي، باعتبارها أنها لا تلجأ إلى فرض ضرائب كثيرة على المجتمع، وهذا ما يجعلها متحررة من الرقابة والمحاسبة من طرف المجتمع، وبالتالي فإنها تكون مستقلة عنه انطلاقا من استقلالها الضريبي،[6] وعليه فإن الحكومات في الدول الريعية النفطية، إذا كانت تتوفر على إيرادات كافية من مبيعات النفط، لا تعود بحاجة إلى فرض ضرائب كبيرة على مواطنيها، أو لا تعود بحاجة إلى فرض أية ضرائب على الإطلاق، وهذا ما يخفف من ميلّ السكان إلى المطالبة بمحاسبة الحكومة أو التمثيل والمشاركة فيها،[7] واعتباراً لهذا فسلوكيات الدولة تكون غير مقيدة بالضغوطات الشعبية، مما يشجع عقداً

---

[1] حمزة بن الزين وأمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد12،2017)، ص.284.

[2] مايح شبيب ألشمري، **مرجع سابق الذكر**، ص.05.

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[4] عامر جميل عبد الحسين ومانع حبش الطعمة، إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، **مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد13، العدد40، 2016، ص.109.

[5] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[6] Michael Herb**, Op.Cit**, p.298.

[7] حسين طالب حافظ، **مرجع سابق الذكر**، ص.181.

اجتماعياً خاصاً قائماً على مُطالبات ضعيفة من طرف المواطنين، في حين أن الدولة توزع خدمات كثيرة دون مقابل ضريبي، في حين أن الدولة التي تمول عن طريق دافعي الضرائب، يعتبر ذلك أحد الشروط الضرورية لوجود مجتمع مدني مستقل وفعال، وله القدرة على مساءلة ومراقبة الأنظمة الحاكمة،[1] وبالتالي فإن الريع النفطي يمنح الدولة حصانة من الضغوط الإجتماعية مما يبعدها عن مطالبة المواطنين من المسائلة فحسب المقولة الإنجليزية الشهيرة التي جاء بها المفكر الأميركي مايكل هيرب Michael Herb التي تقول: "لا ضرائب بدون تمثيل"No taxation Without représentation.[2]

تبعاً لما تم ذكره، بما أن مشاريع النفط في العديد من الدول الريعية ضخمة وذات رأس مال كبير وملكيتها أجنبية، فإن لها القليل من الروابط الإنتاجية، مع باقي قطاعات الإقتصاد في هذه الدول، وبشكل عام تذهب ايراداتها مباشرة إلى الحكومات إما على شكل إتاوات أو ريوع تدفعها شركات النفط الأجنبية، أو على شكل ضرائب وأرباح تجنيها الشركات الحكومية من تصدير النفط، ومن شأن هذا أن يلغي الحوافز لوضع نظام ضريبي منفصل عن النفط، وحتى إن فرضت الدولة ضرائب يكون ذلك بمستويات منخفضة جداً، وهذا ما يقطع الرابط بين الضريبة والتمثيل والمساءلة الحكومية، إن الاعتماد الكبير على النفط يشكل عائقاً في وجه المزيد من النشاطات الإنتاجية، ويلغي بذلك المساءلة التي تعتبر عاملاً ضرورياً لتلبية مطالب دافعي الضرائب.[3]

وأخيرا يمكن القول، أن الدولة التي تحصل على عائدات ريعية متأتية من الخارج كالريع النفطي مثلاً، من غير المحتمل أن تلجأ إلى فرض ضرائب على مواطنيها، وهذا ما يجعلها تظهر في وضع مختلف سياسياً وممارسات اقتصادية مختلفة عن تلك الدول الإنتاجية التي تعتمد على فرض ضرائب على مواطنيها، فمعظم أشكال الضرائب لا سيما منها الحديثة تتطلب موافقة على نطاق واسع، وهذا ما ينتج عنه رقابة على الحكومة ومشاركة واسعة لمختلف المواطنين،[4] وبالتالي ما يمكن استنتاجه على أن الدولة التي تعتمد على مورد الريع النفطي، فإنها تبقى تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة لها علاقة بطبيعة الإقتصاد القائم على قطاع واحد؛ وهو قطاع المحروقات.

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.37.38.

[2] Gwenn Okruhlik, **Op.Cit**, pp.295.296.

[3] تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، تحرير: سفيتلانا تساليك وأنيا شيفرين، **الرقابة على النفط دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية** (نيويورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005)، ص.29.

[4] جياكومو لونشياني، الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية في مجموعة مؤلفين: تحرير غسان سلامة وأخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 2000)، ص.180.

المطلب الثالث: الإنعكاسات القيمية والثقافية

تعدّ التأثيرات القيمية والثقافية في الدولة الريعية، من بين أهم العوامل المهدّدة للاستقرار السياسي في أي دولة كانت، وهذا نتيجة لظهور بعض السلوكيات على المستوى القيمي والثقافي، التي أصبحت مع مرور الوقت تشكل نمطاً فكرياً وقيمياً داخل المجتمع في الدول التي تعتمد على مورد الريع النفطي، مثل نشأة سلوك يسعي للريع والفساد بالإضافة إلى انتشار ما يُعرف بالزبونية والولاء للدولة أو النخبة الحاكمة من أجل الإستفادة من عوائد الريع النفطي كل هذا ساهم في انتشار الفساد بمختلف أنواعه، الذي يعتبر من بين مهددات الإستقرار السياسي، وهذ ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الجزء من المطلب، على النحو التالي:

أولاً: العقلية الريعية وظاهرة الفساد

إن ظهور الريع النفطي في أي دولة كانت، يساعد على خلق عقلية خاصة بها التي أطلق عليها حازم الببلاوي Hazem Bablawi ما يسمى بـ: العقلية الريعية وما ينشأ عن ذلك من أنماط خاصة بالسلوك الإقتصادي والإجتماعي، وأخطر ما يميز العقلية الريعية هو نظرتها الخاصة للعائد وخاصة انفصاله عن الجهد والعمل، فالعائد لا يعدو أن يكون رزقاً أو حظاً أو صدفة، وليس جزء من نظام إنتاجي، بحيث أن العقلية الريعية ترى في الريع النفطي عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف أو القدر، وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد، من هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والعقلية الإنتاجية، ففي هذه الحالة الأخيرة أي العقلية الإنتاجية العائد أو الكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم، وكجزاء على الجهد الإنتاجي كما يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي،[1] وبالتالي فإن العقلية الريعية والسعي وراء الريع يعيق الأنشطة الابتكارية أكثر، لأنها تقلل من معدلات النمو الإقتصادي كما لها أثار سلبية على الفساد، عكس الأنشطة الابتكارية التي تزيد من نسبة النمو الإقتصادي وتقلل من نسبة الفساد[2].

كذلك من بين أهم الافرازات القيمية والثقافية للدولة الريعية أيضاً، ذلك التداخل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لدرجة أصبح الفساد الناتج عن هذا التداخل مسألة مقبولة بمعنى أنها معروفة

[1] حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.284.

[2] Sun Yan, **Corruption and Market in Contemporary china**, (United States of America: Cornell University Press, 2004), p.11.

وغير مستهجنة، فالدولة وبعد أن انهمرت الثورة النفطية عليها أخذت تقدم الخدمات العامة للمواطنين بشكل منتظم وبمستوى مقبول في بعض القطاعات وجيد في القطاعات الأخرى التعليمية والصحية وتوفير فرصِ عمل،[1] كما أنشأت شبكة راقية من البنية الأساسية وكانت كل هذه الخدمات تقدم مجاناً أو برسوم زهيدة، بحيث أن هذه الخدمات استغلت من قبل كبار المسؤولين في الدولة لتحقيق منافع خاصة أثناء المناقصات وتنفيذ المشروعات العامة، حتى إن في كثير من الأحوال أخذت الدولة تتعامل مع إرساء العطاءات والمناقصات كنوع من التعبير عن رضاّ الحاكم وعطاياه لهذا التاجر أو تللك العائلة الموالية له، لذلك اختلطت المصلحة الخاصة بالخدمة العامة وأصبح التمييز بينهما مسألة غير مسموح بها، حيث ارتبطت المشروعات الكبرى للتنمية بتحقيق فرص الثراء لبعض شاغلي المراكز العامة،[2] كلها عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة الفساد أكثر في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على صادرات الموارد الطبيعية[3].

وبالتالي فإن أخطر التأثيرات المترتبة على قيام الدولة الريعية أنها تضع تحت تصرفها معظم مصادر الثروة النفطية، ومن ثم أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع والمكاسب على أفراد داخل المجتمع، وكانت أهم السبل لهذا التوزيع هي تشغيل المواطنين في وظائف حكومية وهو ما أسماه البعض ريعاّ على المواطنة أو المواطنة المنقوصة، أو الضريبة المعكوسة التي يتحصل عليها المجتمع من الدولة، سواء في صورة رواتب ومخصصات وتسهيلات مالية كبيرة، بما يقلل من الفعالية الإقتصادية والإجتماعية[4].

تبعاً لما تم ذكره، فقد انعكس هذا الريع بدوره على تشكيل علاقات المجتمع بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الإجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الريع المتحقق لدى الدولة الريعية، وقد ترتب عن قيام هذه الدولة الريعية نشأت شبكات من العلاقات لتوزيع وإعادة توزيع المزايا، ومن هنا تشكل المجتمع في شكل هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لموقعها المتميز، وجاءت ثروة النفط التي قدمت للمواطنين

[1] عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد25، العدد288، السنة2003، ص.56.

[2] **المرجع نفسه**، ص.57.

[3] Michael Herb**, Op.Cit**, p.298.

[4] محمد عز العرب، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

المزيد من الخدمات، بحيث أدى ذلك إلى ظهور نواة صلبة من العائلات حول نواة الحكم مساهمين بذلك في بقاء واستمرار النظام السياسي[1].

وهكذا أصبحت الدولة الريعية المصدر الرئيسي للتوظيف واليد العاملة، وكل المواطنون يتطلعون إلى الدولة لكسب الوظائف الحكومية، وقد أصبح تضخيم أجهزة الحكومية يشبه مرحلة الإقتصاد الموجه أو إيديولوجية القطاع العام، وبطبيعة الحال فإن إنتاجية الموظفين الحكوميين تكون منخفضة بشكل كلي سواء في مراكز الإنتاج أو حتى الخدمات فهي معطلة وربما تكاد تتركز واجبات الموظف العام على المداومة في مقر العمل، بصرف النظر على نوع وحجم الخدمة التي يؤديها، وهذا أكبر خطر يترتب على الدولة الريعية، كون أنها تخلق هيكل من الشرائح الريعية، وتؤدي بالضرورة إلى تعميق الفوارق الفردية بين الطبقات الإجتماعية والحقوق السياسية والمادية[2].

كذلك من بين الإفرازات القيمية والثقافية للريع النفطي في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على صادرات المحروقات، أو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل البلدان المنتجة للنفط مثلا، هو نشأة سلوك يسعى دائما للبحث عن الريع والفساد،[3] وعندما نتحدث عن الفساد في الدول الريعية فإننا نقصد ذلك الفساد العام في كل مجالات العمل المؤسسي، السياسي والمالي والإقتصادي والإداري، كما أن خطورة هذا الفساد لا تتوقف عند أشكال الرشوة والسرقة، بل الخطورة الحقيقية من ذلك الفساد تكمن في هدم القيم والأخلاق وتحويل مبادئ العلم والمنافسة والإبداع إلى صفقات وخداع، وإلى أشكال مختلفة من الاحتيال والنهب، وبوجه عام يعني الفساد بغض النظر عن أشكاله وأنواعه، على أنه سلوك ينحرف به الشخص المعين أو المنتخب عن الواجبات المنوطة به لأداء دوره العام، وذلك لدوافع خاصة شخصية أو عائلية، في سبيل تحقيق مكاسب في الثروة أو المكانة والنفوذ، وعليه فإن النخبة الحاكمة في الدولة الريعية تستخدم عملية توزيع الريع على الموالين لها للاستفادة من ريع الدولة لتحقيق الثراء، مع خضوع مؤسسات الدولة لهذه النخب بما يضمن لها الإستمرار في السلطة، وبهذا يتحول الفساد إلى نهج في الحياة يلازم الأنظمة الريعية توظفه لتحقيق بقاءها في السلطة[4].

---

[1] عبد القادر سومار، العقلية الريعية وأثرها على السلوكيات السياسية، **مجلة أفاق فكرية**، العدد الثالث، أكتوبر 2015، ص.73.

[2] **المكان نفسه.**

[3] Nadjia Ouali et Mohamed Achouche, Etude de la relation entre la rente, la corruption et la croissance économique en Algérie: Approche de cointégration, **Al-riyada for Business Economics Journal,** Vol.06, Nu.01, (January 2020), pp.321.322.

[4] نصار وليم نجيب، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.78.79.

تبعاً لما سبق، فإن إتساع الفساد في الأنظمة الريعية بهدف اختلاس المال العام، يسهل ويساعد ذلك في عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي،[1] فالسياسات الحكومية التي تقوم على تعيين الأتباع غير المؤهلين الذين يفتقدون القدرة والكفاءة في التسيير، وسعي النخبة الحاكمة لتجنيد أكبر عدد من الزبائن الموالين للسلطة الحاكمة على مستوى الجامعات والمصانع والمؤسسات المالية والقضائية والتربوية، يقود إلى الإنتقال من مرحلة الفساد النخبوي Elite Corruption إلى الفساد المجتمعي Sociétale Corruption وعندما تصبح أليات الرشوة وسرقة الأموال العامة معتمدة على جميع المستويات، فقد يتخذ النهب طابعاً غير مركزي Decentralized Predation وخاصة إذا كانت السلطة متسامحة بشكل كبير مع ممارسات الفساد وكانت الانقسامات الأفقية، سواء الأثنية أو الجهوية داخل المجتمع عميقة في هذه الدول،[2] وبالتالي في هذه الحالة لا ينظر إلى الفساد على أنه أفة بقدر ما يمكن اعتباره كميكانيزم أو ألية لإعادة إنتاج السياسات الداخلية والتكيف مع السياسات الإستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة بأقل التكاليف، كما يمكن لهذه الألية أن تكون حلاً على المدى القريب ولكن على المدى البعيد، فإنها تشكل تهديداً لاستمرار النخبة الحاكمة[3].

ولعل أبرز مظاهر الفساد في الدولة الريعية والأهم هو الفساد الإداري، بحيث ساعدت الوفرة المالية الكبيرة في الدول الريعية على زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام وتعاظمه، وهذا من خلال العديد من المشاريع والبرامج التنموية، وقد ساعد ذلك على انتشار الفساد الإداري، مثل سوء استخدام السلطة والمحسوبية، بالإضافة إلى تسلّم وظائف القيادة الإدارية في الكثير من الأحيان إلى أولئك الأشخاص الذين يمارسون الفساد الإداري ويبرزون الولاء للمسؤولين، ويعترفون بحقهم في ممارسته، ويلتقي الفساد الإداري مع سلطة اتخاذ القرار، فيكون بذلك سلطة تفرض وجودها على تلك الأجهزة، بمعنى ذلك أن الفساد الإداري كمنظومة يفرض نفسه على مؤسسات اتخاذ القرار[4].

في هذا الشأن يمكن اعتبار البيروقراطية كتنظيم ضالعة في الفساد من خلال إشرافها على البرامج والمشاريع التنموية، كما تباشر توقيع العقود مع الشركات المتعددة محلية كانت أو أجنبية، حيث تقوم

---

[1] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[2] فوزية زراولية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، **مجلة الحقيقة**، العدد39، فيفري 2017، ص.166.

[3] **المكان نفسه.**

[4] أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.117.

بانتزاع واقتطاع جزء من الاعتمادات المالية الخاصة بتلك البرامج والمشاريع التنموية، إضافة إلى كل ذلك فإن عدداً من ذوي أصحاب النفوذ داخل البيروقراطية وخارجها، يتخذون من القطاع الخاص فضاء لممارسة الفساد الإداري وتكوين الثروات الضخمة، كما أن الفساد الإداري لا يمثل بالضرورة في حجم الأموال المستنزفة فحسب، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مدّى نوعية وجدوىّ البرامج والمشاريع الموجهة للتنمية، فهناك مشاريع لا تخدم أهداف التنمية بقدر ما تخدم مصالح خاصة لفئة محدودة مرتبطة بالنخب الحاكمة، واضافة إلى كل ذلك فإن انتشار الفساد بهذه الصورة يؤدي مع مرور الوقت إلى توسيع الفجوة بين المواطن والقيادات الإدارية والسياسية في البلاد، وهذا بدوره يؤدي إلى عزوف المواطنين من المشاركة في البرامج والمشاريع التنموية في ظل هذه الظروف الاستثنائية[1].

وعليه فإن انتشار هذا النوع من الفساد في الدولة الريعية، ساهم في ضعف أداء الأجهزة الإدارية وفعاليتها، وهذا راجع لأن النخبة الحاكمة في الدولة الريعية، تهتم كثيراً ببناء منظومة بيروقراطية قادرة على ادارة وتسيير الإقتصاد الريعي، ولا تهتم بتطوير الأجهزة الإدارية، كما أنها تستعين بموظفين أجانب في الوظائف الإدارية العليا أو الاستشارية لضمان تدفق العائدات النفطية، في الوقت التي لا تولي فيه أية أهمية كبيرة للأجهزة الإدارية التي تقوم بتقديم الخدمة العمومية المباشرة للمواطنين،[2] وفي الأخير يمكن القول أن العقلية الريعية وسلوك البحث عن الريع النفطي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يساعد على انتشار الفساد بأشكاله المختلفة مما يؤثر على مستوى النمو الإقتصادي ما ينعكس على مستوى التنمية الإقتصادية، بمعنى أنه من بين مفارقات اقتصاديات التنمية هو أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية لديها معدلات نمو أقل من اقتصاديات التي بدون موارد طبيعية أي الاقتصاديات المنتجة،[3] وعليه فإن ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة في الدول الريعية تؤخر وتبطئ مستوى النمو الإقتصادي وفي نفس الوقت تبقى مهددة للاستقرار السياسي[4].

من جانب أخر، وعلى عكس أطروحة لعنة الموارد تؤكد دراسات بنيامين سميث Benjamin Smith أن الريع البترولي يساهم في طول عمرّ النظم الريعية، كما يدرج علاقة إحصائية بين الثروة البترولية وعدم الإستقرار السياسي بحيث أن عدم الإستقرار هذا يكون ناتجاً عن تقلب أسعار برميل البترول، لكن

[1] أسامة عبد الرحمن، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.120.119.

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.91.

[3] Nadjia Ouali et Mohamed Achouche, **Op.Cit**, pp.321.322.

[4] Adelhamid Baar et Hani Ait Bara, L'impact de la corruption sur la croissance économique en Algérie: Application de l'approche ARDL, **Journal of economics studies and researches in renewables energies**, Vol.08, Nu.02, 2021, pp.642.643.

عدم الإستقرار السياسي في سياق تميزه أزمة مالية واقتصادية لا يؤدي بالضرورة إلى إنهيار النظم الإستبدادية، بحيث تشير إحدى نتائج الدراسات حول الإنتقال الديمقراطي تتمثل في وجود احتمالات كبيرة لانهيار النظم الاستبدادية خلال الأزمات الإقتصادية؛ غير أن التحليل الأعمق لانهيار هذه النظم يبين الغياب الباعث على الحيرة لنوع معين من الدول التي تمر مع ذلك بأزمة اقتصادية إنها الدول البترولية، ويلاحظ بنيامين سميث Benjamin Smith أنه كلما كان النظام يتحكم في الموارد البترولية، كلما كان قادراً على الإحتفاظ بالسلطة بغض النظر عن الوضعية الإقتصادية والاجتماعية السائدة، وهي ملاحظة تؤكدها بدرجة كبيرة أمثلة ليبيا والعراق والجزائر، هذه القدرة على الصمود حتى في فترة الأزمات الإقتصادية والسياسية يسمح للمنظمات والهيئات والمؤسسات التي شيدّت خلال فترة البحبوحة البترولية أن تتجاوز المراحل الصعبة، والواقع أن المداخيل البترولية توفرّ للنظم إمكانيات مالية أكبر تُعدّ ضرورية لاستراتيجياتهم المتمثلة في الإحتفاظ بالسلطة والبقاء فيها[1].

في نفس السياق، يرتبط تأمين واستقرار النظام السياسي بالنسبة للنخب الحاكمة في الدولة الريعية؛ والتعامل معه بمدى أدائه لوظيفته الريعية، هذه النخب التي تقف عقبة أحياناً أمام اصلاح مؤسسات الدولة وإعادة توزيع المداخيل الريعية، ولكن يمكن للطابع الريعي للدول العربية أن يمثل عنصر استقرار سياسي، فتكريس الوظيفة الريعية في الدولة سيزيد ذلك من تدعيم سلطة الدولة، ولكن في المقابل يمكن لضعف سلطة الدولة الريعية، أن يؤدي إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي[2].

وأخيراً ما يمكن استخلاصه حسب نظرة مايك مور Mick Moor أن وفرة الموارد الطبيعية في الدول الريعية، يؤدي ذلك إلى غياب مفهوم حقيقي للاستقرار السياسي، ويرجع مايك مور Mick Moor ذلك لكونها أن هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي على السوق العالمية، وهو ما يجعل الأوضاع السياسية الإجتماعية الإقتصادية على المستوى الداخلي هشةَ وعرضة للاضطرابات من وقت لأخر، كما أكد كذلك على أن هذه الدول الريعية تتوفر على أجهزة أمنية شديدة القوة، لكنها ليست لتوفير الأمن للمجتمع، بل لضمان أمن النخب الحاكمة بإضافة إلى غياب أي مفهوم حقيقي للمجتمع المدني، لأن المواطن لا يرى أية امكانية للعمل المدني والنضال السياسي السلمي، ويشعر أن ما يقوم به من نضال مدني لا يسهم في

[1] لويس مارتينيز، تر: عبد القادر بوزيده، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص12.13.

[2] يعقوب الشيحي، الليبرالية الجديدة العالمية والدولة الريعية في المجتمعات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، ربيع 2009، ص.196.

إحداث تغيير حقيقي، طالما أن المجتمع السياسي كُله لا يستند إلى مفهوم المواطنة القائم على أساس الشراكة بين الدولة والمجتمع[1].

الشكل رقم 02: يوضح العلاقة بين متغير الريع النفطي والإستقرار السياسي في بيئة ديمقراطية

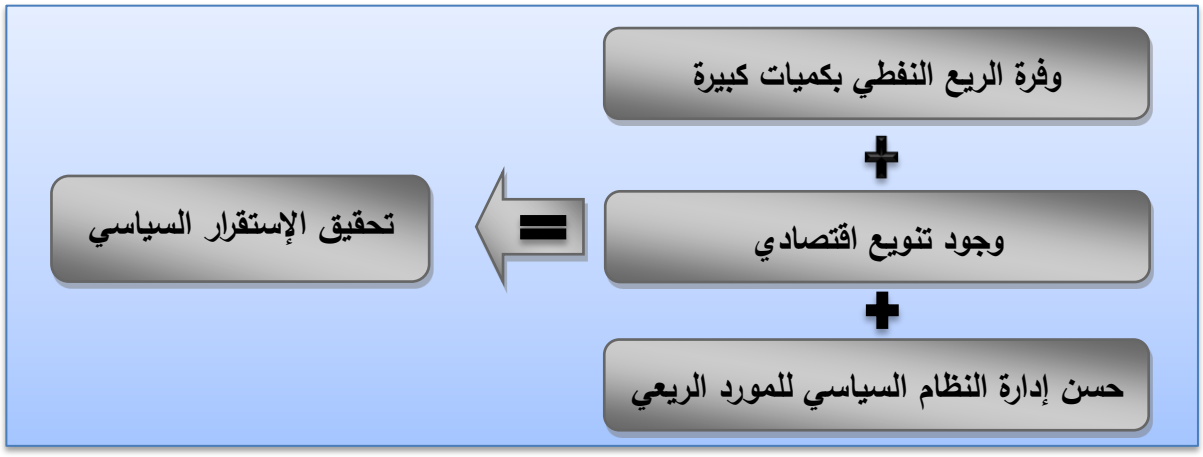

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم 03: يوضح العلاقة بين متغير الريع النفطي والإستقرار السياسي في بيئة غير ديمقراطية

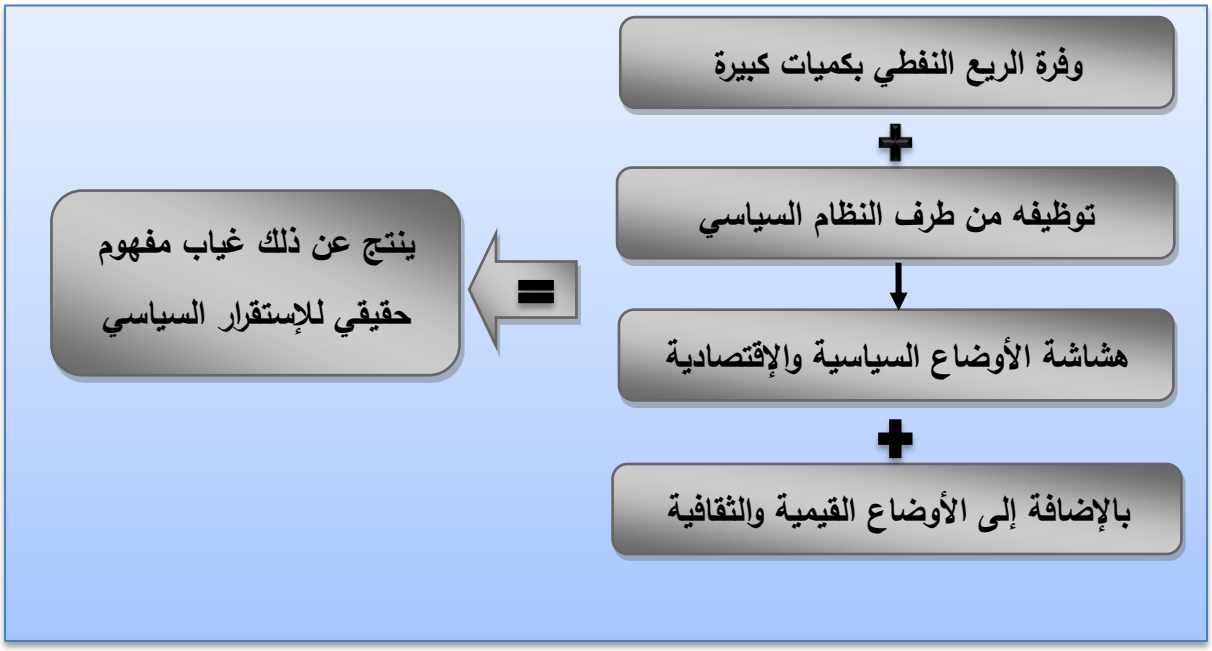

المصدر: من إعداد الباحث

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.82.

من خلال الشكلين السابقين رقم02 ورقم03 أعلاه؛ الذي حاولنا من خلالهما فهم وتبسيط طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيري الريع النفطي والإستقرار السياسي في بيئة ديمقراطية وأخرى بيئة غير ديمقراطية، بحيث يجب توضيح نقطة مهمة بخصوص مسار العلاقة في البيئة غير الديمقراطية وهي أن وفرة الموارد الطبيعة بكميات كبيرة مع توظيف النظام السياسي لذلك الموارد الطبيعي لضمان بقاءه في السلطة ينتج عنه هشاشة الأوضاع السياسية واقتصادية بالإضافة إلى الأوضاع القيمية والثقافية على المستوى الداخلي، كل ذلك يؤدي إلى غياب مفهوم حقيقي للاستقرار السياسي في تلك الدول الريعية، أما في البيئة الديمقراطية فإن وفرة الموارد الطبيعية بكميات كبيرة مع وجود تنويع اقتصادي، وحسن ادارة النظام السياسي لتلك الموارد الطبيعية، يؤدي ذلك إلى تحقيق الإستقرار السياسي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل؛ ما يمكن استخلاصه على أن متغير الريع، يُعدُ من بين أهم المفاهيم والمتغيرات الإقتصادية التي شهدت تطوراً ملحوظاً، بعدما كان يشير لهذا المصطلح في الفكر الإقتصادي القديم إلى الدخل أو الكسب المتأتي باستمرار من الأرض أو الأملاك أو الرأسمال وغير المرتبط بجهد صاحبه باعتباره لا يدخل في الدورة الإنتاجية، لكن مع مرور الوقت فقد أصبح ينظر للريع على أنه الدخل المتأتي من مختلف الموارد الطبيعية على غرار الريع النفطي، نظراً لأن هذا المورد لا يتطلب جهد كبير في عملية تحصيله وإنتاجه، كما أن لمتغير الريع النفطي دوراً كبيراً في تشكيل ما يعرف بالدولة الريعية؛ وهي تلك الدولة التي تتحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع اقتصادي مع مشاركة عددّ قليل في توليده، كما يرتكز اقتصاد الدولة الريعية على مصدر واحد للدخل يتمثل في الريع وغالبا ما يكون مصدراً طبيعياً، كما أن مفهوم الإقتصاد الريعي يختلف عن مفهوم الدولة الريعية، وفي المقابل تحتكر النخبة الحاكمة أو السلطة السياسية مشروعية امتلاكه وتوزيعه على المجتمع.

كما تطرقنا في هذا الفصل، إلى دراسة مفهوم الإستقرار السياسي Political Stability باعتبار أن تحقيقه يُعد من بين المتطلبات الأساسية لمختلف الدول والمجتمعات والنظم السياسية مهما كانت طبيعة تلك الأنظمة السياسية؛ سواء كانت أنظمة ديمقراطية أو أنظمة غير ديمقراطية، فإنها تسعى إلى تحقيق الإستقرار والثبات، لأنه لا يمكن لأي مجتمع تحقيق تنمية سياسية اقتصادية واجتماعية في غياب مفهوم حقيقي للاستقرار السياسي، فهو يعتبر شرط لازم من أجل تحقيق التطور والتقدم، ومن هنا يظهر متغير الريع النفطي كعامل اقتصادي مستقل مُهددّ أو كضامن للاستقرار السياسي بين مختلف الدول.

وفي الأخير بناء على ما تم ذكره؛ حوّلنا تبيان انعكاسات الريع النفطي على الإستقرار السياسي، بحيث وصلنا إلى نتيجة مهمة وأساسية تشير إلى أن متغير الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل، يُؤثر على مفهوم الإستقرار السياسي كمتغير تابع، في الدول الريعية التي تعتمد على مورد طبيعي في نشاطها الإقتصادي، حيث نجد أن النخب الحاكمة في تلك الدول تقوم باستخدام الموارد المالية بشكل كبير لتحقيق بقاءها في السلطة لفترة زمنية طويلة، باعتبارها هي التي تحتكر مشروعية امتلاك وتوزيع الريع النفطي على مختلف فئات المجتمع، إلا أن ارتباط النخب الحاكمة على هذا المورد بشكل مطلق في تنفيذ استراتيجيتها التي تضمن لها الإستمرارية، فقد جعل الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقيمية والثقافية على المستوى الداخلي هشة وعرضة للاضطرابات العنيفة من فترة لأخرى، مما أثر على مفهوم

الإستقرار السياسي في تلك الدول الريعية، ومن هنا يمكن القول أن متغير الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل مهددّ للاستقرار السياسي كمتغير سياسي تابع في الدول الريعية ذات الإقتصاد الريعي.

الفصل الثاني:

السياسة الإقتصادية في الجزائر من منظور اقتصاد الريع النفطي

تمهيد:

تُعدُ الجزائر دولة ريعية بامتياز؛ ذلك أن الهيكل الإقتصادي والإجتماعي فيها قائم على عوائد الموارد الطبيعية التي من بينها الريع النفطي، وانطلاقًا من هذه الخاصية فقد شكلت موارده المالية المصدر الرئيسي لمداخيل الخزينة العمومية منذ الإستقلال، ونظراً لهذه المداخيل المرتفعة فقد أعتبر ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، باعتباره المساهم الأول في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة في حجم الصادرات الكلية للجزائر، خاصة في ظل إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، انطلاقاً من أهمية الريع النفطي الإقتصادية في الإقتصاد الوطني، جعلت من النظام السياسي في ظل وصول الرئيس المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في أفريل 1999م العمل على تحقيق مسارين معا: استعادة الإستقرار السياسي من جهة، وتحقيق استقرار اقتصادي من جهة أخرى عن طرق بعث التنمية الإقتصادية، من خلال مختلف البرامج التنموية الكبرى منذ عام2001 أي في ظل عودة أسعار النفط للارتفاع، بحيث كان الهدف من كل هذه السياسات هو خلق استقرار اقتصادي، من خلال تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التي صاغها النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة والتي تتمثل في رفع مستوى النمو الإقتصادي، محاربة البطالة والتحكم في معدل التضخم والتقليل من نسبة الفقر، وهذا نتيجة لاعتبار أن الإستقرار الإقتصادي اللازم للاستقرار السياسي في مجتمع ما، يتحقق من خلال المؤشرات السالفة الذكر، كما أوردناه في الفصل النظري للدراسة، بحيث كلما كانت هذه المؤشرات متحكم فيها، كلما كان هناك استقرار اقتصادي وسياسي، بما ينعكس ذلك بالإيجاب على الجانب التنموي والعكس صحيح، وفي نفس السياق وتأسيساً على ما تم ذكره، فمن خلال هذا الفصل سوف نسعىّ للتطرق إلى المباحث التالية كما يلي:

المبحث الأول: واقع الإقتصاد الريعي في السياق الجزائري

المبحث الثاني: توظيف الريع النفطي في البرامج الإقتصادية 2000-2019

المبحث الثالث: دراسة تقييمية لأثر البرامج الإقتصادية على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الإقتصاد الريعي في السياق الجزائري

لقد شهدّ الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال عدة تحولات؛ فقد انتقل من نموذج الإقتصاد الموجه؛ القائم على تدخل الدولة المفرط في جميع المجالات الإقتصادية، إلى نموذج اقتصاد السوق القائم على الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، إلا أن الميزة الرئيسية للاقتصاد الجزائري في كلتا المرحلتين يُعد من بين أحدّ الاقتصاديات الريعية الذي بقي يعتمد على متغير الريع النفطي في تحصيل الموارد المالية للدولة ودعمّ مختلف المشاريع والبرامج التنموية، وبالتالي فإن كل الاختلالات التي شهدها الإقتصاد الوطني كانت دائماً مرتبطة بسعر هذا المورد الطبيعي، خاصة في ظل إنهيار أسعاره في الأسواق العالمية.

وعليه؛ سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التحولات التي شهدها الإقتصاد الوطني وهذا ما سنتطرق له في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سوف نتناول فيه تطور أسعار النفط في الجزائر والعوامل المتحكمة فيها، أما المطلب الثالث والأخير ندرس فيه مظاهر الريع النفطي في الإقتصاد الوطني على النحو التالي:

المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

لقد مرّ الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال بعدة مراحل، فقد انتقل الاقتصاد الجزائري من النموذج الإشتراكي إلى نموذج اقتصاد السوق الحرّ، إلا أن ما يميز هذا التحول في الاقتصاد الجزائري، هو اعتماد الدولة الجزائرية على الريع النفطي "النفط والغاز" كوسيلة لتحقيق سياستها الإقتصادية والتنموية، وانطلاقاً مما سبق سوّف ينصب اهتمامنا في هذا الجزء من المطلب على النقاط التالية:

أولاً: الإقتصاد الجزائري في المرحلة الإشتراكية

لقد اتبعت الجزائر مباشرة بعد استقلالها على النهج الاشتراكي في تسيير حكم البلاد؛[1] وهذا ما انعكس بدوره على طبيعة اقتصادها الوطني، إذّ هيمنت الدولة على كل المجالات الإقتصادية، بحيث استعملت في ذلك المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها الإقتصادية والتنموية، من أجل بناء اقتصاد

[1] إيمان بوقصة، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، **مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**، العدد الثالث، مارس 2018، ص.83.

قوي،[1] خاصة في ظل ضعف امكانيات القطاع الخاص الوطني في احداث التنمية أنداك، ومستغلة في ذلك الوضعية المربحة لسوق النفط العالمية.

كما يُعد ميثاق طرابلس*المرجعية التاريخية لتبني النموذج أو النظام الإشتراكي في الجزائر، كنموذج اقتصادي وتنموي للبلاد، إذ جاء فيه: "إن التنمية الحقيقية للبلاد على المدىّ الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب، وفي هذا المجال يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة" وبالتالي فمن خلال ما سبق، يظهر لنا على مأولاه ميثاق طرابلس للصناعة القاعدية من أولوية، وهذا باقتراحه اقامة صناعة وطنية للحديد والصلب، نظراً إلى وجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها،[2] وعليه يمكن القول أن الجزائر في سبيل سعيها لتلبية حاجيات الأساسية للمجتمع اعتبرت أن النموذج الإشتراكي هو الأنسب لتحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف والتبعية.

وتأسيساً على ما سبق، فقد مرّ الإقتصاد الوطني خلال الفترة الإشتراكية بثلاث مراحل أساسية نذكرها فيما يلي:[3]

أ. **المرحلة الأولى 1962-1966:** وهي عبارة عن المرحلة الإنتقالية الأولى التي مرت بها الجزائر بعد الإستقلال، التي تم من خلالها التأسيس لبناء اقتصاد اشتراكي.

ب.المرحلة الثانية 1967-1979: وهي المرحلة التي كان فيها الإقتصاد الجزائري موّجه مركزياً، حيث عرفت هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية، والتي سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، كان أهمها تحويل الإقتصاد الوطني إلى اقتصاد في طريق النمو، خاصة في ظل تأميم المحروقات وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى بناء قاعدة صناعية.

---

[1] كربالي بغداد، نظرية عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، سبتمبر2005، ص.54.

[2] جمال الدين لعويسات، تر: الصديق سعدي، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1978-1986** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص.19.

* **ميثاق طرابلس:** يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة التحريرية وهو عبارة عن وثيقة صدرت عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، باعتباره أعلى مؤسسة مخولة للثورة انعقد عام1962 بطرابلس بليبيا، وأهم ما جاءت به هذه الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس، خاصة في ما يتعلق بنقطة المحور الأول، صياغة منهج ايديولوجي تسيير عليه الجزائر المستقلة.

[3] علي مجالدي، **مخاطر الإقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة: حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018)، ص.72.

ت.المرحلة الثالثة 1980-1989: وهي مرحلة التي عرفت بالتنمية اللامركزية للاقتصاد الجزائري، بحيث شهدت هذه المرحلة مخططين تنمويين، كما ارتبطت هذه الفترة بوصول رئيس جديد للحكم في البلاد هو: الشادلي بن جديد، وبالتالي فإن ملامح هذه الفترة بدأت تظهر أكثر بداية من عام 1980م.

1. المرحلة الأولى 1962-1966:

تميز الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال بدرجة كبيرة من التدهور والتخلف وبمشاكل تسييريه كبيرة، نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين من كل القطاعات، هذا الوضع جعل من العمال الجزائريين أمام أمر الواقع؛ مما أدى بهم إلى المبادرة والأخذ بزمام الأمور، سواء كان ذلك في القطاع الفلاحي أو الصناعي، وانطلاقا من منطق هذه الخلفية ظهر ما يعرف بنمط التسيير الذاتي Self-Management،[1] وهذا عبر مراسيم 1963م حول التسيير الذاتي، وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد الوطني بعد الإستقلال[2].

وفي السياق نفسه، يتبين لنا من خلال ما تقدم أن الإقتصاد الجزائري من خلال هذه الفترة أي مرحلة ما بعد الإستقلال أنه كان يخلوا من أي نماذج تنموية واضحة، ويرجع ذلك لمحاولة الدولة الجزائرية لإنشاء أدوات تمكنها من القيام بتنمية اقتصادية قائمة على المخططات في ظل نظام اشتراكي؛ مع خلق الشروط الملائمة لذلك، وانطلاقا من ذلك تم تأسيس شركات وطنية؛ مثل الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات سوناطراك عام1964م، والقيام بعملية التأميم كتأميم المناجم عام1966، ثم تأميم المنظومة البنكية وبتأميم تدريجي للتجارة الخارجية،[3] بالإضافة إلى تأميم الأراضي الزراعية عام1963م[4].

2. المرحلة الثانية 1967-1979:

لقد تميزت هذه الفترة الممتدة من1967-1979 بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر من خلال هذه المرحلة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سٌخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من

---

[1] علي مجالدي، **مرجع سابق الذكر**، ص.73.

[2] كربالي بغداد، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

[3] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص.24.

[4] كربالي بغداد، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

التخلف والتبعية، بحيث كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول؛ المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني[1].

1. المخطط الثلاثي الأول1967-1969:

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية والمحروقات،[2] ومن أهداف هذا المخطط إعطاء أولوية للتصنيع بهدف خلق أكبر عدد من وظائف الشغل الجديدة، وكذا اشباع الحاجات الأساسية الإستهلاكية من المواد المصنوعة بشكل يتحقق معه التخفيض التدريجي للواردات، ومن أجل ذلك قد تم إنشاء مركبات للصناعة الثقيلة(مركب الحجار للحديد والصلب، مركب أرزيو للصناعات البتروكيماوية)،[3] ومن أبرز نتائج هذا المخطط، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وبداية الإعتماد على قطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني،[4] وهذا ما يظهر أولى ملامح الإعتماد على الريع النفطي في الإقتصاد الجزائري، باعتباره الانحراف الأول في التنمية الإقتصادية في الجزائر، حيث أن النموذج المنتج الوحيد في تمويل الإقتصاد يكون في عرضة دائمة لمتغيرات داخلية وخارجية، خاصة في ظل ارتباطه بالأسواق العالمية[5].

وبناء على ما سبق، يتبين لنا أن المخطط الثلاثي الأول قد حظي فيه قطاع المحروقات بنسبة كبيرة من الإستثمارات في الإقتصاد الجزائري، حيث بلغت نسبة 47.8% بالمئة، وهي نسبة كبيرة جداً بالمقارنة مع بقية القطاعات؛ فمثلا قطاع إنتاج سلع التجهيز شكل ما نسبته 32.5%، ويرجع هذا الإهتمام الكبير بالمحروقات والسعي إلى تطويره للإيرادات المالية الكبيرة التي يوفرها للدولة، والتي تستطيع من خلالها تنمية بقية القطاعات، خاصة الصناعة والفلاحة[6].

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.209.

[2] **المكان نفسه.**

[3] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغيير في نسق القيم الإجتماعية: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف** (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة متنوري قسنطينة، 2011/2010)، ص.170.

[4] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.09.

[5] علي مجالدي، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

[6] **المرجع نفسه**، ص.76.

2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يُعد هذا المخطط ثاني مخطط تنموي في تاريخ الجزائر المستقلة، بحيث ركز هذا المخطط على نقطتين رئيسيتين؛ الأولى هي تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الإستقلال الاقتصادي، أما الثانية جعل التصنيع في المرتبة الأولى واعتباره أساس التنمية،[1] بالإضافة إلى ما سبق فقد اهتم هذا المخطط كذلك بتطوير المناطق الريفية، بهدف احداث التوازن بينها وبين المدن،[2] وكمقارنة بين المخطط الثلاثي الأول وهذا المخطط، نجد أن حجم الإستثمارات المخصصة لهذا المخطط، قد ارتفعت على ما كانت عليه من قبل، ويتجلى ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي فاقت تكاليفها نحو 56.68 مليار دينار جزائري، كما يكمن سبب هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية،[3] وذلك من أجل تقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر، التي توفر شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

ولكن رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي، فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62%، وما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي أكثر أنداك،[4] صدور ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971م والذي كان يسعى إلى منح الأراضي المؤممة للفلاحين، وتسيرها في ظل تعاونيات الثورة الزراعية، لكن هذه التدابير والإجراءات لم تحقق التنمية المطلوبة في القطاع الزراعي، كون أن اليد العاملة كانت تتجه نحو القطاع الصناعي من ناحية، بالإضافة إلى كون الدولة لم تكن تعتبر من القطاع الزراعي قطاعاً فعالاً خاصة وأن في تلك الفترة تزامنت مع ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية، ما جعل الدولة تفضل الإعتماد على الموارد الطبيعية،[5] خاصة في ظل إعلان السلطات الجزائرية عن قرار تأميم المحروقات عام 24 فيفري 1971م[6].

---

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر:1990-2004** (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص.342.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1999)، ص.175.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق الذكر**، ص.210.

[4] مسعود دراوسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.342.

[5] أحمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.37.38.

[6] عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة السياق والمضامين والدلالات، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد06، جانفي 2012، ص.188.

3. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979:

لقد كان المخطط الرباعي الثاني 74-77 تكملة للمخطط السابق، واختلف عنه فقط في تقييمه للاستثمارات المحفزة نتيجة الإرتفاع السريع لأسعار النفط، كما اهتم قليلا بأنشطة خارج الصناعة،[1] بحيث التركيز فيه كان أكثر على القطاعات الصناعية المتمثلة في الحديد، المحروقات، مواد البناء والميكانيك والكهرباء والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير اقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف انتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الإقتصادي في المدى الطويل،[2] كما خصص لهذا المخطط برنامج استثماري ضخم قدر بـ: 110 مليار دينار جزائري، كبرامج استثمارات عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الإستثمارات في المخطط الثلاثي الأول، وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، وعليه تتلخص أهم أهداف واتجاهات هذا المخطط فيما يلي:[3]

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ: 40% على الأقل، أي بزيادة سنوية مقدراها 10%.

أما بالنسبة للمرحلة التكميلية 1978-1979م، فتعتبر هذه الفترة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني،[4] كما شهدت هذه الفترة التكميلية أيضا، أي المرحلة الممتدة بين عامي 78-79، إرتفاع في معدل الإستثمار الحكومي بحيث وصل إلى نسبة 46%، بينما لم يتجاوز عن معدل 35% سنة 1970م[5].

3. المرحلة الثالثة 1980-1989:

لقد إرتبطت هذه الفترة أكثر مع تولي الشادلي بن جديد رئاسة البلاد، بحيث بدأت ملامح هذه المرحلة تظهر بداية من 1980م رغم أن النخبة الحاكمة في الجزائر أو صناع القرار في تلك الفترة، قاموا

---

[1] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، 2012/2011)، ص.226.

[2] إيمان بوقصة، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق الذكر**، ص.211.

[4] مسعود دراوسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.344.

[5] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق الذكر**، ص.211.

بالتغيير في أساليب التسيير فقط، لا في المبادئ والأسس العامة التي تحكم الإقتصاد الوطني، أي مواصلة النهج الإشتراكي، رغم أن بعض بوادر التحول نحو اقتصاد السوق، بدأت تظهر في بعض الإصلاحات[1].

وعليه فقد عُرفت هذه المرحلة 80-89 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-84 والمخطط الخماسي الثاني 85-89 حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد عن طريق تنفيذ جملة من الإصلاحات سعياً منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني في الفترات السابقة[2].

1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

لقد جاء هذا المخطط لتصحيح ما جاء في المخططات السابقة، إذ يتضمن هذا المخطط توجيهات حددت من قبل المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في جوان 1980م، على أساس تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترات السابقة من جهة، وأفاق العشرية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية التي تبنتها اللجنة المركزية في ديسمبر 1979م من جهة ثانية،[3] ومن بين الأهداف الذي سعى هذا المخطط تحقيقها، هو تركيزه على تنمية القطاع الزراعي عن طريق التقليل من الإستثمارات الصناعية في المناطق الخصبة، بالإضافة إلى توسيع المساحة الزراعية من خلال استصلاح أراضي زراعية جديدة، وادخال أساليب إنتاج متطورة لتحدي طريقة العمل ورفع الإنتاجية، كذلك من بين أهداف هذا المخطط، وضع تنمية قطاع البنية التحتية ضمن الأولويات[4].

ونتاجاً لما سبق لقد عرفت فترة المخطط الخماسي الأول 80-84، زيادة في حجم الإستثمارات من قبل السلطات، وهذا نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات، إذ وصل سعر النفط إلى أكثر من

---

[1] علي مجالدي، **مرجع سابق الذكر**، ص.79.

[2] أحمد نصير، **أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013)، ص.240.

[3] مليكة خرشي، **الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل برنامج التثبيت الإقتصادي** (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002)، ص.124.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.20.19.

35 دولار للبرميل سنة1981م بعد أن كان أقل من 18 دولار للبرميل سنة 1979م، إن هذا الرفع من حجم الإستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دينار سمحت بخلق حوالي 140 ألف منصب عمل سنوياً[1].

2. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

إن المخطط الخماسي الثاني يُعدّ كتكملة للمخطط الخماسي الأول،[2] جاء المخطط الخماسي الثاني في ظل أوضاع اقتصادية صعبة ومتأزمة نتيجة حدوث الأزمة النفطية وانهيار أسعار البترول،[3] حيث انخفضت الأسعار عام 1986م إلى 12.97 دولار للبرميل، بعدما كان سعر البرميل 27.52 سنة 1985م، وقد كان لهذا الإنخفاض أثر سلبي على إيرادات الدولة من الجباية البترولية، حيث انخفضت من 46787 دج سنة 1985م إلى 21439 دج سنة 1986م، وفي ظل هذه الظروف أدى ذلك إلى توقف الإستثمارات العمومية وتأزم وضع الإقتصاد الوطني، كما انخفض معدل التشغيل إلى حوالي 75 ألف منصب عمل سنوياَ، مما أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة البطالة إلى 17.89% في هذا المخطط، على ما كانت عليه في المخطط الخماسي الأول، أي ما نسبته 13.68%[4].

وتبعاً لما سبق؛ فإن المخطط الخماسي الثاني 85-89 لم يحقق النتائج المرجوة، مقارنة بالأهداف المسطرة له، نتيجة لظروف الصعبة والاختلالات الكبيرة والخطيرة التي مرّ بها الإقتصاد الوطني في تلك الفترة، والتي انعكست بالأثار السلبية على الحياة الإجتماعية، بحيث أصبح ذلك واضحا من خلال تفاقم الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم، فمهدت بذلك إلى أحداث 05 أكتوبر1988م،[5] وهي مجموعة من الإحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجزائر، وهي كتعبير عن الفشل الإقتصادي والسياسي في تسيير البلاد، باعتبار أن السلطة السياسية هي المتحكم الرئيسي في الإقتصاد الوطني، فقد عرفت الجزائر مجموعة من التحولات والإصلاحات على المستويين السياسي والإقتصادي، فقد انتقلت في المجال

---

[1] حميد باشوش، **الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2014** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015)، ص.69.

[2] وردة عويسي، البطالة واتجاهات النمو الإقتصادي والإستثمار العمومي وأسعار النفط: حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 39، سبتمبر2014، ص.19.

[3] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[4] وردة عويسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[5] خالد عيجولي، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الإقتصادية في البلدان العربية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014)، ص.323.

السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، أما المجال الإقتصادي فقد انتقلت من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[1].

جدول رقم (02): يوضح المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1967 و1989

المخطط التنموي	الأهداف والمخصصات المالية للمخططات التنموية
المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969	1. برنامج استثماري موجه إلى المناطق المحرومة في إطار القضاء على التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول: 1970-1973	2. تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 30 مليار دينار للانطلاق في برنامج التصنيع.
المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977	3. تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 100 مليار دينار كتثمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي إلى جانب إدماج القطاعات الإقتصادية وكذلك تحسين تقنيات التخطيط.
المخطط الخماسي الأول: 1980-1984	4. تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 250 مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الإقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية.
المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989	5. تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 550 مليار دينار للتنمية الزراعية والريّ والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

المصدر: محمد قدوسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.123.

[1] علي مجالدي، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

ثانياً: انتقال الإقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق الحر

عرف الإقتصاد الجزائري فترة انتقالية امتدت من عام 1989 إلى غاية سنة 1998 تم بموجبها تحوّل الجزائر من نموذج تنموي اشتراكي إلى نموذج اقتصاد السوق الحر، كما أن هذا التحول لم يكن اختيارياً أو وليدّ الصدفة؛ بقدر ما كان نتيجة لعدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية، هذا الوضع فقد دفع بالجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في منظومتها الإقتصادية، بما يتماشى والنظام الجديد، وهذا ما سوف نركز عليه في هذه المرحلة الإنتقالية من خلال مايلي:

خلال هذه الفترة بدأت الجزائر في الشروع الفعلي نحو الإنتقال من النموذج التنموي الإشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر، خاصة بعدما أظهرت الخطط التنموية التي تم تطبيقها في الإقتصاد الجزائري خلال النهج الإشتراكي محدودية كبيرة،[1] في تحقيق الأهداف المسطرة والمنشودة من أجل تحقيق الإستقلالية الإقتصادية والخروج من التبعية للقطاع النفطي، والذي برز تأثيره بشكل كبير بعد الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر عام 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية،[2] وفي ظل اعتبار أن البترول المورد الأساسي المعتمد عليه في ايرادات الدولة من العملة الصعبة، أدى بذلك إلى إرتفاع حجم الديون الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة...إلخ، وفي ظل هذه الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية جعلت من الإصلاحات الإقتصادية ضرورة حتمية لا بد منها، لذا قامت السلطات بوضع مجموعة من الإجراءات في مجالات التخطيط، نظام الأسعار، التجارة الخارجية والسياسة المالية والنقدية....إلخ، غير أن القيود المالية الخارجية جعلت من الإصلاحات غير ممكنة، خاصة في ظل استمرار أسعار النفط في الإنخفاض في مرحلة التسعينات، إلا في إطار برامج الإستقرار الإقتصادي التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهكذا قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ تدابير حازمة بشأن الإصلاحات تحت إطار المشروطية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية،[3] وقد تم ذلك بموجب مجموعة من الإتفاقيات حيث تتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:[4]

---

[1] شريفة العابد برينيس ونور الهدى دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الإقتصادي، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد03، العدد01، 2020، ص.22.

[2] علي مجالدي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.83.84.

[3] بلقاسم بلقاضي، **الإصلاحات الإقتصادية وأثارها على المؤسسة العمومية الإقتصادية الجزائرية حالة: مجمع صيدال** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012)، ص.68.

[4] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.187.

1. **اتفاق الإستعداد الانتمائي الأول:** المبرم في 30 ماي 1989 والذي تحصلت الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الإستقرار، مقابل التزامات صارمة تلتزم بها الجزائر، بإتباع سياسة نقدية أكثر صرامة والقضاء على عجز الميزانية ومواصلة تخفيض قيمة الدينار، وإدخال مرونة أكثر على نظام الأسعار.
2. **اتفاق الإستعداد الانتمائي الثاني:** المبرم في 02 جوان 1991 وقد حصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـ: 350 مليون دولار، مقابل التزامات تمثلت في: تحرير التجارة الخارجية وتقليص الدعم الموجه للمواد الإستهلاكية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، ورفع معدلات الفائدة والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العمومية، وخوصصة المؤسسات العمومية، وتحرير الأسعار وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.
3. **اتفاق الإستعداد الإنتمائي الثالث:** المبرم في أفريل 1994 خلال هذه الفترة فقد شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية عام 1993 وبداية عام 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية وعدم القدرة على الدفع cessassions de paiements نتج عنها لجوء السلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل لتصحيح وترتب عن ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد الانتمائي لمدة سنة واحدة، وهو ما سمح بإعادة جدولة ما قدر بـ: 17 مليار دولار وإعادة ترتيب أجال تسديد الديون.

أما بالنسبة للمرحلة ما بين عامي 1995 و1998 فقد حاولت الحكومة معالجة الأزمة الإقتصادية مع استمرار انخفاض أسعار النفط، من خلال أو عن طريق تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد متوسط المدى مع صندوق النقد الدولي،[1] في ماي 1995 وهو برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي adjustement structurel،[2] بحيث يهدف البرنامج إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق معدلات نمو ايجابية بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي، كما شهدت الفترة 95-98 تسجيل معدلات نمو ايجابية وصلت إلى 3.6%، كما تعد سنة 1998 السنة التي تم تحقيق فيها

[1] شريفة العابد برينيس ونور الهدى دحماني، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[2] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.187.

أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى 5.1%،[1] وعليه يمكن القول أن برنامج التصحيح الهيكلي فقد سمح للجزائر بإعادة جدولة الديون وبمشروطيه تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق،[2] وفي الأخير ما يمكن استخلاصه على أن الجزائر فقد اعتمدت على المورد الريع النفطي كمورد أساسي في اقتصادها الوطني منذ الإستقلال في دعم مختلف مخططاتها وسياساتها التنموية، وبالتالي فإن تلك التغييرات التي طرأت على هذا المورد الطبيعي نتيجة ارتباطه بعوامل خارجية المنشأ، انعكست سلباً على طبيعة الإقتصاد الوطني في تلك المرحلة.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط في الجزائر والعوامل المتحكمة فيها.

يتكرس ويتشكل الطابع الريعي للدولة، بحجم مساهمة القطاع النفطي في تحصيل الإيرادات المالية للدولة من مصادر خارجية في شكل ريع، كما أن اقتصاد هذه الدولة الريعية يكون يرتكز على مصدر واحد للدخل، وغالبا ما يكون مصدر طبيعي ريعي كمتغير الريع النفطي مثلاً، وهذا ما يؤكد ريعية الإقتصاد الجزائري بالنظر إلى نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإقتصاد الوطني بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن هذا الإرتباط الشديدّ للاقتصاد الوطني بهذا المورد الطبيعي، جعله شديد التأثر نتيجة لخضوع المتغير الريعي لعوامل ومحددات خارجية، باعتبار أن هذه العوامل والمحددات هي التي تحدد قيمته في الأسواق العالمية، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا المطلب:

أولاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يُعتبر النفط من بين أكثر السلع تقلباً لأسعاره، بالنظر لارتباطه الشديد بالعديد من العوامل والمتغيرات المتحكمة في أسعاره، وعليه يمكن ذكر أهم المحددات والفواعل التي لعبت دورا مهماً وكبيراً في تحديد أسعار النفط، وهي كالآتي:

1. العرض والطلب على النفط:

إن قوى العرض والطلب تُعد في السوق العالمية هي الألية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو قصير تؤثر أو تتأثر بقوى العرض والطلب، وبالتالي تتحكم في سعر النفط، من بينها محدودية الإنتاج وتناقص العرض في ظل تنامي اقتصاديات

[1] شريفة العابد برينيس ونور الهدى دحماني، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق الذكر**، ص.222.

دول أسيا، ونقص المخزونات التجارية من النفط في الدول الصناعية،[1] كلها عوامل تؤثر في العرض والطلب على البترول وبالتالي الأسعار، فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر البترول مهما كانت العوامل المسببة في ذلك[2].

2. **المنظمات الدولية:** من بين أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط نذكرها فيما يلي:

- **أ: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC**

هي منظمة دولية مستقلة دائمة وقد أنشأت منظمة البلدان المصدرة للنفط **OPEC** في العاصمة العراقية بغداد، في الفترة الممتدة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، باتفاق من الخمسة دول المصدرة للنفط وهي: السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا ثم انظمت للمنظمة فيما بعد مجموعة من الدول وهي: قطر عام 1961، إندونيسيا وليبيا عام 1962، الإمارات العربية المتحدة عام 1967، الجزائر عام 1969، نيجيريا عام 1971، الإكوادور عام1973 ، الغابون عام 1975، انغولا عام 2007، غينيا الاستوائية عام 2017، كونغو عام 2018، ومقرها العاصمة النمساوية فيينا، كما تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة والتي تأسست من أجلها، فيما يلي:[3]

- تنسيق وتوحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء من أجل ضمان أسعار عادلة ومستقرة للنفط في السوق العالمية وتجنب التقلبات، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم.
- العمل على توفير امدادات بترولية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام والإقتصاد والكفاءة، التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.
- تحقيق عائد عادل من الإستثمار للمستثمرين العاملين على تطوير الصناعة النفطية.

- **ب: الوكالة الدولية للطاقة IEA**

أنشأت الوكالة الدولية لطاقة IEA في نوفمبر 1974م، كنتيجة للصدمة النفطية بين عامي 1973-1974 التي أدت إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أن المقر الرئيسي للمنظمة متواجد بالعاصمة الفرنسية باريس بحيث تظم 30 دولة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي والرئيسي الذي كان وراء

---

[1] سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة: البترول، الكهرباء، الغاز** (الأردن: دار الأكاديميون، 2016)، ص.123.

[2] **المرجع نفسه**، ص.124.

[3] The Organization of the Petroleum Exporting Countries (**OPEC**), **Brief history**, Viewed Date: 22/11/2020, **URL:** https://www.opec.org/opec-web/en/about-us/24.htm

إنشاء هذه المنظمة الدولية المستقلة IEA هو من أجل مواجهة الاضطرابات المحتملة في السوق النفطية، وكذلك من أجل مواجهة المخاطر المتعلقة بضمان إمداداتها من النفط، أي لضمان أمن إمداد النفط للدول المستهلكة، وكذلك العمل على تطوير سياسات الحفاظ على الطاقة، بالإضافة إلى توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه منظمة الأوبك OPEC[1].

3. العوامل الجيوسياسية:

لقد أجمع مختلف المحللين والمهتمين بشأن الإقتصادي، على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط[2].

تبعًا لما سبق، يمكن استخلاص أن العوامل الجيوسياسية تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في تحديد أسعار النفط،[3] ويكون ذلك من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج وكميات المعروض العالمي وفي مستوى الطلب أيضاً، والسبب يرجع إلى أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الإستهلاك تؤثر في أسعار النفط، كما تتأثر الأسعار بدرجة الإستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط[4].

4. العوامل النقدية:

تُعد العوامل النقدية في السوق النفطية، من بين أهم العوامل المالية التي في كثير من الأحيان يكون لها تأثير مباشر في تحديد أسعار النفط في الأسواق العالمية،[5] إذ أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في العديد من المرات كان له أثر مباشر على إرتفاع أسعار النفط، خاصة منذ أن تم اعتماد

---

[1] The International Energy Agency (**IEA**), **History-About-IEA**, Viewed Date: 23/11/2020, **URL:** https://www.iea.org/about/history

[2] مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: 2000-2014، **مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية**، المجلد09، العدد03، 2016، ص.206.

[3] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر**، المجلد15، العدد01، 2013، ص.337.

[4] رقية حساني وسارة داي، أثر تقلبات أسعار النفط وتداعيتها على الإقتصاديات الدولية، **مجلة التنمية الإقتصادية**، العدد04، السنة2017، ص 426.

[5] عمر اكبر الجباري، كيفية تقليل الإعتماد على الإقتصاد الريعي في العراق: في مجموعة من مؤلفين: تحرير وليد الحيالي وأخرون، **العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016)، ص.88.

تقويم النفط بالدولار الأمريكي، حيث نجد أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ستؤدي إلى إرتفاع في سعر النفط بالدولار،[1] وعليه ما يمكن استخلاصه في العامل النقدي، على أن انخفاض سعر الدولار الأمريكي يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة الأوبك **OPEC** مما يجعل هذه الدول المصدرة للبترول تخفض من حجم الإنتاج في ظل انخفاض سعر الدولار، وهذا ما ينعكس على سعر النفط بالارتفاع[2].

ثانيًا: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

عرفت أسعار النفط في الأسوق العالمية على مرّ الأعوام الماضية؛ بكثرة التقلبات وعدم الثبات إذ تراوحت بين الإرتفاع والإنخفاض، كما شهدت في بعض الأحيان نوع من الإستقرار، إلا أن هذه التغييرات والتطورات العديدة في أسعار النفط، كان لها تأثير كبير على الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على المورد الريعي كمصدر أساسي في دخلها الوطني ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، وعليه سوف نحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى تقلبات أسعار النفط في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019 كما يلي:

لقد شهدت معدلات أسعار النفط في هذه المرحلة بين عامي 1999 و2019 عدة تقلبات، تراوحت بين الإستقرار والارتفاع والإنخفاض، لكن على العموم فقد تميزت خلال تلك الفترة في أغلب الأحيان بالإرتفاع، وهذا ما ساهم في زيادة الموارد المالية للجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019 حيث وصل السعر السنوي لبرميل النفط سلة الأوبك صحاري بلاند سنة 1999 إلى 18.12 دولار/برميل، وهذا ما يفسر على العودة التدريجية لبداية الإستقرار في الأسعار النفط، خاصة بعدما كانت في فترة التسعينيات أقل من هذا السعر بكثير، أما بداية من سنة 2000 فقد تحسن سعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند ليصل إلى 28.77 دولار/برميل، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى زيادة الإستهلاك العالمي للنفط، بسبب موجة البرد الشديدة التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لكن مع بداية سنة 2001 تراجعت أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند إلى 24.74 دولار/برميل ويرجع سبب هذا الانخفاض المفاجئ في أسعاره إلى هجمات11 ديسمبر2001، لكنها ابتداء من عام 2002 فقد عرفت الأسعار منحنى تصاعدي بحيث وصل سعر برميل النفط في سنة 2002 إلى 24.91 دولار/برميل، أما عام 2003 فقد وصل سعره إلى 28.73 دولار/برميل، هذا الإرتفاع في الأسعار جاء كنتيجة للزيادة غير

[1] رقية حساني وسارة داي، **مرجع سابق الذكر**، ص.426.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **مرجع سابق الذكر**، ص.340.

المتوقعة على الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية مثل الصين، الولايات المتحدة الأمريكية والهند ودول صناعية أخرى، بالإضافة إلى استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والوضع الأمني غير المستقر في العراق ونيجيريا بصورة خاصة[1].

أما بالنسبة لسنة 2004 فقد تميزت الأسعار في هذه السنة بالإرتفاع المتواصل ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها أسعار النفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر النفط الجزائري صحاري بلاند 38.35 دولار/برميل،[2] كما أن أسعار النفط فقد استمرت في الإرتفاع سنة 2005 ليصل سعر البرميل إلى 54.64 دولار/برميل، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط، وفي سنة 2006 بدأت أسعار البترول تقفز إلى 66.05 دولار/برميل، ثم تواصل هذا الإرتفاع خلال عام2007 ليصل سعر البرميل إلى 74.66 دولار/برميل، وقد كان ذلك بسبب ضعف الدولار والمضاربة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على النفط والاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للبترول[3].

كما عُرف عام 2008 بالارتفاع النفطي الكبير، وكان ذلك نتيجة لتلك التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، بحيث تواصلت سلسلة الإرتفاعات غير المسبوقة في أسعار النفط في بداية السنة حيث بلغ سعر البرميل 92.70 دولار/برميل في الرباعي الأول من سنة 2008، أما الربع الثاني فقدر بـ: 117.60 دولار/برميل، ليصل إلى 113.50 دولار/برميل خلال الرباعي الثالث، لكن أسعار النفط انخفضت بشكل سريع في الرباعي الأخير من نفس السنة لتصل إلى 52.50 دولار/برميل، هذا الإنخفاض السريع في الأسعار كان نتيجة للأزمة المالية العالمية، لكن المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك صحاري بلاند في سنة 2008 قدرت بـ: 98.96 دولار/للبرميل، وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول مع نهاية سنة 2008 فقد استمرت كذلك في الانخفاض سنة 2009 لتصل سعر سلة الأوبك صحاري بلاند إلى 62.35 دولار/برميل، مسجلاً بذلك انخفاضا يتجاوز35% مقارنة بمطلع سنة 2008، لكن أسعار النفط فقد ارتفعت من جديد كما عرفت نوع من التوازن في الأسوق العالمية، حيث اتجهت

---

[1] سليمان بلعور، تأثير سعر برميل النفط على بعض مؤشرات التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة1986-2011، **مجلة دراسات العدد الإقتصادي**، المجلد06، العدد01، جانفي2015، ص.151.

[2] ميلود بورحلة وسليمة لفضل، انعكاسات التغيير في أسعار النفط على الإستثمار العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2016، **مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة**، المجلد03، العدد01، السنة 2018، ص.50.

[3] سليمان بلعور، **مرجع سابق الذكر**، ص.151.

أسعار النفط من جديد نحو الارتفاع مقارنة بالسنوات الماضية، وكان ذلك بداية من سنة 2010 بحيث وصل السعر في نفس السنة إلى 80.35 دولار/برميل وفي سنة2011 فقد قدر بـ: 112.92 دولار/برميل، أما سنة 2012 فقد قدر كذلك بـ: 111.49 دولار/برميل، وفي سنة 2013 فقد وصلت أسعاره إلى حوالي 109.38 دولار/برميل، وما يفسر هذا الإرتفاع أكثر وبدرجة أولى هو بداية حالة من الانتعاش في الإقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية[1].

أما عام 2014 فقد شهد أزمة نفطية بسبب إنهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام وبتحديد في جوان 2014، ويرجع سبب هذا الانخفاض نتيجة لما شهدته الساحة العالمية من أحداث استهلت بالربيع العربي الذي أثر على العديد من الدول المنتجة للنفط، وصُولا إلى ارتفاع مخزون النفط الأمريكي، بالإضافة إلى بروز بعض التنظيمات الإرهابية واستحواذها على أبار النفط مثل داعش، وقد زاد الأمر تعقيداً رفض بعض دول الأوبك OPEC بعدم خفض الكمية المنتجة خاصة دول الخليج مثل السعودية، فقد عرفت أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014،[2] انخفاضاً لم يكن مرتقبا لا سيما في ظل الارتفاع الذي عرفته الأسعار بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية حيث تهاوت الأسعار، إذ قدر سعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند لسنة 2014 بـ: 99.68 دولار/برميل، بعدما كان سنة 2013 يقدر بـ: 109.38 دولار/برميل[3].

وقد استمرت أسعار النفط في الإنخفاض والتي امتدت إلى غاية سنة 2019 حيث سجلت أدنى مستوى لها في حدود 44 دولار للبرميل خلال الفترة 2015-2019 كما قدر سعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند سنة 2015 بـ: 52.79 دولار/برميل، لينخفض أكثر سنة 2016 ليصل إلى حدود 44.28 دولار/برميل، أما سنة 2017 فقدر بـ: 54.12 دولار/برميل، وفي سنة 2018 فقد وصل كذلك إلى حوالي 71.44 دولار/برميل، لتستمر سلسلة الانخفاضات في الأسعار وصولاً إلى سنة 2019، الذي استقر سعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند في حدود 64.49 دولار/برميل،[4] ولمزيد من التفاصيل حول تطور أسعار النفط في الجزائر صحاري بلاند أنظر الجدول رقم 03.

---

[1] مريم زغاشو وهدى كرماني، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد11، العدد02، السنة 2019، ص.163.

[2] **المكان نفسه**.

[3] البشير عمارة، تأثير الأزمة النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد05، العدد18، السنة 2020، ص.268.

[4] ميلود بورحلة وسليمة لفضل، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

جدول رقم (03): تطور أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019.

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر النقط الجزائري ALG.S B	18.12	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
سعر النقط الجزائري ALG.S B	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35	80.35
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
سعر النقط الجزائري ALG.S B	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
السنة	**2017**	**2018**	**2019**			
سعر النقط الجزائري ALG.S B	54.12	71.44	64.49			

Source:

OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2009, p.82.
OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2014, p.82.
OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2019, p.90.
OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2020, p.66.

شكل رقم (03): مخطط بياني يوضح تطور أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند خلال الفترة 1999-2019

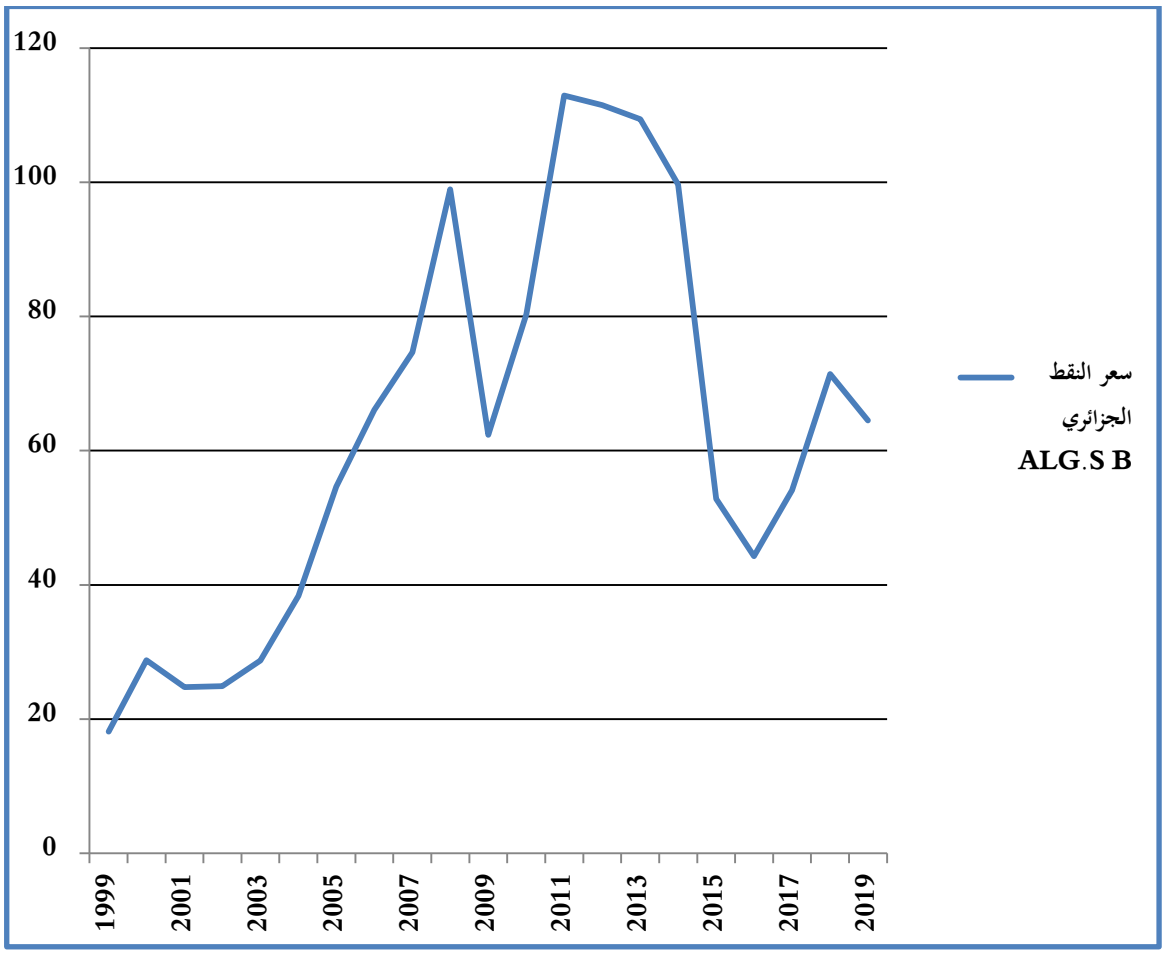

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

الملاحظ من خلال الجدول رقم 03 والشكل رقم 03 أعلاه، على أن سعر النفط الجزائري صحاري بلاند خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، عرف عدة تطورات تراوحت بين الإستقرار الإرتفاع والانخفاض، لكن ما يميز هذه الفترة أكثر هو الإرتفاع المستمر لسعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند بدولار الأمريكي، حيث قدر المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الجزائري صحاري بلاند في تلك الفترة بـ:62.91 دولار/برميل، وهذا ما ساهم في زيادة حجم المداخيل المالية للخزينة العمومية في تلك المرحلة، ما جعل من النظام السياسي في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الإعتماد عليه كمتغير رئيسي في دعم مختلف السياسات والبرامج الإقتصادية آنذاك التي تضمن له الإستمرارية في السلطة.

وعليه ما يمكن الوصول إليه، على أن معدلات أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند عرفت عدة تطورات في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019، كما كان لهذه التطورات تأثير مباشر على الإقتصاد الجزائري بحيث ساهمت تلك الأسعار المرتفعة في تلك الفترة على زيادة المداخيل المالية للخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونظراً للمداخيل المالية التي وفرها هذا المتغير للخزينة العمومية آنذاك فقد أعتبر ذات أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، باعتباره المساهم الكبير في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP وكذا مساهمته الكبيرة في حجم الصادرات الكلية، وهذا ما سنتطرق له في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: مظاهر الريع النفطي في الإقتصاد الجزائري

تعد المحروقات المرتكز الأساسي والرئيسي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، نتيجة للعوائد المالية التي تدرها هذه السلعة، هذا ما جعل معظم الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال تتوقف على عائدات قطاع المحروقات، فيساهم قطاع المحروقات في الجزائر بشكل كبير في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP بالمقارنة مع القطاعات الأخرى بأكثر من 40%، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في حجم الصادرات الجزائرية التي تجاوزت نسبة 90%، إلا أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني في ظل اعتماده الكبير على قطاع المحروقات، جعله رهينة هذا القطاع الذي يتميز بكثرة التقلبات نتيجة لعدة عوامل وأسباب، وهذا ما يؤثر سلبا على الإقتصاد الجزائري بسبب الاعتماد المفرط عليه، وما ينتج عن ذلك من ضعف للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة مظاهر الريع في الإقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 باعتبارها فترة الدراسة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من المطلب على النحو التالي:

أولاً: مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019

يقصد بالناتج المحلي الإجماليGDP: على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، كما يكون هذا الإنتاج داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد، ومعروف عن الجزائر أنها من بين الدول الريعية التي تعتمد على قطاع النفط باعتبار هذا الأخير يُعد ركيزة أساسية

للاقتصاد الوطني،[1] وعليه فمن خلال تتبعنا لمسار مساهمة قطاع النفط في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال فترة الدراسة 1999-2019 حسب تقارير منظمة الأوبك Opec وبنك الجزائر Bank of Alegria فإن مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر تحتل المرتبة الأولى، مقارنة مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى غير النفطية، حيث أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر في الفترة 1999-2019، شهد تطور كبير وملحوظ نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في تلك الفترة، فقد ساهم قطاع النفط في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال سنوات الدراسة بنسبة كبيرة، وهذا ما انعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي للجزائرGDP حيث قفز الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 48.258 مليار دولار سنة 1999 إلى حوالي 170.987 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرها 122.729 مليار دولار، حيث ساهم قطاع النفط سنة 1999 بحولي 27.8%، أما سنة 2008 فقد ساهم بمقدار 45.1%، وبمتوسط سنوي في تلك الفترة قدر بـ: 38.66%، لكن بسبب الأزمة الإقتصادية التي شهدها العالم سنة 2008 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للجزائرGDP إلى حوالي 137.235 مليار دولار سنة 2009، نتيجة انخفاض مساهمة قطاع النفط بـ: 31.2% كما شهد الناتج المحلي الإجماليGDP قفزة نوعية في سنة 2010 حيث وصل إلى حوالي 161.197 مليار دولار، وبمساهمة قطاع النفط بحوالي 34.9%، ما يفسر سبب هذه الزيادة هو إرتفاع أسعار النفط في الأسوق الدولية، كما استمر الناتج المحلي الإجماليGDP في الارتفاع حيث وصل سنة 2013 إلى 223.857 مليار دولار، حيث ساهم قطاع النفط بـ: 29.8%،[2] أما في الفترة الممتدة من 2014-2019 فقد عرف الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر انخفاض في تلك الفترة، حيث سجل قيمة قدرها 213.947 مليار دولار سنة 2014، أي بمساهمة قطاع النفط بـ: 27.1%، أما سنة 2015 فقد ساهم قطاع النفط بنسبة 18.8%، وسنة 2016 كذلك فقد ساهم القطاع النفطي بحوالي 17.3%، وسنة 2017 فقد قدرت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر بـ: 19.6% أما سنة 2018 فقد ساهم بـ: 22.4% ثم استمر هذا الانخفاض لسنوات متتالية متبعاً الاتجاه العام لانخفاض أسعار النفط في الأسوق العالمية، ليسجل الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر قيمة قدرها172.551 مليار دولار سنة

[1] سفيان عمراني وحاكمي بوحفص، انعكاسات التقلبات في اسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الخامس، العدد02، أوت 2019، ص.919.

[2] زهير عماري، أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي- نموذج الانحدار الذاتي var- للفترة 1980-2013، **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015، ص.116.

2019، مع استمرار انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر بحوالي 19.3%، أما المتوسط السنوي لمساهمة قطاع النفط في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر في الفترة ما بين عامي 2014 و2019 فقد قدرت بـ: 20.75%، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية[1].

جدول رقم (04): يوضح مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي GDP	48.258 مليار دولار	53.435	54.643	55.907	56.221	84.158
مساهمة القطاع النفطي مليار دج	882.0	1616.3	1443.9	1477.1	1868.9	2319.8
النسبة المئوية %	%27.8	%39.4	%34.2	%32.7	%35.6	%37.8
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الناتج المحلي الإجمالي GDP	103.117	117.172	135.614	170.987	137.235	161.197
مساهمة القطاع النفطي مليار دج	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
النسبة المئوية %	%44.4	%45.9	%43.7	45.1%	%31.2	%34.9
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الناتج المحلي الإجمالي GDP	199.293	204.294	223.857	213.947	166.250	159.017
مساهمة القطاع النفطي مليار دج	5242.1	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6
النسبة المئوية %	%36.1	34.2%	%29.8	%27.1	%18.8	%17.3

[1] جابر سطحي، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، المجلد 33، العدد01، 2019، ص.846.

السنة	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي GDP	167.575	173.723	172.551
مساهمة القطاع النفطي مليار دج	3699.7	4547.8	3910.1
النسبة المئوية %	19.6%	%22.4	%19.3

Source:

OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2004, p.11.
OPEC, Annual Statistical Bulletin 2009, **Op.Cit,** p.15.
OPEC, Annual Statistical Bulletin 2014, **Op.Cit**, p.15.
OPEC, Annual Statistical Bulletin 2019, **Op.Cit**, p.17.
OPEC, Annual Statistical Bulletin 2020, **Op.Cit**, p.16.

BANK Of ALGERIA, **BULLTINS STATISTIQUES TRIMESTRIELS**, **N°4:** Septembre 2008, p.23, **N°17:** Mars 2012, p.26, **N°25:** Mars 2014, p.26, **N°33:** Mars 2016, p.26, **N°37:** Mars 2017, p.26, **N°49:** Mars2020, p.26, **URL:** https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004**, Septembre 2003, p.8, **URL:** https://www.mf.gov.dz/pdf/rapports/rplf04.pdf

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أعلاه: أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 ما تعادل نسبته 32.25% من إجمالي الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر، كما يتضح كذلك من خلال الجدول، أن الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر شهد إرتفاع ملحوظ في تلك الفترة حيث انتقل من 48.258 مليار دولار أمريكي سنة 1999 إلى 172.551 مليار دولار أمريكي سنة 2019، وهذا بفضل المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي على بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، وسبب ذلك يعود إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسوق العالمية في تلك الفترة ببلوغها مستويات قياسية كان لها تأثير مباشر على تطور الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر، ولمزيد من التفاصيل حول مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر في نفس الفترة المحددة للدراسة أنظر الجدول رقم 05.

جدول رقم (05): مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2019

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة	%9.7	%9.2	%9.8	%9.4	%7.7	%7.6
الصناعة	%7.5	7.4%	%6.7	%6.2	%5.3	%5.0
BTP	%8.5	%9.1	%8.5	%8.3	%7.5	%8.0
خدمات خارج الإدارات العمومية	%21.8	%22.2	%21.2	%21.2	%20.1	%20.1
خدمات الإدارات العمومية	%11.2	%11.0	%10.5	%9.8	%8.4	%8.0
حقوق ورسوم على الواردات	%7.2	%8.3	%7.7	%7.3	%6.5	%5.4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	%7.6	%6.6	%9.3	%8.5	%8.1	%8.8
الصناعة	%5.1	%4.7	%5.7	%5.1	%4.6	%4.5
BTP	%8.8	%8.6	%10.9	%10.5	%9.2	%9.2
خدمات خارج الإدارات العمومية	%20.6	%19.4	%23.8	%21.6	%19.7	%20.4
خدمات الإدارات العمومية	%8.5	%9.8	%12.2	%13.2	%16.4	%16.3
حقوق ورسوم على الواردات	%5.7	%5.9	%7.1	%6.2	%5.9	%6.6
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحة	%9.9	%10.3	%11.6	%12.2	%11.8	%12.0
الصناعة	%4.6	%4.9	%5.5	%5.6	%5.5	%5.6
BTP	%9.8	%10.4	%11.5	%11.8	%11.7	%11.6

خدمات خارج الإدارات العمومية	%23.1	%24.4	%27.2	%27.6	%27.4	%26.2
خدمات الإدارات العمومية	%15.3	%15.8	%17.4	%17.5	%16.3	%14.8
حقوق ورسوم على الواردات	%7.5	%4.2	%8.1	%8.0	%7.8	%7.4

السنة	2019
الفلاحة	%12.0
الصناعة	%5.9
BTP	%12.2
خدمات خارج الإدارات العمومية	%27.5
خدمات الإدارات العمومية	%15.4
حقوق ورسوم على الواردات	%7.7

Source:

BANK Of ALGERIA, BULLTINS STATISTIQUES TRIMESTRIELS, N°4: Septembre 2008, p.23, N°17: Mars 2012, p.26, N°25**:** Mars 2014, p.26, N°33**:** Mars 2016, p.26, N°49: Mars2020, p.26, **Op.Cit,** URL: https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/

من خلال الجدول رقم 05 أعلاه، يمكننا ملاحظة النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2019، حيث اختلفت نسبة مساهمة هذه القطاعات الإقتصادية من قطاع لأخر، إذ قدر متوسط نسبة مساهمة قطاع الفلاحة بـ: 9.58%، أما قطاع الصناعة فقد قدر متوسط نسبة مساهمته بـ: 5.54%، وقطاع البناء والأشغال العمومية BTP قدرت نسبة مساهمته كذلك بـ: 9.79%، أما قطاع الخدمات الذي ينقسم إلى خدمات خارج الإدارات العمومية قدرت نسبة مساهمته بـ: 22.92%، وخدمات الإدارات العمومية بلغت نسبة مساهمته بـ: 13.04%، وأخير قطاع التجارة الخارجية المتعلق بالحقوق والرسوم على الواردات هي الأخرى فقد ساهم بنسبة قدرت بـ: 6.86%، وعليه يمكن القول أن القطاع النفطي يبقى

يحتل المرتبة الأولى في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال فترة الدراسة بنسبة متوسطة قدرت بحوالي 32.25%، وهذا ما يؤكد مدى ارتباط الإقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي، والأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع في الدولة، نتيجة مساهمته الكبيرة في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر بالمقارنة مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، وفي الأخير ما يمكن الوصول إليه على أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائرGDP؛ فكلما إرتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية زادت نسبة مساهمة قطاع النفط في تشكيل بينة الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر، وكلما انخفضت الأسعار انعكس ذلك سلبا على نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر، وبالتالي انعكاسه على الإقتصاد الوطني مما يجعله هش وضعيف باعتباره اقتصاد قائم على قطاع واحد وهو القطاع النفطي.

ثانياً: مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

تشكل صادرات المحروقات في الجزائر النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات،[1] باعتبار أن القطاع النفطي في الجزائر هو القطاع الرئيسي والمصدر الأساسي في تحصيل الموارد المالية للدولة، وبالنظر للأولوية هذا القطاع على باقي القطاعات الأخرى، يعدُ ركيزة الإقتصاد الوطني، كما أن الصادرات النفطية للجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 ساهمت بنسبة كبيرة في حجم الصادرات الكلية، نتيجة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في تلك المرحلة،[2] فحسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة لدى البنك الدولي The world bank لسنوات ما بين 1999 و2019، فإن صادرات القطاع النفطي في الجزائر ساهمت بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الكلية للجزائر، حيث ساهمت صادرات النفط لسنة 1999 بنسبة 97.14% من إجمالي الصادرات، أما سنة 2000 فقدرت بحوالي 98.09%، لكن سنة 2001 قدرت بـ: 97.62%، ويرجع هذا الانخفاض في حجم مساهمة صادرات النفطية في الجزائر من إجمالي الصادرات، إلى تلك الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط سنة 2001، لكن سرعان ما ارتفعت نسبة صادرات النفط من إجمالي الصادرات في الجزائر سنة 2003، بنسبة قدرت بـ: 98.04%، لتصل

[1] عبد النعيم دفرور والياس شاهد، التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة معارف**، العدد 24، جوان 2018، ص.395.

[2] خالدية بن عوالي، الإقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط: من منظور أزمة 2014، **مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون**، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص.11.

النسبة سنة 2007 إلى حوالي 98.38%، أما سنة 2008 فقد انخفضت النسبة إلى حوالي 98.14%، لتصل إلى ما نسبته 97.23% سنة 2014، أما باقي السنوات من 2015 إلى 2019، فقد استمر انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر، حيث سجل سنة 2015 نسبة 95.84%، أما سنة 2016 فقد قدرت بـ: 95.31% وفي سنة 2017 قدرت بحوالي 96.11%، أما سنة 2018 فقد قدرت نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر حوالي 93.84%، وفي سنة 2019 قدرت نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر ما نسبته 94.11%،[1] ولمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم 06.

جدول رقم (06): يوضح نسبة مساهمة صادرات القطاع النفطي في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
صادرات المحروقات	12.04	21.14	18.53	18.11	23.99	31.55
إجمالي الصادرات	12.522	21.650	19.09	18.71	24.46	32.22
النسبة المئوية%	%97.14	%98.09	%97.62	%96.85	%98.04	%98.16
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
صادرات المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
إجمالي الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
النسبة المئوية%	%98.40	%98.05	%98.38	%98.14	%98.34	%98.31
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
صادرات المحروقات	71.66	70.58	63.82	58.46	33.08	27.92
إجمالي الصادرات	72.89	71.74	64.87	60.13	34.57	29.31

[1] LA BANQUE MONDIALE, **EXPORTATIONS DE CARBURANT (% des marchandises exportées)- Alegria,** Date de consultation: 26/11/2020 **URL**: https://données.banquemondiale.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN?locations=DZ

%95.31	%95.84	%97.23	%98.34	%98.40	%98.33	النسبة المئوية%
			2019	**2018**	**2017**	**السنة**
			32.93	38.90	33.20	صادرات المحروقات
			34.99	41.11	34.57	إجمالي الصادرات
			%94.11	%93.84	%96.11	النسبة المئوية%

Source:

BANK Of ALGERIA, BULLTINS STATISTIQUES TRIMESTRIELS, N°1: Septembre 2007, p.10, N°49: Mars 2020, p.15, N°45: Mars 2019, p.15, N°37: Mars 2017, p.15, N°33: Mars 2016, p.15, N°25: Mars 2014, p.15, N°21: Mars 2013, p.15, N°5: Décembre 2008, p.15, **Op.Cit,** URL: https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/

LA BANQUE MONDIALE**,** EXPORTATIONS DE CARBURANT (% des marchandises exportées)- Alegria, Date de consultation: 26/11/2020, **Op.Cit**, URL: https://données.banquemondiale.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN?locations=DZ

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2002**, 18 Septembre 2001, p.28, **URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**

OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, **Op.cit**, p.12.

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Du Commerce Et De La Promotion Des Exportations, Statistique du commerce extérieur,** 19 février 2018**, URL: https://www.Commerce.Dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1**

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أعلاه: أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، حيث بلغ المتوسط السنوي لنسبة مساهمة صادرات المحروقات في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر في الفترة ما بين عامي1999 و2019 التي قدرت بـ: 97.28%، أما المتوسط السنوي لنسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال نفس الفترة، فقد قدرت بـ: 2.72%، وهذا ما يؤكد عند ملاحظتنا لهيكل صادرات الجزائر، نجد على أنه يعتمد بشكل أساسي على القطاع النفطي، وعليه يمكن القول أن القطاع النفطي في الجزائر هو المسيطر الأول على قطاع التجارة الخارجية للجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019، أما نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى تبقى ضعيفة جداً؛ وهذا ما يؤكد على عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر، لذا يستوجب على السلطات العمومية في الجزائر العمل من أجل تقوية هذه القطاعات الإقتصادية

المنتجة، بخلق منابع أخرى لتصدير خارج قطاع المحروقات وهذا من أجل تفادي الصدمات النفطية، التي تؤثر مباشرة على الإقتصاد الوطني وتجعله هشاً وخاضعاً للقطاع النفطي.

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، على أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري في الفترة ما بين عامي 1999و2019، باعتباره المساهم الأول في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر، وكذا المسيطر على قطاع التجارة الخارجية، نظراً لحجم الصادرات النفطية بالمقارنة مع الصادرات الأخرى غير النفطية، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1999-2019، من خلال مساهمة إيرادات الجباية البترولية في مجمل إيرادات الدولة، حيث تفوق نسبة ايرادات الجبائية البترولية نسبة 50% من الإيرادات الجبائية للجزائر، كذلك مساهمة القطاع النفطي في جلب العملة الصعبة للجزائر في تلك الفترة، ولكن بالرغم من أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الوطني، إلا أن الاعتماد عليه كقطاع واحد فقط في الإقتصاد الوطني، وفي ظل ارتباط هذا القطاع بمحددات خارجية المنشأهي التي تحدد سعره، وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى في دعم الإقتصاد الوطني، كل ذلك يجعل من الإقتصاد الوطني هش وسريع التأثر بالمرض الهولندي.

المبحث الثاني: توظيف الريع النفطي في البرامج الإقتصادية 1999- 2019

يُعد متغير الريع النفطي؛ من بين أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها الجزائر في تنفيذ سياستها الإقتصادية والتنموية، من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وبالتالي تحسين الأداء التنموي، وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد سعت النخبة الحاكمة في الجزائر مع وصول الرئيس المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في أفريل 1999، العمل على بعث مشاريع تنموية كبرى بداية من عام 2001 من خلال توظيف الموارد المالية لمتغير الريع النفطي في دعم تلك البرامج التنموية الكبرى بواسطة سياسة توزيعية قائمة على الريع النفطي، خاصة أن تلك الفترة هي فترة الإستقرار الماكرو- إقتصادي macro-économique أي الإقتصاد الكلي، وباعتبار أن الهدف من تلك البرامج الإقتصادية هو خلق استقرار اقتصادي، من أجل الوصول إلى الإستقرار السياسي وبالتالي تحقيق التنمية، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم البرامج الإقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من خلال مايلي:

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي -PSRE- (2001- 2004)

لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛ كأول برنامج تنموي في الجزائر خلال فترة حكم رئيس جديد للبلاد، في ظل وفرة الموارد المالية الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط في تلك الفترة، باعتبار أن الجزائر دولة ريعية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات قطاع المحروقات، وانطلاقاً من هذه الخاصية فقد وضعت الحكومة بداية من عام 2001 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE كهدف استراتيجي من أجل تفعيل القطاعات الإقتصادية غير النفطية، وهذا من أجل الوصول إلى التنويع الإقتصادي المطلوب وتحقيق تنمية مستديمة، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE من خلال تعريفه وذكر الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى محتوى هذا البرنامج على النحو التالي:

أولاً: تعريف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي le programme de soutien a le relance économique (PSRE) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية

سنة 2004؛ أي في مدة زمنية محددة **بـ:** أربعة سنوات كاملة،[1] كما جاءت أولى ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الإنتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في البرنامج الحكومي،[2] وقد أطلق الإعلان الرسمي عن هذا البرنامج في أفريل عام 2001؛ بناء على استقصاء عام يقوم على أنه يجب تنويع صادرات البلاد المرتبطة بشكل شبه كامل بقطاع المحروقات، حيث تشكل عائداته 60% من المداخيل الضريبية وأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي الخام، إذ لا تجلب الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 01 مليار دولار أمريكي[3].

وقد خصص غلاف مالي كبير لإنجاز برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE موزع على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004؛ في البداية بلغ غلافه المالي **بـ:** 525 مليار دينار، أي ما يقدر **بـ:** 07 مليار دولار أمريكي، ثم أصبح غلافه المالي النهائي يبلغ حوالي 1.216 مليار دينار، أي ما يساوي 16 مليار دولار أمريكي، وهذا بعد أن تم اضافة مشاريع جديدة له، بالإضافة إلى إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقاً[4].

كما أن هذا البرنامج جاء ضمن الإصلاحات الإقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك وإعادة إنعاش الإقتصاد الوطني، بعد معاناته من الركود بفعل العشرية السوداء وسياسات التصحيح الهيكلي،[5] وذلك عن طريق اعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية، بحيث يتم تحفيز الإستثمار الداخلي والخارجي، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات[6].

وعليه يمكن القول أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE من الناحية النظرية يعبر عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية امتدت خلال الفترة 2001- 2004 ويندرج

---

[1] Hadjira Nadjet Gafour, **Le Développement Local Conception Et Usage: Cas De L'Algérie**, (Thèse De Magistère En Sciences De Gestion, Université De Mostaganem, Département Des Science Commerciales, 2010/2011), p.60.

[2] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 06، جوان 2017، ص.219.

[3] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 203.

[4] لامية مشوك، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2001-2014، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 10، المجلد 02، جوان 2018، ص.611.

[5] ياسين بوضياف، التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد 03، العدد 05، 2016، 11.

[6] **المكان نفسه.**

هذا البرنامج الشامل ضمن اطار سياسة الاقلاع الإقتصادي وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية التي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر،[1] كما أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE، فقد تم توجيهه إلى مجموعة من القطاعات الرئيسية التي تتمثل في مايلي:[2] أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروع[3].

ثانياً: أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE

سعى هذا البرنامج إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على طول عشر سنوات من الأزمة التي شهدتها البلاد، وإلى التقليل من التكاليف الإجتماعية للإصلاحات هذا من جهة، وإلى المساهمة في تقديم دفع جديد للنمو الإقتصادي من جهة ثانية،[4] وعليه فإن السلطات العمومية في الجزائر فقد سعت عبر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية،[5] في الفترة الممتدة من 2001-2004 حيث تتمثل هذه الأهداف الرئيسة النوعية لهذا البرنامج فيما يلي:[6]

- مكافحة الفقر؛
- خلق مناصب شغل؛
- تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق في عملية التنمية، وإعادة تنشيط المناطق الريفية من أجل الحد من الفجوة الحاصلة بينها وبين المناطق الحضارية.

كما يمكن القول، أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE اضافة إلى الأهداف الأساسية النوعية التي سعى إلى تحقيقها، فقد سطر كذلك مجموعة من الأهداف العملية التي يمكن ذكرها وفقاً

---

[1] عثمان علام، تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الإستثمار العام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2004، **مجلة معارف**، المجلد09، العدد 17، ديسمبر 2014، ص.49.

[2] Hadjira Nadjet Gafour**, Op.cit,** p.60.

[3] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**، العدد 05، جانفي 2020، ص.40.

[4] لامية مشوك، **مرجع سابق الذكر**، ص. 612.

[5] محمد نايلي وصبيحة بخوش، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص.632.

[6] République Algérienne Démocratique Et Populaire,Conseil National Economique et Social (CNESE), commission De l'Evaluation**, Rapport sur: la conjoncture économique et Social de 2**eme **semestre 2002,** 22eme session plénière, p.218.

للوثيقة العامة التي أصدرتها رئاسة الحكومة؛ المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE التي حددت فيما يلي:[1]

- إعادة تنشيط الطلب الكلي (الإقتصاد الوطني).
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية، تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية.
- وتأسيساً على ما سبق، إن الهدف الرئيسي من سياسة الإنعاش الإقتصادي، يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

ثالثاً: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE

لقد تُرجم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE على أرض الواقع من خلال اطلاق مشاريع واستثمارات عمومية كبيرة، أدت إلى إحداث الصدمة المأمولة لبعث ديناميكية عمل جديدة، وبشكل ما كان يعني استدراك وتعويض مخلفات العشرية السوداء بسبب تعطل أو تجميد المشاريع نتيجة الأزمة الأمنية والمالية التي حدت من مبادرات الدولة،[2] حيث يتمحور هذا البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، بالإضافة إلى التنمية المحلية والبشرية[3].

فوفقاً لهذا البرنامج فقد تم تخصيص مبلغ مالي اجمالي قدر بـ: 525 مليار دينار خلال الفترة المحددة لهذا البرنامج والمقدرة بأربعة سنوات بداية من2001، وهذا من أجل إصلاح خمسة قطاعات رئيسية حيث تم تخصيص لكل قطاع مبلغ مالي على النحو التالي:[4] **أولاً:** تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 45 مليار دينار لدعم الإصلاحات **ثانياً:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 65.3 مليار دينار للفلاحة

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2012، ص. ص.251.252.

[2] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.205.

[3] زكرياء مسعودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.219.

[4] Groupe de La Banque Africaine De Développement, Centre Développement De L'organisation De Coopération De Développement Économique (OCDE), **Rapport Perspectives économiques en Afrique 2002/2003**, P.81.

والصيد البحري **ثالثاً**: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 114 مليار دينار لتطوير التنمية المحلية **رابعاً**: تم تخصيص مبلغ مالي قدر بـ: 210.5 مليار دينار للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية **خامساً**: تم تخصيص مبلغ مالي قدر بحوالي 90.2 مليار دينار لتطوير الموارد البشرية.

جدول رقم (07): التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE خلال الفترة 2001-2004

طبيعة القطاعات	رخص البرنامج (مليار دج)					مجموع رخص البرنامج %
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	% 8.6
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.3	%12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	%21.7
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93.0	73.9	73.6	2.0	210.5	%40.1
التنمية البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	%17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	%100

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National économique et Social (CNESE), conjoncture économique et Social du second semester 2001, **Rapport sur: la conjoncture économique et Social de l'année 2001**, 19eme-20eme session plénière, N07, p.185.

ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول رقم 07 أعلاه، فإن الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE المقدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 07 مليار دولار

أمريكي موزعة على الفترة الممتدة من2001-2004 الذي قسم إلى خمسة محاور أساسية ورئيسية، فقد منح لمحور الأشغال الكبرى أكبر تخصيص مالي بنسبة 40.1%، ثم يأتي بعد ذلك محور التنمية المحلية بنسبة 21.7%، ثم محور الموارد البشرية بنسبة 17.2%، ثم يأتي محور دعم الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% وفي الأخير دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% كما نلاحظ كذلك؛ أن توزيع المبالغ المالية على حسب سنوات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE 2001-2004، نجد أن التركيز كان على سنوات بداية البرنامج 2001، 2002، 2003، بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.9 مليار دج، أما سنة 2004 فقد خصص لها ما قيمته 20.5 مليار دج أي ما نسبته 3.9% من الحجم المخصص لكل البرنامج، هذا التوزيع للمخصصات المالية يبرز لنا الإستراتيجية التنموية في الجزائر القائمة على زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للبرنامج، في أقصر فترة ممكنة، وعليه يمكن التطرق للقطاعات الرئيسة التي يتكون منها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE بنوع من التفصيل على النحو التالي:

1. **دعم الإصلاحات:** يقدر المبلغ المالي المخصص لدعم الإصلاحات بـ: 45 مليار دج أي ما يعادل نسبة 8.6% خلال فترة تطبيق البرنامج، حيث تم توجيه هذا الغلاف المالي، أساساً لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف في الأساس إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة،[1] فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل إنجاز البرنامج بأقل التكاليف للحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية، التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة[2].
2. **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري:** وهو ما يدخل ضمن برنامج دعم النشاطات الإنتاجية؛ حيث خصص لدعم هذه الأنشطة غلافاً مالياً قدر **بـ:** 65.3 مليار دينار جزائري، حيث وجهت لقطاعين اثنين هما:[3] قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

---

[1] أحمد حنيش ومحمد بوقليع، دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر 2001-2018، **مجلة الإقتصاد واحصاء التطبيق**، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019، ص.112.

[2] محمد صلاح وأخرون، التقييم القطاعي لسياسة الإقتصادية في الجزائر سياسة الإستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجاً، **مجلة الإقتصاد والمالية**، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص.172.

[3] بلال بوجمعة، تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي: دراسة قياسية للفترة 2001-2014، **مجلة بشائر اقتصادية**، المجلد01، العدد الأول، سبتمبر 2014، ص.38.

أ. **قطاع الفلاحة:** قدرت تكلفة البرنامج **بـ:** 55.90 مليار دينار جزائري، كما أن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE يهدف فيما يخص الفلاحة إلى دعم الأنشطة التي تندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:[1]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الإستهلاك، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المائية والمصبات، وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي من التصحر؛ ومكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية، ومعالجة ديون الفلاحين.

ب. **قطاع الصيد البحري والموارد المائية:** قدر المبلغ الإجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ: 9.5 مليار دينار جزائري،[2] كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 بواسطة أليات أخرى مناسبة؛ ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:[3]

- تخصيص الموارد لإنشاء الصندوق الوطني المساعد في الصيد الحرفي وتربية المائيات Fronts National d'aide à la Pêche Artisanale et a l'Aquaculture (NAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي Caisse National de Mutualité Agricole (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة من الصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد البحري وتربية المائيات.
- إدخال إجراءات جبائية وشبه جبائية جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

3. **التنمية المحلية:** الحكومة لم تغفل على جانب التنمية المحلية؛ فقد أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث يقدر المبلغ الموجه للتنمية المحلية بـ:

---

[1] عباس فرحات ووسيلة سعود، عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، **مجلة الإقتصاد والقانون**، العدد 01، جوان 2018، ص.66.

[2] زوينة بن فرج ونبيلة النوي، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة والمستقبلية، **مجلة أبحاث ودراسة التنمية**، المجلد01، العدد 02، جوان 2015، ص.97.

[3] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 67.66.

114.0 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 21.7% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE فالحكومة من خلال هذا البرنامج كانت تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من رفاهية المواطنين، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية،[1] أما فيما يخص برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من إرتفاع معدلات البطالة؛ وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ مالي يقدر بـ: 17 مليار دج، هذا الغلاف المالي كان موجه بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل؛ عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل، قصد زيادة حجم العمال من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين، من خلال منحهم منح وتحويلات اجتماعية، قصد الحد من التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، كما كان يتوقع من خلال البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج[2].

4. **أشغال كبرى وهياكل قاعدية:** لقد استفاد هذا البرنامج بأكبر غلاف مالي من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE حيث قدر مبلغ هذا البرنامج بـ: 210.5 مليار دج، على مدى أربعة سنوات أي ما يعادل نسبة 40.1% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، كل هذا يدل على عزم الحكومة في الجزائر على تدارك العجز والتأخر الحاصل في القطاع، نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين، التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار؛ من أجل استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم بشكل كبير في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاص، من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير وخلق مناصب شغل جديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تقليص من حجم نسبة البطالة في الجزائر[3].

---

[1] محمد صلاح وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.172.

[2] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.

[3] نبيل بوفليح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.253.252.

5. **التنمية البشرية:** قدرت التكلفة الإجمالية المخصصة لهذا البرنامج بـ: 90.2 مليار دج، هذه التكلفة الموجهة للبرنامج تتوزع على الشكل التالي: التربية الوطنية 27 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، الشباب والرياضة 3.92 مليار دج، الثقافة والإتصال 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج،[1] كما يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس بدورها مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، ذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية، حيث يتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على مختلف القطاعات التي شملها البرنامج كالتربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضة....إلخ[2].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي-PCSCE-(2005-2009)

يندرج البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE ضمن سلسلة البرامج التنموية الكبرى، التي تبناها النظام السياسي الجزائري خلال الألفية، ويعتبر هذا البرنامج كثاني برنامج إقتصادي تنموي، بعد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE ولقد جاء لمواصلة دعم النمو الإقتصادي واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق اقرارها خلال الفترة 2001-2004 خاصة في ظل تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الإرتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري في الأسواق العالمية؛ والذي بلغ سنة 2005 حدود 54.64 دولار للبرميل مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، هذا ما دفع السلطات العمومية في الجزائر إلى إقرار هذا البرنامج، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE من خلال تعريفه وذكر الأهداف التي سعى إلى تحقيقها؛ بالإضافة إلى محتوى هذا البرنامج كما يلي:

[1] زوينة بن فرج ونبيلة النوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

[2] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

أولاً: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE

يُعد هذا البرنامج الجديد؛ كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE كما أطلق عليه، تسمية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (PCSCE)، le programme complementaire de soutien a la croissance economique جاء ليغطي الفترة الممتدة من 2005-2009 في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي تم مباشرتها وتنفيذها في الفترة الممتدة من 2001-2004،[1] حيث خصص لهذا البرنامج الجديد مبلغ مالي يقدر بـ: 55 مليار دولار أمريكي، لكن هذا المبلغ المالي رفع فيما بعد إلى حوالي 155 مليار دولار أمريكي خاصة مع استمرار إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في تلك الفترة،[2] كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE فقد تم الموافقة عليه ذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 الذي جاء حسب المادة:27 التي تنص على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش[3].

وتأسيساً على ما تم ذكره، فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE هو برنامج الإستثمارات العمومية التي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 في إطار مواصلة البرامج التنموية الكبيرة للإنفاق العمومي، الذي بدأت مع البرنامج السابق الذكر،[4] وقد كان الهدف الأساسي من البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE هو تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق، من أجل الوصول إلى تسريع في وتيرة النمو الإقتصادي، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتخفيض فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات،[5] حيث شكل الاجتماع بإطارات الأمة يوم الخميس 07 أفريل 2005 آنذاك مناسبة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتقييم البرنامج الأول ووضع تصورات عامة حول مضمون البرنامج الثاني، إذ تناول في خطابه بشكل مفصل الأهداف المراد تحقيقها من البرنامج الذي يمكن من خلالها وضع مقاربة مباشرة لها فيقول: "أنه تمت صياغة هذا

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Rapport Sur L'Etat De Mise En Œuvre Du Programme D'action National En Matière De Gouvernance**, Novembre 2008, pp.112.113.

[2] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.205.

[3] المادة 27 من الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 19 جمادي الثانية عام 1426 الموافق 26 يوليو سنة 2005، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 52، السنة الثانية والأربعون، 2005)، ص.08.

[4] نصيرة صالحي وشعيب قماز، مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الإقتصادية 2001-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص.109.

[5] زكرياء مسعودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.220.

البرنامج بكل عناية كما سهرت شخصياً على تحديد تقاطيعه، من ثمة يسرني اليوم أن أعلن أنه سيكلف هذا البرنامج مبلغاً إجماليا يقدر بـ: 4202.7 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، بالنسبة للمدة الجارية إلى غاية سنة 2009"[1].

وقد كان البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE مرفقاً ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009 كما أن الهدف من هذان البرنامجان؛ هو تعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ مالي يقدر بـ: 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ مالي يقدر بـ: 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE حوالي 2.247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة،[2] كما أن الهدف الأساسي والعام من وراء هذا البرنامج هو خلق مليوني منصب شغل، ومائة ألف مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009.[3]

وعليه فقد شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 إلى غاية انتهاء الفترة المخصصة له في31 ديسمبر 2009، بأنه عرف عدة عمليات توسعة سمحت بها الايرادات الجيدة للخزينة العمومية، وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه البرنامجين التكميليين الخاصين بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا سنة 2006 اضافة إلى البرنامج التكميلي الذي يتكون من 270.000 وحدة سكنية، لامتصاص السكنات الهشة حيث صادق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ مالي يقدر بـ: 800 مليار دج، واضافة إلى البرامج التنموية المحلية التي تقدر بـ: 200 مليار دج التي أعلن عنها بمناسبة زيارات التفقد والعمل التي قام بها رئيس الجمهورية لـ: 16 ولاية[4].

ثانياً: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE

إن الهدف الرئيسي من البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE هو تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والممتدة من 2001-2004 وإلى وضع الشروط المناسبة لتحقيق نمو مستديم

[1] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.206.206.
[2] هدى بن محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.
[3] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.207.
[4] محمد صلاح وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

مولد للرفاه الإجتماعي؛ وهذا بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ويكون ذلك من خلال توفيره الموارد المعتبرة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE يساعد على تحسين معيشة السكان عن طريق تنمية البنية التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية،[1] وعليه فقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسين هما:[2]

.أ. تحسين الظروف المعيشة للسكان من خلال توفير السكن وتدعيم قطاع التربية الوطنية والتعليم المهني وتأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية.

ب. تطوير المنشآت الأساسية: قطاع الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، وذلك من أجل دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

وتبعاً لما سبق ذكره، فقد كان يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE عُموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن ذكرها وتوضيحها فيما يلي:[3]

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطنين من جهة، وأما من جهة أخرى دعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الإقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبنى التحتية أهم الموارد الإقتصادية في وقتنا الحالي.
- ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة.

[1] جمال سويح وعطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص.221.

[2] فاطمة الزهراء زرواط ومحمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي للفترة 1999-2014، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02، العدد 01، مارس 2015)، ص.22.

[3] فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013)، ص.159.

- دعم النمو الإقتصادي؛ وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.
- توطيد الاندماج في الإقتصاد العالمي، ذلك عن طريق تقوية وتعزيز الشراكة واعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.[1]

وتبعاً لما سبق؛ إضافة إلى هذه الأهداف التي سعى إلى تحقيقها البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE هناك مجموعة من الإجراءات المرافقة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE من أجل تحقيق التنمية، التي كانت تعتزم الحكومة تحقيقها حيث يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار، عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الإستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الإستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع الإنفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ثالثاً: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE

يُعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE برنامج تنموي غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث القيمة المالية المخصصة له المقدرة بـ: 4202.7 مليار دج والموجهة للفترة الممتدة من 2005-2009،[3] حيث تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج إلى خمسة محاور رئيسية حيث تتمثل هذه المحاور فيما يلي:[4] محور تحسين ظروف معيشة السكان حيث منح له ما نسبته45.41% من

[1] لامية مشوك، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.618.619.

[2] أسماء بشواتي ومحمد شويح، تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2016، **مجلة الإقتصاد واحصائيات التطبيق**، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019، ص.208.

[3] Yamna Achour Tani, **Analyse de la politique économique algérienne (**Thèse de doctorat en sciences Economiques, Economies et Finances, université PANTHEON- SORBONNE- Paris1, 2013), p.31.

[4] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.243.

اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، أما محور تطوير المنشآت الأساسية فقد خصص له ما نسبته 40.53%، أما محور التنمية الإقتصادية فقد منح له نسبة 8.03%، أما محور تطوير الخدمة العمومية فقدرت نسبته بـ: 4.85%، أما المحور الأخير المتعلق بتطوير التكنولوجيا الجديدة فقد خصص له نسبة 1.18% من إجمالي البرنامج.

جدول رقم 08: التوزيع القطاعي لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **PCSCE** خلال الفترة 2005-2009

محاور البرنامج	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة المئوية%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	50	%1.18
المجموع	4202.7	%100

المصدر: عبد الرحمن تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.243.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE المقدر بـ: 4202.7 مليار دج، فقد تم تقسيمه إلى خمسة محاور رئيسية حيث منح للمحور المتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان؛ النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ قدر بـ: 1908.5 مليار دج أي ما نسبته 45.41%، هذا الغلاف المالي الكبير الموجه لتحسين ظروف معيشة السكان، كان مبررا بنسبة الفقر والبطالة الكبيرة آنذاك، أما فيما يخص محور تطوير المنشآت الأساسية؛ فقد احتل هذا المحور المرتبة الثانية بغلف مالي قدر بـ: 1703.1 مليار دج أي ما نسبته 40.53%، هذه المرتبة الممنوحة لهذا المحور راجع لاستراتيجية الدولة الجزائرية التي كانت تعتبر

أن بناء المنشآت القاعدية يمكن له أن يحفز النشاط الإقتصادي المنتج، أما المحور الثالث المتعلق بـ: دعم التنمية الإقتصادية؛ فقد حصل على غلاف مالي يقدر بـ: 337.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 8.03% من اجمالي برنامج دعم النمو الإقتصادي PCSCE أما محور تطوير الخدمة العمومية؛ فقد احتل المرتبة الرابعة بغلاف مالي يقدر بـ: 203.9 مليار دج أي ما يعادل نسبة 4.85%، أما المحور الأخير المتعلق بـ: تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال؛ فقد قدر المبلغ المالي الموجه لهذا المحور بـ: 50 مليار دج، أي ما يساوي نسبة 1.18% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 كذلك أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE جاء في نفس منحى برنامج الإنعاش الإقتصادي، وهذا من أجل استكمال المشاريع التي تم اقتراحها في البرنامج السابق، وعليه وبشكل مفصل يمكن التطرق إلى محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE على النحو التالي:

1. **تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل هذا المحور المرتبة الأولى والنسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE بـ: 45.41% من اجمالي المبالغ المرصودة للبرنامج التكميلي، وهو يعتبر كتكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE في المحور المتعلق بقطاع التنمية المحلية والبشرية،[1] كما يُعد تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهماً في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل، خاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة والفقر في تلك الفترة[2].

كما تم توزيع المبلغ المالي المخصص لمحور تحسين ظروف معيشة السكان على ستة قطاعات، شملت قطاع السكن بنسبة 29% من اجمالي رخص تحسين ظروف معيشة السكان وهي النسبة الأكبر بالنسبة لهذا المحور بقيمة مالية تقدر بـ: 555 مليار دج، ثم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي وقطاع التكوين المهني بنسبة 21% كنسبة مشتركة بين هذه القطاعات أي بقيمة مالية تقدر بـ: 399.5 مليار دج، اضافة إلى البرامج البلدية للتنمية التي حظيت بنسبة 11% من محور تحسين ظروف معيشة السكان أي ما يساوي قيمة 200 مليار دج، كما خصص ما نسبته 5.95% من هذا المحور لتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية وهو ما قيمته 250 مليار دج، بالإضافة إلى قطاع تزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء الذي خصص له ما قيمته

[1] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.69.

[2] محمد صلاح وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

192.5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 10% من رخص محور تحسين ظروف معيشة السكان، أما من جانب أخر؛ فإن هذا البرنامج لم يغفل باقي القطاعات؛ كقطاع الشباب والرياضة وقطاع الثقافة وقطاع الصحة العمومية، إضافة إلى عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام؛ والذي خصص له مبلغ مالي يقدر بـ: 311.5 مليار دج[1].

2. **تطوير المنشآت الأساسية:** لقد تم تخصيص ما نسبته 40.53% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE من أجل تنمية وتطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية عبر مختلف مناطق البلاد، كما يشتمل هذا المحور على قطاعات رئيسية تتمثل فيما يلي:[2] قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الري، بالإضافة إلى قطاع تهيئة الإقليم والذي خصص له قيمة 10.15 مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص لمحور تطوير المنشآت الأساسية والمقدر بـ: 1703.1 مليار دج[3].

أما فيما يخص المبالغ المالية المخصصة لبقية القطاعات، فقد احتل قطاع النقل الصدارة بقيمة 700 مليار دج، قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري إنجازها، مع مباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية، ثم يليه قطاع الأشغال العمومية بقيمة مالية تقدر بـ: 600 مليار دج، وذلك قصد استكمال المشاريع الجارية منها الطريق السيار شرق/غرب، وكذا لمباشرة مشاريع جديدة أخرى منها شق وإعادة تأهيل أكثر من 15000 كلم من الطرقات، أما قطاع الري فقد تم منحة قيمة مالية تقدر بـ: 400 مليار دج لكبريات مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه،[4] ويعود سبب منح السلطات العمومية في الجزائر؛ لمحور تطوير المنشآت الأساسية نسبة 40.53% أي ما يقدر بـ: 1703.1 مليار دج، نظراً لدور هذا المحور الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج[5].

3. **دعم التنمية الإقتصادية:** لقد تم منح محور دعم التنمية الإقتصادية ما نسبته 8.03% من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE،[6] أي بقيمة مالية

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي، البرامج الإقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر: دراسة للفترة 2017/2000، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية**، المجلد 32، العدد 02، 2016، ص.321.

[2] Yamna Achour Tani, **Op.cit**, p. 31.

[3] فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد13، العدد 29، فيفري 2013، ص.109.

[4] كمال رزيق وعبد السلام عقون، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2001–2012، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد06، العدد11، 2017، ص.282.

[5] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

[6] Yamna Achour Tani, **Op.cit**, p. 31.

تقدر بـ: 337.2 مليار دج بحيث تم تقسيم المبلغ المالي المخصص لدعم التنمية الإقتصادية على عدة محاور تمثلت في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ما قيمته 312 مليار دج، أي ما نسبته 7.42% من إجمالي البرنامج و93% من مخصصات قطاع دعم التنمية الإقتصادية، إضافة إلى قطاع الصناعة وترقية الإستثمار الذي خصص له ما قيمته 18 مليار دج (منها 13.5 مليار دج لقطاع الصناعة و4.5 مليار دج لترقية الإستثمار)، فضلاً عن قطاع السياحة والذي خصص له 3.2 مليار دج، أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية فقد تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ: 4 مليار دينار جزائري في شكل إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا من أجل دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية، وهذا نظراً للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في ازدهار النشاط الإقتصادي، من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب الشغل[1].

4. **تطوير الخدمة العمومية:** لقد كانت تهدف السلطات العمومية في الجزائر من خلال محور تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، حيث خصص في هذا الاطار 203.9 مليار دج أي ما يقارب 4.85% من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE؛[2] كما يستهدف محور تطوير الخدمة العمومية وتحديثها عدة قطاعات، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[3]

.أ. **قطاع العدالة:** باعتباره قطاع حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلس قضائي و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية، اضافة إلى مركز البحث في علم الإجرام و5 مراكز للأرشيف.[4]

.ب. **قطاع الداخلية:** فقد تم تخصيص برنامج لقطاع الداخلية، حيث كان الغرض من هذا البرنامج هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.322.

[2] عباس فرحات ووسيلة سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

[3] محمد صلاح وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.175.

[4] محمد نايلي وصبيحة بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.637.

.ج. أما قطاع التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

.د. قطاع المالية: ذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

5. تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: لقد تم تخصيص مبلغ مالي قدرت قيمته بـ: 50 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 1.18% من اجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE من أجل ترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة في ظل تزايد في نسبة الإعتماد على شبكة الأنترنت واقتصاد المعرفة في مختلف دول العالم، كشكل جديد من التطور الإقتصادي والمالي،[1] ومن أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة فقد رصدت السلطات العمومية في الجزائر مبلغ مالي لمحور تطوير التكنولوجيات الحديثة من خلال تطوير شبكة الهاتف النقال وخلق فضاء جديد للأنترنت من حيث السرعة، بالإضافة إلى مواصلة عصرنة الخدمات البريدية وإنجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير واستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال،[2] وفي الأخير يمكن القول أن السلطات العمومية في الجزائر فقد استهدفت كذلك من خلال محور تطوير التكنولوجيات الحديثة فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية، بالإضافة إلى رقمنه 61 محطة أرضية[3].

المطلب الثالث: البرنامجين الإقتصاديان لتوطيد النمو الإقتصادي 2010-2019

استكمالاً للبرامج الاستثمارية المنتهجة من طرف النظام السياسي في الجزائر منذ عام 2001، والتي كانت تهدف إلى إنعاش الإقتصاد الوطني، لم تتوقف السلطات العمومية آنذاك في إطار موصلة المسيرة التنموية الكبرى، عند برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE فقد تم تبني برنامجين اقتصاديان جديدين لتوطيد النمو الإقتصادي خلال الفترة ما بين 2010-2019، وانطلاقا مما سبق سوف نحاول من خلال هذا المطلب؛ التطرق إلى البرنامجين

[1] محمد نايلي وصبيحة بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.637.

[2] أحمد حنيش ومحمد بوقليع، **مرجع سابق الذكر**، ص.113.

[3] محمد صلاح وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.176.

الإقتصاديان التي عرفتهم الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية سنة 2019 وهما البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي PCCE (2010-2014)، بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي الممتد من عام 2015 إلى غاية سنة 2019 على النحو التالي:

أولاً: برنامج توطيد النمو الإقتصادي -PCCE- (2010-2014)

سوف نحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 من خلال تعريفه وذكر الأهداف التي سعى إلى تحقيقها؛ إضافة إلى محتوى هذا البرنامج من خلال ما يلي:

1. تعريف برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE

هو برنامج الإستثمار العمومي الخماسي الذي طرحه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع لمجلس الوزراء يوم الإثنين 1431 الموافق لـ: 24 ماي2010 ويندرج هذ البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 كما أن هذه الديناميكية تواصلت ببرنامج أخر في الفترة الممتدة من 2005-2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي تدعم هو الأخر ببرامج إضافية خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب من أجل استكمال المشاريع المبرمجة في البرنامج السابق، فقد تم استحداث برنامج أخر في الفترة الممتدة من 2010-2014 وهو برنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE،[1] قصد تمويل الإستثمارات العمومية التي جاء بها هذا البرنامج في الجزائر، أي برنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 فقد تم فتح حساب تخصيص خاص بالبرنامج من خلال قانون المالية لسنة 2010، الذي جاء حسب المادة:70 التي نصت على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 134-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014[2].

[1] Rapport de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, **programme Développement Quinquennal 2010-2014**, p.01.

[2] المادة 70 من قانون رقم 09-09 المؤرخ في 14 محرم عام 1431 الموافق 31 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 78، السنة السادسة والأربعون، 2009)، ص.25.

كما أن المبلغ المالي الموجه والمخصص لبرنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 فقد قدر بـ: 21.214 مليار دج؛ أي ما يعادل 286 مليار دولار، وقد يشمل هذا البرنامج على شقين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى التي هي في قيد الإنجاز على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية الطرق والمياه بمبلغ مالي يقدر بـ: 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ مالي يقدر بـ: 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار

واستناداً لما سبق؛ ما يمكن استخلاصه من خلال حجم المخصصات المالية الكبيرة الموجهة لبرنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 التي تقدر بـ: 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، على أنها أكبر مخصصات مالية عرفتها الجزائر منذ الإستقلال موجهة للبرامج الإستثمارات العمومية، وكان ذلك نتاج الوضعية المالية المربحة للجزائر التي عرفتها مداخيل صادرات المحروقات في تلك الفترة 2010-2114[2].

2. أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE

لقد اتخذت أهداف برنامج التنمية الخماسي الموسوم بـ: برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE طابعاً استراتيجياً وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014، حيث تمثلت هذه الأهداف فيما يلي:[3]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي، من خلال تزويد الإقتصاد الوطني بالموارد البشرية المؤهلة، كما أن دعم التنمية البشرية كذلك تعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- كما يهدف هذا البرنامج إلى مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

---

[1] Rapport de la république Algérienne démocratique et populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, programme Développement Quinquennal 2010-2014**, Op. Cit,** p.01.

[2] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.209.

[3] عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، **مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 06، العدد 01، ديسمبر 2015، ص. ص.97.96.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، إضافة إلى تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الإستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري المالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة دعم القطاع الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- وفي الأخير يهدف برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE إلى الحفاظ على السلم الإجتماعي في خدمة التنمية[1].

3. مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE

يتضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE الممتد من الفترة 2010 إلى غاية سنة 2014 أو يحتوي برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية الخماسي، كما ورد تسميته في بيان السياسة العامة على ستة قطاعات رئيسية وهي كالتالي:[2] قطاع التنمية البشرية التي خصصت له النسبة الأكبر من إجمالي البرنامج أي أكثر من 40%، يليه ثانياً قطاع تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، ثم قطاع تحسين وتطوير الخدمة العمومية، ثم قطاع دعم التنمية الإقتصادية، ثم قطاع انشاء مناصب شغل الذي يهدف إلى مكافحة البطالة من خلال توفير مناصب شغل، وفي الأخير يأتي قطاع تطوير اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (09): التوزيع القطاعي لميزانية برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE خلال الفترة 2010-2014

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسب المئوية %
التنمية البشرية	10122	%49.5

[1] هدى بن محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.47.48.

[2] Rapport de la république Algérienne démocratique et populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, programme Développement Quinquennal 2010-2014, **Op. Cit,** p.p.02.03.

تطوير المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمة العمومية	1666	%8.16
دعم التنمية الإقتصادية	1566	%7.7
إنشاء مناصب شغل	360	%1.8
تطوير اقتصاد المعرفة	250	%1.2
المجموع	21214	%100

Source:

Rapport de la république Algérienne démocratique et populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, programme Développement Quinquennal 2010-2014, **Op. Cit,** pp.02.03.

تومي عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.309-320.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 09 على أن الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 المقدر بـ: 21214 مليار دج؛ أي ما يعادل 286 مليار دولار، فقد تم تقسيمه على 06 قطاعات رئيسية، حيث أعطى الأولوية والنسبة الأكبر للقطاع التنمية البشرية من اجمالي برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE بحوالي 49.5% أي ما يقدر بـ: 10122 مليار دج، ليليها قطاع المنشآت القاعدية الأساسية الذي حظي بغلاف مالي قدر بـ: 6448 مليار دج؛ أي ما نسبته 31.5%، أما ما تبقى من مخصصات برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE فقد تم توزيعها بنسب متفاوتة بين القطاعات المتبقية، حيث خصص كذلك ما نسبته 8.16%؛ أي ما يعادل ما قيمته 1666 مليار دج من أجل تطوير وتحسين الخدمة العمومية، أما قطاع دعم التنمية الإقتصادية فقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ: 1566 مليار دج؛ أي ما يساوي 7.7% من إجمالي البرنامج، كما منح كذلك للقطاع المتعلق بتشجيع إنشاء مناصب شغل حوالي 360 مليار دج؛ أي ما يساوي نسبة 1.8%، أما القطاع الأخير والمتعلق بتطوير اقتصاد المعرفة فقد خصص له مبلغ مالي يقدر بـ: 250 مليار دج؛

أي ما يعادل نسبة 1.2% من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE وعليه استناداً على ما سبق يمكن القول أن السلطات العمومية في الجزائر من خلال الغلاف المالي الكبير المخصص لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE يعكس لنا ذلك إرادة السلطات العمومية في تحقيق السياسة الإقتصادية التي صاغها النظام السياسي في تلك المرحلة، واخيراً يمكن التطرق إلى محتوى قطاعات برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 بشكل مفصل، وفقاً لما جاء به بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، حول البرنامج كما يلي:[1]

1. **التنمية البشرية:** لقد خصص لهذا القطاع المتعلق بالتنمية البشرية نصيب أكبر من قيمة الكلية للبرنامج PCCE أي ما نسبته أكثر من 49.5% وهو ما يعادل تقريبا نصف القيمة الإجمالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 الذي كان يستهدف بالخصوص مايلي:[2]

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكماليه 850 ثانوية و600.000 مقعد بيداغوجي جامعي و400.000 مكان لإيواء الطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركب صحي متخصص، و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- انجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية؛ على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص، من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب.
- اضافة إلى برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

[1] Rapport de la république Algérienne démocratique et populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, programme Développement Quinquennal 2010-2014, **Op. Cit,** pp.02.03.
[2] **ibid**, p.02.

2. **تطوير المنشآت القاعدية الأساسية:** لا يمكن لنا الحديث عن أي تنمية مستدامة لأي قطاع من قطاعات البلد في ظل غياب هياكل قاعدية توفر الشروط الضرورية لتطور ذلك القطاع، كما أن هذه الأهمية فقد ترجمها برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 من خلال الغلاف المالي الكبير الموجه للمنشآت الأساسية والمقدر بـ: 6448 مليار دج وهو ما يفوق 88 مليار دولار أمريكي، حيث يستهدف قطاع المنشآت الأساسية ثلاث مستويات هما:[1]

أ. **الأشغال العمومية:** حيث خصص لهذا القطاع ما قيمته 3132 مليار دج، بهدف استكمال الطريق السيار شرق غرب 830 كلم وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، بالإضافة إلى أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، كم تم كذلك برمجة تحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، إلى جانب هذا فقد خصص لإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء يتعلق بالصيد البحري، إضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.

ب. **قطاع النقل:** رصد له أكثر من 2816 مليار دج، من أجل إنجاز 17 خط للسكة الحديدية، حيث تغطي 6000 كلم، اضافة إلى ازدواجية 800 كلم من السكك الحديدية على مستوى منطقة الجنوب الغربي وتسليم مترو الجزائر ووهران وإنجاز خط الترامواي في 14 مدينة واستحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري وانجاز 35 محطة برية وتحديث 08 مطارات وتوسعة أربعة موانئ.

ت. **تهيئة الإقليم والبيئة:** حيث استفاد هو الأخر بحوالي 500 مليار دج، مخصصة إلى إنشاء أربعة مدن جديدة وتغطية تكاليف مختلف عمليات المحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات.

3. **تحسين وتطوير الخدمة العمومية:** استفاد هذا المحور بغلاف مالي يقدر بـ: 1666 مليار دج أي ما نسبته 8.16%، مقسمة إلى أكثر من 859 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لا سيما من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات و103 مقرات للدوائر و6 مراكز لتكوين المستخدمين وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية، أما قطاع العدالة فقد خصص له 379 مليار دج، موجهة خصوصاً لإنجاز 110 مجلس قضائي ومحاكم ومدارس للتكوين وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، إضافة إلى

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.315.314.

تحديث وسائل عمل العدالة، أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي، بينما استفاد قطاع التجارة حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة، أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج، بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط[1].

4. **دعم التنمية الإقتصادية:** فقد خصص لهذا القطاع 1566 مليار دج أي ما نسبته 7.7%، من إجمالي برنامج توطيد النمو، هذه المخصصات المالية الموجة لدعم التنمية الإقتصادية فقد تم التركيز فيها على قطاع الفلاحة من أجل النهوض به الذي خصص له نسبة 63% من اجمالي قطاع دعم التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى تخصيص حوالي 25.54% من أجل تحديث المؤسسات العمومية الإقتصادية وكذا نسبة 6.39% من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

5. **إنشاء مناصب شغل:** رصد لهذا القطاع المتعلق بمكافحة البطالة حوالي 360 مليار دج، من إجمالي برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE حيث تم تقسيم المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع كما يلي، منها 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل و80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة و30 مليار دج موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت،[3] كل أن هذه المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في وتيرة امتصاص أكثر لليد العاملة المطالبة بالشغل، وهذا من أجل الوصول إلى الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل إلى غاية نهاية البرنامج عام 2014[4].

6. **تطوير اقتصاد المعرفة:** وعلى صعيد أخر فقد خصص برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE 2010-2014 كذلك مبلغ مالي يقد بـ: 250 مليار دج لاقتصاد المعرفة وهذا من أجل العمل على تطويره، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الألي داخل

---

[1] عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[2] فريدة معارفي، تقييم أداء برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد17 ، العدد 48، سبتمبر 2017، ص.446.

[3] عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[4] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.320.319.

المنظومة الوطنية للتعليم كلها وايضا في المرافق العمومية،[1] كما أن المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع فقد تم تقسيمه منه 100 من أجل تطوير البحث العلمي ونفس المبلغ ينفق على إقامة مشروع الحكم الإلكتروني، بينما الباقي يخصص لاقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الألي على مستوى المنظومة التربوية والتكوين المهني[2].

ثانياً: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019)

من خلال هذا البرنامج الموسوم بـ: برنامج توطيد النمو الإقتصادي الممتد من عام 2015 إلى غاية عام 2019 باعتباره البرنامج التنموي الأخير المحدد خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، سوف نحاول التطرق من خلاله إلى تحليل وعرض أهم ما جاء به برنامج توطيد النمو الإقتصادي على النحو التالي:

1. عرض برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019:

هو برنامج الإستثمارات العمومية المسجل خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى غاية عام 2019، ويندرج ضمن سلسلة البرامج التنموية المعلنة سابقاً، وقد تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية لسنة 2015 الذي جاء حسب المادة:121 التي تنص على مايلي: يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقمه 143- 302 وعنوانه برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015- 2019، ويقيد هذا الحساب في باب إيراداته مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019؛ أما في باب النفقات فتقيد النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015- 2019،[3] وقد خصص مبلغ مالي قدر سنة 2015 بـ: 3.615 مليار دج،[4] أما سنة 2016 فقد قدر المبلغ المخصص للبرنامج بـ: 1.655 مليار دج، والملاحظ من خلال هذا البرنامج أن قطاع المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية تدعم بنسبة

[1] Rapport de la république Algérienne démocratique et populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, programme Développement Quinquennal 2010-2014, **Op. Cit,** p.02

[2] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.320.

[3] المادة 121 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 78، السنة الخمسون، 2014)، ص.41.

[4] **المرجع نفسه**، ص.48.

الأكبر من إجمالي المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي، ثم يليه قطاع الفلاحة والري ..الخ [1].

ومن بين الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015- 2019، نذكر منها مايلي:[2]

- الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشية للمواطنين في قطاعات السكن والتربية التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز. الخ، اضافة إلى ترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- كذلك يهدف إلى منح الإهتمام أكثر بالتنويع الإقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية وذلك راجع لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.
- كما يهدف إلى استحداث مناصب الشغل، وموصلة الجهود من أجل مكافحة ظاهرة البطالة، وتشجيع الإستثمارات المنتجة والمنشأة للثروة واليد العاملة.
- واخيراً فقد كان يهدف إلى منح عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة.

وفي نفس السياق؛ لكن مع استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مع بداية البرنامج سنة 2015 إلى أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل، أدى بالسلطات العمومية في الجزائر إلى تبني مجموعة من الإجراءات التقشفية الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة من أجل تدارك الوضع الإقتصادي، ونتيجة هذه الظروف فقد تم قفل حسابات التخصيص الخاصة بالبرامج التنموية بتاريخ 31 ديسمبر 2016،[3] وتم صب رصيدها في حساب نتائج الخزينة العمومية، باستثناء مبلغ 300 مليار دج، والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقمه 145- 302، الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز بموجب قانون المالية لسنة 2017، حيث يقيد هذا الحساب في باب الإيرادات مبلغ قدره 300 مليار دج، ناتج عن حسابات التخصيص التي تم

[1] قانون رقم 15-18 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ: 31 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 72، السنة الخمسون، 2015)، ص.38.

[2] هدى بن محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

[3] العالية مناد وعاشور مزريق، **مرجع سابق الذكر**، ص.212.

اقفالها سابقاً، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الإستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة، بالإضافة إلى مشاريع الإستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر2016،[1] ولذلك يمكن القول أن برنامج توطيد النمو الإقتصادي فقد اقتصر فقط على السنتين الأوليتين 2015 و2016، وتم اقفاله نتيجة الظروف السالفة الذكر[2].

وانطلاقاً من تلك الظروف السائدة آنذاك فقد اعتمدت السلطات العمومية في جويلية 2016، نموذج جديد للنمو الإقتصادي أطلقت علية تسمية النموذج الجديد للنمو الإقتصادي وهو عبارة عن وثيقة مرجعية لرؤية استراتيجية طويلة المدى؛ تمت الموافقة عليها من طرف الحكومة في اجتماع لمجلس الوزراء المنعقد يوم 26 جويلية 2016، حيث استعرضت من خلالها أبرز الحلول والمقترحات لنموذج النمو الإقتصادي الجديد الذي يستهدف من خلاله تنويع الإقتصاد الوطني واقلاعه في أفاق 2030، ويكون ذلك من خلال تجديد السياسة المالية 2016-2019، عن طريق تتبع مسارات الخروج من أزمة الميزانية قصيرة الأجل 2016- 2019، المدعومة بالإصلاحات السياسة المالية، وهذا بدوره ما يسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي السريع[3].

أما في الجانب المالي وبتحديد عنصر الميزانية، فإن النموذج الجديد للنمو الإقتصادي يسلط الضوء على مجموعة من الأهداف التي قدمت في أفاق 2019 التي تتمثل فيما يلي:[4]

أ. تحسين العائدات الضريبية العادية، بما يمكنها من تغطية نفقات التسيير.

ب. تخفيض العجز الكبير الموجود في الميزانية خلال نفس الفترة

ت. تعبئة أو حشد الموارد الإضافة اللازمة والمطلوبة من السوق المالي الداخلي.

---

[1] هدى بن محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

[2] وافي ناجم وبلال بوجمعة، مساهمة برامج الإنعاش الإقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001- 2016، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص.245.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, **Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016**, **Le Nouveau Modelé 2016-2019,** p.02.

[4] **Loc.Cit.**

ومن جهة أخرى؛ فيما يخص عنصر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتحولات الإقتصادية، فإن النموذج الجديد للنمو الإقتصادي فقد حدد مجموعة من الأهداف التي يتوجب تحقيقها في الفترة ما بين 2020-2030، التي تتمثل فيما يلي:[1]

أ. تحقيق مسار دعم نمو الناتج المحلي الخام PIB خارج قطاع المحروقات بحوالي 6.5% سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 2020-2030.

ب. الرفع في قيمة الدخل للناتج المحلي الخام PIB لكل مواطن، والذي ينبغي أن يتضاعف بـ: 2.3% خلال ذات الفترة.

ت. مضاعفة حصة الصناعات التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في سنة 2015، إلى 10% لناتج المحلي الخام في أفاق 2030).

ث. عصرنة وتحديث قطاع الفلاحة، بما يمكنه من تحقيق أهداف الأمن الغذائي، وادراك إمكانية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ج. تحقيق الإنتقال في مجال الطاقة، مما يسمح من الممكن على وجه الخصوص، من خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من +6% سنويا سنة 2015، إلى +3% في أفاق 2030).

ح. تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بما يسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي السريع.

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه، على أن النموذج الجديد للنمو الإقتصادي هو خيار السلطات العمومية لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة هذا التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، وقد يكون ذلك من خلال تحديد ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي:[2]

أ. **مرحلة الإقلاع 2016- 2019 La phase de décollage 2019 :** ينتظر من هذه المرحلة حدوث تغيير في حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة للمستويات المستهدفة، حيث يطمح من هذه المرحلة الخروج من أزمة الميزانية قصيرة الأجل 2016- 2019 من خلال مجموعة من الأهداف التي قدمت في أفاق 2019.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016, Le Nouveau Modelé 2016-2019**, Op.cit,** p.11**.**

[2] **Loc.Cit.**

ب. **المرحلة الإنتقالية 2020- 2025 La phase de transition:** وهي عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح من خلالها تحقيق امكانات تطوير الإقتصاد الوطني وتحقيق الإنعاش الإقتصادي، كما أن هذه المرحلة تسمح بتحقيق وتثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الإقتصادي، وتدارك التأخر في القطاع الإقتصادي الذي يمكن من خلاله تحقيق الإستدراك الشامل، ويكون ذلك من خلال عصرنة القطاع الفلاحي، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا تحقيق الإنتقال الطاقوي من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وبالتالي التحرر من التبعية لقطاع المحروقات.. الخ.

ث. **مرحلة الإستقرار أو التقارب 2026- 2030 La phase dite de stabilisation ou de convergence:** من خلال هذه المرحلة يكون الإقتصاد الوطني؛ قد استنفذ قدراته الإستدراكية المتراكمة، وهذا عندما تلتقي مختلف متغيراته الإقتصادية من تحقيق الإستقرار والتقارب عند نقطة التوازن لصالح الإقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن من خلالها للاقتصاد الوطني أن يحقق استدراك شامل لجميع السياسات السالفة الذكر[1].

وفي الأخير واستنتاجاً لما سبق ذكره، يمكن القول على أن الوفرة النفطية التي عرفتها الجزائر مطلع الألفية الثانية بالتزامن مع الإرتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار النفط التي ساهمت بشكل كبير في زيادة المداخيل المالية للخزينة العمومية في تلك الفترة، وبالتالي فقد لعبت تلك المداخيل الريعية دوراً بالغ الأهمية في السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي السابق في عهد الرئيس المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة تحقيقها خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بواسطة توظيف تلك الموارد المالية الكبيرة لمتغير الريع النفطي في تلك السياسة الإقتصادية، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة لها المتمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وبالتالي الوصول إلى المستوى التنموي المطلوب، ويكون ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل تلك السياسة الإقتصادية والتي سوف نتعرف عليها في المبحث الموالي.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016, Le Nouveau Modelé 2016-2019**, Op.cit,** p.11**.**

المبحث الثالث: دراسة تقييمية لأثر البرامج الإقتصادية على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر

إن الحكم على نجاح وفعالية أية سياسة اقتصادية؛ لا يمكن أن يتم ذلك دون تقديم حصيلة أو دراسة نقدية لنتائج تلك السياسة الإقتصادية مقارنة بالأهداف المسطرة لها، وهذا من أجل معرفة مدى نجاحها وفعاليتها في تحقيق أهدافها، ومن هذا المنطلق فإن الهدف الرئيسي من دراستنا لأثر البرامج الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999– 2019، هو معرفة مدى نجاح السياسات الإقتصادية التي تبناها النظام السياسي في تلك الفترة في تحقيق أهدافها المسطرة، وهو تحقيق الإستقرار الاقتصادي من أجل الوصول إلى الإستقرار السياسي وبالتالي تحقيق التنمية، كما أن نجاح السياسة الإقتصادية للنظام السياسي تُعد من بين المؤشرات الدالة على حالة الإستقرار السياسي، من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك التي تتمثل فيما يلي: مستوى النمو الإقتصادي والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى مؤشر الفقر لاعتبار أن المؤشرات السالفة الذكر لها تأثير مباشر على معدل الفقر، كما أن هذه المؤشرات جوهر تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي حسب مختلف التعاريف، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى دراسة تقييميه للأثر التي أحدثتها هذه البرامج الإقتصادية على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019؛ من خلال المؤشرات الدالة على ذلك التي يمكن ذكرها فيما يلي:

المطلب الأول: أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر النمو الإقتصادي Economic Growth Index

يُعد النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية الدالة على الإستقرار الإقتصادي، حيث يشير النمو الإقتصادي Economic Growth إلى تلك الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني؛ بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني PIB، وعليه نسعى من خلال هذا المطلب التطرق إلى دراسة الأثر التي أحدثتها البرامج الإقتصادية على مستوى النمو الإقتصادي نتيجة المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لهذه البرامج التنموية وكذا مدى قدرتها في الرفع من مستوى النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات، ويكون ذلك من خلال دراسة تطور مؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى غاية عام 2019 كما يلي:

1. تحليل تطور مؤشر النمو الإقتصادي في الجزائر: Economic Growth Index

يُعتبر الرفع من معدل النمو الإقتصادي Economic Growth والعمل على استمراره واستدامته من بين الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها كافة البرامج الإقتصادية التنموية المطبقة في الجزائر منذ بداية الألفية،[1] خاصة بعد المستويات المنخفضة والمتدنية الذي عرفها معدل النمو الإقتصادي المعبر عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي السنوي PIB في فترة التسعينات حسب تقرير البنك الدولي The World Bank التي ساهمت فيها عدة عوامل أهمها الإنهيار الكبير في أسعار البترول، والأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر بمعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين الذي تزامن مع التحسن الكبير والملحوظ في أسعار المحروقات بداية الألفية، فقد عمل النظام السياسي الجزائري على توظيف تلك الموارد المالية لمتغير الريع النفطي في البرامج الإقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر بداية الألفية، من أجل تحسين معدلات النمو الإقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التي صاغها النظام السياسي في فترة تطبيق البرامج الإقتصادية[2].

وتبعاً لما تم ذكره؛ فإن الأغلفة المالية الضخمة المخصصة لتلك الإستثمارات العمومية، فقد سمحت بتحسين الكثير من المؤشرات الماكرو- اقتصادية بالنسبة للجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية سنة 2019 خاصة مع التخلص من عبء المديونية الخارجية وهذا عند اتخاذ الجزائر في تلك الفترة خيار الدفع المسبق للمديونية الخارجية التي كانت على عاتق الجزائر التي كانت تقدر بأكثر من 27 مليار دولار عام 1999، كما سمح الإنفاق الكبير على الخدمات العمومية والإستثمار العمومي بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي BIP من 48.258 مليار دولار عام 1999 إلى أكثر من 171.09 مليار دولار عام 2019، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB فقد تضاعف هو الأخر كذلك بين عامي 1999 و2019 من 1.588.3 دولار إلى 3.974.0 دولار أمريكي، كما إرتفعت نسبة النمو الإقتصادي بدورها والذي يُعد الناتج المحلي الإجمالي للفرد مؤشرا رئيسياً لقياسها، لكنه يبقى إجمالاً نمو متواضعاً

[1] حميد قرومي وحمزة بن لشهب، الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000- 2017، **مجلة معارف**، المجلد 13، العدد 01، 2018، ص.363.

[2] عبد القادر فار، **أثر السياسة المالية على النمو والإستقرار الإقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000- أفاق 2019** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2017- 2018)، ص.146.

غير متناسب بالمقارنة مع حجم الإنفاق العمومي والاستثمارات العمومية الكبرى، فقد استثمرت الجزائر في اقتصادها في الفترة ما بين 1999 إلى 2019، أكثر ما استثمرته منذ الإستقلال 1962م إلى غاية عام 1999.[1]

كما يُعد عام 1999 بداية العودة إلى مستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي، خاصة بعدما أن كانت معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر سلبية وضعيفة خلال تسعينات القرن الماضي، فحسب المعطيات المنشورة من طرف البنك الدولي The world Bank المتعلقة بدراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019، فقد ارتفع معدل نمو الإقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي PIB بين عامي 1999 و2019 بمتوسط قدر بـ: 3.2 في المئة؛ بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB حوالي 3.705.4 مليار دولار أمريكي،[2] كما يوضحه الجدول الأسفل رقم 10، لكنه يبقى نمو ضعيف ومتواضع قياساً بالإمكانيات والموارد المتاحة، ونظرا لارتباطه بالقطاع النفطي فقط، حيث أنه لم يحقق المستوى المطلوب وهو نسبة تساوي أو تفوق 7% خلال ربع قرن أو أكثر؛ وهذا حسب تعريف لجنة النمو والتنمية للبنك الدولي للنمو الإقتصادي المستديم، وعليه فإن المستويات الذي عرفها النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى غاية 2019، تبقى مدفوعة بعائدات قطاع النفط نتيجة إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، وهذا رغم تلك المبالغ المالية الكبيرة المخصصة للبرامج التنموية؛ التي كانت من بين أهدافها الرئيسية الرفع من مستوى النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات.[3]

وفي نفس السياق، وبالمقارنة بين النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر، مع النمو الإقتصادي المحقق في دول أخرى غير ريعية نفطية؛ وهذا حسب معطيات البنك الدولي The world Bank خلال فترة الدراسة 1999–2019 نجد أن مستوى النمو الإقتصادي المسجل في الجزائر في الفترة 1964 إلى غاية سنة 2019 ضعيف جداً، لأنه حقق متوسط نسبة نمو سنوية تقدر بـ: 1.40%+ وهي نسبة نمو

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.260.

[2] رانيا بالمداني، أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، في مجموعة مؤلفين، تحرير: عبد القادر أشرف عبد العزيز وأخرون، **النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل– دراسات قُطرية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص.36.

[3] أحمد جنان ومحمد بودواية، نحو بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية كشرط ضروري وأساس لتحقيق النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 01، المجلد 11، 2017، ص.05.

ضعيفة مقارنة بدول غير نفطية في نفس المستوى الإقتصادي تقريبا بالاستثناء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، كتونس 3.25%+ المغرب 2.21%+ كوريا الجنوبية 5.63%+ خلال نفس فترة الدراسة،[1]

أما بالنسبة لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB فقد تضاعف بـ: 1.93 في الجزائر خلال فترة ما بين 1999 و2019، لكنه يبقى متواضعاً مقارنة مع بلدان أخرى في نفس المستوى الإقتصادي للجزائر، كما أنه يبقى منخفض مقارنة مع تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB الذي تضاعف ستة مرات منذ الإستقلال إلى غاية عام 2019، ويبقى نمو ضعيف جداً بالمقارنة مع الأرقام المسجلة دولياً من طرف دول أفريقية مثل المغرب 2.83؛ تونس 3.79؛ مصر 3.87؛ ودول أسيوية مثل كوريا الجنوبية 12.67؛ الصين 29.95، حيث أن هذه الدول يمكن القول عنها على أنها استطاعت أن تحقق نمو اقتصادي برقمين مختلفين عكس الدول الريعية النفطية التي من بينها الجزائر، نسبة النمو السنوية لـ: PIB% ونصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي[2].

جدول رقم (10): يبين تطور مؤشر النمو في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة النمو السنوية لـ: % PIB	3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3
نصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي	1.602.9	1.780.4	1.754.6	1.794.8	2.117	2.624.8
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
نسبة النمو السنوية لـ: % PIB	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6

[1] Ahmed Bouyacoub, croissance économique et développement 1992-2012: Quel bilan?, **Isaniyat**, Vol 16, N 57-58, (juillet-décembre 2012), p.94.
[2] **Ibid,** p.95.

نصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي	3.131.3	3.500.1	3.971.8	4.946.6	3.898.5	4.495.9
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نسبة النمو السنوية لـ: % PIB	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2
نصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي	5.473.3	5.610.7	5.519.8	5.516.2	4.197.4	3.967.2

السنة	**2017**	**2018**	**2019**
نسبة النمو السنوية لـ: % PIB	1.3	1.2	1
نصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي	4.134.9	4.171.8	4.022.2

Source:

The World Bank, **GDP growth (Annual %) - Algeria,** viewed date: 30/04/2023, URL: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

The World Bank, **GDP per capita (current US$) -Algeria,** viewed date: 30/04/2023, URL: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 10 أعلاه، أن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019 هي معدلات نمو جدُ متواضعة وضعيفة، مقارنة ببعض الأرقام المسجلة على المستوى الدولي، ويعود سبب ذلك إلى عدم جدوى السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر في دعم وانتاج الثروة والخروج من التبعية للإقتصاد الريعي القائم على قطاع المحروقات

وتأسيساً على ما سبق ذكره، فمن ناحية مساهمة القطاعات الإقتصادية في النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 إلى غاية عام 2019، يبرز لنا أهمية قطاع المحروقات

باعتباره المصدر الرئيسي في تشكيل النمو الإقتصادي في الجزائر إبان فترة الدراسة السالفة الذكر، إضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في النمو خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 11 من خلال ما يلي:

جدول رقم (11): تطور معدلات النمو الإقتصادي في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في قطاع المحروقات%	6.1	4.0	-1.9	3.9	8.5	3.0
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	-	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل النمو في قطاع المحروقات%	5.7	-3.0	-0.9	-3.2	-8.0	-2.2
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
معدل النمو في قطاع المحروقات%	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.2	7.7
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	6.1	7.2	7.3	5.6	5.0	2.2
السنة	**2017**	**2018**	**2019**			
معدل النمو في قطاع المحروقات%	-2.4	-6.4	-4.9			
معدل النمو خارج قطاع المحروقات%	2.0	3.0	2.4			

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, principaux indicateurs économique et financiers 2019**, p.01, **URL:** http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004, Septembre 2003, **Op.Cit**, p.08, URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/

ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول رقم 11 أعلاه، على أن النمو الإقتصادي في الجزائر غير متوازن فيما بين القطاعات، فمن خلال الجدول الموجود أعلاه يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين القيمة المضافة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 تعود لقطاع المحروقات، باعتباره القطاع المساهم الأكبر في تشكيل النمو الإقتصادي في الجزائر، أما بالنسبة لظهور نسب سلبية في معدل النمو في قطاع المحروقات في بعض سنوات الدراسة، فقد يعود ذلك لسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما انعكس سلباً على نسبة نمو قطاع المحروقات

وتبعاً لما سبق ذكره، سوف نحاول من خلال هذه النقطة إبراز مكونات قطاع خارج المحروقات في الجزائر، حيث يتكون من أربعة قطاعات رئيسية حيث تتمثل هذه القطاعات فيما يلي: الفلاحة والصناعة والخدمات وأخيراً قطاع البناء والأشغال العمومية، وهي عبارة عن تلك القطاعات الموجودة خارج قطاع المحروقات، فقد كانت معدلات نموها خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية عام 2019 على النحو التالي:

جدول رقم (12): معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة%	2.7	-4.6	12.08	-1.2	19.5	5.4
الصناعة%	1.6	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8
الخدمات%	3.2	7.6	4.8	6.7	5.2	6.4
BTP %	1.4	6.4	5.2	10.3	5.6	9.4

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة%	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9
الصناعة%	3.4	3.5	3.0	6.2	8.5	3.4
الخدمات%	9.7	6.4	10.1	8.6	7.7	7.3
BTP %	9.8	13.0	8.9	8.7	8.5	8.9
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الفلاحة%	11.6	7.2	8.2	2.5	6.0	1.8
الصناعة%	4.2	5.1	4.0	4.0	5.0	3.7
الخدمات%	7.3	6.4	8.5	8.1	5.7	2.8
BTP %	5.2	8.2	6.8	6.8	4.7	5.0
السنة	**2017**	**2018**	**2019**			
الفلاحة%	0.6	3.5	2.7			
الصناعة%	4.7	3.9	3.8			
الخدمات%	3.7	3.6	3.0			
BTP %	4.6	5.2	3.8			

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, principaux indicateurs économique et financiers 2019, **Op.Cit**, p.01, URL**:** http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective.

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004, Septembre 2003, **Op.Cit**, p.08, URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/.

من خلال الجدول رقم 12 اعلاه نلاحظ؛ أن معدل نمو القطاعات المحققة خارج قطاع المحروقات التي تتكون أربعة قطاعات وهي قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات وفي الأخير قطاع البناء والأشغال العمومية في الفترة الممتدة من 1999-2019 كانت معدلات نموها جدُ ايجابية، وهذا كنتيجة للمبالغ

المالية المرصودة لهذه القطاعات من خلال برامج الإستثمارات العمومية في الفترة 1999-2019 التي طرحتها السلطات العمومية في الفترة ما بين 1999 و2019 والتي كانت مدفوعة من خلال قطاع المحروقات نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية ابان الفترة السالفة الذكر.

وعليه انطلاقا مما سبق، يمكن ذكر بعض الخصائص التي تميز طبيعة النمو الإقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة بأكملها والممتدة من عام 1999 إلى غاية عام 1999، التي ذكرها الباحث أحمد بويعقوب فيما يلي:[1] نمو منخفض نسبياً؛ نمو متواضع للناتج المحلي الخام للفرد؛ نمو غير منتظم ومتذبذب؛ نمو ضعيف جداً مقارنة بالأرقام الدولية خاصة الدول النامية؛ نمو غير كافي تماماً وغير متناسب مقارنة مع حجم الإستثمارات المقدمة؛ أما الخاصية الأخيرة ما يميز النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة على أنه يبقى نمو مرتفع مقارنة بالفترات السابقة، كما يرجع سبب ضعف النمو الإقتصادي في الجزائر كذلك نظرا لاعتباره على أنه غير متناسب بالمقارنة مع حجم الإستثمارات العمومية الكبيرة وارتباطه بشكل كبير بقطاع المحروقات، وهذا ليس فقط في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية سنة 2019 بل منذ عام 1970، حيث استثمرت الجزائر أكثر من 665.78 مليار دولار في الفترة ما بين 1970-2011، كما أن الجزء الكبير منها كان في الفترة 1999-2019 أي أن الجزائر استثمرت أكثر مما استثمرته بعض الدول المجاورة غير نفطية حسب بعض التقارير الدولية إذ تقدر تقريبا أربعة مرات، على سبيل المثال تونس فقد استثمرت 166.83 مليار دولار، أما بالنسبة للمغرب فقد استثمرت حوالي 351.39 مليار دولار، لكن هذه الدول فقد سجلت نسبة نمو اقتصادي سنوي كبير ويفوق بكثير تلك النسبة المسجلة في الجزائر[2].

وفي نفس السياق ما يمكن استنتاجه؛ على أن الجزائر تعاني من معضلة ما يمكن تسميتها بـ: معضلة النمو بدون تنمية، فمن خلال القراءة الماكرو-اقتصادية للأداء التنموي في الجزائر تبدو مضللة وغير حقيقية، لأنه ببساطة نمو اصطناعي مدفوع بعائدات الريع النفطي، وعليه فإذا قمنا بعملية حسابية للناتج المحلي الإجمالي للجزائر PIB بطرح عائدات قطاع المحروقات، سوف تجد الجزائر نفسها مصنفة من أضعف الإقتصاديات العالمية من حيث الناتج المحلي الخام وأفقر الدول في العالم كالنيبال والنيجر، وهذا راجع لاعتبار أن قطاع المحروقات هو المساهم الأكبر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، أما بقية القطاعات فتساهم بنسبة ضعيفة رغم المخصصات المالية الكبيرة المخصصة لها في البرامج

[1] Ahmed Bouyacoub, **Op.Cit**, p.94.
[2] **Ibid,** p.98.

التنموية إبان فترة الدراسة، ومن هنا يظهر جلياً سبب الاختلالات الهيكلية في نمو الإقتصاد الجزائري وهو الأثر الريعي، أو نموذج التنمية القائم على قطاع المحروقات؛ وغير القادر على التنويع الإقتصادي والخروج من التبعية للإقتصاد الريعي، وما ينتجه من ديناميكيات سلبية وعنيفة كالفساد البيروقراطية والإقتصاد الموازي غير الرسمي والتي تكبح أي جهد تنموي[1].

وأخيراً ما يمكن استخلاصه؛ على أنه بالرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفه معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019 مقارنة بفترة الثمانينات والتسعينات، إلا أنه يبقى نمو ضعيف متواضع وهشاً، نظرا لارتباط النمو بقدر كبير بقطاع المحروقات في الفترة محل الدراسة، وعليه فإن النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين عامي 1999 و2019، بقي مرهون بالنمو المحقق في قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية؛ وضعفه خارج قطاع المحروقات، وبالتالي فإن الإستقرار الإقتصادي والسياسي في السياق الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1999-2019 بقي هش نتيجة لارتباط النمو بقطاع المحروقات فقط، مع أداء ضعيف للقطاع خارج المحروقات، وهذا ما أثر سلبا على النموذج التنموي أو الأداء التنموي في السياق الجزائري في الفترة 1999-2019 نتيجة لارتباطه بقطاع المحروقات كمصدر رئيسي في تمويل مختلف البرامج والسياسات التنموية في الجزائر.

المطلب الثاني: أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر البطالة The Unemployment Index

يمثل مؤشر مكافحة البطالة والعمل على استحداث مناصب الشغل؛ من بين أهم أهداف السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي في الجزائر تحقيقها من خلال سياسته القائمة على الإستثمار العمومي، من أجل تدارك التأخر الكبير المسجل في فترة الثمانينات والتسعينات نتيجة تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بعد استعادة الإستقرار الأمني، وعليه سوف نحاول من خلال هذا الجزء من المطلب معالجة نقطة مهمة، وهي الأثر التي أحدثتها البرامج الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1999 و2019 على مؤشر البطالة وكذا مدى قدرة هذه البرامج التنموية في تخفيض من نسبة البطالة في الجزائر وانشاء مناصب شغل جديدة، ويكون ذلك من خلال تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999- 2019 كما يلي:

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.262.

1. تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر: The Unemployment Index

تُعد ظاهرة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم؛ وبصفة خاصة الجزائر، بالنظر لما تخلفه هذه الظاهرة من أثار اقتصادية واجتماعية كبيرة نتيجة التزايد والارتفاع المستمر في معدلاتها، لذا فقد حاولت الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى غاية يومنا الحالي العمل على محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اقتصادية تنموية التي اختلفت باختلاف الظروف الإقتصادية، من أجل محاربة هذه الظاهرة والعمل على خلق مناصب شغل جديدة، خاصة في ظل الإرتباط الكبير بين هذه الظاهرة وانعدام الإستقرار السياسي، لذلك كان الهاجس الإقتصادي الأكبر للسلطة خلال المرحلة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019 هو العمل على خفض من المعدلات المرتفعة للبطالة من خلال البرامج الإقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة2001،[1] وتجاوز تلك النسب المرتفعة المسجلة في مرحلة الثمانينات والتسعينات في الجزائر التي انتقلت من نسبة 17.5% سنة 1986 إلى نسبة 28.02% عام 1998، أي قبل بداية تنفيذ البرامج التنموية نتيجة تبني الدولة لسياسة التقشف وتقليص برامج الإستثمارات العمومية، بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح الكثير من العمال في ظل شروط التي فرضها صندوق النقد الدولي[2].

وفي نفس السياق؛ إن المعدلات المرتفعة للبطالة المسجلة في الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات، سرعان ما اتخذت منحى تنازلي كنتيجة لاعتماد البرامج التنموية التي كانت من بين أهدافها توفير مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة الأمر الذي ساهم في خفض معدلاتها،[3] فمن خلال الأرقام والمؤشرات الكلية للبطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019، توحي بتحسن محسوس منذ عام 1999، أين اتخذت نسبة البطالة العامة مساراً تنازليا من نسبة 28.37% سنة 1999 لتصل إلى نسبة 11.81% في عام 2019،[4] وهذا ما يوضحه أكثر الجدول رقم 13 الذي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر بين عامي 1999 و2019 على النحو التالي:

---

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، **المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 09، المجلد 05، 2013، ص.43.

[2] محمد فودو وأخرون، أهمية الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، **مجلة التكامل الإقتصادي**، العدد.01، المجلد05، السنة 2017، ص ص.32.31.

[3] محمد فودو وأخرون، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

[4] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.263.

جدول رقم 13: تطور نسبة البطالة في الجزائر بين عامي 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة البطالة %	28.37	28.9	27.30	25.90	23.7	17.7
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة البطالة %	10.0	11.0	9. 8	10.6	11.2	10.5
السنة	2017	2018	2019			
نسبة البطالة %	11.7	11.7	11.81			

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Office National des Statistiques (ONS), **Activité Emploi et Chômage en Septembre 2015, N.726** p.11. URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles

La Banque Mondiale, **Chômage Total (% de la population) (estimation modélisée OIT)- Algeria,** date de consultation: 07/05/2023, URL: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&name_desc=true

République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, Emploi et Chômage 2018,** p.02, **URL:** http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 13 أعلاه، على أن هناك انخفاض كبير وملحوظ في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى سياسة الإستثمار العمومي والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019 والتي كانت من بين أهدافها تخفيض النسب العالية لمعدلات البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة،

وعليه فقد ساهمت هذه البرامج في الابتعاد على تلك النسب العالية لمعدلات البطالة المسجلة في الجزائر خلال السنوات السابقة أي قبل تنفيذ البرامج التنموية حيث انتقلت من نسبة 28.37% سنة 1999 إلى ما نسبته 11.81% سنة 2019.

وتأسيساً على ما سبق ذكره، إن انخفاض نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، يرجع إلى الاستثمارات العمومية والبرامج التنموية التي انطلقت منذ عام 2001 القائمة على استحداث مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات، وهذا ما سمح بتدارك التأخر الكبير المسجل في معدل التشغيل خلال فترة التسعينات، وتحقيق تقدم ملحوظ بمتوسط سنوي قدر بحوالي 5.5% في الفترة 2001-2007، أي بمعدل مرتين على معدل التشغيل الذي لوحظ في مرحلة التسعينات، مما سمح بالمقابل من إنشاء حوالي 2.3 مليون منصب شغل جديد، وبمعدل زيادة في القوى العاملة قدر سنويا بـ: 2.5%+ وهذا ما سمح باستيعاب كل طلبات الوفدين الجدد إلى سوق العمل في تلك المرحلة، ونفس الشيء ينطبق على الفترة المتبقية من 2008 إلى غاية 2019، مما أدي إلى انخفاض في نسبة البطالة إلى أقل من النصف، أي من نسبة 27.30% عام 2001 إلى نسبة 11.81% سنة 2019[1].

جدول رقم (14): تطور معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القوى العاملة	-	8 153 646	8568221	-	8 762 326	9 469 946
الأفراد العاملين	-	5 725 921	6 228 772	-	6 684 056	7 798 412
معدل التشغيل%	-	30.5	29.8	-	30.4	34.7
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
القوى العاملة	9 492 508	10109645	9 968 906	10315000	10544000	10812000
الأفراد العاملين	8 044 220	8 868 804	8 594 243	9 146 000	9 472 000	9 735 000
معدل التشغيل%	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6

[1] Bachir Boulehbal, **La Algérie de demain: Relever les défis pour gagner du travail Emploi- Chômage-Salaires et productive du travail, Rapport présenté à la Fondation Friedrich Ebert bureau d'Alger**, septembre 2008, p12**, URL:** https://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/06413.pdf

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة	10661000	11423000	11964000	11453000	11932000	12117000
الأفراد العاملين	9 599 000	10170000	10788000	10239000	10594000	10845000
معدل التشغيل%	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4

السنة	2017	2018	2019
القوى العاملة	12298000	12463000	12730000
الأفراد العاملين	10858000	11001000	11281000
معدل التشغيل%	36.9	36.8	37,4

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Des Finances, Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, Emploi et Chômage 2000-2018,** pp.01.02, URL: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Office National des Statistiques (ONS), Activité Emploi et Chômage en Septembre 2000-2019,** URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles

ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 14 أعلاه، على ارتفاع معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، حيث انتقل معدل التشغيل من نسبة قدرت بـ: 30.5% عام 2000 إلى نسبة تقدر بـ:37.4% سنة 2019، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة، ويرجع سبب هذا الإرتفاع في معدل التشغيل في الجزائر إلى سياسة الإنفاق العمومي المطبقة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019 القائمة على استحداث وتوفير مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإقتصادية؛ من أجل تخفيض نسبة البطالة، وعليه فقد بلغ متوسط التشغيل في الجزائر إبان فترة الدراسة حوالي 35.72% وهي نسبة ساهمت بشكل كبير في خفض معدل البطالة في تلك الفترة، وفي الأخير ما يمكن استنتاجه على الدور المهم التي تلعبه الدولة في مكافحة البطالة من خلال مختلف السياسات التنموية، لا يزال يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب الشغل.

ومن جهة أخرى، ما يفسر هذا الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، هو تركيز الإستثمارات العمومية التي تبنتها السلطات العمومية آنذاك، على اعتبار التشغيل أحد أهم الأهداف الرئيسية لهذه الإستثمارات، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل بفضل تلك الاستثمارات العمومية القائمة على الإنفاق العام، التي شملت قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات، وهذا ما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه القطاعات، كل ذلك كان له أثر كبير في امتصاص نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين 199 و2019[1].

جدول رقم (15): مساهمة القطاعات الإقتصادية في توفير مناصب شغل خلال الفترة 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة %	-	-	21,06	-	21.13	20,74
الصناعة %	-	-	13,82	-	12.03	13,60
BTP%	-	-	10,44	-	11.97	12,41
التجارة والخدمات %	-	-	54,67	-	54.87	53,25
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الفلاحة %	17,2	18,1	13,6	13,7	13.1	11.7
الصناعة %	13,2	14,2	12,0	12,5	12.6	13.7
BTP%	15,1	14,2	17,7	17,2	18.1	19.4
التجارة والخدمات %	54,6	53,4	56,7	56,6	56.1	55.2
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الفلاحة %	10,8	9,0	10,6	8,8	8.7	8,0
الصناعة %	14,2	13,1	13,0	12,6	13.0	13,5
BTP%	16,6	16,4	16,6	17,8	16.08	17,5
التجارة والخدمات %	58,4	61,6	59,8	60,8	61.6	61,0

[1] Bachir Boulehbal, **Op.Cit**, pp.13.40.

السنة	2017	2018	2019
الفلاحة %	8.6	9,7	9,6
الصناعة %	13.9	13.1	12.9
BTP%	16.8	16,1	16,8
التجارة والخدمات %	60.7	52.9	53.2

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Office National des Statistiques (ONS), Activité Emploi et Chômage en Septembre 2001-2019,** URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles

من خلال الجدول رقم 15 أعلاه، ما يمكن استخلاصه على أن نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في توظيف اليد العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1999-2019 فقد اختلفت من قطاع لأخر، حيث يستحوذ قطاع التجارة والخدمات النسبة الأكبر من حيث توفير مناصب الشغل، إذ يستحوذ على أكثر من نصف الطبقة المشغلة بمعدل قدر بحوالي 56.96%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة تقدر بـ: 15.95%، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة مساهمة قدرت بحوالي 13.15%، أما قطاع الفلاحة فقد احتل المركز الأخير بنسبة مساهمة لم تتعدى سوى 13% من إجمالي توظيف اليد العاملة.

وتبعاً لما سبق ذكره، ما يمكن استخلاصه من خلال مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2019 على أنه بالرغم من التحسن الملحوظ المسجل في هذه المؤشرات الكلية في الفترة السالفة الذكر، نتيجة تلك الاستثمارات العمومية الكبيرة التي كانت من بين أهدافها تخفيض من المعدلات البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة، لكن تبقى هذه المعدلات بالمقارنة مع حجم الاستثمارات العمومية الكبيرة المخصصة لها فقد تبقى متواضعة جداً، وبالمقارنة مع بعض الدول الأخرى فقد سجلت الجزائر في معدل البطالة منذ عام 1999 إلى غاية سنة 2019 معدل متوسط قدرت نسبته بـ: 15.35%، أما متوسط معدل التشغيل في نفس الفترة فقد قدرت نسبته بـ: 35.72%، وبالمقارنة مع الأرقام المسجلة دوليا من طرف بعض الدول الأفريقية والأوروبية غير النفطية حسب معطيات المتوفرة في البنك الدولي The World Bank خلال نفس الفترة المحددة للدراسة تبقى هذه الأرقام المسجلة في الجزائر ضعيفة جدًا، فمثلاً فقد بلغ متوسط معدل البطالة في كل من تونس حوالي 14.65%، المغرب

10.24%، أما فرنسا فقد قدرت بحوالي 9.12%، ألمانيا قدرت بـ: 6.96%، ونفس الشيء يقال عن معدل التشغيل في هذه الدول، وعليه يمكن القول أن المعدلات المحققة في البطالة والتشغيل في الجزائر تظل مدفوعة بعائدات الريع النفطي[1].

من جهة أخرى، فقد كانت إلى جانب برامج الاستثمارات العمومية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 التي كانت من بين أهدافها تخفيض نسبة البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإقتصادية، فقد كانت هناك أيضاً برامج وميكانيزمات أخرى لدعم التشغيل وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع المقاولات الصغيرة الموجهة بالخصوص إلى فئة الشباب أثراً إيجابياً كذلك في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض في معدلات البطالة، رغم كل ما يشوب هذه البرامج والأجهزة المستحدثة من بيروقراطية وفساد كبير،[2] كما يمكن ذكر بعض البرامج والأليات المستحدثة التي قامت السلطات العمومية في الجزائر بوضعها من أجل تخفيف الضغط على سوق الشغل، والتي ساهمت في خلق حوالي 500.000 ألف منصب شغل سنويا حسب مختلف التقارير الرسمية، ولكن رغم ذلك فقد تبقى هذه المناصب المستحدثة مؤقتة وغير دائمة، وعليه يمكن تنقسم هذه البرامج والأجهزة إلى نوعين هما:[3]

أولاً: أجهزة الوظائف المؤقتة: وتشمل هذه الفئة الأولى على مجموعة من الأليات والبرامج التي تدخل ضمنها التي يمكن ذكرها فيما يلي: برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والكفاءة العالية لليد العاملة les programmes de travaux d'utilité publique à haute intensité de main-œuvre (TUP-HIMO) وكذا البرنامج الموجه لفئة الجامعيين وحاملي الشهادات البطالين، وهو برنامج عقود ما قبل التشغيل contrats de pré-emploi (CPE) اضافة إلى جهاز متعلق بمناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية موجه لصالح فئة الشباب البطال le dispositif des emplois salarié d'initiative local (ESIL) لكن بعد سنة 2008 فقد تم اعادة هيكلة هذه البرامج وتم تجميعها معاً في جهاز واحد، اطلق عليه اسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب dispositif d'aide à l'insertion professionnelle des jeunes (DAIP)

[1] La Banque Mondiale, Chômage Total (% de la population) (estimation modélisée OIT)- Algeria, **Op.Cit**, URL: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2020&locations=DZFR&start=1991&view=chart

[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.265.

[3] Bachir Boulehbal, **Op. Cit**, p.22.

ثانياً: أجهزة خلق النشاطات: أما بالنسبة للبرامج والأجهزة الموجهة لهذه الفئة الثانية، تتمثل فيما يلي: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) الوكالة الوطنية للتشغيل (ANAM)[1].

وفي نفس السياق، إن تراجع وانخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2019؛ فقد قابلتها كذلك إرتفاع في حجم العمالة المؤقتة، مقابل تراجع حصة العمالة الدائمة، حيث تؤثر العمالة الهشة والمؤقتة في حساب نسبة البطالة في الجزائر، فمن غير المعقول مثلاً احتساب الوظائف المؤقتة لعقود ما قبل التشغيل أو الشبكة الإجتماعية على أنها مناصب دائمة، بإضافة إلى أن البرامج والأجهزة الخاصة بخلق النشاطات ودعم المقاولات وإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف فئة الشباب تخضع لتسيير بيروقراطي كبير، يُعبر ذلك عن نمط التوزيع التبذيري للريع النفطي في الجزائر، وبالتالي بالرغم من الانخفاض المحسوس المسجل في معدلات البطالة منذ عام 1999، إلا أن هذه المعدلات الكلية تقدم صورة مضللة عن واقع سوق الشغل في الجزائر المتقلب حسب تقلب نموذج النمو القائم على متغير الريع النفطي[2].

فحسب مختلف المؤشرات والأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS خلال الفترة 1999-2019 المتعلقة بقياس الشغل والبطالة في الجزائر، توحي لنا أن نسبة البطالة كانت منتشرة أكثر خاصة لدى فئة الشباب، فمثلا حسب المعطيات المتوفرة لسنة 2019، أن نسبة البطالة لدي الفئة العمرية ما بين 16-24 سنة تقدر بـ: 26.9% من نسبة البطالة الكلية حسب الفئات، من جهة أخرى تظهر كذلك النتائج من خلال توزيع البطالة حسب الشهادة المتحصل عليها في نفس السنة كذلك، أن البطالة منتشرة لدى حاملي الشهادات بصفة أكبر، وخاصة أصحاب الشهادات الجامعية بنسبة تقدر بـ: 27.0% من النسبة العامة للبطالة، بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26.5%، في حين يشكل 663.000 بطالاً ليس لهم أي شهادة، أي ما يعادل نسبته 45.8% من النسبة الكلية، كما أن القطاع الخاص يشغل النسبة الأكبر؛ إذا تقدر بـ: 62.2% من إجمالي اليد العاملة، بينما تتميز اليد

[1] Mohand Boulahrik, Chômage et Population Active En Algérie à l'horizon 2030, **Revue Etudes en Economie Et Commerce et Finance**, Numéro 01, Volume 08, année 2019, pp. 624-628.

[2] عادل أورابح، مرجع سابق الذكر، ص ص.268.267.

العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العمومي الذي يشغل نسبة 61.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية[1].

وعليه ما يمكن استخلاصه من خلال هذه المؤشرات والأرقام، أن البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 كانت منتشرة أكثر لدى فئة الشباب وبالتحديد الفئة العمرية ما بين 16-24 سنة، وبالتالي فهي أرقام كانت غير مطمئنة باعتبار أن الفئة الشابة هي الأكثر انتظاراً للشغل وكذا الأصعب تأطيراً، والأكثر ميلاً إلى الإحتجاجات التي كانت عنيفة في الكثير من الأحيان (العنف غير الرسمي) في تلك الفترة، وهذا ما انعكس بدوره على الإستقرار السياسي وجعله مُهددْ في أغلبية الدول التي تعرف فيها معدلات البطالة مرتفعة خاصة الجزائر، ومنه فإن العمل على تخفيض من النسب العالية لظاهرة البطالة، من أجل تجنب مختلف الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتشغيل، كانت تعدُ أحد أهم العوامل المهمة على تأكيد حالة الإستقرار السياسي[2].

وفي نفس السياق يوحي لنا كذلك أن الإرتفاع المتزايد لنسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية مقارنة بالنسبة العامة للبطالة، عن وجود ديناميكية متناقضة في الجزائر مقارنة بالدول النامية الأخرى، فتصاعد مستوى التعليم صاحبه كذلك تصاعد لمستوى البطالة لدى الفئة الحاملة للشهادات، خاصة في ظل تخرج حوالي 300.000 ألف طالب جامعي جديد سنوياً، كل ذلك جعل من السلطات العمومية في تلك المرحلة، أمام معضلة كبيرة بسبب عدم قدرة استيعاب سوق الشغل لهذا العدد الكبير من الخريجين، والذي ازداد سنوياً بازدياد الهياكل القاعدية الجامعية، وهذا ما ساهم في لجوء العديد من طالبي الشغل نحو العمل في القطاع الموازي، في ظل ضعف وعدم قدرة القطاع العمومي المتضخم أصلاً على تشغيل كل فئات طالبي الشغل في الجزائر، باعتباره أنه القطاع الذي يوظف الفئة الكبيرة من الطبقة الشغيلة، والتي تتجاوز حاجياته الحقيقية ودون مردودية إنتاجية تذكر،[3] كل هذه العوامل ساهمت في انتشار مجموعة من الظواهر السلبية التي تخل بالإستقرار السياسي وجعلته هش في الجزائر في تلك الفترة، ومن بين هذه الظواهر الحركات الإحتجاجية المطالبة بالشغل، اضافة إلى انتشار وارتفاع معدلات ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الكثير من الشباب نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، نحو الضفة

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Office National des Statistiques (ONS), **Activité emploi et chômage En Mai 2019, Note de ONS N°879**, p.19, **URL:** https://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf

[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.268.

[3] **المرجع نفسه**، ص.269.

الشمالية للبحر الأبيض المتوسط؛ وخصوصاً دول مثل ايطاليا اسبانيا وبصفة خاصة فرنسا، من أجل تحسين تلك الظروف المعيشية[1].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، على أن السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر، المتمثلة في مختلف البرامج الإقتصادية، التي سعى النظام السياسي تحقيقها في الفترة ما بين 1999 و2019، وهذا من خلال تخفيض من المعدلات المرتفعة للبطالة عن طريق العمل على استحداث مناصب شغل جديدة، من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي اللازم للوصول إلى الإستقرار السياسي بقيت ضعيفة وهشة نتيجة ارتباطها بقطاع المحروقات؛ كممول رئيسي لهذه السياسات الإقتصادية بالنسبة كبيرة جداً، وبالتالي فإن النموذج التنموي أو السياسة الإقتصادية القائمة على متغير الريع النفطي، التي سعت إلى تخفيض من معدلات البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة في الفترة 1999-2019، بالرغم من تخفيضها نوعاً ما إلا أنها بقيت تعاني من اختلالات كبيرة نتيجة ارتباط هذه السياسات بقطاع المحروقات، وعليه فإن النمو الإقتصادي المدفوع بالمورد الريعي وبسبب عدم استقرار هذا المورد وارتباطه بمحددات خارجية المنشأ، كان له تأثير كبير على سوق الشغل في الجزائر، وعليه يمكن القول أن ارتباط الإقتصاد الوطني بالقطاع النفطي كمورد أساسي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 وضعفه خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الصناعة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات، كلها عوامل أثرت بصفة ألية على سوق الشغل في الجزائر، وبالتالي على البطالة العامة في الجزائر إبان الفترة ما بين 1999 و2019.

المطلب الثالث: أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر التضخم والفقر The & The Poverty Inflation

إن العمل على كبح ظاهرة التضخم وتخفيض من معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة من عام 1999 إلى غاية سنة 2019، يُعد من بين أهم الأهداف التي سعت السياسة الإقتصادية في الجزائر تحقيقها في تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى اعتبار أن مؤشر التضخم والفقر من المؤشرات الإقتصادية الدالة على الإستقرار الإقتصادي الذي يمكننا من خلالهما الوصول إلى الإستقرار السياسي المطلوب وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية، وانطلاقا مما سبق سوف نحاول من خلال هذا المطلب معرفة الأثر التي

[1] مولود فضيل وحسين بشيم، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري نحو ضفة شمال المتوسط: بين الحاجة الإنسانية ومخاطر التهديد، **مجلة التراث**، العدد 01، المجلد 11، مارس2021، ص.408.

أحدثتها البرامج الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، على معدلات التضخم والفقر، ومدى قدرة هذه البرامج الإقتصادية المطبقة في تلك الفترة السالفة الذكر، من كبح ظاهرة التضخم وكذا قدرتها في تخفيض من معدل الفقر، ويكون ذلك من خلال دراسة تطور مؤشر التضخم والفقر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى غاية عام 2019 على النحو التالي:

1. تطور معدل التضخم في الجزائر: The Inflation Index

تعني كلمة التضخم إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة،[1] أما معدل التضخم فهو نسبة التغير التي تحصل في المستوى العام للسعر،[2] كما أن المؤشر الذي يقاس به التضخم هو L'indice des prix à la consommation-IPC- وبالتالي فمن أجل معالجة ظاهرة التضخم والحد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فقد سعت السلطات العمومية في الجزائر من خلال سياستها الإقتصادية القائمة على الإنفاق العمومي، العمل على تخفيض من المعدلات المرتفعة للتضخم وتجاوز تلك النسب التي عرفتها معدلاته في الفترات السابقة أي فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات،[3] عن طريق الرفع من مستوى النمو الإقتصادي خاصة في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، والوصول إلى نسبة التضخم تقل عن 10% سنويا وبالتالي تجاوز تلك النسب المرتفعة له، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان فقد سعت السلطات العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة منذ عام 1999 إلى غاية عام 2019 من خلال السياسة الإقتصادية التوسعية العمل على معالجة ظاهرة التضخم، خاصة أن أثار التضخم تكون مباشرة على الجانب الإجتماعي؛ من ضعف للقدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي ظهور الحركات الإحتجاجية المطالبة بتحسين الظروف المعيشية نتيجة ارتفاع الأسعار، كاحتجاجات الزيت والسكر عام 2011 في الجزائر مثلاً، وعليه فهو بالضرورة مؤشر سلبي على الجانب الإجتماعي داخل المجتمع،[4] وهذا ما ينعكس بدوره على الإستقرار السياسي ويجعله هش وضعيف، وعلى هذا الأساس فإن التخفيض من معدلات الإرتفاع السنوي لمستوى الأسعار كان الهدف الأول للبرامج التنموية آنذاك خلال الفترة 1999-2019، من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الإستقرار السياسي، وانطلاقاً مما سبق، فقد تراوح متوسط معدل التضخم بين عامي 1999 و2019 حسب أرقام مختلف

[1] Redounne Ensaad & Nadjat Benfrieha, Impact Of Inflation on Economic growth -Standard Study- Algeria 1990-2018, **Economic Researcher Review**, Volume 08, Issue 13, (June 2020), p.176.

[2] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.228.

[3] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.234.

[4] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

الهيئات الرسمية كالبنك الجزائري Bank of Alegria والبنك الدولي The World Bank بنسبة قدرت بـ: 3.85% وهو معدل متحكم فيه وفي المستوى المقبول نوعا ما، لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم 16 الذي يوضح معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2019.

جدول رقم (16): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة التضخم%	2.65	0.34	4.23	1.42	2.58	3.56
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
نسبة التضخم%	1.64	2.53	3.38	4.86	5.74	3.91
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
نسبة التضخم%	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40
السنة	**2017**	**2018**	**2019**			
نسبة التضخم%	5.59	4.62	3.07			

Source:

Bank of Algeria, **IPC ET Inflation,** date de consultation: 30/04/2023, **URL:** **https://www.bank-of-algeria.dz/ipc-et-inflation/**

The World Bank, **Inflation Consumer Prices (Annual%),** viewed date: 30/04/2023, **URL:** https://databank.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول رقم 16 أعلاه، أن معدلات التضخم خلال سنوات تنفيذ البرامج التنموية عرفت تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض، عكس السنوات السابقة التي عرفت ارتفاعاً بشكل مستمر وبنسب عالية جداً، لقد تم التحكم في نسبة التضخم في الفترة ما بين سنتي 1999 و2007، بشكل جيد نتيجة لارتفاع أسعار النفط؛ حيث قدر متوسط التضخم في تلك الفترة بـ: 2.47%، لكن بعد عام 2007 سرعان ما عرفت نسبة التضخم ارتفاعاً بشكل مستمر، حيث بلغت سنة 2008،

نسبة التضخم 4.86%، وهو أعلى مستوى مسجل منذ سنة 1997، ويرجع ذلك إلى الإرتفاع الكبير المسجل في أسعار السلع على المستوى العالمي، مع استمرار السلطات العمومية في الجزائر على الإستيراد خصوصاً تلك المنتجات الغذائية الواسعة الإستهلاك كالحليب والحبوب، في ظل ضعف القطاع الإنتاجي على المستوى الداخلي، كلها عوامل أثرت على القدرة الشرائية للمواطنين أنداك[1].

أما بالنسبة لسنة 2009، فقد سجل معدل التضخم ما نسبته 5.74% بالوصول إلى أعلى نسبة له التي سجلت سنة 2012 حيث قدرت بـ: 8.89%، ويرجع سبب ذلك إلى إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية وإلى الإرتفاع الكبير الذي عرفته نفقات التسيير في تلك السنة الناتج عن ارتفاع قيمة التحويلات لتغطية الزيادات في الأجور والمخلفات المالية للعمال، وهذا بعد أن تم تطبيق شبكة الأجور الجديدة ورفع الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى الإرتفاع الكبير في القروض الإقتصادية، وتأثير سياسة الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الضغيرة والمتوسطة،[2] لكن في سنة 2013، عرفت معدلات التضخم انخفاض بشكل كبير بنسبة تساوي 3.26%، مقابل نسبة تضخم سجلت سنة 2014 التي قدرت بحوالي 2.92%، هذا راجع إلى انخفاض أسعار الاستهلاك بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية،[3] ثم بعد ذلك عادت نسبة التضخم إلى الإرتفاع من جديد، ما بين سنتي 2015 و2019 بمعدل سنوي قدر بـ: 4.89%، ويعود سبب ذلك إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا الانخفاض في أسعار النفط فقد أدى إلى تراجع المداخيل المالية الناتجة عنه في تلك الفترة، وبالتالي لجوء النظام السياسي في الجزائر آنذاك إلى تبني سياسة التقشف، مما أدى إلى تقليص في التحويلات الإجتماعية الموجهة للسكان من خلال سياسة الدعم المواد الأساسية، وفي ظل غياب الإنتاج على المستوى الداخلي وارتفاع المنتوجات المستوردة الواسعة الاستهلاك، كلها عوامل انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطن والتي تجسدت أكثر في إرتفاع المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك[4].

---

[1] Bachir Boulehbal, **Op. Cit**, p.10.

[2] حميد باشوش، **الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة الجزائر03، 2015-2016)، ص، 144.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Conseil National Economique Et Social, Rapport de Conjoncture Economique Et Social 1er Semestre 2015**, Novembre 2015, p.79.

[4] أحمد حنيش ومحمد بوقليع، **مرجع سابق الذكر**، ص.124.

عُمُومًا، ما يمكن استنتاجه على أن التحسن الملحوظ والخفيف في معدلات التضخم خلال الفترة ما بين عامي 1999–2019 في الجزائر بمتوسط سنوي قدرت نسبته بـ: 3.84%، إلا أن القدرة الشرائية للمواطن تبقى ضعيفة وهشة، مقابل الأجر القاعدي الأدنى المضمون le salaire national minimum garanti (SNMG)، وعليه فبالرغم من رفع الأجر القاعدي الأدنى المضمون في الجزائر عدة مرات، ليصل من 6.000 دج عام 1998 إلى 18.000 دج بدية عام 2012، وبدون مقابل في المردودية الإنتاجية تذكر،[1] إلا أن القدرة الشرائية للمواطن لم تتحس في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع الواسعة الاستهلاك، كالزيت والسكر والحبوب ومسحوق الحليب في الأسواق الدولية، وبالرغم من تدخل السلطات العمومية من خلال الإعفاءات المفروضة على هذه السلع، لكنها تبقى حلول مؤقتة وتزيد من ثقل النفقات العمومية، كلها عوامل انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطن رغم الاستثمارات العمومية والمخصصات المالية الكبيرة آنذاك،[2] وبالتالي فإن النموذج التنموي الريعي القائم على قطاع المحروقات التي تطغى فيه المضاربة والسوق الموازية، واللجوء المفرط إلى تخفيض قيمة الدينار؛ لا يمكن الحديث فيه عن قدرة شرائية مستقرة وثابتة[3].

وما يثبت لنا كذلك ضعف القدرة الشرائية في الجزائر بسبب ارتفاع نسبة التضخم، نتيجة الإرتباط بالإقتصاد الريعي، سوف نقوم بالمقارنة مع دول أخرى غير نفطية أفريقية، أوروبية وأمريكية من حيث نسبة التضخم في هذه الدول، سوف نجد أن الدول التي تعتمد على الريع النفطي كمورد أساسي في اقتصادها الوطني، تكون عرضة للتضخم أكثر من الدول التي تعتمد على القطاع الإنتاجي كالصناعة، الفلاحة والسياحة، هذه الدول نجدها متحكمة في التضخم أكثر مما يؤدي ذلك إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الدول، فحسب الأرقام المتوفرة لدى البنك الدولي The World Bank لسنة 2019 على سبيل المثال، فقد قدرت نسبة التضخم في دول مثل المغرب بـ: 0.30%، أما إيطاليا فقد قدرت نسبته بـ:0.61%، والولايات المتحدة الأمريكية فقد قدرت نسبته بحوالي:1.81%، واخيراً كندا فقد قدرت نسبته بـ:1.95%، ما يفسره هذه الأرقام المنخفضة للتضخم في هذه الدول، هو بسبب اعتمادها على القطاعات

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.272.

[2] Bachir Boulehbal, **Op. Cit**, p.10.

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.272.

الإنتاجية بدل قطاع واحد وهو القطاع النفطي، وهذا ما ينعكس بدوره على القدرة الشرائية للسكان بالإيجاب[1].

ضف إلى ذلك فإن ارتباط الإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وببنيته الثنائية بين العرض والطلب والإستيراد والتصدير، اضافة إلى دعم مختلف السياسات التنموية بالمورد الريعي، حيث أن عدم تحقيق اقتصاد متنوع وتنافسي قائم على الإنتاج في تلك المرحلة، جعله سريع التأثر بالمستوى العام للأسعار عند الاستهلاك، كما أنه بقي هشاً والدليل على ذلك سرعة تراجع احتياطات الصرف وتطور الأسعار عند الاستهلاك في تلك الفترة، وذلك بالنظر إلى تراجع قيمة العملة الوطنية أما اليورو والدولار، إضافة إلى الكتلة النقدية التي ترتبط بأسعار النفط في السوق الدولية، كل ذلك كان له التأثير البالغ على القدرة الشرائية للمواطن، ومن بين الأمثلة الدالة على وجود التضخم في الجزائر وضعف القدرة الشرائية للسكان، كيف يمكن لنا تفسير سعر أي نوع من السيارات تم شرائها سنة 2008؛ يساوي سعرها سنة 2019، اضافة إلى بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع المستوردة التي تقوم الدولة بتدعيم أسعارها كالزيت والسكر ومسحوق الحليب، كما تجلى التضخم أكثر وبشكل بارز أيضاً في أسعار مختلف السكنات[2].

وفي هذا الإطار، يمكن إرجاع أسباب التضخم وضعف القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 إلى السياسة الإقتصادية في حد ذاتها، لأن اعتماد على برامج الإنعاش الإقتصادي منذ عام 2001 إلى غاية 2019، على النظرية الكينزية من أجل رفع الطلب الكلي الفعال، وما رفقه من زيادة في الإنفاق؛ سواء كان انفاق استهلاكي أو انفاق الإستثماري، وبالتزامن مع تراجع وضعف أداء القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الواردات، وبالتالي إرتفاع أسعار السلع والخدمات، إضافة إلى بعض الاختلالات في هيكل الإقتصاد الوطني بتراجع سعر الصرف الحقيقي، كل ذلك ساهم في ارتفاع معدل التضخم في تلك الفترة مما أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين،[3] وعليه انطلاقا مما سبق، يرجع أسباب التضخم في الجزائر إلى سببين رئيسيين هما:[1]

---

[1] The World Bank, Inflation Consumer Prices (Annual%), **Op.Cit** URL: https://databank.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators

[2] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.234-236.

[3] الطاهر شليحي وزروق بن موافق، توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة 2010-2014، **مجلة نور للدراسات الإقتصادية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص.106.

[1] حميد باشوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد، والإنفاق الحكومي الكبير والمتزايد في دعم المواد الأساسية.

وأخيراً ما يمكن استخلاصه؛ على السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي تحقيقها في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، التي كانت تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وهذا من خلال محاولة ضبط التضخم في مستويات منخفضة، لقد فشلت نوعا ما بالمقارنة مع حجم المخصصات المالية الكبيرة الموجهة لها، كما يرجع سبب ذلك على أن تلك المخصصات المالية لم تستثمر بشكل الكافي من خلال المساهمة في الرفع من النمو الإقتصادي المطلوب، والخروج من اقتصاد الريع النفطي، حيث أن النمو الإقتصادي آنذاك بقي مرتبط ومدفوع بالقطاع النفطي نتيجة لارتفاع أسعاره في الأسوق الدولية، كما أن ضعف القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي، كلها عوامل ساهمت في الرفع من المستوى العام للأسعار عند الاستهلاك، مما أدت إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

وعليه في ظل ارتباط السوق الوطنية بالسوق العالمية؛ يصعب على أسعار الاستهلاك وبالتالي معدل التضخم أن تعرف استقرار، رغم اتباع الحكومة بعض الحلول المؤقتة من خلال سياسة تدعيم بعض المواد الواسعة الاستهلاك، وهذا ما أثر على النموذج التنموي للجزائر خلال الفترة 1999-2019، وجعله ضعيف وهش، نتيجة لعدم تحقيقه نتائج كبيرة على الجانب الإجتماعي، ولكن في ظل ارتباط النموذج التنموي بالاقتصاد الريع غير قائم على الإنتاج ومشجع على الاستيراد، لا يمكن الحديث فيه على تحسن القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة عدم التحكم في التضخم، كل ذلك انعكس على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة بين عامي 1999 و2019 بالسلب من خلال مختلف الحركات الإحتجاجية المطالبة بتحسين الظروف المعيشية والإجتماعية.

2. تطور مؤشر الفقر في الجزائر: The Poverty Index

إن الرفع من نسبة النمو الإقتصادي والحد من المستويات المرتفعة للبطالة والتضخم، مما يؤدي إلى تخفيض معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، هو ما سعت السياسة الإقتصادية تحقيقه، خاصة في ظل اعتبار أن من بين أسباب إرتفاع نسبة الفقر في الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، تعود بالأساس إلى سياسيات التصحيح الهيكلي والخوصصة التي تسببت في تسريح ألاف العمال من مناصب شغل دائمة ما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة بشكل قياسي آنذاك، والفقر

مثل المؤشرات الأخرى التي عملت السلطة السياسية الجديدة منذ عام 1999، على محاربته والحد منه من خلال تحسين الأوضاع المعيشة للمواطنين، خاصة أن الاقصاء الإجتماعي للشرائح الفقيرة يصاحبه إقصاء على المستوى السياسي والإقتصادي، تكون تكلفته كبيرة على الإستقرار السياسي، وهذا ما حدث في مرحلة التسعينات من غياب حقيقي لمفهوم الإستقرار السياسي.

وتبعاً لما سبق، فقد اختلفت المعايير والمقاييس المعتمدة لقياس عدم الإستقرار الإقتصادي الملازم للفقر واللامساواة من منظورين، حيث أن المنظور والمقاربة المعتمدة على أوسع نطاق لدى واضعي السياسات ورسم مسارتها في كل أنحاء العالم هي مقاربة "فقر الدخل" الذي يحدد فيه مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم، حيث يُعرف فيه رفاه الفرد بما يتوافر له من سلع وخدمات، وذلك بناءً على الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي للفرد، أما المنظور الثاني: فهو الفقر البشري الذي يذهب إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد فيه ليشمل مفهوماً أوسع للرفاه، حيث يعرف فيه رفاه الفرد بما يحصل عليه من دخل وبأبعاد حياتية أخرى ذات قيمة مثل التعليم والصحة والحرية السياسية، وبالتالي فإن استخدام مؤشر الفقر البشري؛ وما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية IDH يعطي صورة أكثر شمولاً ودقة عن العلاقة بين الدخل والرفاه من المنظور الأول، كما أن الفقر البشري هو المقياس المستخدم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعبير عن حرمان المرء من القدرات والفرص باستخدام دليل الفقر البشري،[1] الذي يتكون من ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1990 كدليل يهدف إلى قياس التقدم المحقق في مدة معينة من الزمن في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية IDH والتي تتمثل فيما يلي:[2] عيش حياة طويلة وصحية تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق تقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولقيمة دليل التنمية البشرية IDH حد أعلى يقدر بـ: 1.0 الذي يمثل القيمة النظرية العظمى، عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي ومستوى التنمية الإجتماعية[1].

---

[1] المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، ص ص.113.112، متوفر على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml

[2] مكتب الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2015: التنمية في كل عمل**، ص، 02، متوفر على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml

[1] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص، 261.

وعلى هذا الأساس وفقاً لمؤشر التنمية البشرية IDH يتم تصنيف الدول 189 دولة على مستوى العالم إلى مجموعات حسب دليل التنمية البشرية IDH مقسمة إلى أربعة مجموعات وفق لسلم التنمية البشرية IDH حيث تتمثل هذه المجموعات فيما يلي:[1] **المجموعة الأولى** مخصصة للدول ذات تنمية بشرية IDH مرتفعة جداً، **المجموعة الثانية** للدول ذات تنمية بشرية IDH مرتفعة، **المجموعة الثالثة** للدول ذات تنمية بشرية IDH متوسطة، أما **المجموعة الرابعة والأخيرة** للدول ذات تنمية بشرية IDH منخفضة، كما أن تصنيف الجزائر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، فقد كانت تصنف عام 1999 ذات تنمية بشرية متوسطة بقيمة 0.693، أما ترتيب مؤشر البلد فقد صنفت ضمن المرتبة 100 من أصل 162 دولة، حيث تعود المرتبة الأولى للنرويج بقيمة 0.939، والمرتبة الأخيرة للسيراليون ضمن فئة ذات تنمية بشرية منخفضة بقيمة 0.250،[2] لكن بالوصول إلى تقرير التنمية البشرية IDH لسنة 2019 فقد تحسن مؤشر التنمية البشرية IDH للجزائر بفضل الإستثمارات العمومية الكبيرة آنذاك المدفوعة بقطاع المحروقات، حيث صنفت الجزائر ضمن الفئة الثانية، ذات تنمية بشرية مرتفعة بقيمة 0.759، وفي المرتبة 82 من أصل 189 دولة، أما المرتبة الأولي تعود للنرويج ضمن فئة تنمية بشرية مرتفعة جداً، بقيمة 0.954، في حين صنفت دولة النيجر في المرتبة الأخيرة ضمن الفئة الرابعة ذات تنمية بشرية منخفضة بقيمة0.377،[3] وانطلاقا مما سبق، فمن أجل التأكد من مدَى مساهمة البرامج التنموية في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية، سوف نقوم بدراسة تطور الفقر في الجزائر؛ وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية IDH السالفة الذكر، وإلى جانب هذه المؤشرات الثلاث الأساسية يمكن ادراج واضافة مجموعة من الأبعاد الأخرى المهمة والتي تتعلق بتطور استهلاك الأسرة المعيشية، وتطور نظام الحماية الإجتماعية، وهذا من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع محل الدراسة[1].

وتبعاً لما تم ذكره، فقد شهد مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 تطور وتحسن مستمر وملحوظ خاصة بعدما كانت الجزائر، ضمن مجموعة التنمية

---

[1] Le programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Le Rapport sur le développement humain 2019, Au-delà des revenus des moyennes et du temps présent: Les inégalités de développement humain au XXI^e siècle,** pp.346-349, **URL:** https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2019frpdf_1.pdf

[2] Le programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Le **Rapport Mondial sur le développement humain 2001, Mettre Les Nouvelles Technologies Au Service Du Développement humain,** pp.145-148, **URL: https://www.cetim.ch/wp-content/uploads/pnud-2001-fra.pdf**

[3] Le programme des Nations Unies pour le développement(PNUD), Le Rapport sur le développement humain 2019, Au-delà des revenus des moyennes et du temps présent: Les inégalités de développement humain au XXI^e siècle, **Op.Cit,** pp.346-349.

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.271.

البشرية المتوسطة سنة 1999 لتنتقل بعدها إلى التنمية البشرية المرتفعة، ويرجع سبب هذا التحسن الملحوظ في مؤشرات التنمية البشريةIDH في الجزائر إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي الكبير للبرامج التنموية في تلك الفترة على قطاع التعليم وقطاع الصحة والإنفاق على تحسين المستوى المعيشي، وعليه سوف نحاول إبراز المكونات الأساسية لدليل التنمية البشرية IDH في الجزائر والمتمثلة في الجانب الصحي (العمر المتوقع عند الولادة) والجانب التعليمي (متوسط سنوات الدراسة مع عدد سنوات الدراسة المتوقعة) وفي الأخير الجانب الإقتصادي (نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي)، ولكن بشكل مختصر لأنه لا يمكننا الخوص في التفصيل الدقيقة لإنجاز دليل التنمية البشرية لكل سنوات المحددة للدراسة في الجزائر[1].

لقد كانت قيمة مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر سنة 2000 تقدر بـ: 0.635، أما العمر المتوقع عند الولادة فقد كان يقدر بـ: 72.5، ومتوسط سنوات الدراسة كان يقدر بـ: 5.5، أما عدد سنوات الدراسة المتوقعة فقد قدرت بـ: 10.7،[2] لترتفع قيمة مؤشر التنمية البشرية سنة 2018، فقد بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في الجزائر بـ: 0.795، والعمر المتوقع عند الولادة بـ: 76.7، وعدد سنوات التعليم المتوقعة بـ: 14.7، أما متوسط سنوات الدراسة بـ: 8.0،[3] وعليه فقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية بين عامي 2000 و2018 بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بـ: 0.92%، كما زاد العمر المتوقع عند الولادة بـ: 6.1 سنة، ومدة التمدرس المتوقعة زادت بـ: 3.6 سنة، أما متوسط مدة التمدرس زادت بمقدار 8 سنوات[1].

وتأسيساً لما سبق ذكره، ما يفسر هذا التحسن في مؤشرات التنمية البشرية IDH في الجزائر خلال الفترة 1999–2019 هو زيادة حجم الإنفاق العمومي على قطاعي الصحة والتعليم في تلك الفترة، نتيجة تحسن الموارد المالية للجزائر أنداك، حيث إرتفعت النسبة المئوية للإنفاق على القطاع الصحي من الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر حسب قاعدة بيانات مؤسسة Knoema إلى 6.2% سنة 2019،

---

[1] فريد طهراوي، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990–2014، **مجلة معارف**، العدد 22، المجلد 12 ، جوان 2017، ص.194.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (CNES), **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain en Algérie, 2016**, p.171, **URL: https://www.cnese.dz/ar/developpementhumain**

[3] Le programme des Nations Unies pour le développement(PNUD), Le Rapport sur le développement humain 2019, Au-delà des revenus des moyennes et du temps présent: Les inégalités de développement humain au XXI[e] siècle, **Op.Cit,** p.339.

[1] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.264.

بعدما كانت سنة 2000 تقدر بـ: 3.5% ثم سنة 2011 قدرت بـ: 5.3%، هذه الزيادة في الإنفاق على القطاع الصحي كانت بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بـ: 3.46% خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 حسب الأرقام المتوفرة لدينا،[1] أما نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالدولار الأمريكي فقد شهد هو الأخر ارتفاع كبير حسب معطيات مؤسسة Knoema خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019،[2] حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الصحي للجزائر من 62 دولار أمريكي سنة 2000 إلى ما قيمته 248 دولار أمريكي سنة 2019، بمعدل نمو سنوي قدر بـ: 8.47%.

أما بالنسبة لقطاع التعليم فقد شهد هو الأخر إرتفاع، فحسب البيانات المتوفرة لدى البنك الدولي The World Bank فقد قدرت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر لسنة 2019، قدرت بـ: 6.10% بعدما كانت سنة 2006 تقدر بـ: 4.60% وسنة 2007 قدرت بنسبة 5.00% وسنة 2008 قدرت بـ: 4.30% وسنة 2018 قدرت بـ: 5.90%،[3] ونفس الشيء بالنسبة للإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي للجزائر، فقد شهد إرتفاع كذلك من نسبة 11.40% سنة 2008 إلى نسبة قدرت بـ: 14.50% التي سجلت سنة 2019،[4] وعليه يمكن القول أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019، بواسطة البرامج التنموية القائمة على الإنفاق العام، نتيجة انتعاش السوق النفطية في الجزائر، فقد انعكست على قطاعي الصحة والتعليم بالإيجاب في تلك المرحلة، وهو ما ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية IDH للجزائر، لكنها تبقى مدفوعة بعائدات الريع النفطي.

وانطلاقا مما سبق، فيما يخص المؤشر الثالث المتعلق، بالقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق والتي تقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP هذا الأخير فقد ارتفع في الجزائر من 1.602.9 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 4.002.0 دولار أمريكي سنة 2019 حسب معطيات البنك الدولي The World Bank ولمزيد من التفصيل حول نصيب الفرد من PIB بالدولار الأمريكي أنظر

[1] Knoema.com, **Algeria- Current health expenditure as a share of GDP,** viewed date: 02/05/2023, URL: https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-as-a-share-of-GDP

[2] Knoema.com, **Algeria- Current health expenditure per capita**, viewed date: 02/05/2023, URL: https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-per-capita

[3] La Banque Mondiale, **Dépenses publiques en éducation (% du PIB) – Algérie**, Date de consultation : 02/05/2023, URL : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?view=chart&locations=DZ

[4] La Banque Mondiale, **Dépenses publiques en éducation Total (% des dépenses du gouvernement) – Algérie**, Date de consultation : 02/05/2023, URL: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?locations=DZ&view=chart

الجدول السابق رقم 10،[1] وبالتالي فإن الجزائر فقد حققت خطوات مهمة في مجال مكافحة الفقر ونجحت في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي 1.90 دولار أمريكي إلى أكثر من النصف في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 وتخفيض النسبة الوطنية للفقر من نسبة 12.2% المسجلة سنة 1998 إلى نسبة 5.5% المسجلة في عام 2011 حسب أحدث الإحصائيات المتاحة لدى قاعدة بيانات مؤسسة Knoema،[2] خاصة بعدما كانت النسبة سنة 1999 تقدر بـ: 23.35 أما سنة 2000 قدرت بـ: 22.98% وسنة 2004 قدرت بـ: 18.15 وسنة 2005 التي قدرت نسبة الفقر فيها بـ: 16.60%، حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2006 الصادر عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي والبيئيCNESE.[3]

وما يثبت لنا كذلك؛ عن تراجع نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 هو تطور حجم الاستهلاك الأسري، وهذا راجع لاعتبار أن حجم الاستهلاك الأسري يعكس لنا مباشرة على تحسن الأوضاع المعيشية للسكان، فحسب التقرير الوطني للأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015 الصادر عن الحكومة الجزائرية، فقد عرف مؤشر الإستهلاك الأسري في الجزائر تطور سنوي كبير، حيث قدرت نسبته سنة 2000 بـ: 2.4% ثم سنة 2005 قدرت نسبته بـ: 4.5% أما سنة 2010 فقد كانت نسبته بـ: 5.6% وصولاً إلى سنة 2014 التي بلغت نسبته بـ: 4.4%، وعليه فقد قدر المتوسط السنوي لحجم الاستهلاك الأسري في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2014 ما نسبته 4.92%، ونفس الشيء يقال عن الفترة المتبقية للدراسة ما بين 2014 و2019، هذا التطور الكبير في حجم الاستهلاك الأسري يرجع لحجم الإنفاق الكبير للجزائر على مجال الخدمات الإجتماعية بفضل مداخيل العائدات النفطية.[1]

أما فيما يخص البعد الأخر المتعلق بنظام الحماية الإجتماعية أو التحويلات الإجتماعية في الجزائر، فقد شهدت تطور مستمر خلال الفترة ما بين 1999-2019 وهذا ما يدل على الجهود المبذولة

[1] The World Bank, GDP per capita (current US$) -Algeria**,** viewed date: 30/04/2023, **Op.Cit**, URL: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ

[2] Knoema.com, **Algeria- Poverty headcount ratio at national poverty Line,** viewed date: 02/05/2023, URLhttps://knoema.com/atlas/Algeria/Poverty-rate-at-national-poverty-line

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (CNES)**, Rapport National sur le Développement Humain Algérie 2007,** p.33, **URL: https://www.cnese.dz/ar/developpementhumain**

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Gouvernement Algérien, **Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2000-2015**, **juin 2016**, pp.31.32, URL**:** https://consulat-lyon-algerie.fr/wp-content/uploads/2016/12/Objectifs-du-millenaire-pour-le-developpement-Algerie-2016.pdf

من طرف السلطات العمومية أنداك، التي كانت تهدف من خلالها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، كما تجسدت سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر في الفترة 1999-2019، من خلال التحويلات الإجتماعية التي خصصتها السلطات العمومية في تلك المرحلة، عن طريق نفقاتها التحويلية التي تضبطها في ميزانيها العامة السنوية،[1] وعليه فقد اتخذت سياسة الدعم الحكومي في الجزائر عدة أشكال نذكر منها مايلي:[2]

أولاً: الدعم الموجه للحصول على السكن، **ثانياً**: الدعم الموجه للعائلات أو للمجتمع والذي ينقسم إلى: منها العلاوات العائلية، منها دعم التعليم، منها دعم الأسعار الواسعة الاستهلاك مثل الحبوب والحليب، منها دعم الحصول على الكهرباء والغاز، **ثالثاً**: دعم المتقاعدين، **رابعاً**: دعم الصحة، **خامساً**: دعم المجاهدين، **سادساً**: الدعم الموجه لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين اضافة إلى فئة أصحاب الدخل الضعيف، حيث بلغت نسبة التحويلات الإجتماعية الضخمة التي خصصتها السلطات العمومية للمواطنين في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 الموجهة إلى القطاعات السالفة الذكر، فقد بلغت سنة 1999 نسبة التحويلات الإجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB بـ: 13.64%،[3] أما بالنسبة لنسبة التحويلات من إجمالي الميزانية السنوية العمومية فقد قدرت نسبة التحويلات الإجتماعية بـ: 8.59% لكن بالوصول إلى سنة 2018 فقد إرتفعت نسبة التحويلات الإجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB بـ: 8.40% أما بالنسبة لإجمالي الميزانية السنوية من نفس السنة فقد قدرت نسبة التحويلات الإجتماعية بـ: 20.40%، وما يفسر هذا الإرتفاع في قيمة التحويلات الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 فقد كان نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما انعكس بدوره على تلك القطاعات[1].

وأخيراً ما يمكن استخلاصه، فبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية IDH في الجزائر بين عامي 1999 و2019؛ إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع حجم الإستثمارات العمومية المخصصة للبرامج التنموية في تلك الفترة، كما أنها تبقى مدفوعة بعائدات الريع النفطي، فمثلاً إذا قمنا بمقارنة مؤشر

---

[1] كافية عيدوني، أثر الدعم الإجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL، **مجلة المنهل الإقتصادي**، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021، ص.332.228.

[2] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2000-2015, juin 2016, **Op.Cit**, p.34.

[3] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2002**,** 18 Septembre 2001, p.38, **Op.Cit,** URL: **https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2018 et prévisions 2019-2020**, p.48, **URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**

التنمية البشرية IDH في الجزائر ومؤشراته المكونة له لعام 2018 مع دول أخرى لم تستثمر ما استثمرته الجزائر بين عامي 1999 و2019 وفي نفس المستوى الإقتصادي تقريبا، نجد أن هذه الدول حققت نتائج ايجابية أحسن من الجزائر في مؤشر التنمية البشرية IDH كما أنها جاءت ضمن الفئة الثانية أي ذات تنمية بشرية مرتفعة، فمثلاً فقد جاءت تونس في المرتبة 91 من أصل 189 دولة، حيث قدرت قيمة دليل التنمية البشرية بـ: 0.739 والعمر المتوقع عند الولادة بـ: 76.5 وعدد سنوات الدراسة بـ:15.1 أما متوسط سنوات الدراسة بـ: 7.2 ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي قدر بـ:10.677، أما ليبيا فقد جاءت في المرتبة 110 حيث قدرت قيمة دليل التنمية البشرية بـ: 0.708 والعمر المتوقع عند الولادة بـ: 72.7 وعدد سنوات الدراسة بـ: 12.8 أما متوسط سنوات الدراسة بـ:7.6 ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي PIB قدر بـ: 11.685 أما مصر فقد جاءت في المرتبة 116 حيث قدرت قيمة دليل التنمية البشرية بـ: 0.700 والعمر المتوقع عند الولادة بـ: 71.8 وعدد سنوات الدراسة بـ: 13.1 أما متوسط سنوات الدراسة بـ: 7.3 ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي PIB قدر بـ: 10.744 أما تركيا فقد جاءت ضمن الفئة الأولى ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً وفي المرتبة 59 حيث قدرت قيمة دليل التنمية البشرية بـ: 0.806 والعمر المتوقع عند الولادة بـ: 77.4 وعدد سنوات الدراسة بـ: 16.4 أما متوسط سنوات الدراسة بـ: 7.7 ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي PIB قدر بـ: 24.905، وعليه يمكن القول أن الجزائر خلال الفترة بين عامي 1999 و2019 فقد خصصت مبالغ مالية كبيرة بالمقارنة مع هذه الدول المذكورة من أجل الرفع من مؤشرات التنمية البشرية IDH لكن هذه المبالغ المالية كانت مدفوعة بعائدات الريع النفطي وهذا ما يؤثر على مؤشرات التنمية البشرية IDH عند انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية[1].

وفي نفس السياق، فبالرغم من تطور حجم الاستهلاك الأسري في الجزائر بين عامي 1999 و2019 الذي يدل على تحسن الأوضاع المعيشية للسكان باعتباره أحد المؤشرات الدالة عن تراجع نسبة الفقر إلا أن القدرة الشرائية للمواطن تبقى ضعيفة وهشة، نتيجة ارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى ضعف سياسة الأجور المطبقة في الجزائر مقابل حاجيات ومعدل استهلاك الفرد الجزائري، أي أنه بالرغم من تطور حجم الاستهلاك الأسري في الجزائر خلال الفترة 1999 و2019، إلا أن سياسة الأجور لم تعرف تطور وبقيت ثابتة، وهذا ما تبينه نتائج التحقيق الوطني حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة الأسر الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء ONS عام 2011 الذي يبين أن الإنفاق الوطني المتوسط

[1] Le programme des Nations Unies pour le développement(PNUD), Le Rapport sur le développement humain 2019, Au-delà des revenus des moyennes et du temps présent: Les inégalités de développement humain au XXI[e] siècle, **Op.Cit,** pp.338.339.

لاستهلاك الأسرة المعيشية يقدر بـ: 59.700 دج في الشهر، وبالتالي هناك فجوة معتبرة بين معدل الأجر الوطني المتوسط الذي يبلغ حوالي 32.000 دج عام 2014 ومعدل الاستهلاك[1].

كما جاء التقرير الخاص بالبنك الدولي The World Bank حول الوضعية الإقتصادية لبلدان المغرب العربي لسنة 2017 ليدعم هذا الطرح ويبين كذلك التفاوت الكبير في معدلات الاستهلاك في الجزائر خاصة في المناطق الحضرية التي يعيش فيها قرابة 75% من فقراء الجزائر ويشتغلون بوظائف في القطاع غير الرسمي، وهذا ما يدل على وجود لا مساواة اجتماعية في التوزيع، وعليه فإن انحسار الفقر في الجزائر تقابله تفاوتات إجتماعية كبيرة فحسب تقرير البنك الدولي The World Bank حول الوضعية الإقتصادية للجزائر لعام 2017 الذي يقدر الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الجزائر بحوالي 27.7% كما أن نسبة 10% من سكان الجزائر أو قرابة أربعة ملايين نسمة مُعرضين لخطر السقوط مرة أخرى في دائرة الفقر، ويرجع التقرير أن السبب الرئيسي في ذلك هو البطالة،[2] المرتبطة بالنمو القائم على متغير الريع النفطي[3].

أما فيما يخص البعد المتعلق بنظام الحماية الإجتماعية، فقد سمحت التحسينات الكبيرة في المؤشرات الماكرو- اقتصاديه من تحسين وزيادة نسبة التحويلات الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB أو بالنسبة للميزانية العامة السنوية، لكن بالمقابل في ظل الإعتماد على الريع النفطي كمصدر رئيسي للدخل في الجزائر يظل نظام الحماية الإجتماعية أو نظام التحويلات الإجتماعية مهدداً في أي لحظة ممكنة نتيجة نقص المداخيل الريعية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وعلى سبيل المثال يمكن ذكر ما حدث لصناديق الضمان الإجتماعي وصندوق التقاعد التي تطورت مداخيلهما بين عامي 2001 و2013 بنسبة 35.84%، لكن بالتوازي مع ذلك كان إنفاقها أكبر، وهذا ما جعل صندوق التقاعد مهدداً بالإفلاس في أية لحظة ممكنة، ومن جانب أخر يعكس نظام الحماية الإجتماعية أو سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر سياسات الدولة للحفاظ على السلم الإجتماعي، وعليه فبالرغم من تطور سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB أو بالنسبة للميزانية العامة السنوية ما بين عامي 1999 و2019، إلا أنها

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.272.

[2] La Banque mondiale**, rapport sur La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent**, 17octobre 2016, **URL:** https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.273.

لا تعكس الأهداف المرجوة من هذه السياسة، بالإضافة إلى كونها مصدر لا مساواة إجتماعية وتفاوتات إقليمية كبيرة، رغم تحسينها للقدرة الشرائية للفئات المحرومة[1].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، على أن السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي تطبيقها في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة؛ من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي للخروج من الارتباط الريعي، لم تحقق كامل الأهداف المسطرة لها حيث ظلت تفتقر للفاعلية لاعتمادها المفرط على عائدات القطاع النفطي المعرض للصدمات من فترة لأخرى، وهذا ما أثر سلبا على النموذج التنموي والإستقرار السياسي، نتيجة لهشاشة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر من فترة لأخرى ما بين عامي 1999 و2019 وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي من شأنها أن تخلق الثروة خارج قطاع المحروقات وبالتالي فك الإرتباط الريعي.

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.274.275.

خلاصة الفصل:

تبعاً لما عُرض في هذا الفصل؛ فإن الخلاصة التي يمكننا الخرج بيها، هي أن ما يميز الإقتصاد الجزائري طبيعته الريعية، فبالرغم من انتقاله من النموذج الإشتراكي إلى النموذج الرأسمالي، إلا أنه بقى يعتمد على الريع النفطي كمصدر أساسي في تحصيل مختلف الموارد المالية للخزينة العمومية في الجزائر، ونظراً لهذه المداخيل المرتفعة التي يحققها، فقد أعتبر ذات مكانة اقتصادية هامة في الإقتصاد الوطني، باعتباره المساهم الكبير في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة في حجم الصادرات بالمقارنة مع قطاعات اقتصادية أخرى، مثل قطاعي الفلاحة والصناعة وهذا ما جعله المستحوذ الأول على قطاع التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المساهمة الكبيرة للريع النفطي في الميزانية العامة للدولة وجلب العملة الصعبة، وعليه فإن الطبيعة الريعة للاقتصاد الوطني جعلته سريع التأثر بمجموعة من المتغيرات خاصة في ظل ارتباط متغير الريع النفطي بعوامل خارجية المنشأ هي التي تحدد أسعاره، إضافة إلى أن الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني بهذا المورد، جعله يعاني من أعراض المرض الهولندي، وهو ضعف القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الأخرى، ولا سيما الزراعية والصناعية، أمام القطاع النفطي.

كما أبرزنا في سياق أخر، كيفية توظيف الموارد المالية الناتجة عن متغير الريع النفطي في السياسة الإقتصادية في الفترة ما بين عامي 1999 و2019، من طرف النظام السياسي في عهد حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة، باعتبار أن نجاح السياسية الإقتصادية تعدُ أحد أهم المؤشرات الدالة على الإستقرار السياسي، التي عمل النظام السياسي السابق أو النخبة الحاكمة آنذاك على تحقيقها والوصول إليها، وهو خلق استقرار إقتصادي من أجل الوصول إلى الإستقرار السياسي وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج الإقتصادية المطبقة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019.

وفي الأخيرَ حاولنا في هذا الفصل أيضاً، دراسة وتقييم الأثر التي أحدثتها تلك البرامج الإقتصادية أو سياسة الإنفاق الحكومي في تلك الفترة على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر، وكيفية انعكاس ذلك على النموذج التنموي، من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على ذلك والمتمثلة في معدل النمو الإقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم بالإضافة إلى مؤشر الفقر، كما خلصت هذه الدراسة في الأخير من خلال تقييمنا لها على أن السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي السابق تحقيقها

فبالرغم من تحقيقها بعض النتائج الإيجابية في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرض للصدمات من فترة لأخرى، واهمال القطاعات الإقتصادية الأخرى مثل قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات. إلخ، كلها عوامل وأسباب جعلت من الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 هش وضعيف، وهذا ما أثر على النموذج التنموي في الفترة 1999-2019، وعليه يمكن القول أن نموذج التنمية القائم على الريع النفطي في الجزائر يبقى هش وضعيف في ظل ارتباطه بتيارات خارجية المنشأ، وبالتالي فمن أجل تحقيق الأهداف المسطرة يجب تنويع الإقتصاد الجزائري من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية التي من شأنها أن تخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وبالتالي الخروج من الارتباط الريعي.

الفصل الثالث:

توظيف الريع النفطي في العملية السياسية

وانعكاساته على الإستقرار السياسي في الجزائر

تمهيد:

يُعد متغير الريع النفطي كمورد اقتصادي، تستخدمه مختلف النخب الحاكمة في الدول الريعية ذات الإقتصاد الريعي في إدارة العملية السياسية وهندسة اللعبة السياسية من أجل ضمان الإستمرارية في السلطة والبقاء فيها لفترة طويلة من الزمن؛ ويكون ذلك وفقاً لما تريده هذه النخب الحاكمة في تلك الدول الريعية، وهذا ما سعت الوصول إليه النخبة الحاكمة أو النظام السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس السابق المستقيل؛ السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين 1999 و2019 من خلال توظيف المورد المالية الناتجة عن الريع البترولي من أجل تحقيق الإستقرار والإستمرار في السلطة لأطول فترة ممكنة، وبالتالي تمديد الحكم خارج الأطر الديمقراطية، عن طريق مجموعة من الممارسات والتوظيفات السياسية السلبية للموارد المالية الناتجة عن متغير الريع النفطي، خاصة في ظل عودة الأسعار للارتفاع من جديد بداية الألفية الجديدة، كما أن هذه التوظيفات السياسية للمتغير الريعي فقد انعكست بدورها على مؤشرات الإستقرار السياسي في الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 سلبا، وبالتالي جعلت من الإستقرار السياسي في الجزائر ضعيف وخاضع لهذا المتغير الريعي بسبب هشاشة الأوضاع على المستوى الداخلي للجزائر في تلك الفترة ما بين سنتي 1999 و2019، وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى توظيفات الريع النفطي في العملية السياسية والإنعكاسات التي أفرزها متغير الريع البترولي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 على الإستقرار السياسي، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية على النحو التالي:

المبحث الأول: الريع النفطي والإنتقال الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني: الريع النفطي والمجتمع في الجزائر

المبحث الثالث: الريع النفطي والفساد في الجزائر

المبحث الأول: الريع النفطي والإنتقال الديمقراطي في الجزائر

ما يميز الأنظمة السياسية في الدول الريعية؛ هو استخدام النخب الحاكمة الموارد المالية للريع البترولي من أجل ضمان البقاء في السلطة والإستمرار فيها للمدة طويلة من الزمن، وبالتالي تحقيق الإستقرار للنظام السياسي حتى ولو كان ذلك على حساب الجانب الديمقراطي في تلك الدول الريعية، ويكون ذلك من خلال توظيف النخبة الحاكمة الموارد المالية للعائدات النفطية لصالحها من أجل تكريس الطابع التسلطي للنظام السياسي القائم عن طريق عرقلة عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال كبح حدوث عملية الإصلاحات الديمقراطية أو التغييرات السياسية في تلك الدول الريعية وبالتالي تحقيق الإستمرارية في السلطة، ومن هذا المنطلق سوف نحاول من خلال هذا المبحث فهم كيفية توظيف واستخدام النظام السياسي الجزائري أو النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الموارد المالية للمتغير الريعي كمصدر لإحتكار وتثبيت القواعد التسلطية للنظام السياسي الجزائري أنداك من أجل كبح حدوث عملية الإنتقال الديمقراطي خلال الفترة 1999-2019، وكيفية انعكاس ذلك على مؤشرات الإستقرار السياسي، ويكون ذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: الريع النفطي كمصدر للسلطة السياسية

يُعتبر الريع النفطي أحد الأركان الأساسية التي بنيت عليها الدولة الريعية في الجزائر، فالنخبة الحاكمة في الجزائر تقوم باستخدام الموارد المالية الناتجة عن الريع البترولي كمصدر لشرعنة السلطة السياسية؛ ويكون ذلك وفقاً لما تريده تلك النخب الحاكمة، حيث أنها في ظل انخفاض أسعار النفط تقوم النخبة الحاكمة بعملية الإصلاحات؛ وبالتالي اتجاه سلوكها نحو الإنفتاح وهذا ما حدث في الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية ثورات الربيع العربي عام 2011، لكن في حالة حدوث الطفرة النفطية وارتفاع في أسعار النفط فقد اتجه سلوك النخبة الحاكمة في الجزائر نحو تثبيت دعائم النظام التسلطي عن طريق مجموعات من الأليات؛ وهذا ما حدث في الجزائر منذ عام 1999 مع حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث كان لظاهرة الطفرة النفطية والإرتفاع الكبير في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية بداية الألفية دور كبير في تكريس الطابع التسلطي للنظام السياسي آنذاك، حيث أن تلك الطفرة النفطية لم تشجع النظام السياسي

الجزائري على إحداث التغيير اللازم من أجل الإنتقال نحو الحكم الديمقراطي، بل ساهمت تلك المداخيل الريعية المحققة على تثبيت الدولة الريعية والنظام التسلطي في الجزائر، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كيفية استغلال النخبة الحاكمة في الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الموارد المالية للعائدات النفطية كمصدر لشرعية السلطة السياسية، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولاً: الريع النفطي والشرعية السياسية في الجزائر

يعُود الإهتمام بقضية الشرعية إلى عالم الإجتماع الألماني ماكس فيبر max weber الذي أرجعها إلى كونها تستمد من إحدى النماذج الثلاثة التي تتمثل فيما يلي:[1] الشرعية التقليدية؛ الشرعية الكاريزمية؛ الشرعية العقلانية القانونية، فالشرعية التقليدية هي التي تستمد من مصادر تقليدية مثل الملكية والحكم الوراثي أو الإنتماء القبلي أو العامل الديني، كما أن هناك الشرعية الكاريزمية التي تستمد من الصفات الشخصية للقائد أي التي تعتمد على قوة الشخصية لدى القائد وحضوره السياسي والإجتماعي بين المجموعة مثل قادة الحركات السياسية والعسكرية، أما النموذج الثالث والأخير هي الشرعية القانونية– العقلانية المحددة بالمعايير القانونية والتي تعتبر القانون والدستور والمنطلق العقلي مصادرها الوحيد وهي تتعلق أساساً بالدولة الحديثة الديمقراطية الليبرالية وهو النموذج الذي يلعب فيه أسلوب الإنتخاب الدور الكبير في حسم مسألة شرعية الجهة الحاكمة، التي لا يمكنها أن تحافظ على بقائها وتمارس سلطتها إلا عن طريق الفوز في الإنتخابات الديمقراطية المنظمة،[2] وبالتالي فإن أي نظام سياسي مهما كانت طبيعته فهو بحاجة إلا قدر كبير من الشرعية السياسية؛ من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والإستمرار في السلطة، وعليه فإن شرعية النظام السياسي في الدولة الحديثة تكون شرعية إنسانية إجتماعية مشروطة أساساً بأخذها بالطرق الديمقراطية عكس الدول غير الديمقراطية، كون أن أي نظام سياسي يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية؛ سيعاني أيضاً من مشكلة غياب الشرعية القائمة على المصدر العقلاني القانوني لماكس فيبر max weber وعلى ذلك فإن النظام الذي يرفض الخيار الديمقراطي ويفتقر نتيجة لذلك إلى الشرعية الديمقراطية لا يبقى أمامه إلا خيار قيامه

[1] Martin E. Spencer, Wiber on legitimate Norms and Authority, **The British Journal of Sociology**, Vol.21, No.02, (Jun.1970), pp. 131-133.

[2] عبد الله بلغيث، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 476.475.

بمجموعة من الممارسات السلبية التي تضمن له الإستقرار والإستمرار في السلطة لفترة طويلة عن طريق الإستبداد والإرغام[1].

وتبعاً لما سبق، ما يميز الأنظمة السياسية الريعية في الدول العربية منذ الإستقلال إلى اليوم، على أنها دائما تتصرف من منطلق أنها أنظمة شرعية حتى وإن كان انعدام الشرعية عنصراً أساسياً في تكوينها، ففي الحالات جميعاً سواء كانت النخبة الحاكمة قد وصلت إلى السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع، أو عن طريق توظيف واستعمال أدوات ومصادر أخرى غير ديمقراطية التي تضمن لها الإستمرار في السلطة وبالتالي تحقيق الإستقرار السياسي، خاصة في ظل أن تلك النخب في الدول العربية الريعية أنها لا تمتلك الأدوات التي تثبت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تصنع له القبول لدى المجتمع، أي تجعل من النظام السياسي في نظر المجتمع على أنه نظاماً شرعياً قائم على أسس ديمقراطية، ومن بين الأنظمة التي تستعمل هذه الأدوات نجد على سبيل المثال النظام السياسي الجزائري الذي كان في كل مرة يستند إلى شرعية جديدة، فمن الشرعية التاريخية الثورية؛ إلى الشرعية القائمة على استخدام وتوظيف الموارد المالية للريع البترولي لإضفاء الشرعية على النظام السياسي كبديل عن الشرعية القانونية الدستورية الإنتخابية المستمدة من الشعب، والبعيدة كل البعد عن الرضا العام والقبول الطوعي من قبل المواطنين؛ خاصة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والمحافظة على السلطة[2].

لقد استمدت الجزائر شرعيتها كدولة من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، التي ارتكزت على المقاومة ضد الإحتلال الفرنسي وتحقيق الإستقلال،[3] وعليه فإن السلطة في الجزائر بعد الإستقلال كانت مشكلة من النخبة البيروقراطية والعسكرية بعمومها التي كانت تستند على الشرعية الثورية بشكل مباشر من

[1] عبد الدين بن عمراوي، الشرعية الديمقراطية: في مقاربة المفهوم وتحديد الأسس، **دراسات قانونية وسياسية**، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، ص.214.

[2] عبد القادر دندن وأخرون، **العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 03 مارس2021)، ص ص.313.112.

[3] عبد النور ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.133.

أجل تحريك وتوعية المجتمع،[1] ومن منطلق صنع وتبني الثورة التحريرية الوطنية فقد اتخذت النخبة الحاكمة في الجزائر منذ الإستقلال وبشكل طبيعي التاريخ كمصدر أساسي للشرعية السياسية،[2] كما اعتمدت أيضاً النخبة الحاكمة في الجزائر على حزب جبهة التحرير الوطني، كأداة أو كواجهة سياسية هامة في تدعيم شرعية النظام السياسي في تلك الفترة، من خلال ممارسته التعبئة السياسية للمواطنين لتبني مختلف السياسات العامة القائمة أنذاك[3].

وهذا ما أكدته المواد رقم: 23 و24 و26 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963 على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد في الجزائر يحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية ويُشيد الاشتراكية في الجزائر،[4] كما جاء مرسوم 14 أوت 1963 ليؤكد كذلك على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو التنظيم السياسي الوحيد الذي له الشرعية الدستورية في تسيير الحياة السياسية، ومنع تشكيل أي تجمع ذو طابع سياسي على كافة التراب الوطني، ليشمل ذلك كل من الأحزاب السياسية وباقي التنظيمات، فالجزائر كباقي الدول الإفريقية اعتمدت الحزب الواحد استنادا على الشرعية التاريخية الذي يعود له الفضل في استقلال البلاد، كما يتعاون مع الحزب مجموعة من المنظمات الإجتماعية على غرار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد الطلبة الجزائريين، اتحاد النساء الجزائريات.. الخ،[5] وبالتالي فإن الشرعية الثورية والتاريخية القائمة في الجزائر آنذاك، كانت لا تعتمد على الشرعية القانونية الدستورية والمشاركة الشعبية الواسعة والفعالة في الحياة السياسية[6].

---

[1] عبد الدين بن عمراوي، أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 04، العدد 01، فيفري 2016، ص.122.

[2] نوال بلحربي، **أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007** (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2006-2007)، ص.92.

[3] عبد النور ناجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.132.

[4] Article No: 23.24.26, Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire pour L'année 1963, date à Mardi 10 Septembre 1963**, Journal Officiel De La République Algérienne Démocratique et Populaire** N° 64, pour L'année 1963, p.890.

[5] كريمة بلهواري، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2015، ص.65.

[6] عبد الدين بن عمراوي، أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية، **مرجع سابق الذكر**، ص.122.

وتبعًا لما سبق، فقد إرتبطت إشكالية أو أزمة الشرعية في الجزائر منذ الإستقلال بتحكم منطق القوة في السياسة والمجتمع ومعارضة المجتمع المدني لهذا المنطلق، فقد كان هناك تيار الذي كان يعمل جاهداً من أجل البقاء في السلطة لفترة غير محددة، الذي ادعي امتلاكه التجربة والأحقية التاريخية والثورية في الحكم عن غيره، ويعتبر نفسه صاحب الشرعية الثورية التي تؤهله دون غيره للمحافظة على استمرارية النظام السياسي والدولة الوطنية ومؤسساتها، فمنذ الإستقلال في الجزائر استولت بيروقراطية عسكرية على السلطة التي أطرت المجتمع بالإستبداد، وكان ذلك بذريعة منع حدوث أي انفجار للدولة الوطنية الجزائرية، لكن لا يوجد أي شيء أكثر خطورة لدى هذه السلطة المفروضة بالقوة من فقدان الشرعية السياسية[1].

ومن جهة أخرى، لكن مع تولي الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم في الجزائر منذ عام 1999 فقد تغيرت الأمور عما كانت عليه، حيث حاول النظام السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 تثبيت شرعيته عن طريق العمل على استعادة الإستقرار الأمني للجزائر الذي عرفته البلاد خلال سنوات التسعينات، ومن أهم التدابير التي اتخذها آنذاك من أجل إستعادة الإستقرار الأمني، هو اصدار قانون رقم 08/99 المتعلق باستعادة الوئام المدني، الذي كان له الدور البارز في المصالحة الوطنية واعادة الأمن والإستقرار إلى كل ربوع الوطن، فحسب المادة الأولى والثانية منه فإنه يندرج هذا القانون في إطار الغاية السامية المتمثلة في استعادة الوئام المدني، الذي يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، الذين يعبرون عن ارادتهم في التوقف، بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع، وللاستفادة من أحكام هذا القانون يجب على الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها، مقابل استفادتهم من أحد التدابير الأتية: الإعفاء من المتابعات القضائية؛ الوضع رهن الإرجاء؛ تخفيف العقوبات[2].

---

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.192.

[2] المادة الأولى والثانية من القانون رقم 99-02 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق لـ: 13 جويلية سنة 1999، المتعلق باستعادة الوئام المدني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 46 بتاريخ الثلاثاء 29 ربيع الأول عام 14420هـ الموافق لـ: 13 جويلية سنة 1999)، ص 03.

واستكمالاً لسياسة الوئام المدني والأخذ بالحل السياسي كبديل عن الحلول الأمنية، قام الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بتدعيم هذا القانون بميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الإعلان عنه في 14 أوت 2005 بعد انتخابه للعهدة الثانية في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004، الذي وافق عليه الشعب الجزائري بالأغلبية المطلقة في الإستفتاء المنظم يوم 29 سبتمبر 2005،[1] حيث أن نتائج الإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، المعروض على الشعب الجزائري كانت نتائجها حسب المجلس الدستوري كالاتي:[2] المصوتون (بنعم) 14.057.371 وهو ما يعادل 97.38%، أما المصوتون (لا) 377.748 وهو ما يعادل 2.62%، وعليه فقد تم تنفيذ هذا الميثاق بوصفه قانوناً من خلال الأمر رقم 01/06 المؤرخ في 27 أفريل 2006 والمتضمن تنفيذ أحكام الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية المعبر عن الإرادة السيدة للشعب الجزائري من أجل تحقيق الإستقرار للأمة وتطورها وهذا حسب مادته الأولى،[3] كما أن الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار النفط مع بداية الألفية والأريحية المالية آنذاك للخزينة العمومية، سمحت للنظام السياسي بتنفيذ المواد التي جاءت بها المراسيم الرئاسية، المتعلقة باستعادة الإستقرار الأمني في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي: **أولاً:** المرسوم الرئاسي رقم 06-124 المؤرخ في 27 مارس سنة 2006 الذي يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية،[4] **ثانياً:** المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المؤرخ في 28 فيفري سنة 2006 والمتعلق بتعويض

---

[1] عبد المجيد درويش، خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر، **مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 10، العدد 01، السنة 2018، ص 180.

[2] إعلان المجلس الدستوري رقم 01 /إ.م.د/ 05 المؤرخ في 27 شعبان عام 1426 الموافق لأول أكتوبر سنة 2005، يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر سنة 2005، حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 67 بتاريخ الأربعاء 02 رمضان عام 1426هـ الموافق لـ: 05 أكتوبر سنة 2005)، ص 04.

[3] المادة الأولى من الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 28 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 22 فيفري سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006)، ص 03.

[4] المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 06-124 المؤرخ في 27 صفر عام 1427 الموافق لـ: 27 مارس سنة 2006، الذي يحدد كيفيات إعادة تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19 بتاريخ الأربعاء 29 صفر عام 1427هـ الموافق لـ: 29 مارس سنة 2006)، ص 03.

ضحايا المأساة الوطنية،[1] **ثالثاً:** المرسوم الرئاسي رقم 06-94 المؤرخ في 28 فيفري سنة 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب[2].

وانطلاقاً مما سبق، فقد كان للقانونين المتعلقين باستعادة الوئام المدني والميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، نتائج جدُ إيجابية على المستوى الأمني، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي انطلقت منذ عام 2001 بفضل عودة أسعار النفط للارتفاع التي ساهمت بدورها في زيادة المداخيل المالية للخزينة العمومية، كلها عوامل أكسبت الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة شرعية ومشروعية أي قاعدة شعبية عريضة وحلفاء على مستوى هرم السلطة، بالرغم من وجود بعض الصراعات الخفية حول العهدة الثانية بوجود شخصيات كانت تؤيد المترشح على بن فليس في رئاسيات عام 2004، وبالتالي فإن الشرعية الجديدة أي شرعية إرساء الأمن والاستقرار وكذا السياسة الإقتصادية القائمة على توزيع المداخيل الريعية على المجتمع ساهمت في دعم موقع الرئيس، وبالتالي ضمان الإستمرار في السلطة لفترة طويلة من الزمن[3].

وتبعاً لما سبق، فإن المشروعية التي اكتسبها النظام السياسي آنذاك المستمدة من الشعب فقد ضمنت له الاستمرار في السلطة التي تم تجسيدها بوجود الغطاء الدستوري لها من خلال تعديل المادة 74 من دستور 1996 التي كانت تنص على أنه يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة،[4] بالمادة 04 من التعديل الدستوري لسنة 2008 التي نصت على أنه يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية،[5] وهي المادة التي سمحت للنظام السياسي للاستمرار في السلطة من خلال عدم تحديد عدد العهدات الرئاسية الممكنة لرئيس الجمهورية،

---

[1] المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006)، ص 08.

[2] المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 06-94 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد اقاربها في الإرهاب (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006)، ص 12.

[3] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

[4] المادة 74 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417هـ الموافق لـ: 07 ديسمبر 1996، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 76 بتاريخ الأحد 27 رجب عام 1417هـ الموافق لـ: 08 ديسمبر 1996)، ص 16.

[5] المادة 04 من القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429هـ الموافق لـ: 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 63 بتاريخ الأحد 17 ذي القعدة عام 1429هـ الموافق لـ: 16 نوفمبر سنة 2008)، ص 09.

وكان ذلك نتيجة للمشروعية التي اكتسبها النظام السياسي آنذاك بفضل إرتفاع أسعار المحروقات وسياسته التوزيعية القائمة على شراء السلم الإجتماعي التي مكنته من جمع تأييد على مستويين هما: على مستوى هرم السلطة؛ وعلى مستوى المجتمع من خلال تأييد العديد من الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني له،[1] لكن مع بداية سنة 2014 وحدوث الأزمة النفطية التي تسببت في انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، التي أدت إلى تراجع المداخيل الريعية للخزينة العمومية، ونتيجة لذلك فقد بدأت تتراجع معها مشروعية النظام السياسي في الجزائر بسبب تبني سياسة التقشف، بالإضافة إلى الصراع الذي كان موجود في هرم السلطة بسبب مرض الرئيس، كلها عوامل جعلت من النظام آنذاك يرضخ لتلك الضغوطات، وبالتالي فقد اضطر إلى القيام بالتعديل الدستوري لسنة 2016 من أجل احتواء الوضع القائم، وتم غلق العهدات الرئاسية والإكتفاء بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، وكان ذلك من خلال نص المادة 88 من التعديل الدستوري لسنة 2016 التي نصت على أنه يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة[2].

كما أن النظام السياسي في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة فقد حاول كذلك، أن يُكسب سلطته صفة السلطة الشرعية التي تؤهله لتولي مقاليد الحكم، وبالتالي ممارسته السلطة بالصفة الشرعية الدستورية ويكون ذلك عن طريق الأسلوب الإنتخابي، وبالعودة إلى المسار الإنتخابي وتنظيم العديد من العمليات الإنتخابية بصفة دورية سواء كانت إنتخابات رئاسية أو تشريعية أو محلية؛ ولائية وبلدية، وقد وجد النظام السياسي الجزائري في هذه العملية المبرر الكبير في إضفاء صفة الشرعية لحكمه على المستوى الدولي، حيث أن في كل انتخابات كان النظام السياسي يخصص مبالغ مالية ضخمة ناتجة عن الموارد المالية للريع البترولي لتغطية تكاليف هذه الإنتخابات، وهذا من أجل تكريس الأسلوب الإنتخابي كأداة فعالة لكسب الشرعية الدولية التي تضمن له الاستمرارية في السلطة،[3] كما اعتبرت استراتيجية الإنتخاب أداة تستخدمها الأنظمة الشمولية كخدعة للإختفاء ورائها من أجل البقاء والإستمرار في السلطة، وباعتبارها أنها أنظمة تبدى ملامح الديمقراطية بتبنيها الدساتير والإنتخابات والتعددية مع غياب الممارسات الديمقراطية

---

[1] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص 74.

[2] المادة 88 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 14 بتاريخ الاثنين 27 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق لـ: 07 مارس سنة 2016)، ص 17.

[3] نوال بلحربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.221.

الحقيقية، وقد صنف أندرياس شيدلر Andreas Schedler الجزائر في فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في مقاله الموسوم بـ: انتخابات دون ديمقراطية: قائمة التلاعب، ضمن نظام الإنتخابي الإستبدادي، فهو غطاء استعمله النظام السياسي الجزائري في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 لحماية ممارسته اللاديمقراطية،[1] ويرجع سبب ذلك أن نتائج كل الإنتخابات التي تعاقبت في الجزائر منذ عام 1999 إلى غاية سنة 2019 فقد تم الاعتراض على نتائجها بطريقة أو بأخرى، بسبب غياب الشفافية والوضوح في نتائجها[2].

وتبعاً لما سبق ذكره، فحسب أندرياس شيدلر Andreas Schedler تكمن مقومات نجاح الإنتخابات الديمقراطية من خلال ما يلي:[3] **أولاً:** التمكين Empowerment؛ الإنتخابات الديمقراطية تُمكن المواطنين من ممارسة السلطة من خلال اتخاذ وصناعة القرار **ثانيا:** حرية العرض Free supply؛ يجب أن يكون المواطنين أحرار في صناعة واختيار البدائل **ثالثاً:** حرية الطلب Free demand؛ حرية تشكيل الأولويات والتفضيلات من جانب المواطنين **رابعاً:** التضمين Inclation؛ كل المواطنين معنين في التسجيل في العمليات الإنتخابية دون شرط أو قيد **خامساً:** التعبير عن التفضيلات Insulation؛ يجب أن يكون المواطنين أحرار في تشكيل الخيارات وحرية التعبير عنها **سادساً:** النزاهة Integrity؛ في الأصوات المعبر عنها دون أي إضافات أو تزوير، شخص واحد يساوي صوت واحد **سابعاً:** الشخصية الحاسمة Irreversibility؛ عواقب الإختيار بمعنى أن النخبة التي أفرزتها الإنتخابات عليها تحمل مسؤولياتها كاملة.

وهكذا أصبح الريع البترولي كوسيلة استخدمته النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 كوسيلة لشرعنه حكمها ولتبرير ممارستها اليومية من أجل الإستمرار في الحكم لأطول وقت ممكن في غياب الشرعية الديمقراطية، كما أصبحت النخبة الحاكمة في الجزائر تتصرف في الريع البترولي كإرث خاص بها أو بوصفه مخزون الشرعية التاريخية في الجزائر،[4] وعليه يمكن القول على أن هناك علاقة ارتباط بين وجود الريع البترولي وشرعية السلطة السياسية في الحالة الجزائرية، فالريع البترولي ساهم في الأريحية

[1] Andreas Schedler, Elections Without Democracy The Menu Of Manipulation, **Journal of Democracy**, Volume 13, number 2, (April 2002), p. 42.

[2] ناجي سفير، تر: حسين عمر، تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي، في مجموعة من المؤلفين: ناشطين على الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي... ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات** (بيروت: دار شرق الكتاب، 2013)، ص 399.

[3] Andreas Schedler, **Op Cit**, pp.39-41.

[4] ناجي سفير، تر: حسين عمر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 399.398.

المالية للدولة وتحقيق الأهداف السياسية للنخبة المهيمنة من حيث البقاء في السلطة والحفاظ على الإستقرار السياسي، وبناء قدرات قوية لإجهاض المطالب الديمقراطية وقمع حركات المعارضة وكذلك بناء أليات لتوزيع العائدات الريعية على السكان بهدف شراء تأييدهم أو صرف أنظارهم على الجانب السياسي، وهذا بدوره أدى إلى تحقيق التوازن بين القمع وإعادة توزيع الريع، مما وضع النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في منأى عن الضغوط المطالبة بالديمقراطية، وبالتالي ضمان الإستمرار في السلطة[1].

وانطلاقاً من هذه الغاية فقد لجأت النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة 1999-2019 إلى الإفراط في استخدام الإيرادات المالية للريع البترولي كبديل عن الشرعية الإنتخابية الديمقراطية الدستورية المستمدة من الشعب، باعتبار أن النخبة الحاكمة هي التي تقوم بتوزيع الريع النفطي على أفراد المجتمع، الأمر الذي جعل منها مصدر الثروة والموزع للخدمات والمنافع وهي التي تخلق مناصب الشغل..الخ، وبهذا الأسلوب فإن النخبة الحاكمة في الجزائر آنذاك لم تعد في حاجة إلى الشعب كمصدر للشرعية، باعتبار أن الثروة النفطية تستخرج من باطن الأرض، وليست نتاجاً لمجهودات السكان، أو بمعنى أخر أن السلطة الحاكمة تستمد شرعيتها بالإعتماد على القوى الخارجية التي تحتاج إلى النفط، حيث أنها أقامت علاقة مقايضة مع الدول الكبرى، أساسها الحصول على النفط مقابل دعمها سياسياً من أجل البقاء في الحكم[2].

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه، على أن نظام الحكم في الجزائر منذ الإستقلال إلى اليوم، بقي يعاني من أزمة شرعية، فبالرغم من اعتماد النخبة الحاكمة على سياسات استثمارية تنموية ضخمة لصالح المواطنين قائمة على الإنفاق العمومي في الفترة ما بين عامي 1999 و2019، أي شرعية الإنجازات القائمة على مبادلة المنافع الإقتصادية التنموية (الشغل، السكن، الزيادة في الأجور، المنح الإجتماعية. الخ)، مقابل الولاء السياسي والإنتخابي لصالح النخبة الحاكمة، إلا أن اشكالية شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر لا يزال قائم إلى اليوم، وبالتالي لا يمكن حل هذه الأزمة في الجزائر بالإعتماد على السياسة التوزيعية للريع البترولي

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 193.

[2] **المرجع نفسه**، ص 194.

فقط من أجل كسب الشرعية السياسية دون الرجوع إلى الشرعية القانونية الدستورية الحقيقية، القائمة على المصدر العقلاني القانوني حسب ماكس فيبر max weber[1].

من ناحية أخرى؛ بالإضافة إلى الأسس الثورية والتاريخية والريعية التي يستمد النظام السياسي الجزائري منها قوته وشرعيته،[2] فبعد فترة التسعينات وحالة الفوضى التي عرفتها البلاد في ظل غياب المؤسسات الدستورية؛ بسبب الغاء المسار الإنتخابي سنة 1992 وفرض حالة الطوارئ، وبعد تعين اليامين زروال من طرف المجلس الأعلى للدولة سنة 1994 ليكون رئيس الدولة في فترة انتقالية وفي عام 1995 انتخب كرئيس للبلاد 1994-1999 الذي قام بتقديم استقالته في سبتمبر 1999، أدت إلى تنظيم أول انتخابات رئاسية جديدة في الجزائر، وتم فيها اختيار الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للبلاد، بحيث وصل الرئيس السابق إلى الحكم كرئيس للجمهورية الجزائرية في أفريل 1999 في إنتخابات شارك فيها سبعة مرشحين لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وقد خاض بوتفليقة هذه الإنتخابات تحت شعار الجزائر أمنة مستقرة وهو شعار اختزل البرنامج السياسي له[3].

فالرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ توليه الحكم حاول على احكام سيطرته على الجهاز التنفيذي، وكان شعاره في ذلك "لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع الرئيس" وبقدر ما كان الطموح كبيرا بقدر ما كانت المهمة صعبة، فالرئيس بوتفليقة آنذاك كان على دراية تامة بأن التحكم الكلي في دواليب صنع القرار، يتطلب إعادة صياغة التوازنات في أعلى هرم السلطة[4].

وبالتالي فقد مكنت العائدات المالية النفطية التي عرفتها الجزائر منذ الألفية النخبة الحاكمة من زيادة حجم الإنفاق العام على تحديث المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، من أجل تأمين استمرارية النظام الحاكم في السلطة، بحيث أصبح هذه الأجهزة مع مرور الوقت تقوم بتأمين استمرار النظام الحاكم في الجزائر

[1] عبد الله بلغيث، **مرجع سابق الذكر**، ص 477.

[2] عبد الدين بن عمراوي، أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية، **مرجع سابق الذكر**، ص.125.

[3] نعيمة سمينة، الإنتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد 61، العدد 16، جانفي 2012، ص 18.

[4] شريف إدريس، الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الإنتخابات الرئاسية، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 27 مارس 2014، ص 03.

خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019؛[1] كما قامت المؤسسة العسكرية والأمنية أيضاً بتوظيف الموارد المالية المتأتية من متغير الريع النفطي لدفع أجور موظفيها، وكذا من أجل مواجهة الإحتجاجات الشعبية على المستوى الداخلي فعدد رجال الأمن أحيانا كان يفوق عدد المتظاهرين، فبالإضافة إلى مواجهة الأخطار والتحديات على المستوى الخارجي[2].

ولمزيد من التفاصيل حول حجم الإنفاق العسكري في الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019، أنظر للجدول التالي:

جدول رقم (17): مؤشر الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بالأسعار الجارية ونسبته من الناتج المحلي الإجماليGDP

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP	%3.76	%3.43	%3.82	%3.70	%3.25	%3.28
النفقات العسكرية من إجمالي الميزانية العامة للدولة بالأسعار الجارية	1.826	1.881	2.092	2.101	2.206	2.802
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP	%2.83	%2.64	%2.92	%3.02	%3.85	%3.52

[1] إبراهيم توفيق حسنين، **مرجع سابق الذكر**، ص.248.

[2] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص 55.

النفقات العسكرية من إجمالي الميزانية العامة للدولة بالأسعار الجارية	2.925	3.094	3.946	5.172	5.281	5.671
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP	%4.33	%4.46	%4.84	%5.55	%6.27	%6.38
النفقات العسكرية من إجمالي الميزانية العامة للدولة بالأسعار الجارية	8.652	9.326	10.162	9.724	10.413	10.217
السنة	**2017**	**2018**	**2019**			
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP	%5.92	%5.47	%6.02			
النفقات العسكرية من إجمالي الميزانية العامة للدولة بالأسعار الجارية	10.073	9.584	10.304			

Source:

Knoema.com, **Algeria - Military expenditure as a share of GDP,** viewed date: 07/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Military-expenditure-as-a-share-of-GDP

Knoema.com**, Algeria** - **Military expenditure in current prices**, viewed date: 07/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Military-expenditure.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أعلاه، على أن مؤشر الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 سواء كانت تلك النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP أو كانت بالأسعار الجارية من إجمالي الميزانية العامة للدولة، فقد شهد تطور كبير في الفترة ما بين 1999-2019 ويرجع سبب زيادة حجم الإنفاق العسكري في الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999-2019 هو اعتماد النظام السياسي الجزائري آنذاك على مقاربة تقوم على تقوية المؤسسة العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تضمن له الاستمرار والبقاء في السلطة؛ كما يلاحظ كذلك على أن الأنظمة السياسية في الدول الريعية تكون الأكثر ميلاً للإنفاق العسكري بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا ما يدل على رغبة النخب الحاكمة في تلك الأنظمة السياسية على احتكار السلطة وتأمين استمراريتها فيها.

وانطلاقاً مما سبق، فإن النظام السياسي في الجزائر في الفترة ما بين 1999 و2019 قام باستخدام الموارد المالية للريع البترولي، من أجل تقوية المؤسسة العسكرية فحسب الموقع Global firepower،[1] المتخصص في الشؤون العسكرية فإن الجزائر لا تزال تمتلك أكبر ميزانية دفاع في القارة الأفريقية لسنة 2022 فقد أحتلت المرتبة الأولى على المستوى الأفريقي والثانية عربياً بعد السعودية والمرتبة 23 على المستوى العالمي بميزانية قدرت بـ: 9.7 مليار دولار أمريكي، وهنا يبرز أثر فرض القمع لمتغير الريع البترولي تستعمله الأنظمة السياسية في الدول الريعية من أجل القمع والإستبداد التي يضمن لها البقاء في السلطة؛ وهذا ما يطلق عليه مايكل روس Michael Ross بالأثر القمعي للريع البترولي، الذي تطرقنا له في الفصل النظري للدراسة.

وفي الأخير يمكن القول على أن النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، قامت بتوظيف العائدات النفطية الضخمة للريع النفطي في الجزائر من أجل شرعنة حكمها والإستمرار في السلطة لفترة طويلة من الزمن، بعيداً كل البعد عن الشرعية القانونية الدستورية المستمدة من الشعب وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة شرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 التي انعكست بدورها سلبا على المشاركة السياسية في الجزائر أنداك التي سوف نتطرق إليها في المطلب الثاني من الدراسة من خلال مايلي.

[1] Global firepower (GFP), Algeria Military Strength 2022, viewed date: 15/03/2022, **URL:** https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria

المطلب الثاني: الريع النفطي والمشاركة السياسية

تُعتبر المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية حسب صامويل هنتنغتون Samuel Phillips Huntington؛ فقد اقترنت التنمية السياسية في نظره بالعلاقة بين المأسسة السياسية والمشاركة السياسية، فهذه العلاقة هي التي تحدد درجة استقرار النظام السياسي من عدمه، لكن ما يميز النخب الحاكمة في الدول الريعية نتيجة لتوظيفها الموارد المالية الناتجة عن الريع البترولي في كسب سلطتها وشرعيتها دون الحاجة إلى صناديق الإقتراع، أثر على عملية بناء المؤسسات السياسية في تلك الدول الريعية وانعكس ذلك سلبا على نظرة المواطنين إلى حقوقهم السياسية بحيث اصبحوا أقل مطالبة بالمشاركة السياسية والدعوة نحو الإنتقال إلى الحكم الديمقراطي في تلك الدول الريعية النفطية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن استعمال النخبة الحاكمة في الجزائر للريع النفطي من أجل تأمين بقاء واستمرارية النظام السياسي في السلطة في الفترة ما بين 1999 و2019، نتج عن ذلك ضعف في نسبة المشاركة السياسية في الجزائر؛ التي أثرت في إرساء البناء المؤسساتي للدولة، ومن مظاهر هذه الأزمة هو عزوف المواطنين عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الإنتخابية، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كيفية تأثير توظيف الموارد المالية للريع النفطي للنخبة الحاكمة على نسبة المشاركة السياسية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على النحو التالي:

أولاً: الريع النفطي والمشاركة السياسية في الجزائر

يُشير مفهوم المشاركة السياسية Political Participation حسب الموسوعة الدولية للعلوم السياسية International Encyclopedia of Political Science ببساطة إلى ذلك النشاط الذي يهدف إلى التأثير على عمل الحكومة أو بعبارة أخرى يُقصد بها على أنها تلك الأنشطة الذي يُساهم من خلالها المواطن، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في عملية صنع القرار أو في تنفيذ السياسة العامة للنظام السياسي،[1] لكن ما يميز النخبة الحاكمة في الدول الريعية ذات الإقتصاد الريعي نتيجة لتوظيفها الموارد المالية للريع النفطي من أجل ضمان تحقيق الإستقرار والإستمرار في السلطة، أثر ذلك على مفهوم المشاركة السياسية في هذه الدول

[1] Bertrand Badie and others, **International Encyclopedia of Political Science**, Volume 01 (London: Sage Publication Ltd, 2011), p.1781.

الريعية؛ مما أدي ذلك إلى تراجع في نسبتها وبالتالي تغييب الديمقراطية،[1] خاصة في ظل الطرح القائل أن الدول الريعية النفطية ليست بحاجة إلى الإعتماد المطلق على العائدات الضريبية، فهي ليست بحاجة لتلك العائدات خاصة إذا حقق لها النفط أسباب استمرارها وبقائها في السلطة، وانطلاقًا من هذا الطرح فإن الدولة ليست بحاجة إلى بذل مجهود كبير لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ستغيب كل دوافع واسباب التحول إلى المنحى الديمقراطي والمشاركة السياسية الحقيقية،[2] وهذا ما تؤكده القاعدة الإنجليزية الشهيرة التي تقول: "لا ضرائب بدون تمثيل" "No taxation without représentation" التي تطرقنا لها في الفصل النظري من الدراسة في الجانب المتعلق بالمشكلة الضريبية، وعليه يمكن القول أن النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 نتيجة للموارد المالية الكبيرة الناتجة عن الريع البترولي الخارجي الذي منح للنخبة الحاكمة في الجزائر استقلالية مالية معتبرة فقد أثر ذلك على المشاركة السياسية، الذي تجسد من خلال علاقة الأفراد ونظرتهم إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشدداً في المطالبة بهذه المشاركة والدعوة نحو الإنتقال الديمقراطي[3].

وتبعاً لما سبق، لقد تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والإجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، ومن هنا برزت رغبة النخبة الحاكمة منذ الإستقلال في عدم اشراك القوى الأخرى في الحكم، خاصة ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير الوطني بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف هياكل الحزب على المستوى القاعدي وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى الإجتماعية من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي

[1] هناء قيصران، تأثير الإقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي دراسة حالة: دول الخليج، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 05، المجلد 01، ديسمبر 2017، ص.379.

[2] فريد ابرادشة، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 01، المجلد 05، جوان 2020، ص.378.

[3] سامية معتوق وأخرون، معضلة الريع في الجزائر، **مجلة جديد الإقتصاد**، العدد 01، المجلد 15، ديسمبر 2020، ص.188.

افتقاد وجود القنوات الشرعية الأخرى للتمثيل، لذلك انفتح الباب آنذاك أمام العنف من أجل توصيل المطالب وإعلان الإحتجاجات[1].

كما يرجع سبب ذلك إلى طبيعة الحزب الحاكم الذي أطر ثورة التحرير، ولكنه عوض أن يكون كما بدأ حزباً للأمة تحول إلى حزب للدولة Du Parti Nation au Parti Etat وبهذا صار في يد أقلية تُوجهه كما شاءت وتأخذه حيثما تشاء، وبالتالي تخليه عن دوره بشكل تام وعن أهداف الحزب التي تأسس من أجلها، واصبح تابعاً إلى مؤسسة الرئاسة ومتحدثاً باسم الرئيس بل أصبح الرئيس هو الحزب، والحزب هو صوت الرئيس، وعليه يمكن القول أن الجزائر قبل عملية التحول نحو التعددية الحزبية عام 1989 لم تكن تمتلك أي تقاليد أو أي ميراث يُعبر عن المشاركة السياسية الحقيقية، فالمفهوم الذي كان سائداً في تلك المرحلة هو التعبئة وليست المشاركة[2].

وهو نفس السلوك الذي استمر حتى بعد تبني التعددية السياسية، أذ اصبحت ضعف نسبة المشاركة السياسية خاصة في المواعيد الإنتخابية من السمات الأساسية للنظام السياسي الجزائري خلال الفترة 1999-2019، خاصة في ظل الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار النفط بداية الألفية، التي أثرت على نسبة المشاركة الإنتخابية في الجزائر، وهذا ما يؤكده الإنخفاض الكبير في نسبة التصويت في مختلف الإنتخابات التي عرفتها الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019،[3] والتي سوف نستعرضها الأن من خلال مقارنة نسبة المشاركة السياسية عبر مختلف الاستحقاقات المنظمة في الجزائر، لكي نوضح مدى تحكم الإرادة الشعبية في عملية الإقتراع العام من عدمها[4].

ما يلاحظ من خلال الإنتخابات الجزائرية، هو التناقص التدريجي في نسبة المشاركة الإنتخابية في مختلف الإنتخابات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، سواء كانت إنتخابات رئاسية أو تشريعية، أو محلية ولائية وبلدية، فقد انخفضت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية لسنة

---

[1] عبد النور ناجي، التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، العدد 02، 2008، ص.39.

[2] فريد ابرادشة، **مرجع سابق الذكر**، ص.377.

[3] مولود فضيل ولقمان مغراوي، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، المجلد 10، جويلية 2021، ص.522.

[4] يوسف أزروال، **الحكم الرشيد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص.223.

1999 من نسبة 60.91%،[1] إلى نسبة 58.08% في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004،[2] ثم عادت نسبة المشاركة إلى الإرتفاع في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2009 إلى نسبة قدرت بـ: 74.56%،[3] لكن في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2014 عادت من جديد إلى الإنخفاض لتسجل نسبة قدرت بـ: 50.70%[4].

وفي نفس السياق، فقد امتدَ كذلك تناقص في نسبة المشاركة الإنتخابية إلى الإنتخابات التشريعية، ففي الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 بلغت نسبة المشاركة 65.60%،[5] ثم انخفضت إلى نسبة 46.17% في الإنتخابات التشريعية لسنة 2002،[6] لتستمر في هذا الإنخفاض في الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 مسجلة مسجلة نسبة قدرت بـ: 35.67%،[7] أما في الإنتخابات التشريعية لسنة 2012 فقد ارتفعت نوعاً ما بنسبة قليلة حيث سلجت نسبة المشاركة 43.14%، لكن هذه النسبة تبقى منخفضة وضعيفة بالمقارنة مع

[1] إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 99 المؤرخ في 04 محرم عام 1420هـ الموافق لـ: 20 أفريل سنة 1999، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 29 بتاريخ الأربعاء 05 محرم عام 1420 هـ الموافق لـ: 21 أفريل سنة 1999م)، ص.04.

[2] إعلان رقم 04 /إ.م.د/ 04 المؤرخ في 22 صفر عام 1425هـ الموافق لـ: 12 أفريل سنة 2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 24 بتاريخ الأربعاء 28 صفر عام 1425 هـ الموافق لـ: 18 أفريل سنة 2004م)، ص.03.

[3] إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 09 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1430هـ الموافق لـ: 13 أفريل سنة 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 22 بتاريخ الأربعاء 19 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ: 15 أفريل سنة 2009م)، ص.03.

[4] إعلان رقم 02 /إ.م.د/ 14 المؤرخ في 22 جمادي الثانية عام 1435هـ الموافق لـ: 22 أفريل سنة 2014، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 23 بتاريخ الأربعاء 23 جمادي الثانية عام 1435 هـ الموافق لـ: 23 أفريل سنة 2014م)، ص.05.

[5] إعلان رقم 01-97 /إ.م.د/ 97 المؤرخ في 04 صفر عام 1418هـ الموافق لـ: 09 جوان سنة 1997، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 40 بتاريخ الأربعاء 06 صفر عام 1418 هـ الموافق لـ: 11 جوان سنة 1997م)، ص.04.

[6] إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 04 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1423هـ الموافق لـ: 03 جوان سنة 2002، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 43 بتاريخ الأربعاء 12 ربيع الثاني عام 1423 هـ الموافق لـ: 23 جوان سنة 2002م)، ص.04.

[7] إعلان رقم 03 /إ.م.د/ 07 المؤرخ في 04 جمادي الأول عام 1428هـ الموافق لـ: 21 ماي سنة 2007، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 45 بتاريخ الأربعاء 26 جمادي الثانية عام 1428 هـ الموافق لـ: 11 جويلية سنة 2007م)، ص.03.

الإنتخابات التشريعية لسنة 1997،[1] أما في الإنتخابات التشريعية لسنة 2017 فقد انخفضت من جديد نسبة المشاركة لتسجل نسبة تقدر بـ: 35.37% بل حتى وصلت إلى المقاطعة في بعض المناطق على غرار مناطق القبائل، تيزي وزو سجلت نسبة المشاركة فيها 17.43%، بجاية فقد سجلت نسبة المشاركة 18.44%، البويرة سجلت نسبة المشاركة 26.58%، هذه الأرقام تبقى ضعيفة بالمقارنة مع نسبة المشاركة المسجلة في الولايات الأخرى التي تعرف فيها نسبة المشاركة ارتفاع مقارنة مع هذه الولايات[2].

ونفس الشيء يقال عن الإنتخابات المحلية البلدية والولائية، على أن نسبة المشاركة لم تتغير نحو الأفضل عن الإنتخابات التشريعية والرئاسية حيث أنها بقيت منخفضة، إذ سجلت نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية لسنة 2002 بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية APC، إذ قدرت نسبة المشاركة بـ: 43.9%، وفي المجالس الشعبية الولائية APW قدرت نسبة المشاركة بـ: 43.2%، أما في الإنتخابات المحلية لسنة 2007 فقد قدرت نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية APC بـ: 44%، وفي المجالس الشعبية الولائية APW قدرت نسبة المشاركة بـ: 43%،[3] أما الإنتخابات المحلية لسنة 2012 فقد قدرت نسبة نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية APC بـ: 44.27%، وفي المجالس الشعبية الولائية APW قدرت نسبة المشاركة بـ:42.84%،[4] أما الإنتخابات المحلية لسنة 2017 فقد قدرت نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية APC بـ: 46.86%، وفي المجالس الشعبية الولائية APW قدرت نسبة المشاركة بـ: 44.96%.[5]

---

[1] إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 12 المؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1433هـ الموافق لـ: 15 ماي سنة 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 32 بتاريخ السبت 05 رجب عام 1433هـ الموافق لـ: 26 ماي سنة 2012م)، ص.05.

[2] إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 17 المؤرخ في 21 شعبان عام 1438هـ الموافق لـ: 18 ماي سنة 2017، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 07 شعبان عام 1438هـ الموافق لـ: 04 ماي سنة 2017 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 34 بتاريخ الأربعاء 12 رمضان عام 1438 هـ الموافق لـ: 07 جوان سنة 2017م)، ص ص.36.63.

[3] Louisa Dris-ait Hamadouche, L'abstention en Algérie: un autre mode de contestation politique, **L'Année du Maghreb**, No.05, 2009, pp.263-273.

[4] حميدة دريادي، الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر... تعزيز للمسار الديمقراطي أم الحفاظ على الوضع القائم، **مجلة أبحاث**، العدد 02، المجلد 01، ديسمبر 2016، ص.35.

[5] محمد مجدان، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر2012-2021: بين الفعالية والضعف، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021، ص25.

إن هذا التناقص التدريجي في نسبة المشاركة الإنتخابية في الجزائر مؤشراً على العزوف الشعبي عن الإنتخابات، ولاسيما لدى فئة الشباب بحيث أصبحت المقاطعة والأوراق الملغاة وسيلة لدى الناخبين للتعبير عن غضبهم وتذمرهم عن الوضع القائم وعدم ايمانهم بالعملية الإنتخابية كلها، خاصة بعدما لاحظوا في كل المواعيد الإنتخابية أن أصوات المواطنين لا تأخذ بعين الإعتبار، إن هذا السلوك يعكس الإحباط واللامبالاة السياسية والنفور عن ممارسة الحق الإنتخابي الذي تحول في بعض فترات حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى عنف سياسي، خاصة بعد استنفاذ ألية التصويت لجدواها مثل إحتجاجات عام 2011 وعام 2019، وعليه يمكن استخلاص أن العزوف عن التصويت كان يشير إلى غضب شعبي لم تأخذه السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية بعين الإعتبار آنذاك، وهو سلوك سلبي نابع من وعي سياسي وليس ثقافة انعزالية عن الحياة السياسية كما كان يعتقد البعض في تلك المرحلة[1].

وتأسيساً على ما سبق، فإن الإستقلالية الشعبية عن العملية الإنتخابية وفقدان الثقة فيها في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 يرجع لكون أن الإنتخابات ألية لفرض الأمر الواقع وألية للإقصاء والبقاء في الحكم مهما كانت الظروف، فالأصل المتعارف عليه هو كون الإنتخابات ألية للاختيار بين المترشحين والبرامج وكذا ألية للمساءلة السياسية والمحاسبة، وهي ألية للتغيير والتداول السلمي على السلطة، والأهم من ذلك هي ألية لاكتساب الشرعية في الحكم، لكن هذا الأمر كان مغيب في الجزائر في تلك المرحلة، بل كانت الإنتخابات تشكل أزمة في حد ذاتها عوض أن تساهم في إدارة الأزمات السياسية وحلها[2].

وفي ذات السياق، كذلك من بين أسباب التي أدت كذلك إلى ضعف نسبة المشاركة الإنتخابية خاصة على مستوى الهيئات التمثيلية سواء كانت هذه الهيئات محلية بلدية وولائية، أو تشريعية المجلس الشعبي الوطني، حيث يفترض من هذه المجالس أن تقوم بالتعبير عن مطالب المواطنين والدفاع عن مصالحهم، باعتبار أن المواطنين هم الذي أوصلوهم إلى هذه الهيئات، غير أن الواقع يختلف في الجزائر خلال الفترة 1999 و2019 فالدور الرقابي لهذه المجالس كان تقريبا منعدما، كما أن بعض النواب لم يتحملوا المسؤولية وثقل الأمانة الممنوحة لهم من طرف المواطنين، حيث أصبحوا في كثير من الأحيان يتهربون عن ممارسة

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.195.

[2] **المرجع نفسه**، ص.196.

مهامهم الرقابية، وفي غالب الأحيان لا يحضرون إلى جلسات البرلمان إضافة إلى تدني المستوى الثقافي لعدد كبير من النواب وأعضاء المجالس المحلية، وهذا بفعل ترك المجال مفتوح لأي شخص لعضوية هذه المجالس على غرار رجال المال والأعمال، وبالتالي فإن هذا الأمر سمح لهؤلاء بتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة،[1] كذلك من بين أسباب العزوف عن المشاركة هو انقطاع العلاقة بين النواب المنتخبين والمواطنين، فمنذ الإعلان عن نتائج الإنتخابات يختفى النواب عن الأنظار وضعف أداء الهيئات التمثيلية، إضافة إلى ضعف العرض السياسي التي كانت تقدمه الأحزاب السياسية خلال الإنتخابات، سواء على مستوى البرنامج أو على مستوى الأشخاص المرشحين، بحيث كانت تظهر خطابات الحملة الإنتخابية ضعيفة ومتشابهة، مما جعل من العرض السياسي للأحزاب السياسية أنذلك لا يتماشى مع الطلب السياسي للمواطنين[2].

ومن جهة أخرى، كذلك من بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف في نسبة المشاركة الإنتخابية في الجزائر وفقدان الثقة فيها خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 هو ضعف الأداء الحكومي وانفصاله عن المجتمع من خلال عدم قدرة الجهاز التنفيذي آنذاك في أداءه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية من تعليم صحة ومحاربة الفقر والبطالة، نظراً لارتباط الإقتصاد الوطني بالقطاع النفطي، كلها عوامل أثرت على نسبة المشاركة السياسية[3].

كما يرجع سبب تدني وضعف الأداء الحكومي في الجزائر إلى عدم الإستقرار في الجهاز التنفيذي، فقد تعاقبت على الحكومة الجزائرية من سنة 1999 إلى سنة 2019 حوالي واحد وعشرون حكومة؛[4] في تسيير وادارة الشؤون العامة للمواطنين، كما تداولت سبعة شخصيات على رئاسة الحكومة في نفس الفترة، إن هذا التغيير المتتابع والسريع للحكومات خلال فترة زمنية، مؤشر على عدم الإستقرار الحكومي التي كان يعاني منها النظام السياسي والذي أثر على نسبة المشاركة الشعبية، خاصة أن الشيء المتعارف عليه أن التشكيلة الحكومية تستقر لمدة خمس سنوات وهي مرتبطة بالعهدة الرئاسية لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أن لا أحد

[1] غنية شليغم ونعيمة ولد عامر، أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي: حالة الجزائر، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، أفريل 2011، ص ص.188.187.

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.196.

[3] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.234.233.

[4] مولود فضيل ولقمان مغراوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.529.

يعرف برنامج عمل الحكومة، فكل الحكومات المتعاقبة قامت بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة،[1] ولمزيد من التفاصيل حول الأداء الحكومي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 أنظر إلى الجدول رقم 18 الذي يبين مؤشر فعالية الحكومة Governance Effectiveness في الجزائر من منظور البنك الدولي The World Bank على النحو التالي:

جدول رقم (18): تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر من منظور البنك الدولي The World Bank خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	-0.96	-	-0.60	-0.61	-0.57	-0.47	-0.47
النسبة %	14.87	-	31.12	31.12	34.48	39.22	38.05
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
القيمة	-0.57	- 0.63	-0.58	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53
النسبة %	32.52	31.07	35.41	38.76	36.02	35.07	35.07
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
القيمة	-0.48	-0.50	-0.53	-0.59	-0.53	-0.52	
النسبة %	35.10	35.58	35.58	30.77	34.13	33.65	

Source:

The World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Governance Effectiveness, viewed date: 08/05/2023 **Op.Cit,** URL: **https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports**

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.197.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أعلاه، أن مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 من منظور البنك الدولي The World Bank عُموماً فقد اعتبرت الجزائر من بين الدول المتوسطة من حيث مؤشر فعالية الأداء الحكومي حسب النسبة المئوية التي تتراوح ما بين 0-100%، وقد قسمت هذه النسبة حسب دليل مؤشر الحكم الرشيد إلى خمسة مستويات التي تتمثل فيما يلي:[1] **المستوى الأول:** أعلى من 75% وضع ممتاز **المستوى الثاني:** أعلى من 50% وضع جيد **المستوى الثالث:** أعلى من 25% وضع متوسط **المستوى الرابع:** أعلى من 10% وضع ضعيف **المستوى الخامس:** أقل من 10% وضع ضعيف جداً، أما حسب التقديرات الأخرى الخاصة بالقيمة من منظور البنك الدولي The World Bank الذي وضع قيمة محصورة ما بين (2.5+ و2.5-)؛ فالقيمة الأولى الموجبة (2.5+)، تشير إلى وجود قيم مرتفعة في الأداء الحكومي، بينما تشير القيمة الثانية السالبة (2.5-)، إلى مستويات منخفضة من الأداء الحكومي.

وفي ذات السياق، أن مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019، من منظور البنك الدولي The World Bank فقد وضع الجزائر ضمن **المستوى الثالث:** أعلى من 25% وهو الوضع المتوسط، باستثناء سنة 2000 التي جاءت في **المستوى الرابع:** أعلى من 10% وهو الوضع الضعيف، كما يلاحظ كذلك من خلال الجدول أعلاه، أن قيمة مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2019، لم يتخطى القيمة السالبة وبقي فيها طيلة فترة محل الدراسة، أما النسبة المئوية فقد تراوحت بين 14.87% سنة 2000 أي في **المستوى الرابع:** أعلى من 10% وهو الوضع الضعيف، ثم انتقلت **إلى المستوى الثالث:** أعلى من 25% وهو الوضع المتوسط المسجل منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2019، وعليه يمكن القول أن هذا الوضع المتوسط لمؤشر فعالية الأداء الحكومي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 من منظور البنك الدولي The World Bank، أثر على نسبة المشاركة السياسية في الجزائر وأدى إلى تراجعها من خلال فقدان المواطنين الثقة في الحكومة، باعتبارها أصبحت في الكثير من الأحيان لا تأخذ من اهتمامات المواطنين الإجتماعية والإقتصادية.

[1] The World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Governance Effectiveness, **Op.Cit**, URL: https://info.worldbank.org/governance/wgi/

واستناداً على ما سبق يمكن القول، أن الدولة التي تتمتع بموارد مالية كبيرة تكون ناتجة عن الريع البترولي، يؤدي ذلك إلى تغييب الديمقراطية في هذه الدول، وبالتالي تراجع معدلات المشاركة السياسية فيها، مما ينعكس ذلك على البناء الديمقراطي سلباً، وهذا ما حدث في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الذي سوف نوضحه من خلال تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي، التي اصدرته وحدة الإستخبارات الإقتصادية The Economist Intelligence Unit (The EIU) التابعة إلى مجموعة الإيكونوميست البريطانية بداية من عام 2006 لقياس حالة الديمقراطية في 167 دولة، بناء على مدى التزام هذه الدول بمجموعة من المعايير وهي: الحريات المدنية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، أداء الحكومة، العملية الإنتخابية والتعددية، وعلى حسب هذه المعايير تمنح الدرجة من 0 إلى 10 إلى كل مؤشر، وبناء على هذه الدرجات الممنوحة لكل مؤشر، يتم إدراج كل دولة في أي من هذه الخانات بناء على درجتها في المعايير السابقة، أي دول ذات ديمقراطية كاملة Full democracies ودول ذات ديمقراطية معيبة Flawed democracies ونظم هجينة Hybrid regimes وهي النظم التي تجمع بين الديمقراطية والإستبداد، واخيراً نظم استبدادية Authoritarian regimes،[1] ولمزيد من التفاصيل حول مؤشر الديمقراطية Index Of Democracy في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019، أنظر إلى الجدول رقم 19 كما يلي:

جدول رقم (19): تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحريات المدنية	3.53	-	4.41	-	4.41	4.41	4.41
الثقافة السياسية	5.63	-	5.63	-	5.63	5.63	5.63
المشاركة السياسية	2.22	-	1.67	-	2.78	2.78	3.89
أداء الحكومة	2.21	-	2.21	-	2.21	2.21	2.21
العملية الإنتخابية والتعددية	2.25	-	2.67	-	2.17	2.17	3.00
قيمة المؤشر	3.17	-	3.32	-	3.44	3.44	3.83

[1] The Economist Intelligence Unit of Democracy Index 2006, **A Report by The Economist Intelligence Unit 2006**, pp. 1-6, URL: https://www.eiu.com/n/

الترتيب العالمي	132	-	133	-	125	130	118
التصنيف	نظام استبدادي	-	نظام استبدادي	-	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام استبدادي
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الحريات المدنية	4.41	4.41	4.41	4.12	4.12	3.82	4.12
الثقافة السياسية	5.63	5.63	6.25	5.00	5.00	5.00	5.00
المشاركة السياسية	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	5.00
أداء الحكومة	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.86
العملية الإنتخابية والتعددية	3.00	3.00	3.00	2.58	2.58	2.58	3.08
قيمة المؤشر	3.83	3.83	3.95	3.56	3.56	3.50	4.01
الترتيب العالمي	118	117	118	126	128	126	113
التصنيف	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام استبدادي	نظام هجين

Source:

The Economist Intelligence Unit's Of Democracy Index, **A Reports by the Economist Intelligence Unit, 2006** p.05**, 2008** p.07**, 2010,** p.06**, 2011,** p.07**, 2012,** p.07**, 2013**, p.06**, 2014**, p.07**, 2015**, p.07**, 2016,** p.10**, 2017,** p.08**, 2018**, p.39**, 2019**, p.12, **URL:** https://www.eiu.com/n/

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن تصنيف الجزائر حسب التقرير فقد جاءت الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2018 في التصنيف الرابع ضمن فئة ذات نظام حكم استبدادي Authoritarian regimes أي ضمن 51 دولة الأخيرة من مجموع 167 دولة، حيث تشكل هذه الفئة أي فئة نظام الحكم الإستبدادي ما نسبته 30.5% من نسبة إجمالي الدول، وبالتالي فإن قيمة مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة 2006 و2018 فقد تراوح بين القيمة 3.17 سنة 2006 والقيمة 3.50 سنة 2018، وهذا بسبب ضعف مكونات مؤشر الديمقراطية في الجزائر التي تتمثل فيما يلي: الحريات المدنية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، أداء الحكومة، العملية الإنتخابية والتعددية، أما سنة 2019 فقد جاءت الجزائر في التصنيف الثالث ضمن فئة نظام الحكم الهجين Hybrid regimes الذي يجمع بين الديمقراطية والإستبداد، أي

ضمن 37 دولة من مجموع 167 دولة، وتشكل هذه الفئة ما نسبته 22.2% من نسبة إجمالي الدول، ويرجع سبب التحسن في قيمة المؤشر الذي سجل ما قيمته 4.01 إلى الحراك الشعبي لسنة 2019 الذي أدي إلى تحسين في مكونات مؤشر الديمقراطية.

وعليه يمكن القول، أن قيمة مؤشر الديمقراطية المسجل في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 يبقى ضعيف لأنه لم يصل إلى النصف على الأقل، ويبقى بعيد عن القيمة 10 التي تعني أن الدول تتمتع بديمقراطية كاملة Full democracies وحتى مكونات المؤشر بقيت ضعيفة وثابتة، ولا يوجد تحسن كبير فيها خلال الفترة 2006-2019 التي من بينها مؤشر المشاركة السياسية في الجزائر الذي بقيت قيمته تتراوح بين 1.67 كأدني قيمة و5.00 كأعلى قيمة مسجلة في سنة 2019، لكنه عُموماً يبقى مؤشر المشاركة السياسية ضعيف مقارنة ببعض الدول غير النفطية.

أما بالنسبة للدول التي تتمتع بديمقراطية كاملة Full democracies أي ضمن الفئة الأولى حسب تقرير سنة 2019 التي يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:[1] النرويج فقد حققت قيمة9.87 ، أيسلندا 9.58، السويد 9.39، نيوزيلندا 9.26، الدنمارك 9.22، وهذا بفضل تحسن مكونات مؤشر الديمقراطية، فمثلا أن النرويج فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 9.71، الثقافة السياسية 10.00، المشاركة السياسية 10.00، أداء الحكومة 9.64، العملية الإنتخابية والتعددية 10.00،

وأخيراً ما يمكن استنتاجه، على أن فرضية الدول التي تتمتع بالموارد الطبيعية كمصدر واحد للدخل في تحصيل الموارد المالية للخزينة العمومية، تضعف فيها نسبة المشاركة السياسية وتكون أقل ميلاً للتحول نحو الديمقراطية تبقى فرضية صحيحة، فحسب تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي التي اصدرته وحدة الإستخبارات الإقتصادية The Economist Intelligence Unit (The EIU) لسنة 2019،[2] على أن أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الأوبك OPEC فقد تم تصنيفها في المستوى الأخير أي ضمن فئة النظم الإستبدادية Authoritarian regimes فمثلاً دولة العرق Iraq فقد حققت في قيمة مؤشر الديمقراطية 3.74 أي في المرتبة

[1] The Economist Intelligence Unit of Democracy Index 2019, A Report by The Economist Intelligence Unit 2019, p.10**, Op.Cit,** URL: https://www.eiu.com/n/
[2] **Ibid**, pp.13.14.

118 من أصل 167 دولة، أما في مكونات المؤشر فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 1.76، الثقافة السياسية 5.00، المشاركة السياسية 6.67، أداء الحكومة 0.00، العملية الإنتخابية والتعددية 5.25.

أما دولة قطر Qatar فقد حققت في قيمة مؤشر الديمقراطية 3.19 أي في المرتبة 128 من أصل 167 دولة، أما في مكونات المؤشر فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 3.82، الثقافة السياسية 5.63، المشاركة السياسية 2.22، أداء الحكومة 4.29، العملية الإنتخابية والتعددية 0.00، أما السعودية Saudi Arabia فقد حققت في قيمة مؤشر الديمقراطية 1.93 أي في المرتبة 159 من أصل 167 دولة، أما في مكونات المؤشر فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 1.47، الثقافة السياسية 3.13، المشاركة السياسية 2.22، أداء الحكومة 2.86، العملية الإنتخابية والتعددية 0.00.

وأيضا ليبيا Libya فقد حققت في قيمة مؤشر الديمقراطية 2.02 أي في المرتبة 156 من أصل 167 دولة، أما في مكونات المؤشر فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 2.94، الثقافة السياسية 4.38، المشاركة السياسية 2.78، أداء الحكومة 0.00، العملية الإنتخابية والتعددية 0.00، أما دولة فينزويلا Venezuela فقد حققت في قيمة مؤشر الديمقراطية 2.88 أي في المرتبة 140 من أصل 167 دولة، أما في مكونات المؤشر فقد حققت في الحريات المدنية قيمة 3.24، الثقافة السياسية 4.38، المشاركة السياسية 5.00، أداء الحكومة 1.79، العملية الإنتخابية والتعددية 0.00، وفي الأخير يمكن القول أن الدول الريعية النفطية حسب تقرير مؤشر الديمقراطية العالمي التي اصدرته وحدة الإستخبارات الإقتصادية The Economist Intelligence Unit (The EIU)، تبقى نظم أقل ديمقراطية والأكثر استبداداً، بالمقارنة مع دول أخرى غير نفطية أي دول إنتاجية، وفي نفس السياق إن توظيف الريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 من قبل النخبة الحاكمة من أجل تأمين استمرارها وبقائها في السلطة، أثر على عملية المشاركة السياسية مما انعكس ذلك سلبا على عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الثالث: الريع النفطي وانعكاساته على البناء الديمقراطي

إن توظيف النخبة الحاكمة في الجزائر مداخيل الريع النفطي كألية للبقاء في السلطة وتأمين استمرارية النظام السياسي، الذي كان من خلال توظيف الموارد المالية للريع البترولي لكسب الشرعية من ناحية، ومن جهة أخرى لتجاوز مختلف الأزمات السياسية التي مر بها النظام السياسي الجزائري، منذ اقرار التعددية السياسية سنة 1989 وصولاً لأحداث الربيع العربي سنة 2011، لكن هذه التوظيفات المالية للمتغير الريعي فقد أدت إلى توجيه مسار عملية التحول الديمقراطي، وانعكست سلبا على البناء الديمقراطي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 سواء على مستوى بناء المؤسسات السياسية؛ من خلال العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية أو على مستوى فواعل العملية السياسية من خلال بناء إصلاحات سياسية توافق توجهات النخبة الحاكمة التي تعمل على ضمان بقائها في السلطة، وبالتالي تعزيز الإستقرار السياسي.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى انعكاسات توظيف النخبة الحاكمة للريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على البناء الديمقراطي؛ وكيف أدى ذلك إلى توجيه مسار عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، من خلال مايلي:

أولاً: انعكاسات الريع النفطي على عملية بناء المؤسسات السياسية

إن توظيف النخبة الحاكمة في الجزائر للموارد المالية كألية للبقاء في السلطة، نتج عن ذلك ضعف البناء المؤسساتي في مختلف المجالات خاصة السياسية منها، حيث تجلى هذا الضعف من خلال توظيف النخبة الريع البترولي كمصدر للهيمنة داخل النظام السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بواسطة استخدامه في إدارة العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية التي يسودها نوع من الإختلال وعدم التوازن من ناحية، فمن حيث الصلاحيات يكرس الدستور هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية ومن جهة أخرى توظيف الريع البترولي من طرف النخبة الحاكمة للتحكم في أداء السلطة التشريعية، وهو ما سنتناوله بالدراسة والتحليل من خلال ما يلي:

أولاً: الريع النفطي وأثره على البناء المؤسساتي للعلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية التشريعية والقضائية:

لقد أدى توظيف الريع النفطي في الجزائر إلى تمييع العملية السياسية مما أدى ذلك إلى ضعف نشاط المؤسسات السياسية خاصة على مستوى الهندسة الدستورية للعلاقة بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية والقضائية، حيث يظهر ويتجلى تأثير الريع البترولي في الجزائر على مستوى البناء الدستوري، من خلال تفوق السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وكذا تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، عن طريق مجموعة من الأليات التي يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

فمثلاً يمكن لرئيس الجمهورية التشريع بالأوامر، وهو حق دستوري لرئيس الجمهورية يستمده مباشرة من الدستور بدون تفويض من السلطة التشريعية، والذي تجسد في ظل المادة 124 من دستور 1996 التي تنص على أنه: يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، بشرط أن يعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له للموافقة عليها، كما تُعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان، ومن جانب أخر كذلك يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالات الإستثنائية المذكورة في المادة 93 من الدستور1996، بشرط أن تُتخذ الأوامر في مجلس الوزراء[1].

وتبعاً لما سبق، فقد تتمثل الحالات الإستثنائية حسب ما نصت عليه المادة 93 من الدستور1996 فيما يلي:[2] يقرر رئيس الجمهورية الحالات الإستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها، ولا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة والمجلس الدستوري، والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء، كما

[1] المادة 124 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[2] المادة 93 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **المرجع نفسه**، ص.20.

تخول الحالة الإستثنائية لرئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الإستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استقلال الأمة والمؤسسات الدستورية في الجمهورية ويجتمع البرلمان وجوبا، كما نصت المادة 93 كذلك على أن تنتهي الحالة الإستثنائية حسب الأشكال والإجراءات السالفة الذكر التي أوجبت إعلانها.

وفي نفس السياق، أما بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة 2016 فقد منح الدستور لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بالأوامر في المسائل العاجلة، بشرط أخذ رأي مجلس الدولة، عكس ما كان عليه في التعديل الدستوري لسنة 1996 حيث نصت المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في المسائل العاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة، ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها، كما تُعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان، ومن جهة أخرى فقد منح التعديل الدستوري كذلك لرئيس الجمهورية الحق أن يشرع بأوامر في الحالة الإستثنائية المذكور في المادة 107 من الدستور بشرط أن تُتخذ الأوامر في مجلس الوزراء،[1] كما أنا الحالات الإستثنائية التي نصت عليه المادة 107 المذكورة في التعديل الدستوري لسنة 2016 هي نفسها الحالات الإستثنائية التي نصت عليها المادة 93 من دستور 1996 التي تطرقنا لها سالفاً[2].

من جانب أخر، من بين الأوامر التي منح الدستور كذلك الحق لرئيس الجمهورية التشريع فيها، فعلى سبيل المثال؛ يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما (75) من تاريخ إيداعه لدى البرلمان، وفي حالة عدم المصادقة عليه أو الموافقة عليه في الأجل المحدد سابقاً، يصدر رئيس

[1] المادة 142 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

[2] المادة 107 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المرجع نفسه**، ص.21.

الجمهورية مشروع الحكومة بأمر، وهذا حسب ما جاء في نص المادة 120 من دستور 1996،[1] وهو نفس ما جاء كذلك في نص المادة 138 من التعديل الدستوري لسنة 2016.[2]

وتبعاً لما سبق، كما يمكن لرئيس الجمهورية كذلك الاعتراض على القوانين وطلب إجراء مداولة ثانية حول أي قانون تم التصويت عليه في غضون ثلاثين يوماً الموالية لتاريخ اقراره، وهذا حسب ما جاءت به المادة 127 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[3] والمادة 145 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[4] التي نصت على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين (30) يوماً الموالية لتاريخ إقراره، وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة.

وانطلاقاً مما تم ذكره، فإن خاصية التشريع بالأوامر الموجودة من خلال التعديلات الدستورية لسنة 1996 و2016 فقد قام الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال فترة حكمه ما بين عامي 1999 و2019 بالتشريع بالأوامر في كثير من الحالات بين دورتي انعقاد البرلمان، كما أن هذه القوانين فقد صادق عليها البرلمان دون مناقشة في أغلب الحالات، فخلال الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007 فقد بلغ عدد الأوامر التي تمت المصادقة عليها 33 أمرا من أصل 96 نص قانون،[5] أما خلال الفترة التشريعية السادسة

---

[1] المادة 120 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[2] المادة 138 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.25.26.

[3] المادة 127 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

[4] المادة 145 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة الدورة التشريعية الخامسة 2002-2007**، ص11، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

2007-2012 فقد بلغ عدد الأوامر 14 أمر من أصل 64 نص قانون،[1] أما في الفترة التشريعية السابعة 2012-2017 فقد تم المصادقة على أمرين اثنين(02) من أصل 70 نص قانون،[2] وعليه يمكن ذكر بعض التشريعات التي قام الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بإصدارها بأوامر دون أي نقاش؛ رغم أنها مست قطاعات استراتيجية كقطاع المحروقات،[3] خلال الفترة ما بين 1999 و2019 كما يلي: الأمر رقم03-03 المؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424 الموافق لـ: 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424 الموافق لـ: 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 الموافق لـ: 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لـ: 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 03 رجب عام 1427الموافق لـ: 29 جويلية سنة 2006 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426، الموافق لـ: 28 أفريل سنة 2005 المتعلق بالمحروقات، الأمر رقم 07-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10، المتضمن قانون المناجم[4].

بالإضافة إلى خاصية التشريع بالأوامر، فقد منح الدستور لرئيس الجمهورية كذلك سلطة حل المجلس الشعبي الوطني في المادة 147 من التعديل الدستوري لسنة 2016، التي نصت على أنه: يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء إنتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المجلس الدستوري والوزير الأول، كما تُجري هذه الإنتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر،[5] وهو نفس ما نص عليه التعديل الدستوري

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة العهدة التشريعية السادسة 2007-2012، خريف 2007**، ص 05، **ربيع 2008**، ص 06، **خريف 2008**، ص 05، **ربيع 2009**، ص02، **ربيع 2010**، ص02، **خريف 2010**، ص02، **ربيع 2011**، ص02، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017**، ص05، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

[3] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.211.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة الدورة التشريعية الخامسة 2002-2007، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.18-22، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

[5] المادة 147 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

لسنة 1996 في المادة 129 التي نصت على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة، كما تُجرى هذه الإنتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر،[1] وعليه يمكن القول أن ألية حل البرلمان تعتبر من بين أخطر الصلاحيات التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية، نظرا لعدم وجود أي قيود في ممارسته لهذه السلطة، كما أنها تعمل على الحد من العمل التشريعي، باعتبار أن المشرع دائما يعمل بنوع من الخوف من إمكانية حل البرلمان في أي لحظة ممكنة.

وتبعًا لما ذكرناه سابقاً، يمتلك رئيس الجمهورية كذلك الصلاحيات الواسعة في سلطة تعيين الثلث الرئاسي في مجلس الأمة دون استشارة أي أحد في ذلك وهذا حسب ما نصت عليه المادة 118 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أنه:[2] يُنتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، كما يُنتخب ثلثا (3/2) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري، بمقعدين عن كل ولاية، من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية وأعضاء المجالس الشعبية الولائية، ويُعين رئيس الجمهورية الثلث الأخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، وهذا نفس ما جاء في المادة 101 كذلك من دستور 1996[3].

وعليه ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق، على أن وجود أعضاء معينين مباشرة من طرف رئيس الجمهورية على مستوى مجلس الأمة يكشف عن تدخل واضح لسلطة التنفيذية في السلطة التشريعية،[4] فالتعديل الدستوري لسنة 1996 من أجل اتخاذ أي قرار في مجلس الأمة كان يشترط حصوله على أغلبية

---

[1] المادة 129 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

[2] المادة 118 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[3] المادة 101 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

[4] عقيلة خرباشي، **مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، 2010/2009)، ص.120.

ثلاثة أرباع وهذا وفقاً للمادة 120 الذي نصت على ما يلي:[1]... يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) أعضائه، ونظراً لعدم تجانس تركيبة مجلس الأمة فمثلا إذا اشتد الصراع بين الكتل المشكلة للجزء المنتخب، سيصعب على مجلس الأمة ممارسة اختصاصاته، وعندئذ سيلعب الثلث الرئاسي المعين من طرف رئيس الجمهورية دور الأقلية الفاصلة، وصاحب القرار النهائي في اعتماد أي موقف، وحتى وإن كانت الكتل المنتخبة على وفاق فهي لا تستطيع لوحدها فعل أي شيء طالما أن عددها ست وتسعون (96) عضوا فقط، بينما النصاب اللازم توافره يساوي مئة وثمانية (108) عضوا أي ثلاثة أرباع، بمعنى يجب أن ينظم على الأقل اثني عشر (12) عضوا من الأعضاء المعينين البالغ عددهم ثمانية وأربعون (48) عضوا، أي بما يساوي ربع (4/1) عدد أعضاء الجزء المعين، وبهذا فإن كان ظاهرياً أن سير عمل مجلس الأمة بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) أعضائه، إلا أنه واقعياً يتوقف على موقف الأقلية المقدرة بربع (4/1) عدد الأعضاء المعينين، مما يجعلها تأخذ وصف الأقلية الموقفة (Minorité de Blocage)،[2] لكن في التعديل الدستوري لسنة 2016 فقد تم تعديل نظام التصويت في مجلس الأمة من أجل إتخاذ أي قرار، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 138 كما يلي:[3]... يصادق مجلس الأمة على النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني بأغلبية أعضاءه الحاضرين بالنسبة لمشاريع القوانين العادية أو بالأغلبية المطلقة بالنسبة لمشاريع القوانين العضوية.

من جهة أخرى؛ يتجلى مظهر تأثير الريع البترولي كذلك في تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، رغم اعتبار أن السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة مهما كانت طبيعة النظام الدستوري المتبع أو فلسفة الحكم السائدة، كما أنها يجب أن تكون على مسافة واحدة من جميع السلطات تجسيدا لمبدأ التوازن بين السلطات، لاعتبار أن استقلالية السلطة القضائية هي أحد أهم الضمانات التي تقوم عليها دولة الحق

[1] المادة 120 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[2] عقيلة خرباشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.120.

[3] المادة 138 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.25.26.

والقانون،[1] ورغم ذلك نجد أن السلطة التنفيذية في الجزائر خاصة في صلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية، فمثلا نجده يمتلك عدة أليات يؤثر من خلالها على عمل السلطة القضائية التي أوردها التعديل الدستوري لسنة 1996 والتعديل الدستوري لسنة 2016 التي من بينها مايلي:

أولاً: سلطة التعيين في الوظائف القضائية: إذ يمكن لرئيس الجمهورية تعيين بعض الإطارات في الجهاز القضائي مثل الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيس مجلس الدولة وكذا القضاة، وهذا حسب نص المادة 78 من التعديل لسنة 1996،[2] وكذا نص المادة 92 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[3] **ثانياُ:** سلطة إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها وهذا حسب نص المادة 77 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[4] ونص المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[5] **أما ثالثاً:** عدم مسؤولية رئيس الجمهورية مدنياً ولا جزائياً أمام الجهات القضائية إلا في حالة الخيانة العظمى التي يؤسس لها جهاز قضائي متخصص هو المحكمة العليا للدولة وهذا حسب نص المادة 158 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[6] وكذا نص المادة 177 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[7] **رابعاً:** سلطة رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وهذا حسب نص

[1] عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري الجديد ومبدأ الفصل بين السلطات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد03، المجلد07، أكتوبر 2016، ص 59.

[2] المادة 78 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.17.

[3] المادة 92 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[4] المادة 77 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.17.16.

[5] المادة 91 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.18.17.

[6] المادة 158 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[7] المادة 177 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

المادة 154 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[1] وكذا نص المادة 173 من التعديل الدستوري لسنة 2016.[2]

وعليه يمكن القول، إن تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية في الجزائر، فقد انعكس ذلك سلبا على مؤشر استقلالية القضاء Judicial Independence وهذا حسب تقارير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Reports الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي The World Economic forum خلال الفترة ما بين 2006 و2019 الذي يقيس درجة استقلالية القضاء عن التأثيرات السياسية لأعضاء الحكومة والمواطنين والشركات، وانطلاقاً من هذا يتم تصنيف الدول حسب القيمة المتحصل عليها، هذه القيمة تتراوح بين 01 كأدنى قيمة التي تدل على أنه لا يوجد استقلالية في القضاء من خلال التأثر الشديد، والقيمة 07 كأفضل قيمة التي تدل على أن القضاء مستقل تماماً، ولمزيد من التفاصيل حول تصنيف الجزائر في مجال استقلالية القضاء خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 أنظر للجدول رقم 20، كما يلي:

جدول رقم (20): تصنيف الجزائر في مجال استقلالية القضاء خلال الفترة ما بين 2006 و2019

السنة	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	7/3.7	-	7/3.1	7/2.8	7/2.8	7/2.5
الرتبة	125/63	-	100/134	133/112	139/112	142/126
السنة	**2013/2012**	**2014/2013**	**2015/2014**	**2016/2015**	**2017/2016**	**2018/2017**
القيمة	7/2.5	7/3.2	7/3.5	7/3.3	7/3.4	7/3.5
الرتبة	144/123	148/95	144/85	140/95	138/94	137/91

[1] المادة 154 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[2] المادة 173 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

السنة	2019/2018
القيمة	7/3.6
الرتبة	140/80

Source:

The World Economic forum, **The Global Competitiveness Reports 2006-2007**, p.407, **2008-2009,** p.368, **2009-2010**, p.350**, 2010-2011**, p.371, **2011-2012**, p.95, **2012-2013**, p.89, **2013-2014**, p.103**, 2014-2015**, p.107, **2015-2016**, p.95, **2017-2018**, p.45**, 2018-2019**, p.61.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 20 أعلاه، أن تصنيف الجزائر في مجال استقلالية القضاء Judicial Independence حسب تقارير التنافسية العالمية The Global Competitiveness Reports الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي The World Economic forum خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 فقد صنفت الجزائر، ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل فقد صنفت في المراتب الأخيرة تقريباً، بقيمة تتراوح بين 2.5 /7 لسنة 2011-2012 كأدنى قيمة والقيمة 7/3.7 لسنة 2006-2007 كأفضل قيمة، ويرجع سبب ضعف هذا المؤشر في الجزائر إلى تدخل الجهاز التنفيذي في عمل السلطة القضائية، مما أثر ذلك على استقلاليتها.

وتبعاً لما ذكرناه سابقاً، كذلك تمتلك السلطة التشريعية مجموعة من الصلاحيات التي تؤثر من خلالها على السلطة التنفيذية، كما أن مظاهر تأثير السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية، يجب التنويه هنا إلى أن رئيس الجمهورية بعيد عن هذا التأثير مهما كان نوعه، رغم كونه صاحب التأثير البارز والقوي في مواجهة البرلمان، في حين لا يملك البرلمان اتجاهه أية سلطة، ولا يمكن مساءلته مهما كانت الظروف،[1] ومن بين أهم مظاهر التي تؤثر من خلالها السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 1996 في المادة 99،[2] وكذا التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 113، التي تنص

[1] عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.57.

[2] المادة 99 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

على أنه يراقب البرلمان عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 94 و98 و151 و152 من الدستور، كما يمارس المجلس الشعبي الوطني الرقابة المنصوص عليها في المواد من 153 إلى 155 من الدستور[1].

أولاً: عند مناقشة مخطط عمل الحكومة واستناداً إلى نص المادة 94 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[2] يقدم الوزير الأول مخطط عمل الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، ويُجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة، كما نصت المادة 94 كذلك على أنه يمكن للوزير الأول أن يعدل مخطط عمله هذا على ضوء هذه المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية، على أن يقدمه بالشكل الذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني أمام مجلس الأمة، كما يمكن لمجلس الأمة أن يصدر لائحة.

أما في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة، حسب ما نصت عليه المادة 95 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[3] يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية، كما يعين رئيس الجمهورية من جديد وزيراً أول حسب الكيفيات نفسها، وفي حالة عدم تحصل مخطط عمل الحكومة من جديد على موافقة المجلس الشعبي الوطني حسب نص المادة 96،[4] ينحل المجلس الشعبي الوطني وجوبا، مع استمرار الحكومة القائمة في تسيير الشؤون إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني وذلك في أجل اقصاه ثلاثة (03) أشهر.

ثانياً: عند مناقشة بيان السياسة العامة واستناداً إلى نص المادة 98 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[5] التي تنص على أنه يجب على الحكومة أن تقدم سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة، تعقُب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة ويمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة، كما

---

[1] المادة 113 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[2] المادة 94 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المرجع نفسه**، ص ص.18.19.

[3] المادة 95 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المرجع نفسه**، ص.19.

[4] المادة 96 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المكان نفسه**.

[5] المادة 98 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المكان نفسه**.

يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع مُلتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المواد 153 و154 و155 من الدستور، كما يمكن للوزير الأول أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة، يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة في هذه الحالة يمكن لرئيس الجمهورية أن يلجأ قبل قبول الإستقالة، إلى أحكام المادة 147 التي تمكن رئيس الجمهورية من حل المجلس الشعبي الوطني، الذي يمكن بدوره الحكومة أن تقدم إلى مجلس الأمة بيانا عن السياسة العامة.

أما بالنسبة لشروط إيداع مُلتمس الرقابة من طرف المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المواد 153 و154 و155 من التعديل الدستوري لسنة 2016 تتمثل فيما يلي:[1] فحسب المادة 153 يمكن للمجلس الشعبي الوطني لدى مناقشته بيان السياسة العامة أن يصوت على مُلتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه سُبُع (7/1) عدد النواب على الأقل، أما المادة 154 تتم الموافقة على ملتمس الرقابة بتصويت أغلبية ثلثي (3/2) النُواب، ولا يتم التصويت إلاَ بعد ثلاثة (3) أيّام من تاريخ إيداع ملتمس الرقابة، وأخير فحسب المادة 155 إذا صادق المجلس الشعبي الوطني على ملتمس الرقابة، يُقدم الوزير الأول استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية.

وتأسيساً على ما سبق، يتمثل المظهر الثالث والأخير التي تؤثر من خلاله السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية وهو الإجراء الذي يمكن من خلاله أعضاء البرلمان ممارسة الرقابة غير المباشرة على الحكومة بواسطة الإستجواب والأسئلة الشفوية الكتابية ولجان التحقيق بالإضافة إلى رقابة الإعتمادات المالية ويكون ذلك بناء على نص المواد 151، 152 و160، من التعديل الدستوري لسنة 2016 فحسب نص المادة 151،[2] التي نصت على أنه يمكن لأعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة، ويكون الجواب خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، وبالتالي فإن هذا الإجراء يمكن لجان البرلمان أن تستمع إلى أعضاء الحكومة.

[1] المادة 153 154 155 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[2] المادة 151 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **المكان نفسه**.

أما بالنسبة إلى نص المادة 152 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[1] فقد نصت على أنه يمكن لأعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابياَ خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، أما بالنسبة للأسئلة الشفوية، يجب ألا يتعدى أجل الجواب ثلاثين (30) يوما، يعقد كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بالتداول جلسة أسبوعية تخصص لأجوبة الحكومة على الأسئلة الشفوية للنواب وأعضاء مجلس الأمة، إذا رأت أي من الغرفتين أن جواب عضو الحكومة شفويا كان أم كتابيا يبرر إجراء مناقشة، تجرى المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، كما تنشر الأسئلة والأجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر محاضر مناقشات البرلمان.

وتبعاً لما سبق ذكره، كذلك يمكن لإحدى غرفتي البرلمان أن تلجأ إلى تشكيل لجان التحقيق في ممارسة العمل الرقابي على السلطة التنفيذية، وهذا حسب نص المادة 161 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[2] وكذا نص المادة 180 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[3] التي تنص على أنه يمكن لكل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصاتها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة، كذلك في إطار الرقابة البرلمانية للسلطة التشريعية على الجهاز الحكومي، واستناداً إلى نص المادة 160 من التعديل الدستوري لسنة 1996،[4] والمادة 179 من التعديل الدستوري لسنة 2016،[5] فإن الحكومة ملزمة على تقديم لكل غرفة من البرلمان عرضاَ سنوي عن استعمالها للاعتمادات المالية التي اقرها البرلمان لكل سنة مالية، من خلال الموافقة على قانون المالية لكل سنة، كما أنه يختتم العرض بالتصويت من قبل كل غرفة من

[1] المادة 152 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[2] المادة 161 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[3] المادة 180 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

[4] المادة 160 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417، الموافق لـ: 07 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[5] المادة 179 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

البرلمان على قانون تسوية ميزانية السنة المالية المعينة، لكن يبقى السؤال مطروحا آنذاك حول الهدف من هذا التصويت، مالم يترتب عنه تحميل جهة معينة المسؤولية، إذا كانت نتائج التصويت رافضة لطريقة صرف الاعتمادات المالية التي تمس كل القطاعات[1].

وانطلاقا مما تم ذكره سابقاً، فقد تعددّت الأليات الرقابية التي كرسها الدستور الجزائري للبرلمان في ممارسة أداءه الرقابي على السلطة التنفيذية بواسطة مجموعة من الأليات الرقابية التي تتمثل في الإستجواب، الأسئلة الشفوية والكتابية، وكذا لجان التحقيق، لكن الإشكال الأساسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فعلى الرغم من صحة القول أن الدستور يكرس هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، إلا أن هناك مفارقة في الأنظمة السياسية في الدول الريعية النفطية بين رئيس الجمهورية الذي يفرط في ممارسة صلاحياته الدستورية وفي المقابل لدينا برلمان يفرط في عدم ممارسة صلاحياته التي منحها له الدستور نتيجة لتأثير عامل الريع البترولي على الدور الرقابي للبرلمان، حيث أن أداء البرلمان في ظل الطفرة النفطية يكون يتميز بالضعف،[2] وفي هذا الإطار سوف نقوم بالتركيز على تقييم الأداء البرلماني في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من خلال الحصيلة في مجال الرقابة البرلمانية للعهدات التشريعية في الفترة ما بين 1997-2017 كما يلي: **أولاً:** حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال العهدة التشريعية الرابعة ما بين 1997-2002 **ثانياً:** حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال العهدة التشريعية الخامسة ما بين 2002-2007 **ثالثاً:** حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال العهدة التشريعية السادسة ما بين 2007-2012 **رابعاً:** حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال العهدة التشريعية السابعة ما بين 2012-2017، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم (21): حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية الرابعة 1997-2002

المجلس الشعبي الوطني APN				
نوع الأسئلة	**عدد الأسئلة المطروحة**	**عدد الأسئلة المجاب عنها**	**عدد الأسئلة المتبقية**	**عدد جلسات الرد عن الأسئلة**
كتابية	**678**	**621**	**57**	**-**

[1] عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.214.

شفوية	476	403	73	–
مجلس الأمة				
الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	22	17	05	–
شفوية	31 سحب منها 3	20	08	–

المصدر: لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.215.

جدول رقم (22): حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007

المجلس الشعبي الوطني APN				
نوع الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	400	372	28	–
شفوية	466	426	40	36
مجلس الأمة				
الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	43	36	07	–
شفوية	92	57	35	12

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة الدورة التشريعية الخامسة 2002-2007، **مرجع سابق الذكر**، ص.26، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

جدول رقم (23): حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية السادسة 2007-2012

المجلس الشعبي الوطني APN				
نوع الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	449	356	90	–
شفوية	335	125	176	26
مجلس الأمة				
الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب	عدد الأسئلة	عدد جلسات الرد عن

		عنها	المتبقية	الأسئلة
كتابية	65	56	08	-
شفوية	202	134	86	25

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة العهدة التشريعية السادسة 2007-2012، **مرجع سابق الذكر**، دورة الربيع 2008، ص ص 14.13، دورة الخريف 2008، ص.16، حصيلة دورة الربيع 2011، ص 03، حصيلة دورة الخريف 2011، ص ص 04.03، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

جدول رقم (24): حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017

المجلس الشعبي الوطني APN				
نوع الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	1783	1748	35	-
شفوية	828	589	239	60
مجلس الأمة				
الأسئلة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	عدد الأسئلة المتبقية	عدد جلسات الرد عن الأسئلة
كتابية	119	112	07	-
شفوية	393	353	40	53

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017، **مرجع سابق الذكر**، ص13، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم: 21 22 23 24 أعلاه، على أن الأداء البرلماني في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1997 و2017 يتميز بالضعف وهذا راجع إلى ضعف البرلمان في تفعيل الأليات الرقابية التي منحها له الدستور فمثلاً من بين هذه الأليات، نجد ألية الأسئلة الكتابية والشفوية باعتبارها الألية الأكثر سهولة واستعمالاً، حيث أنها تتيح لأعضاء البرلمان محاورة الوزراء ومناقشتهم بصفة مباشرة حول المواضيع التي تعكس اهتمامات وتطلعات المواطنين، حيث عرفت انخفاض كبير في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على مستوى البرلمان بغرفتيه خلال العهدات التشريعية 1997-2017، **أولاً:** على مستوى المجلس

الشعبي الوطني APN بحيث انخفض عدد الأسئلة الكتابية من 678 خلال الفترة التشريعية الرابعة 1997-2002 إلى 400 خلال الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007 ثم ارتفعت قليلاً من 449 خلال الفترة التشريعية السادسة 2007-2012 إلى 1783 خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017، لكنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع مدة الفترة التشريعية المقدرة بخمسة سنوات كاملة، وكذا بالمقارنة مع عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني APN وفي نفس الوقت فقد انخفض كذلك عدد الأسئلة الشفوية من 476 خلال الفترة التشريعية الرابعة 1997-2002 إلى 466 خلال الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007 ثم إلى 335 خلال الفترة التشريعية السادسة 2007-2012 لترتفع إلى 828 خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017 هذا الإرتفاع يمكن ارجاعه إلى الظروف الإجتماعية التي شهدتها الجزائر بداية من عام 2011 مع العلم أن هناك عدداً كبيراً من الأسئلة الكتابية والشفوية خلال الفترة ما بين عامي 1997 و2017 لم يقم الوزراء بالإجابة عنها، أما **ثانياً:** على مستوى مجلس الأمة نفس الشيء يقال بالرغم من التحسن في عدد الأسئلة الكتابية والشفوية المطروحة على مستوى مجلس الأمة، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الأسئلة لم يتم الإجابة عنها.

وفي نفس السياق؛ لقد تمحورت المواضيع التي تناولتها الأسئلة الكتابية والشفوية خلال العهدات التشريعية للفترة ما بين 1997 و2017 بالأساس على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي وبنسبة أقل في الجانب السياسي، أما فيما يخص التشكيلات السياسية التي كان يقوم نوابها بطرح العدد الكبير من الأسئلة الكتابية والشفوية على الوزراء، على سبيل المثال خلال العهدة التشريعية الخامسة ما بين 2002-2007 فقد تصدرت جبهة التحرير الوطني بنسبة 44% من حيث الأسئلة الكتابية ونسبة 34% من حيث الأسئلة الشفوية في المجلس الشعبي الوطني APN أما بالنسبة لتشكيلات السياسية الأخرى فقد كانت مساهمتها ضعيفة بالمقارنة مع حزب جبهة التحرير الوطني، فعلى سبيل المثال فقد ساهم حزب العمال بنسبة 2% من حيث الأسئلة الكتابية ونسبة 7% من حيث الأسئلة الشفوية على مستوى المجلس الشعبي الوطني APN أما على مستوى مجلس الأمة فإن التشكيلات السياسية التي ساهمت في طرح الأسئلة الكتابية والشفوية، فقد كان أعضاء الثلث الرئاسي أكثر المبادرين بطرح الأسئلة الكتابية بنسبة 79% والتجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 19% وحركة مجتمع السلم بنسبة 2%، أما من حيث الأسئلة الشفوية فقد ساهم أعضاء التجمع الوطني

الديمقراطي بنسبة 57% أما الثلث الرئاسي فقد ساهم بنسبة 30% يليه حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 9% في حين أن أعضاء حركة مجتمع السلم فقد ساهموا بنسبة 4% فقط[1].

أما من جهة ثانية؛ فقد انعكس توظيف الريع النفطي في الجزائر على عملية الإصلاحات السياسية خلال الفترة ما بين عامي 2011 و2019 حيث أن العملية الإصلاحية في الدول النفطية في غالب الأحيان تأتي في ظل مرحلة تتسم بالأزمات؛ وبالتالي فإن النخب الحاكمة عندما تقوم بعملية الإصلاح السياسي فإن الهدف من هذه العملية الإصلاحية هو إيجاد حلول لأزمة سياسية واجتماعية قائمة من أجل تجنب حدوث تعقيدات أخرى من شأنها أن تؤثر على عملية الإستقرار السياسي الذي يؤدي إلى زوال بقاءها في السلطة، لكن النخب الحاكمة في الدول الريعية النفطية من خلال توظيفها للموارد المالية فعندما تقوم بعملية الإصلاح يكون وفقاً لما تريده هذه النخب للتحقيق التكيف مع الأوضاع والأزمات من أجل ضمان استمرارها في الحكم، وليس كمحصلة لمشاورات وطنية الهدف منها التحول نحو الحكم الديمقراطي، ففي الجزائر فقد اعتمدت النخبة الحاكمة بعد أحداث الربيع العربي خلال الفترة ما بين عامي 2011 و2019 على مقاربة أحادية التصور ونمط واحد من الإصلاح كان داخلي عن طريق مجموعة من الإصلاحات السياسية لضمان استقرار النظام السياسي أمام المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة آنذاك من جهة، وللتكيف مع احتجاجات الشعبية في الداخل التي قامت على أساس مطالب إجتماعية خاصة في ظل توجس النخبة الحاكمة في الجزائر من تحول تلك المطالب الإجتماعية إلى مطالب سياسية تُهدد بقاءها في السلطة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق فقد قامت السلطة السياسية في الجزائر بداية من عام 2012 بتبني إصلاحات سياسية أعلن عنها رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له في أفريل عام 2011، هذه الإصلاحات التي تم اقرارها في جملة من القوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب السياسية المجتمع المدني المرأة الإعلام وقانون الإنتخابات، فقد جاءت هذه الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام السياسي كنتيجة لاحتجاجات جانفي عام 2011، كمحاولة من النظام السياسي لتخفيف الضغط وبالتالي التكيف مع الوضع الذي فرضته أحداث الربيع والحراك الشعبي، كما أن هذه الإصلاحات فقد كانت غير توافقية أحادية التوجه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، حصيلة الدورة التشريعية الخامسة 2002-2007، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.27.30، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/

وشكلية لتوجيه وعرقلة عملية التوجه نحو الديمقراطية بما يخدم بقاء النظام السياسي في السلطة لفترة زمنية طويلة.[1]

وتأسيسًا على ما تم ذكره، فإن الإصلاحات السياسية التي أصدرها النظام السياسي الجزائري في عام 2012 كان الهدف منها تحقيق التكيف مع الأوضاع المضطربة داخل الجزائر وفي المنطقة العربية لا أكثر ولا أقل من ذلك، لأنه لا يمكن إعتبار مشاريع قوانين الإصلاحات التي تم الإعلان عنها تغييرا حقيقياً، لأنها كانت لا تعدُو أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عنها في شيء، في الوقت كان الجميع ينتظر أن تُبادر النخبة الحاكمة في تلك الفترة إلى إحداث تغيير شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية التي تؤدي إلى إرساء دولة الحق والقانون في الجزائر، وذلك انطلاقاً من قراءتها لما كان يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة قامت بتغيير العديد من أنظمة الحكم في المنطقة، لأن اللافت للنظر فعلاً أن الجزائر لم تكن تعاني أنذاك نقصاً في القوانين، بل مشكلتها تكمن في مدى التزام النظام السياسي بالقوانين التي كانت موجودة، وبالتالي فإن القوانين التي أعلن عنها الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ عام 2012 لم تكن أقل جودة من القوانين التي كان معمول بها من قبل، لأن أية إصلاحات سياسية ذات مصداقية للتوجه نحو تكريس الحكم الديمقراطي، لا تقتصر على اصدار بعض النصوص القانونية فقط من دون بعد سياسي واضح، بل يجب أن تكون تتضمن أليات التغيير الشامل لنظام الحكم[2].

كما تجسدت الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 من خلال ثمانية قوانين عضوية التي كانت تهدف بها النخبة الحاكمة للتكيف مع الأوضاع أنداك من أجل ضمان البقاء في السلطة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الإنتخابات[3].

---

[1] عمراني كربوسة وسهام زروال، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد 49، 2020، ص.689.

[2] فتحي بولعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، ص.ص.17.16.

[3] قانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بنظام الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م)، ص.09.

2. القانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بتحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية[1].
3. القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[2].
4. القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية[3].
5. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام[4].
6. القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في: 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات[5].
7. القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في: 25 أوت 2016، المتعلق بنظام الإنتخابات[6].
8. القانون العضوي رقم 16-11 المؤرخ في: 25 أوت 2016 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات[7].

---

[1] قانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م)، ص.41.

[2] قانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م)، ص.46.

[3] قانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م)، ص.09.

[4] قانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالإعلام **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م)، ص.21.

[5] قانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م)ن ص.33.

[6] قانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتعلق بنظام الإنتخابات **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 50، بتاريخ الأحد 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق لـ: 28 أوت سنة 2016م)، ص.09.

[7] قانون العضوي رقم 16-11 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات الإنتخابات **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 50، بتاريخ الأحد 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق لـ: 28 أوت سنة 2016م)، ص.41.

المبحث الثاني: الريع النفطي والمجتمع في الجزائر

يُعد متغير الريع النفطي؛ أحد أهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحديد نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة، حيث عملت النخبة السياسية في عهد الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على إستغلال العائدات المالية الناتجة عن المتغير الريعي وتوظيفها كأالية لضبط المجتمع، وقد تم تجسيد ذلك من خلال توظيف تلك الموارد المالية في تكريس هيمنتها المطلقة على القوى الإجتماعية عبر مختلف البرامج العمومية القائمة على الإنفاق العام من جهة وسياسات الدعم الإجتماعي من جهة أخرى، الأمر الذي مكن النخبة الحاكمة آنذاك من تحقيق شرعيتها وكسب العديد من الولاءات، بل أكثر من ذلك فقد أدى توظيف الريع البترولي من طرف النخبة الحاكمة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 إلى احتواء مختلف التنظيمات والقوى الإجتماعية المعارضة، بواسطة ممارسة الإستقطاب الزبوني وشراء السلم الإجتماعي من أجل البقاء في السلطة لفترة زمنية طويلة، أي توظيف الموارد المالية الريعية كأالية لخدمة المشروع السلطوي للنظام السياسي في تلك الفترة السالفة الذكر، من أجل ضمان تمديد الحكم واستمرار النخبة الحاكمة في السلطة، حتى ولو كان ذلك خارج الأطر الديمقراطية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن استخدام الريع البترولي من طرف النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 للهيمنة على المجتمع، فقد انعكس ذلك سلبا خاصة على جانب تحديد العلاقة بين الدولة والقوى الإجتماعية المختلفة في الجزائر آنذاك، كما أن القوى الإجتماعية تشمل المنظمات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى الحركات الإجتماعية، وهذا ما جعل هذه العلاقة تتخذ أحد النماذج الأربعة حسب مقاربة جول ميجدال Joel S. Migdal التي تحدد علاقة الدولة بالمجتمع، انطلاقاً من معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة وهو نموذج الدولة القوية والمجتمع الضعيف، بالإضافة إلى الإعتماد على مقترب الكوربوراتية corporatism للباحث فيليب شميتر Philippe C.Schmitter الذي يفسر هو الأخر كذلك كيفية هيمنة الدولة على قوى المجتمع واحتواء منظمات المجتمع المدني وبالتالي اخضاعها لها، وكيفية تأثير ذلك على عملية الإنتقال الديمقراطي من خلال إضعاف مؤشراته الرئيسية كالمشاركة السياسية والحريات المدنية، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية استخدام النظام السياسي في الجزائر

خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الموارد المالية لمتغير الريع البترولي كألية لبسط نفوذه وسيطرته على مختلف القوى الموجودة داخل المجتمع، ويكون ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الريع النفطي كألية لضبط المجتمع المدني

لقد وظفت النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الإيرادات الناتجة عن الموارد المالية لمتغير الريع البترولي كألية لضبط والسيطرة على المجتمع المدني، وقد كان ذلك من خلال تحكمها في توزيع المورد المالية للريع النفطي على منظمات المجتمع المدني وفقاً لمنطق الولاء، مما جعل هذه المنظمات كأداة من أدوات السلطة الحاكمة آنذاك، التي استعملتها من أجل بسط نفوذها وتنفيذ مختلف استراتيجيتها ومخططاتها وكذا تمرير مشاريعها، وفقاً لتوجهها القائم على ضمان البقاء في الحكم.

وانطلاقاً مما سبق، يُعّد متغير الريع البترولي كألية استخدمته النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى غاية عام 2019 في إدارة منظمات المجتمع المدني Civil Society والإعتماد عليها كمؤسسة بديلة عن الأحزاب السياسية خاصة في دعم مختلف مشاريعها، وقد كان ذلك من خلال سيطرة النخبة الحاكمة على القطاع العام وتوزيع الريع البترولي على هذه المنظمات مقابل كسب ولاءها وتبعيتها لها وفق تصوراتها التي تضمن لها البقاء في السلطة، وعليه سوف نسعى من خلال هذا المطلب التطرق إلى كيفية توظيف النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الريع البترولي كألية لضبط والسيطرة على المجتمع المدني Civil Society في الجزائر، ويكون ذلك من خلال مايلي:

أولاً: الريع النفطي والمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019

لقد تعددت واختلفت تفسيرات مفهوم المجتمع المدني Civil Society من فكر لأخر، سواء كان ذلك على مستوى الفكر السياسي الغربي أو على مستوى الفكر السياسي العربي، وهذا حسب مذاهبهم ومدارسهم الفكرية واتجاهاتهم المختلفة؛ لكن بصفة عامة يمكن تعريف المجتمع المدني Civil Society على أنه مجموعة من الأنشطة الطوعية التي يسعى من خلالها أعضائها تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة للأفراد المنخرطين فيها، كما أنها تشمل تنظيمات المجتمع المدني Civil Society على مجموعة من التنظيمات

والمؤسسات غير الرسمية أي كل ما هو غير حكومي والتي من خلالها يتشكل وعي المواطنين، مثل الجمعيات والنقابات المهنية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والأحزاب والأندية والتعاونيات وسائل الإعلام.. الخ،[1] فمن خلال هذا التعريف لمفهوم المجتمع المدني Civil Society ما يمكن استخلاصه على أنه ما يميز المجتمع المدني Civil Society هو الإستقلالية التامة عن السلطة السياسية؛ بمعنى أخر أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني Civil Society خاضعة لغيرها بحيث يسهل السيطرة عليها وبالتالي توجيه نشاطها، وعليه يمكن تحديد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤشرين التاليين:[2]

1. نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الإستقلالية عن الدولة.
2. الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، فهل مصدر تمويلها داخلي أم خارجي؟

ووفقاً لهذا المعنى؛ فإن الأمر مختلف في الدول الريعية حيث أن وفرة المداخيل النفطية فقد مكنت الأنظمة السياسية في الدول البترولية من توظيف واستخدام الإيرادات المالية الضخمة الناتجة عن موارد الريع البترولي خاصة في ظل ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، من أجل منع بروز منظمات للمجتمع المدني مستقلة وفاعلة، بالإضافة إلى تأطيرها لهذه المنظمات بما يكفل لتلك الأنظمة السياسية الحافظ على قواعد نفوذها على المجتمع المدني، كل ذلك من أجل عدم مطالبة منظمات المجتمع المدني Civil Society بحقوقها الأساسية والرئيسية التي نشأة من أجلها والمطالبة بالانتقال الديمقراطي، الذي من شأنه أن يؤرق تلك الأنظمة السياسية في الدول الريعية ويجعلها في مركز ضعف، وهذا ما تطرق إليه ما يكل روس Michael Ross في تفسيره للعلاقة السببية الموجودة بين الوفرة النفطية والتسلطية، ففي الألية المتعلقة بتأثير الريع على تكوين الجمعيات Group formation Effectue الذي توصل إلى نتيجة مفادها على أن الأنظمة السياسية في الدول

[1] Thomas A. Metzger, the Western concept of a civil society in the context of Chinese history (**Stanford University California**: Hoover Institution on War, Revolution And Peace, 1998), pp.3.4.

[2] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

الريعية، تقوم بتوظيف واستخدام العائدات النفطية من أجل منع بروز منظمات للمجتمع المدنيCivil Society فاعلة ومستقلة[1].

ففي دراسة شملت الجزائر خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها على أن هناك عرقلة مُتعمدة لإنشاء الجمعيات في الجزائر، وبالتالي خلق وجودها على الورق انطباعاً خاطئاً عن التعدُدية في الجزائر، لاعتماد معظمها على الدعم من الدولة من جهة، أما من ناحية أخرى فقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي شجع الحكومات على انتهاج مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسية، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة، كما أن هذه المخرجات أو هذه التوظيفات للمتغير الريع البترولي لم يكف عنها النظام السياسي الجزائري خلال العقدين الماضيين، خاصة مع بداية الألفية الجديدة في ظل وصول إلى الحكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ عام 1999، حيث نتج عن ذلك التوظيفات تصحر في الحياة السياسية وتحويل الجمعيات إلى لجان لمساندة مشاريع السلطة الحاكمة فقط والتكاثر بطرق غير قانونية، وهذ من أجل التشويش على العمل الحزبي الذي يقوم بالدفاع عن مطالب المجتمع الحقيقية[2].

وانطلاقاً مما سبق، لقد تميزت فترة ما بعد الإستقلال في الجزائر بهيمنة الدولة على المجتمع، من خلال حزب جبهة التحرير الوطني والإدارة الحكومية البيروقراطية والأجهزة الأمنية، وبالتالي فقد ألغيت الحياة السياسية المستقلة أنداك واحتكرت الدولة المجال السياسي، ولم يسمح بوجود المجتمع المدني Civil Society المستقل، وبالتالي فإن احتكار الدولة للمجال السياسي مع عدم السماح بوجود منظمات للمجتمع المدني Civil Society مستقلة، بالرغم من وجود بعض الجمعيات والمنظمات تابعة للدولة ولكنها لم تكن تتمتع بالإستقلالية ولم يكن لها حق انتقاد سياسة الدولة أنداك، وهذا ما مكن الدولة من الهيمنة على المجتمع[3].

[1] Michael L. Ross, **Op Cit**, pp.335.337.

[2] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.

[3] يوسف حميطوش، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة المفكر**، العدد01، المجلد10، 25 مارس2015، ص.417.

وعليه ما يمكن استخلاصه على أن تأطير الحركة الجمعوية واحتوائها في الجزائر بعد الإستقلال، فقد كان بواسطة إصدار الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، حيث نصت المادة الثانية من هذا الأمر،[1] على أنه لا يمكن لأية جمعية أن يكون لها وجود قانوني ولا أن تمارس نشاطها بدون موافقة السلطات العمومية، وبالتالي فإن هذا الأمر فهو معرقل لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال تضمنه لإجراءات بيروقراطية معقدة في إنشاء الجمعيات، فحسب نص المادة 02 على أنه لإنشاء جمعية ذات بعد وطني يجب أخذ الموافقة من وزير الداخلية، أما إذا كانت ذات بعد محلي تمنح الموافقة من طرف والي الولاية، التي يوجد بها مقر الجمعية ويقوم الوالي بإعلام وزير الداخلية بذلك، أما إذا كان الهدف الرئيسي للجمعية ينحصر موضعه في إطار الوصاية لإحدى الوزرات، فتمنح الموافقة بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهمه الأمر، لكن الشيء الملفت للإنتباه من خلال هذا الأمر على أنه لم يُحدد المجال التي تنشأ فيه الجمعية، إلا أنه في الممارسة ولأسباب سياسية فقد اقتصر الأمر على الجمعيات التي تنشط في المجال الثقافي والإجتماعي، الفني والعلمي والرياضي، مع استبعاد النشاط السياسي على أساس مبدأ الحزب الواحد الذي تم تبنيه في مؤتمر طرابلس[2].

وفي ظل تلك الظروف فقد تشكل المجتمع المدني Civil Society في الجزائر من خلال منظمات الجماهيرية المتمثلة في الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وإتحاد الفلاحيين الجزائريين والإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والمنظمة الوطنية للمجاهدين بالإضافة إلى اتحادات أخرى ذات طابع مهني، بحيث يكون هناك تمثيل لمختلف شرائح المجتمع لكن تحت سقف حزب جبهة التحرير الوطني من خلال نص المادة 120 للحزب الصادر عام 1971، وهكذا تم خلق ما يشبه نسيج من الجمعيات تضمن للسلطة السيطرة والتحكم في المجتمع المدني Civil Society وتوظيفه عند الحاجة أو عند الضرورة لذلك[3].

---

[1] المادة 02 من الأمر رقم: 71-79 المؤرخ في 15 شوال عام 1391هـ الموافق لـ: 03 ديسمبر سنة 1971، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 105، بتاريخ الجمعة 06 ذو القعدة عام 1391هـ الموافق لـ: 24 ديسمبر سنة 1971م)، ص1815.

[2] يوسف حميطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص418.417.

[3] أحلام بولكعيبات، المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 04، المجلد 09، أكتوبر 2020، ص227.

وفي نفس السياق، فقد يعود ظهور مفهوم المجتمع المدني Civil Society في الجزائر بصيغته الحالية، إلى النصف الثاني من القرن العشرون،[1] بسبب انخفاض أسعار النفط وبالتالي فإن العقد الإجتماعي الذي كان قائم أنداك بين السلطة والمجتمع أو ما يسمى بالعقد التاريخي القائم على استخدام الموارد الريعية لإرضاء المجتمع فقد تأثر نتيجة للظروف الإقتصادية، على أساس أن الموارد الخارجية بدأت تتراجع وازدادت المديونية الخارجية وبدأت الحركات الإحتجاجية في الظهور، وفي ظل تلك الأوضاع فقد خرجت مختلف الشرائح الإجتماعية من عمال وفلاحين وطلبة في مظاهرات استهدفت رموز الدولة للتعبير عن رفضهم للظروف الإقتصادية والإجتماعية القائمة وللتعبير عن رفضهم للإقصاء والتهميش،[2] ونتيجة لتلك الظروف السائدة فقد أدت إلى بداية فتح المجال والحرية نوعاً ما لبداية نشاط الجمعيات في الجزائر وفقاً لشروط، وهذا بواسطة اصدار القانون رقم: 87-15 المتعلق بالجمعيات،[3] بفضل هذا القانون فقد سمح في وقت صغير جداً من إنشاء 11 ألف جمعية على المستوى الوطني، وإن كان نشاطها محدوداً كجمعيات أولياء التلاميذ، والجمعيات الخيرية،[4] بالرغم من بعض القيود المفروضة عليها، خاصة فيما يتعلق في نص المادة 04 التي تنص على أنه تمنع وتلغى بحكم القانون كل جمعية التي تقوم بمخالفة النظام السياسي القائم، وكذا نص المادة 16 المتعلق بالرقابة الدولة للجمعيات التي تنص على أنه يجوز للسلطة الإدارية المختصة، أن تطلب في أي وقت من الجمعية كل المعلومات المفيدة،[5] وعليه يمكن القول على أنه بالرغم من هذا القانون، وكذا الأحادية الحزبية التي تقتضي منطقياً منع إنشاء الجمعيات المعارضة لتوجهات السلطة، إلا أنه ظهرت مجموعة من جمعيات المجتمع المدني Civil Society على الساحة الوطنية، دون أن تتحصل على ملفات اعتمادها من وزارة الداخلية على غرار الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي أسسها المحامي علي

[1] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.196.

[2] يوسف حميطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.418.

[3] القانون رقم: 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407هـ، الموافق لـ: 21 جويلية سنة 1987 المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد31، بتاريخ الأربعاء 03 ذو الحجة عام 1407هـ، الموافق لـ: 29 جويلية سنة 1987م)، ص.1200.

[4] يوسف حميطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.418.

[5] المادة 04 16 من القانون رقم: 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407هـ، الموافق لـ: 21 جويلية سنة 1987 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد31، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.1200.1202.

يحي عبد النور، التي تسامحت الدولة معها لارتباطها بالمنظمة غير الحكومية الدولية المتمثلة في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي قامت بممارسة الضغط على الجزائر لمنعها من حلها[1].

وانطلاقاً مما سبق، فإن إدراك النظام السياسي الجزائري في منتصف الثمانينات لضعف مستوى شرعية مؤسساته السياسية والنموذج المعتمد في تسيير الدولة والمجتمع في كافة الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما أن هذه الوضعية المتدهورة التي كان يعانيها النظام السياسي الجزائري، فقد فرضت عليه إعادة النظر في قواعد النظام وفي توجهات الدولة، التي عملت على الإنتقال من نمط التسيير القديم إلى نمط التسيير الجديد، الذي ينطوي على انشغالات واهتمامات المجتمع الطامح إلى فتح المجال السياسي وتوسيع نطاق الحريات، وذلك من خلال إقدام النخبة الحاكمة آنذاك على المصادقة على دستور جديد سنة 1989، هذا الأخير الذي جاء بمحتوى مغاير تماماً لدستور سنة 1976، ومستجيباً لمتطلبات شرائح المجتمع المدني Civil Society في تلك الفترة[2].

وعليه فمن الناحية التشريعية، فقد خصص الدستور الجزائري لسنة 1989 في الفصل الرابع منه المتعلق بالحقوق والحريات خاصة في المواد رقم 32، 39، 40، 53، 54،[3] حيث نصت المادة 32 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون، وقد جاء في نص المادة 39 على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن، أما المادة 40 فقد نصت على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب[4].

---

[1] يوسف حميطوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.418.

[2] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.196.

[3] مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري سنة 1989 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 09، بتاريخ الأربعاء 23 رجب عام 1409هـ، الموافق لـ: أول مارس سنة 1989م)، ص ص.238-241

[4] المادة 32 39 40 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري سنة 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09، **المرجع نفسه**، ص.239.

وفي نفس السياق، فقد جاء القانون رقم: 89-11 خاصة في مادته الأولى ليحدد الأحكام المتعلقة بالجمعيات ذات الطابع السياسي، أما حسب نص المادة الثانية من هذا القانون، فقد تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور الجزائري لسنة 1989، جمع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحاً وسعياً للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية،[1] أما من ناحية أخرى فقد شرع الدستوري الجزائري لسنة 1989 كذلك في المادة 53 على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين، كما جاء كذلك في نص المادة 54 من الدستور لسنة 1989، على أن الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون، كما يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق أو يجعل حدوداً لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع[2].

وتأسيساً على ما تم ذكره، فبعد المصادقة على الدستور الجديد لسنة 1989 نتيجة لأحداث 05 أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر بسبب الأوضاع المعيشية المتردية فقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية، التي كانت من بينها سن قانون جديد رقم: 90-31 المتعلق بالجمعيات باعتباره المحدد لكيفية إنشاء الجمعيات وتنظيمها وعملها،[3] الذي جاء محل القانون رقم: 87-15 المتعلق بالجمعيات لسنة 1987[4].

كما يعتبر القانون رقم: 90-31 المتعلق بالجمعيات في الجزائر لسنة 1990، بمثابة تقدماً في مجال ترقية الأنشطة الجمعوية خاصة حسب ما نصت عليه المادة الثانية منه، على أن الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير

[1] المادة 01 02 من القانون رقم: 89-11 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409هـ الموافق لـ: 05 جويلية سنة 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، بتاريخ الأربعاء 02 ذو الحجة عام 1409هـ، الموافق لـ: 05 جويلية سنة 1989م)، ص 715.

[2] المادة 53 54 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري سنة 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09، **مرجع سابق الذكر**، ص.241.

[3] القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد53، بتاريخ الأربعاء 18 جمادي الأول 1411هـ، الموافق لـ: 05 ديسمبر سنة 1990م)، ص.1686.

[4] القانون رقم: 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407هـ، الموافق لـ: 21 جويلية سنة 1987، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد31، **مرجع سابق الذكر**، ص.1200.

مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص، كما نصت نفس المادة على أنه يجب أن يُحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له،[1] أما بالنسبة لموارد وأملاك الجمعيات حسب ما جاء في الفصل الرابع من هذا القانون في المادة 26 التي نصت على أن موارد الجمعيات تتكون مما يأتي: اشتراكات أعضاءها، العائدات المرتبطة بأنشطتها، الهبات والوصايا، الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية، وعليه فمن خلال هذا القانون في المادة 28 فقد تم منع على الجمعيات قبول الهبات والوصايا المثقلة بأعباء أو شروط، إلا إذا كانت هذه الأعباء أو الشروط لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية ومع أحكام هذا القانون، كما لا تقبل الهبات والوصايا الأتية من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد موافقة السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها مع الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية ومن الضغوط التي قد تنجم عن ذلك[2].

وعليه فإن هذا القانون يخضع إلى الرقابة من طرف السلطات العمومية، فحسب نص المادة 18 منه التي نصت على أنه يجب على كل الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أمولها ووضعها المالي، بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقاً للكيفيات التي يحددها التنظيم،[3] وبالتالي فإن كل الجمعيات التي تخالف هذا القانون فقد تتعرض إلى تعليق أو الحل حسب ما جاء في الباب الثالث من هذا القانون المتضمن تعليق الجمعية وحلها، خاصة المادة 32 و33 منه، التي تمكن الجهات القضائية المختصة أن تعلن تعليق نشاط الجمعية أو حلها[4].

وتبعاً لما تم ذكره سابقاً، فقد تضمنت الإصلاحات السياسية التي أعلنها الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد احداث الربيع العربي عام 2011 بصدور القانون رقم: 12-06 المتعلق بالجمعيات، فمن

---

[1] المادة 02 من القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد53، **مرجع سابق الذكر**، ص.1686.

[2] المادة 26 28 من القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد53، **المرجع نفسه**، ص. 1688.

[3] المادة 18 من القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد53، **المكان نفسه**.

[4] المادة 32 33 من القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد53، **المرجع نفسه**، ص.1689.

من خلال هذا القانون تم إضافة أحكام وشروط جديدة متعلقة بكفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها، فحسب نص المادة 02 تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني، كما نصت نفس المادة كذلك على أنه يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة، ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع، غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام، وأن لا يكون مخالفاً للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها[1].

كذلك من خلال القانون رقم: 12-06 المتعلق بالجمعيات، الذي تم من خلاله تحديد عدد الأعضاء المؤسسين للجمعيات، وهذا ما نصت عليه المادة 06 حيث حدد عدد 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية، و15عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين من بلديتين على الأقل، أما الجمعيات ما بين الولايات فقد حدد بـ: 21 عضوا منبثقين من ثلاث ولايات على الأقل، والجمعيات الوطنية فقد حدد العدد بـ: 25 عضوا منبثقين من اثنتي عشر ولاية على الأقل،[2] كما أكد هذا القانون كذلك خاصة في الفصل الثاني المتضمن حقوق الجمعيات وواجباتها وبتحديد نص المادة 13 منه، على أن الجمعيات تختلف بأهدافها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية، ولا يمكنها أن تكون لها علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أو هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما كان شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها[3].

وتبعاً لما سبق، فبالنسبة للفصل المتعلق بالموارد المالية للجمعيات وأملاكها، فقد تم ربط مصادر تمويها بالمصدر الداخلي فقط، فوفقاً لما نصت عليه المادة 29 على أن موارد الجمعيات تتكون مما يلي: اشتراكات أعضائها، المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها، الهبات النقدية والوصايا، مداخيل جمع

---

[1] المادة 02 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **مرجع سابق الذكر**، ص.34.

[2] المادة 06 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **المرجع نفسه**، ص ص.34.35.

[3] المادة 13 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **المرجع نفسه**، ص.35.

التبرعات، الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية، كما أنه حسب ما نصت عليه المادة 30 فقد تم منع على أيةٍ جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانوناً، كما أنه يخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة، مع مراعاة أحكام المادة 23 التي تنص على أنه يمكن للجمعيات أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية، لها نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1].

وبالتالي فإن الجمعيات التي تخالف وتقوم بخرق القوانين المعمول بها وفقاً لما جاء به القانون رقم: 12-06 المتعلق بالجمعيات، فقد تتعرض إما إلى تعليق أو الحل حسب نص المادة 39 من الفصل الثالث، المتعلق بعنصر تعليق الجمعيات وحلها والتي نصت على أنه يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، أو المساس بالسيادة الوطنية، كذلك في حالة خرق الجمعيات لبعض المواد على غرار المادة 30 أعلاه، الذي يؤدى ذلك بها إلى تعليق نشاطها، لمدة لا تتجاوز 06 أشهر، وهذا حسب ما جاء في نص المادة 40 من هذا القانون[2].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، على أنه بالرغم من الشروط والإجراءات المفروضة على تأسيس الجمعيات في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بموارد الجمعيات وأملاكها، وربط مصادر تمويلها على المستوى الداخلي فقط مع تقييد الدعم الخارجي بمجموعة من الشروط، التي جاء بها القانون رقم: 12-06 المتعلق بالجمعيات، الذي حل محل القانون رقم: 90-31 المتعلق بالجمعيات، إلا أنه فقد كانت لهذه القوانين الأثر البالغ في زيادة عدد الجمعيات في الجزائر، أين بلغ عددها حوالي 58000 جمعية سنة 2001 و75000 جمعية سنة 2003 وحوالي 78000 جمعية سنة 2005 و81000 جمعية سنة 2008[3].

---

[1] المادة 23 29 30 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.37.36.

[2] المادة 39 40 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **المرجع نفسه**، ص.38.

[3] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص.197.

أما حسب الإحصاء التي أعلنت عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية في جانفي 2012، فقد بلغ عدد الجمعيات الناشطة والمعتمدة من طرف الدولة على المستوى الوطني والمحلي 93654 جمعية من بينها 92627 جمعية محلية و1028 جمعية وطنية، هذه الجمعيات قامت بإحصائها وزارة الداخلية والجمعات المحلية بناء على توزعها حسب القطاعات، مسجلة بذلك 20138 جمعية أحياء وهي الجمعيات التي تمثل النسبة الغالبة في ميدان الحركات الجمعوية في الجزائر بنسبة قدرت بـ: 74.21% تليها الجمعيات الدينية بـ: 15304 جمعيات دينية وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ: 15019، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ، والباقي كلها جمعيات مهنية منقسمة بين جمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، وجمعيات المستهلكين والشباب والأطفال وجمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة وقدماء التلاميذ والطلبة، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية المتخصصة في مجال الصحة والطب والتضامن وجمعيات السياحة والترفيه، كما أنه تجدر الإشارة على أن الأغلبية الكبيرة من هذه الجمعيات تتمركز بالجزائر العاصمة بـ: 7199 جمعية، تليها بجاية بـ: 5109 جمعية، ثم تيزي وزو بـ: 4809 جمعية[1].

أما حسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي نشرت بتاريخ: 28 أذار/مارس 2016، فقد بلغ عدد الجمعيات على المستوى الوطني حوالي 108940 جمعية مقسمة حسب القطاعات إلى: الجمعيات المهنية: 4618 بنسبة 4,24%، الدينية: 15974 بنسبة 14,66%، الرياضة والتربية البدنية: 18032 بنسبة 16,55%، الفنون والثقافة: 13134 بنسبة 12,06%، أولياء التلاميذ: 16631 بنسبة 15,27%، العلوم والتكنولوجيا: 1052 بنسبة 0,97%، جمعيات الأحياء: 23371 بنسبة 21,45%، الجمعيات البيئية: 2505 بنسبة 2,30%، المعاقين: 1746 بنسبة 1,60%، المستهلكين: 142 بنسبة 0,13%، الشبيبة والطفولة: 3634 بنسبة 3,34%، السياحة والترفيه: 142 بنسبة 0,13%، المتقاعدين والمسنين: 3634 بنسبة 3,34%، النساء: 1086 بنسبة 1,00%، التضامن والأعمال الخيرية: 4304 بنسبة 3,95%، جمعيات الإنقاذ: 339 بنسبة 0,31%، الصحة والطب: 945 بنسبة 0,87%، التلاميذ القدامى والطلبة: 132 بنسبة 0,12%، كما أن الأغلبية الكبيرة من هذه الجمعيات تتواجد بالجزائر

[1] رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2018/2017)، ص.238.

العاصمة بـ: 11692جمعية، تليها تيزي وزو بـ:6014 جمعية، ثم بجاية بـ: 5502 جمعية، ثم قسنطينة بـ: 4096 جمعية...الخ[1].

أما من جهة أخرى، كذلك من بين الإصلاحات السياسية الأخرى التي كرسها الدستور الجزائري لسنة 1989 في المادة 53 و54 التي تنص على أن ممارسة الحق النقابي مكفول دستورياً،[2] وفي هذا الإطار فقد تم إصدار قانون جديد رقم: 90-14 المتعلق بكيفيات وشروط ممارسة الحق النقابي في الجزائر،[3] الذي جاء محل القانون رقم: 88-28 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي،[4] فمن خلال هذا القانون الجديد رقم: 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الذي يطبق على مجموع العمال الأجراء وعلى المستخدمين حسب المادة الأولى منه، أما حسب المادة 02 من هذا القانون فقد نصت على أنه يحق للعمال الأجراء من جهة، والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، لكن بشرط حسب ما جاء في نص المادة 03 أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية[5].

ومن بين أهم الشروط المفروضة على التنظيمات النقابية خاصة في ما نصت عليه المادة 05 على أن التنظيمات النقابية تختلف في هدفها وتسميتها وتسييرها عن أية جمعية ذات طابع سياسي، كما أنها لا يمكنها الإرتباط هيكلياً أو عضوياً بأية جمعية ذات طابع سياسي، ولا الحصول على إعانات أو هبات أو وصايا كيفما كان نوعها من هذه الجمعيات ولا المشاركة في تمويلها، غير أن أعضاء التنظيم النقابي يتمتعون

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة**، ص ص.1-5، متوفرة على الرابط التالي: https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf

[2] المادة 53 54 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري سنة 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 09، **مرجع سابق الذكر**، ص.241.

[3] القانون رقم: 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق لـ: 02 جوان سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 23، بتاريخ الأربعاء 13 ذو القعدة عام 1410هـ، الموافق لـ: 06 جوان سنة 1990م)، ص.764.

[4] القانون رقم: 88-28 المؤرخ في 05 ذي الحجة عام 1408هـ الموافق لـ: 19 جويلية سنة 1988، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 29، بتاريخ الأربعاء 06 ذو الحجة عام 1408هـ، الموافق لـ: 20 جويلية سنة 1988م)، ص.1058.

[5] المادة 01 02 03 من القانون رقم: 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق لـ: 02 جوان سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، **مرجع سابق الذكر**، ص. 765.

بحرية الإنضمام الفردي إلى الجمعيات ذات الطابع السياسي، أما في العنصر المتعلق بالموارد والممتلكات؛ فقد تم ربطها بالجانب الداخلي فقط، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 24 على أنه تتكون موارد التنظيمات النقابية في الجزائر من اشتراكات أعضائها، المداخيل المرتبطة بنشاطاتها والهبات والوصايا وأخيراً الإعانات المحتملة من الدولة[1].

وبالتالي فإن التنظيمات النقابية التي تخالف هذه الشروط، فقد منح القانون في الفصل الخامس المتعلق بالتوقيف والحل للجهات القضائية المختصة الحق في توقيف نشاط أي تنظيم نقابي، بناء على دعوى من قبل السلطات العمومية وهذا حسب ما نصت عليه المادة 27 على أنه يمكن للجهات القضائية المختصة بناء على دعوى من قبل السلطات العمومية حسب نص المادة 30 أدناه، توقيف نشاط أي تنظيم نقابي ووضع الأختام على أملاكه وذلك دون الإخلال بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما أن هذه التدابير تنتهي بقوة القانون، إذا رفضت الجهة القضائية المختصة الدعوى بغض النظر عن أي سبيل أخر للطعن، أما نص المادة 30 فقد جاء فيها على أنه يُطلب من الجهات القضائية المختصة حل التنظيم النقابي بالطرق القضائية، إذا كان يمارس نشاطاً مخالفاً للقوانين المعمول بها أو غير منصوص عليه في قوانينها الأساسية[2].

وعليه ما يمكن استخلاصه، على أنه بموجب القانون رقم: 90-14 المتعلق بكيفيات وشروط ممارسة الحق النقابي في الجزائر، فقد سمح بتأسيس عدداً كبيراً من النقابات العمالية والمهنية في القطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1990 و2010 حيث بلغ عدد النقابات العمالية 58 أما عدد النقابات المستخدمة في القطاع الخاص فقد بلغ عددها 23، والنقابات المستخدمة في القطاع العام فقد بلغ عددها 02 أما كنفدراليات المستخدمة فقد بلغ عددها 03 وأخيراً كنفدراليات العمال الذي بلغ عددها ثلاثة[3].

وتأسيساً على ما سبق، فإن المجتمع المدني Civil Society في الجزائر منذ نشأته إلى يومنا هذا لم يدرك جيداً الدور الذي كان يجب أن يؤديه، من أجل ضمان استقرار المجتمع وخدمته والمساهمة في ضمان

---

[1] المادة 05 24 من القانون رقم: 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق لـ: 02 جوان سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.767.765.

[2] المادة 27 30 من القانون رقم: 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق لـ: 02 جوان سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23، **المرجع نفسه**، ص.767.

[3] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.117.

وصيانة الديمقراطية والحريات العامة، خاصة أن الواقع الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 يبن أن المجتمع المدني Civil Society قد أصابه نوع من الضعف، أين تخلى عن دوره الحقيقي في احتواء انشغالات مختلف الفئات الإجتماعية والعمل على استيعاب وتحرير الطاقات المبدعة، فضلاً عن تطوير الوعي الإجتماعي والمساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع، والسبب يعود إلى عدة عوامل التي من بينها، نشأته في مناخ يتصف بالزبونية والمحسوبية والإنتهازية[1].

ومن جهة أخرى، فمن خلال المواد المقدمة أعلاه تظهر بوضوح القيود التي وضعها المشرع الجزائري على تشكيل الحركة الجمعوية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالموارد وأملاك الجمعيات، وكيفية الحصول على الدعم المالي وربطها بالمستوى الداخلي فقط، وهذا ما ساهم في جعل المجتمع المدني Civil Society في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 كأداة من أدوات السلطة من أجل بسط نفوذها في المجتمع خاصة في ظل عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع بداية الألفية، واستخدامه من طرف النخبة الحاكمة في بعض الأحيان كألية بديلة عن الأحزاب السياسية في دعم استراتيجياتها وتمرير مشاريعها، حيث اضحت المنظمات المجتمعية أداة تحكم في يد السلطة والإعتماد عليها كمؤسسة لدى صانع القرار وكمثال على ذلك الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وبعض المنظمات الأخرى، وفي المقابل ذلك فقد عملت النخبة الحاكمة على معاقبة المنظمات والجمعيات التي تأبى دعم مشاريع السلطة والإنخراط فيها، وقد تجسد هذا العقاب في التضيق على حصولها للدعم المالي وتشجيع الفرقة والإنشقاق والأزمات الداخلية[2].

ويعود سبب ذلك إلى سيطرة النخب الحاكمة في الجزائر منذ الإستقلال على القطاع العام باعتبارها هي التي تقود الإقتصاد الريعي ومحتكرة بذلك لمصادر الثروة والقوة في المجتمع، بفضل وجود الريع النفطي وسياستها التوزيعية الذي منحتها القدرة على أن تكون المالكة الأساسية والمقررة في توزيع تلك المداخيل الريعية، وفي ظل غيال غياب القطاع الخاص الداعم للمجتمع المدني Civil Society أدى ذلك إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه، مستغلة موقعها كنخبة حاكمة ومسيطرة على مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية لتحقيق تراكم رأس مالي داخل جهاز الدولة لحسابها الخاص من خلال إساءة

[1] يوسف أزروال، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.200.201.

[2] **المرجع نفسه**، ص 201.

استعمال أملاك الدولة وتحويل تلك الأموال العامة إلى حسابها الخاص وقبض العمولات والإختلاس والتلاعب والتزوير، كل ذلك فقد ساهم في احتواء تنظيمات المجتمع المدني Civil Society[1].

وفي نفس السياق، ما يمكن استنتاجه أن إدارة الحكم الفردي من طرف النخب الحاكمة في الدول الريعية التسلطية، الذي يكون بواسطة توظيف واستخدام الموارد المالية لمتغير الريع البترولي من أجل الإستمرار في السلطة، وكمثال على ذلك الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الذي نتج عن استخدام الموارد المالية زيادة في التسلطية، من خلال بناء أجهزة القمع والتضيق على الحريات المدنية وانتهاك كل حقوق الإنسان وتغييب دولة الحق والقانون والقضاء على تكوينات المجتمع المدني Civil Society الحديث وافقار الحياة السياسية والفكرية والثقافية من النخب الديمقراطية بسبب خلو ساحة العمل السياسي والثقافي من النخب السياسية والثقافية التي تناضل لتعميم الديمقراطية، وبالتالي هذا ما أدى إلى نوع من تبعية المجتمع للدولة في شكل ولاء سلبي لسلطة استبدادية مالكة للريع البترولي ولكل أدوات القهر والإرغام وضابطة لوسائل الإدارة المادية للحياة الإجتماعية، ولعل هذا الأمر يُعدُ من بين العوامل التي أدت إلى خلق مواطنية سلبية تتبرأ من الإنتساب للنظام السياسي القائم خاصة في الفترة ما بين 1999 و2019[2].

وتبعاً لما تم ذكره، فبالرغم من العددّ الكبير لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 إلا أن السلطة الحاكمة فقد كانت تتعامل مع الحركة الجمعوية من منطلق الولاء للحصول على الدعم المالي خاصة في ظل اعتمادها بشكل أساسي على إعانات الدولة في تحصيل مواردها المالية بسبب ضعف القطاع الخاص، الذي يرفض دعم الجمعيات مما يعيقها عن أداء دوارها، وعليه فإن التتبع التاريخي لعلاقة الخبة الحاكمة بالمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 يدرك أن السلطة الحاكمة آنذاك كانت تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين هما:[3]

الهدف الأول هو امتصاص الغضب الشعبي وتذمر المواطنين فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي، أما الثاني فهو من أجل تقوية قبضتها على المجتمع حتى تخلق تجانس على مستوى هرم السلطة، وعليه فإن

[1] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة** (دمشق: من مشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص ص 974-979.

[2] توفيق المديني، **المرجع نفسه**، ص ص983.981.

[3] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 221.220.

السلطة الحاكمة في تلك الفترة من خلال توظيفها الموارد الريعية في احتواء المجتمع المدني، فقد كانت لا تريد وجود مجتمع مدني Civil Society قوي وفعال يدافع عن حقوق المواطنين ويشارك في رسم السياسات العامة، من خلال تقييد كيفية الحصول على الموارد المالية وربطها فقط بالمستوى الداخلي، وإنما فقد كانت تريد مجتمعاً مدنياً ضعيفاً وتابعاً لها، توظفه في الأوقات التي تحتاجه من أجل كسب التأييد والولاء، وهذا الذي تم من خلال تقييد موارد المجتمع المدني Civil Society وربطها فقط بالمستوى الداخلي.

ونفس الشيء يقال بالنسبة لوسائل الإعلام، إذا سلمنا بأن المجتمع المدني يعني في شكله الواسع جمعيات ونقابات وكذا وسائل الإعلام،[1] وعليه فإن الإطار القانوني المنظم لنشاط الإعلامي يلعب دوراً فعالاً، في تمكين وسائل الإعلام بالقيام بأهم دور لها في المجتمع المتمثل في إعلام المواطن بكل حرية وهذا ما يساعده في معرفة ما يدور من حوله من أحداث ومساهمته في تسيير الشؤون العامة للبلاد،[2] وفي هذا السياق فقد عرفت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بالإعلام بداية من قانون رقم 90-07 المتعلق بالإعلام لسنة 1990،[3] ثم القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام لسنة 2012،[4] وصولاً إلى القانون رقم 14-04 المتعلق بنشاط السمعي البصري في الجزائر لسنة 2014.[5]

لكن النظام السياسي خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد تعامل مع الحقل الإعلامي سواء كانت وسائل الإعلام المكتوبة أو وسائل الإعلام الأخرى في قطاع السمعي البصري من منطلق الولاء للنظام القائم مقابل الحصول على الدعم المالي، وهذا ما تطرق إليه عبد العزيز رحابي حيث اعتبر أن السلطة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة، كانت توظف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والمطابع كألية

---

[1] حسين بشيم وسفيان فوكة، إشكالية الديمقراطية في الدول الريعية: حالة الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 59، العدد 01، مارس2022، ص 850.

[2] وهيبة بلحاجي، القانون العضوي المتعلق بالإعلام في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة بين قانون 2012 و1990 حول المكاسب والنقائص، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، المجلد 04 ،العدد 02، جوان 2016، ص 125.

[3] قانون رقم 90-07 المؤرخ في 08 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ: 03 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 14، بتاريخ الأربعاء 09 رمضان عام 1410هـ، الموافق لـ: 04 أفريل سنة 1990م)، ص.459.

[4] قانون العضوي رقم 12-05، المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

[5] قانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435هـ الموافق لـ: 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 16، بتاريخ الأحد 29 جمادى الأولى عام 1435هـ، الموافق لـ: 23 مارس سنة 2014م)، ص.06.

ضغط للخارجين عن طوعها أو معارضيها، فقد كان هناك أشخاص موالين لنظام قاموا بتأسيس جرائد لا تستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون، لكنهم كانوا يحصلون على إشهار يومي يفوق 400 مليون سنتيم بحكم تأييدهم للسلطة الحاكمة في حين حرمت جرائد أخرى كبيرة من الإشهار العمومي على غرار جريدة الخبر والوطن، وهكذا فإنه بواسطة أموال الإشهار المقدرة بحوالي 1450 مليار سنتيم لسنة 2014، استطاعت السلطة الضغط والمساومة على الصحف فقامت بالدعم المالي لمن يؤيدها ومنعه على من يعارضها،[1] ونفس الشيء ينطبق على وسائل الإعلام في القطاع السمعي البصري.

لذلك يمكن القول، فإن الريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد ساعد النخبة الحاكمة في إدارة منظمات المجتمع المدني Civil Society وفقاً لمجموعة من الأليات والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولاً:[2] توظيف الترسانة القانونية في سبيل تقييد ومراقبة المجتمع المدني في شكله الواسع، من خلال منع التمويل الخارجي وتقييد التمويل الذاتي وتوزيع الريع حسب منطق الولاء للنظام السياسي القائم على الجمعيات ووسائل الإعلام الخاصة، وفي هذه النقطة يتجلى تكريس العقد الريعي والزبوني بين السلطة والمجتمع المدني بسبب منع الإستقلالية الإقتصادية.

أما ثانياً:[3] يكون من خلال اختراق جمعيات المجتمع المدني Civil Society الذي يتم بواسطة تعين أفراد موالين للسلطة أو أعضاء في الأحزاب السياسية التابعة للسلطة السياسية وتشجيعهم على الإنضمام إلى منظمات المجتمع المدني بهدف التحكم فيها، وهنا يبرز مثال الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA الذي كان يظم في صفوفه قياديين من حزب جبهة التحرير الوطني FLN والتجمع الوطني الديمقراطي RND.

وثالثاً:[4] إنشاء تنظيمات مماثلة للمنظمات المستقلة عن السلطة الحاكمة، وهذا بهدف احتوائها والتقليل من فعاليتها وهذا ما حدث مع منظمات حقوق الإنسان، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 223.222.
[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص 196.
[3] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 121.
[4] **المكان نفسه.**

حقوق الإنسان وحمايتها كمؤسسة وطنية عمومية مستقلة تضطلع بمهمة الرقابة والإنذار المبكر والتقييم في مجال حقوق الإنسان، لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الناشئة عام 1985، باعتبارها منظمة غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الإنسان،[1] كما أن اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها فقد تم إلغاءها نتيجة للانتقادات الكبيرة التي تعرضت لها وحل مكانها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 بنص المادتين 198 و199، ثم صدور القانون رقم 13-06 بتاريخ 03 نوفمبر 2016 الذي ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان[2].

وأخيراً ما يمكن استخلاصه، على أن النخب الحاكمة في الدول الريعية تستخدم الموارد المالية لمتغير الريع النفطي كألية لمنع بروز منظمات المجتمع المدني Civil Society فاعلة ومستقلة، من أجل ضمان الإستمرار في السلطة لأطول فترة ممكنة، وهذ ما تطرقت إلية وحدة الإستخبارات الإقتصادية The Economist Intelligence Unit (The EIU) التابعة إلى مجموعة الإيكونوميست البريطانية بداية من عام 2006 لقياس الديمقراطية بناء على مجموعة من المعايير التي من بينها معيار الحريات المدنية، فحسب التقارير الصادرة منذ عام 2006 إلى غاية سنة 2019 يلاحظ أن مؤشر الحريات المدنية Civil Liberties في الدول الريعية، ومثال على ذلك الجزائر في الفترة ما بين عامي 2006 و2019 فقد حققت نسب ضعيفة جداً، حيث أنها لم تتجاوز قيمة 4.41 من 10 خلال فترة الدراسة عكس الدول الأخرى غير النفطية، ويعود سبب ذلك إلى أن النخب الحاكمة في الدول الريعية، تقوم بتوظيف الموارد المالية لكبح الحريات المدنية، الذي يكون بواسطة عدم منح الحرية الكاملة في تكوين الجمعيات مثل تحديد مصادر تمويلها وربطها بالمستوى الداخلي فقط، وهذا من أجل منع بروز منظمات للمجتمع المدني مستقلة وفاعلة، لضمان استمرارية تلك النخب الحاكمة وتحقيق البقاء في الحكم لأطول مدة ممكنة، لمزيد من المعلومات حول الحريات المدنية في الجزائر أنظر الجدول رقم: 19 أعلاه[3].

---

[1] نادية خلفة، واقع حقوق الإنسان في الجزائر زمن الإصلاحات وتفعيلها من خلال ألية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد01، العدد04، ديسمبر 2016، ص 43.

[2] سمير شوقي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كبديل للجنة الإستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 12، العدد الأول، ماي 2019، ص 49.

[3] The Economist Intelligence Unit's Of Democracy Index, A Reports by the Economist Intelligence Unit 2006-2019, **Op.Cit,** URL: https://www.eiu.com/n/

ونفس الشيء فقد أكدته كذلك منظمة دار الحرية Freedom House في تقاريرها السنوية من خلال تقييمها للحريات المدنية Civil Liberties في دول العالم على أن المقاس الأعلى حسب المنظمة لمؤشر الحريات المدنية Civil Liberties هو 60 درجة، وعليه فقد سجلت الجزائر في هذا المؤشر قيم ضعيف جداً وبعيدة عن المقاييس المقبولة والجيدة، حيث قدر سنة 2017 بـ: 60/24 درجة و60/25 درجة سنة 2018 و60/24 درجة سنة 2019، وهذا ما جعل الجزائر تصنف ضمن الفئة الي لا توجد بها حرية Not Free حسب المنظمة[1].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، على أن الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن متغير الريع البترولي التي شهدتها الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بسبب إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بداية من الألفية، فقد ساعدت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 من استخدامها وتوظيفها كألية لاحتواء وضبط منظمات المجتمع المدني Civil Society حتى تضمن تلك النخبة الحاكمة الإستمرارية في الحكم لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي منع ظهور منظمات للمجتمع المدني Civil Society مستقلة وفاعلة وخارجة عن سيطرة السلطة السياسية، لذلك فقد لجأت السلطة السياسية أنذك إلى استخدام الموارد المالية للمتغير الريعي في تقويض الحريات المدنية التي من بينها، عدم منح الحرية الكاملة في تكوين الجمعيات مثل تحديد مصادر تمويلها وربطها بالمستوى الداخلي فقط، وهذا من أجل ممارسة الإستقطاب الزبوني واضعاف المعارضة، وبالتالي فإن الريع البترولي فقد ساعد تلك النخب من توزيع الريع البترولي، إنطلاقا من منطق الولاء للحصول على الدعم المالي من جهة ومنع الدعم على المعارضين من جهة أخرى، وبالتالي فإن السياسة التوزيعية للريع البترولي فقد ضمنت للنخبة الحاكمة عدم مطالبة هذه المنظمات بحقوقها الأساسية والمطالبة بالإنتقال الديمقراطي الذي كان يُهددَ مستقبل مختلف الأنظمة الريعية التسلطية التي من بينها الجزائر، لذلك لجأت إلى العديد من الممارسات السياسية السلبية لتحقيق ذلك ومن بينها ممارسة الإستقطاب الزبوني واستخدامه في اضعاف المعارضة وهذا الذي سوف نتطرق إليه في المطلب القادم.

[1] Freedom House/Expanding Freedom and Democracy, **Freedom in The world 2017, 2018, 2019 Scores**, **Civil Liberties in Algeria**, viewed date: 09/05/2023, **URL:**https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2019

وعليه يمكن القول على أن العلاقة التي كانت بين الدولة ومختلف التنظيمات الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 حسب المفكر جول ميجدال Joel Migdal أخذت أحد الأشكال الأربعة وهي الدولة القوية والمجتمع الضعيف، وهذا راجع إلى توظيف النخبة الحاكمة للموارد المالية للريع البترولي لبسط نفوذها على مختلف القوى الإجتماعية آنذاك، لكن هذه العلاقة خلال الفترة ما بين 2014 و2019 بدأت تتراجع لصالح القوى الإجتماعية ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بداية من منتصف سنة 2014، هذا ما جعل النخبة الحاكمة آنذاك تتبني سياسية ترشيد النفقات كأالية لمواجهة تراجع المداخيل المالية الريعية للخزينة العمومية أواخر سنة 2014.

وفي نفس السياق واستنتاجاً لما تم ذكره يمكن القول؛ على أن تراجع قوة الدولة لصالح التنظيمات الإجتماعية الأخرى بداية من النصف الثاني من عام 2014 بسبب استمرار تراجع أسعار المحروقات في ظل ضعف النخبة الحاكمة في وضع الحلول اللازمة لتدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، خاصة في ظل مطالبة الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لولاية خامسة، كلها عوامل أدت إلى ظهور احتجاجات سنة 2019 المعروفة بالحراك الشعبي المطالبة بإسقاط النظام القائم، التي أدت في الأخير إلى اسقاطه وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

المطلب الثاني: الريع النفطي والإستقطاب الزبوني

لقد عملت النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين 1999 و2019 على الإستمرار في السلطة من خلال تحقيق الدوران الداخلي للنخب فقط دون ترك المجال لأي تداول سلمي على السلطة للنخب الأخرى؛ أي منع الدوران الخارجي للنخب، وقد وظفت النخبة الحاكمة في تلك الفترة العديد من الأدوات والوسائل لتحقيق غايتها والوصول إلى أهدافها المسطرة التي تضمن لها البقاء في الحكم، إذا تبرز هنا توظيفات واستخدامات الإيرادات المالية الناتجة عن متغير الريع البترولي من طرف النخبة الحاكمة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 كأداة لبسط نفوذها وقوتها داخل المجتمع، بما يضمن لها ذلك ويكفل لها الإنفراد بصناعة القرار السياسي دون السماح للفواعل المجتمعية الأخرى المساهمة في صناعة القرار؛ ورسم السياسات العامة، وعليه فإن لجوء النخبة الحاكمة في الفترة السالفة الذكر من أجل تحقيق ذلك إلى العديد من الممارسات والسلوكيات السلبية التي تضمن لها الإستمرار والبقاء في الحكم، التي

من بينها توظيف الموارد المالية للريع النفطي لممارسة الإستقطاب الزبوني لمختلف القوى الإجتماعية الموجودة داخل المجتمع، مقابل تكفل النظام الزبوني بتزويد النخبة الحاكمة بالولاء والتأييد لمختلف القرارات الصادرة عنها دون أي اعتراض، وبالتالي إضعاف مختلف القوى المعارضة لها.

عُموماً، فإن الموارد المالية الكبيرة للريع النفطي التي شهدتها الجزائر بداية الألفية، فقد تمكنت بواسطتها النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من تكريس هيمنها التامة على المجتمع والسيطرة على مختلف تشكيلاته بما يضمن لها من تركيز دعائم النظام التسلطي وتبعاً لما تم ذكره، سوف نحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى كيف مكنت سياسة إعادة تدوير الريع النفطي السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من توسيع قواعد نفوذها داخل المجتمع الجزائري الذي يكون من خلال معرفة وتفسير كيف ساعد الإقتصاد الريعي النخبة الحاكمة آنذاك من توظيف الموارد المالية الناتجة عنه واستخدامها في العديد من الممارسات السلبية التي تضمن لها البقاء في السلطة التي من بينها استخدامه كأداة للممارسة الإستقطاب الزبوني وبالتالي إضعاف القوى المعارضة لها، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الريع النفطي كأداة للممارسة الإستقطاب الزبوني في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

لقد استعملت الزبائنية Clientelism في النظم السياسية بشكل عام؛ وبصفة خاصة الأنظمة السياسية في الدول الريعية العربية، لوصف مختلف العلاقات والشبكات غير الرسمية التي يتم بواسطتها، تبادل بعض الخدمات والمنافع والإمتيازات بين أشخاص ذوي مواقع غير متكافئة، وبالتالي فإن الممارسات الزبائنية تدمج الفرد عمودياً في الحياة الإجتماعية والسياسية على أساس الإمتثال والطاعة وقبول شرعية الوضع القائم، بما يسمح لتلك الأنظمة السياسية من المحافظة على استقرارها،[1] أما حسب المفكرين جون لوكا Jean Leca وإيف شمايل Yves Schemeil فقد وصفت العلاقات الزبائنية على أنها تحالف عمودي بين أشخاص غير متساويين

[1] نزيه ن الأيوبي، تر: حسين أمجد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 347.342.

من ثلاثة أشياء هما: **أولاً:** غير متساويين من حيث السلطة **ثانياً:** غير متساويين من حيث الموارد المالية **ثالثاً:** غير متساويين من حيث الوضع أي من حيث التكافؤ بين الأطراف[1].

وبالتالي فإن كل شخص من هؤلاء الأشخاص يرى أنه من الضروري إقامة علاقة من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة، سواء كانت هذه العلاقة على المستوى الأعلى أو كانت هذه العلاقة على المستوى الأسفل، وفي سياق دراستنا هذه يمكننا أن نقصد بهذه العلاقة في الدول الريعية هو سعي السلطة السياسية الحاكمة في الدول الريعية لإقامة علاقة مع مختلف التنظيمات والقوى الموجودة في المجتمع من خلال منحها الموارد الريعية مقابل كسب ولائها وتأييدها للنخب الحاكمة من أجل ضمان استمراريتها في السلطة، وعليه فحسب المفكرين Jean Leca و Yves Schemeil فإن العلاقات الزبونية تتكون من ثلاثة مكونات وعناصر رئيسية وهي: **أولاً:** عدم المساواة أو اللاتكافؤ بين الأطراف، باعتبار أن هذه الخاصية هي من تعطي للعلاقة الطبيعة الزبونية **ثانياً:** التبادل يقصد بها المنفعة المتبادلة بين الأطراف **ثالثاً:** التقارب الذي يشير إلى مدّى وجود تقارب بين الأطراف في العلاقات الزبونية[2].

وفي نفس السياق، فإن الزبونية السياسية Political Clientelism فقد جاءت لوصف وتفسير تلك العلاقة القائمة لذلك النظام الوسيط المتكون من عنصرين رئيسين وأساسين هما: الراعي Patron والزبون Client،[3] أو بصيغة أخرى فقد جاء يشير مفهوم الزبونية السياسية Political Clientelism إلى تلك العلاقات والشبكات المتعاونة فيما بينها التي تهيمن على سياسة المجتمع والحكومة،[4] ونفس هذا التعريف فقد أشار إليه الدكتور حافظ عبد الحليم في كتابه المعنون بـ: الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، حيث استند في تحليله للممارسة الفعل السياسي على المقاربة

[1] Jean Leca Et Yves Schemeil, Clientélisme Et Patrimonialisme Dans Le Monde Arabe, **Revue Internationale De Sciences Politiques**, Vol.04, No.04, 1983, p.455.
[2] **Ibid**, pp.455.456
[3] Carl H. Landé, Political Clientelism In Political Studies: Retrospect and Prospects, **Internationale Political Science Review**, Vol.04, No.04, 1983, p.435.
[4] Sharon Kettering, The Historical Development of Political Clientelism, **The Journal of Interdisciplinary History**, Vol.18, No.03, (Winter 1988), p 419.

الزبونية التي تنطلق حسبه من مقولتي الإستزلام – التعزيب Clientelisme-Patronage باعتبارها مقولتان تحليليتان تنطبقان أيضاً على أنماط الممارسة السياسية[1].

فالاستزلام التعزيب في إطار التحليل الزبائني حسب الدكتور حافظ عبد الحليم ظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الإمتيازات بين شخصين أو طرفين هما المعزب Patron والزليم Client باعتبارهما طرفين يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة، يُعدُ الأول مالكاً لها والثاني طالباً لها في مقابل سلعة أي مصلحة، يمكن للثاني الزليم Client أن يوفرها للأول، فالزليم Client هو الشخص الذي يضع نفسه في خدمة المعزب Patron يكون على ذمته ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة، هذا مع أن توزيع الأدوار في إطار هذه اللعبة يقوم على التداول والتبادل، ولعل أهم ما يميز هذا النمط من التبادل هو أنه يحقق الربح لأطرافه، لكن يبقى المعزب Patron أكثرهم ربحاً نظراً لنمط توزيع موازين القوى في إطار هذه اللعبة، فهو يحقق الشرعية لسلطته بما يضمن له الإستمرار في السلطة[2].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، فإن الزبونية Clientelism بصفة عامة؛ ببعدها الإجتماعي والسياسي، يقصد بها أو تعني على أنها تلك الشبكة من العلاقات السياسية والإجتماعية المتعاونة فيما بينها والقائمة على مبدأ رئيسي يتمثل في الأخذ والعطاء والتي تتشكل على شخص واحد يكون يتمتع بالسلطة والقوة، حيث أن تلك العلاقة المتبادلة تمكن كل من الزبون والرعي من الإستفادة والحصول على مجموعة من المزايا والإمتيازت،[3] وعليه فإن النخب الحاكمة في الدول الريعية في ظل سعيها الدائم للبحث عن الموارد المالية للريع البترولي لضمان الإستمرار والبقاء في السلطة، تُعد من بين الأنظمة السياسية التي تلجأ في الكثير من الأحيان إلى بعض الممارسات من خلال توظيفاتها للموارد المالية للريع النفطي التي من بينها الإستقطاب الزبوني الذي أصبح مع مرور الوقت كمدخل للفساد بأنواعه المختلفة،[4]

---

[1] حافظ عبد الحليم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية– سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 16.

[2] **المكان نفسه.**

[3] Luis Roniger, Political Clientelism, Democracy, and Market economy, **Comparative politics**, Vol.36, No.03, April 2004, pp.353.354.

[4] نصار وليم نجيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص41–82.

وهذا ما أكده الباحث الفرنسي جون فرنسوا ميدار Jean François Médard في مقاله الموسوم بـ: الزبونية السياسية والفساد الذي قام من خلاله توضيح ذلك التفاعل والعلاقة القائمة بين الظاهرة الزبونية والفساد السياسي حيث أنه أعتبر الزبونية كتبادل إجتماعي للمنافع والإمتيازات؛ لا تعارض الفساد، لكن حسبه إذا تحولت تلك العلاقة الزبونية من بعدها الإجتماعي وانتقلت إلى الإطار المؤسساتي الرسمي، أي أنها دخلت إلى المجال السياسي وبالتالي تحولها إلى زبونية سياسية باعتبار أن أحد أطرافها موجود في السلطة السياسية، ويقوم بتقديم خدماته إنطلاقاً من منصبه السياسي، هنا يتم تقديم الزبونية السياسية على أنها تعبير عن تحول الفساد إلى منظومة حكم، وهذا في سياق حديثه عن حالة الدولة النيوباتريمونيالية néo-patrimonial التي هي امتداد للدولة الباتريمونيالية patrimonial الذي اعتبرها على أنها نمط من العلاقات السياسية تقوم على منطق شخصنة السلطة من أجل حماية النخبة الحاكمة بما يضمن استمراريتها في السلطة[1].

وتأسيساً على ما تم تناوله سابقاً، فإن الزبونية Clientelism ببعدها الإجتماعي والسياسي فقد تزامن إزدهارها بصفة أكثر مع إزدهار مفهوم الدولة الريعية Rentier State في الأدبيات المهتمة بدراسة الظواهر السياسية في العالم الثالث، خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي وبالتالي فإن هذا المفهوم فقد كان يستخدم في أغلب الأحيان لوصف تلك العلاقات القائمة داخل عمق الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، حيث أن النخب الحاكمة من أجل المحافظة على سلطتها تقوم بتوزيع قسط من مداخليها بطريقة غير قانونية على حلفاءها الإجتماعين والسياسيين مقابل الولاء والمساندة في مختلف الاستحقاقات خاصة في ظل أن تلك النخب الحاكمة هي المتحكمة في الإقتصاد النفطي، حيث أصبح هذا الأخير رأس المال الخاص بها تستعمله وتوظفه من أجل تغذية واستقطاب شبكاتها الزبونية،[2] وهذا ما أكده الباحث الهواري عدي في العديد من أعماله بأن الممارسات الإقتصادية للدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى اليوم، لم تكن اقتصادية بحتة تهدف إلى خلق الثروة والقيمة المضافة؛ بقدر ما كانت سياسية ترمي في الأساس إلى شراء السلم الإجتماعي وتعزيز استقرار الشبكات الزبونية والمحسوبية، وعليه فقد مكنت الوفرة النفطية السلطة السياسية في الجزائر من

[1] Jean François Médard, Clientélisme Politique Et Corruption, **Revue Tiers Monde,** Vol.41, No.161, janvier- Mars 2000, pp.75-85.

[2] دريس نوري، **الممارسات الريعية؛ الزبونية السياسية وإشكالية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: مقاربة سوسيولوجية لعلاقة الدولة–المجتمع** (أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين/سطيف02، السنة 2015–2016)، ص ص.178.172.

مقايضة الريع بالولاء، وكان ذلك من خلال إعادة تدوير الريع البترولي بشكل تقديري في المجتمع، مقابل تكفل النظام الزبائني بتزويد السلطة بقوة الولاء، وهذا ما مكنها من تكريس هيمنتها التامة على المجتمع، وبالتالي السيطرة على مختلف تشكيلاته[1].

إضافة لما تم ذكره، فقد شكلت الممارسات الزبونية في الجزائر خاصة منذ تولي الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 حجر الزاوية في صراع الدولة مع المجتمع في إطار معركة فرض المعايير والوجود، حيث عملت النخبة الحاكمة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019، بالذات على توظيف العائدات المالية المتأتية من تسويق المنتجات النفطية في السوق الدولية في زيادة مستوى الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات والقوى الإجتماعية والسياسية، وذلك من خلال مكافأة وتمويل تلك التنظيمات الموالية للنظام السياسي، مقابل إقصاء وتهميش التنظيمات المتمردة والمعارضة لتوجهات السلطة السياسية أنداك[2].

وعليه فإن هناك العديد من السلوكيات والممارسات التي قامت بها النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 تشير إلى دور الريع النفطي في نشر الزبانية Clientelism حيث أن الريع النفطي آنذاك، فقد ساهم بشكر كبير جداً في ظهور شبكات زبونية واسعة في المجتمع، مقابل تأييد النظام السياسي الحاكم، فالسلطة السياسية في الجزائر خلال الفترة السالفة الذكر، فقد التزمت بتوفير مناصب العمل وتقديم الإعانات المادية والخدمات للفئات البسيطة، بالإضافة إلى اعتماد مجانية التعليم والصحة، الأمر الذي يؤكد أن الإعتماد على الريع النفطي في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 في الجزائر فقد شكل نقطة اجماع وتوافق على ثلاثة مستويات هما: أولاً: بالنسبة للسلطة السياسية وثانياً: بالنسبة للنخب المختلفة والقوى الإجتماعية وثالثاً: بالنسبة للمواطنين[3].

كما تبرز لنا كذلك مسألة التمويل من جهة أخرى، باعتبارها أحد أبرز القضايا التي استثمرت فيها السلطة السياسية خلال الفترة ما بين 1999 و2019 من أجل تحكمها في المجتمع السياسي والسيطرة على تكويناته المختلفة، حيث دفع شح الموارد المالية للتنظيمات والقوى الإجتماعية إلى اعتمادها بشكل متزايد على

---

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2021، ص ص.164.163.

[2] **المرجع نفسه**، ص.164.

[3] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 250.249.

الإعانات التي تقدمها السلطة السياسية لها وهو ما جعلها تفقد استقلاليتها المالية، مما جعل مختلف التنظيمات الفاعلة والمستقلة في صورة رابطة الأعمال والنقابات المهنية والأحزاب السياسية تمتنع عن الإحتفاظ بعلاقات متوترة مع السلطة، بل أكثر من ذلك بل أصبح بعض من هذه الحركات الإجتماعية تتنافس وتتصارع فيما بينها، من أجل الإستفادة من دعم ورعاية السلطة السياسية القائمة في تلك الفترة[1].

إذن فإن اعتماد النخبة الحاكمة في الجزائر منذ عام 1999 على الريع النفطي فقد ساهم ذلك بشكل كبير في ترسيخ منطق الزبائنية كثقافة وسلوك في تعامل السلطة السياسية مع مختلف القوى الموجودة في المجتمع، فهي عملت آنذاك على منح المزايا لمن تشاء من المسؤولين والفئات الإجتماعية وكل شخص كانت ترى فيه القدرة والإستطاعة على خدمة النظام من جهة، فقد قامت بإغرائه مادياً لاسيما في ظل وفرة الموارد المالية للريع النفطي نتيجة لإرتفاع أسعاره في الأسواق الدولية بداية الألفية، ومن جهة أخرى؛ فقد قامت السلطة السياسية كذلك بمنع الموارد والإمتيازات عن كل من كانت ترى فيه معارضاً ورافضاً لسياستها، وإلى كل من انتهت صلاحيته في الخدمة، وعليه فحسب تعبير وليام بيرد William Byrd على أن الريع النفطي فقد سمح للسلطة الحاكمة في الجزائر خاصة منذ عام 1999 بتأسيس منظومة زبائنية واسعة وموازية كانت تعمل تحت غطاء المؤسسات الرسمية للدولة[2].

عُموماً وتأسيساً على ما تم ذكره، إن سعي النظام السياسي السابق في الجزائر بداية من عام 1999، في البحث الدائم لتكريس هيمنته التامة على المجتمع، فقد دفعه ذلك إلى توظيف منطق الزبونية في التعامل مع مختلف القوى الإجتماعية والتنظيمات الجماهرية المختلفة، فبالإضافة إلى احتواءه للتنظيمات والنقابات التي كانت فاعلة وسائدة في عهد الحزب الواحد على غرار الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين، كذلك فقد عملت السلطة السياسية منذ عام 1999 على جذب الزوايا والطرق الصوفية وكذا خلق طبقة أوليغارشية رجال المال والأعمال، بالإضافة إلى إغراق الساحة السياسية بعشرات الأحزاب والجمعيات والنقابات واستخدامها من طرف النخبة الحاكمة كأداة لتحقيق الإستقطاب حولها، أي حول النظام السياسي

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، **مرجع سابق الذكر**، ص 164.

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 250.

القائم خاصة في المواعيد الإنتخابية، من أجل كسب التأييد لمختلف سياساته مقابل استفادة أصحاب هذه القوى من المزايا الريعية التي تقدمها السلطة السياسية لهم[1].

وفي نفس السياق، إن سعي النخبة الحاكمة في الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 للسيطرة على المجتمع من خلال توظيف الريع النفطي لإستقطاب الزبوني لمختلف التشكيلات الإجتماعية من تنظيمات نقابية ومهنية وزوايا وأحزاب سياسية ورجال المال والأعمال، يعتبر كأحد الأساليب التي تستخدمها الدول الريعية التسلطية الشعبوية من أجل المحافظة على تجانسها وقبضتها على المجتمع، بما يضمن لها ذلك البقاء في السلطة، فالسلطة السياسية في الجزائر منذ عام 1999 وانطلاقاً من قيامها بالعديد من أشكال التعبئة والتحالفات مع المؤسسات المعنية بتأطير المجتمع؛ باستخدامها للموارد المالية للريع البترولي كل ذلك جعل من النخبة الحاكمة آنذاك تقوم على بناء أشكالاً شعبوية تسلطية ترتكز كما سماها فيليب شميتر Philippe C. Schmitter على ما يسمى بكوربوراتية الدولة، الهدف الرئيسي من هذه الكربوراتية هو من أجل سيطرة الدولة فقط على الجماعات والقوى الإجتماعية للحفاظ على بقاء واستمراريتها وضمان مصالحها، وليس التعاون معها من أجل تحقيق الإنتقال الديمقراطي[2].

وانطلاقًا مما سبق ذكره، فإن العائدات المالية الناتجة على الريع النفطي فقد مكنت النخبة الحاكمة مع وصول رئيس جديد إلى الحكم السيد عبد العزيز بوتفليقة مطلع الألفية، من زيادة منطق اعتمادها على منطق الزبونية في تحقيق الإستقطاب في أوساط مختلف التنظيمات الإجتماعية، وبالتالي فإن النظام السياسي في الجزائر منذ سنة 1999 فقد قام بجذب إلى جانب التنظيمات الإجتماعية الجماهرية التي كانت سائدة في نظام الحزب الواحد، التي في مقدمتها الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA والمنظمة الوطنية للمجاهدين، فقد اعتمدت السلطة السياسية بشكل غير مسبوق على الزوايا الدينية والطرق الصوفية والطبقة الأولغارشية رجال المال والأعمال، بالإضافة إلى العمل على إغراق الساحة السياسية بعشرات الأحزاب السياسية

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، **مرجع سابق الذكر**، ص 164.

[2] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.78.77.

والجمعيات، التي كانت تستخدمها في جمع الولاء والدعم حول برامجها وسياساتها واستراتيجيتها، مقابل تقديم تسهيلات لأصحابها وبالتالي تمكينهم من الوصول إلى مصادر الريع النفطي[1].

1. **التنظيمات الإجتماعية** "منظمات المجتمع المدني؛ نقابات؛ أحزاب سياسية":

إن طبيعة الشبكات الزبونية ببعدها السياسي والإجتماعي في الدول العربية خاصة الدول النفطية منها، ذات علاقة قوية بالدولة وعمودها الفقري المؤسسات العسكرية والأمنية من جهة، وبالعصبيات التقليدية العائلية الجهوية الأثنية واللغوية والدينية.. الخ؛ من جهة أخرى، والعلاقات الدولية من جهة ثالثة ففي الجزائر عمدت السلطة الحاكمة منذ سنة 1999 إلى توظيف الريع النفطي من أجل بعث فئات مصلحية والتقنين لها، مع الحرص على تحديد الإطار العام وطرق العمل التي تتماشى مع أهداف واستراتيجيات النظام الحاكم آنذاك، لذا ما يلاحظ في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 قيام السلطة السياسية باستخدام الريع البترولي في إدارة العلاقة الزبونية بينها وبين مختلف تنظيمات المجتمع المدني[2].

كما تُعد التنظيمات الإجتماعية أحد أبرز الشبكات الزبونية التي وظفتها النخبة الحاكمة الريعية في تثبيت قواعد استقرار النظام التسلطي في الجزائر خاصة منذ سنة 1999 وذلك من خلال استخدامها كأداة في تحقيق التعبئة السياسية، مقابل استفادة أصحاب هذه التنظيمات من السياسة التوزيعية القائمة على الإنفاق العام للنظام السياسي، وقد اعتمدت النخبة الحاكمة في سبيل تحقيق هذا الهدف على متغير الريع النفطي، الذي سمح لها بإضعاف القوى المعارضة من جهة، ومن جهة أخرى سمح لها بزيادة مستوى الإستقطاب في أوساط هذه التنظيمات التي أدركت أن معارضة السلطة السياسية بمثابة تهديد فعلي لاستمراريتها في المشهد السياسي، بناءً على ذلك فقد تحولت غالبية التنظيمات الإجتماعية من صراعها مع النظام السياسي إلى

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، **نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2023/2022)، ص ص.197.198.

[2] فضيل دليو، الزبونية السياسية والإجتماعية في عصر الديمقراطية، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، العدد 01، المجلد 04، جانفي 2007، ص.50.

التنافس مع بعضها البعض من أجل التقرب من السلطة والإستفادة من المزايا الريعية التي تقدمها الدولة إلى التنظيمات الموالية لها[1].

إن استراتيجية النظام السياسي القائمة على الإستقطاب الزبوني، فقد أدت إلى اندماج الكثير من التنظيمات على غرار الأحزاب السياسية في مشروع السلطة بالرغم من تناقضاتها الفكرية الجذرية، وسّمح لها بالنشاط وبتكوين جمعيات ونقابات وبالإستفادة من حقائب وزارية متفاوتة الأهمية في الحكومات المتعاقبة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 وهذا ما أدى بدوره إلى تضخيم عدد الجمعيات والمنظمات الفئوية، كما أن منح الإعتماد أو تأخيره أو تعطيله نهائيًا، بالإضافة إلى أن منح الإمتيازات المادية والمعنوية، السياسية والإعلامية، لتلك التنظيمات فقد كان على أساس مصلحي، وهذا ما صرح به وزير الداخلية آنذاك، أي خدمة النظام السياسي مقابل الحصول على تلك الإمتيازات[2].

من جهة أخرى؛ فقد تجسدت مظاهر استفادة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر على الريع البترولي فمثلاً في طريقة توزيع الموارد المالية وتقديم المساعدات الرسمية على تلك التنظيمات، فالجمعيات ذات الطابع النقابي تمنح سنويًا حوالي خمسة ملاين دينار جزائري، وبالتالي فإن مبدأ توزيع الريع على تلك التنظيمات فقد كان يخضع لمنطق الولاء في دعم السلطة وتأييدها، ولم يكن يخضع للمبدأ القائم على أساس سياسة الإنخراط كما هو معمول بيه في أغلب دول العالم، التي كانت تتمتع به فقط المنظمات الكبيرة في الجزائر مثل الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA والمنظمة الوطنية للمجاهدين،[3]

فمن المعروف أن تنظيمات المجتمع المدني؛ نقابات، جمعيات محلية ووطنية الذي يسميها البعض بالجسور المتحركة نحو الثراء والسلطة فقد تكاثرت بشكل عشوائي بفعل التسهيلات الإدارية والدعم المالي مقابل نشاطها في المناسبات الإنتخابية، وبالتالي مبايعتها للسلطة الحاكمة في مختلف المستويات المحلية والوطنية، كما أن أغلب الجمعيات والنقابات والأحزاب في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 فقد كانت تتمحور حول رجل أو عنصر ديني أو جهوي أو تاريخي، التي كانت تسعى دائمًا لتجنيد عدداً من الأشخاص

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.198.

[2] فضيل دليو، **مرجع سابق الذكر** ، ص.51.

[3] **المرجع نفسه**، ص.52.

أو ضمان وجود إعلامي شكلي من أجل دعم النظام السياسي الحاكم لكسب المشروعية، مقابل وضع أحد أفراد قياداتها في مراكز الإنتفاع لكي يستطيع على إعادة توزيع المزايا المتحصل عليها ودعم الفريق الذي أنشأه[1].

إن استراتيجية السلطة الحاكمة في الجزائر خلال فترة حكم السيد عبد العزيز بوتفليقة ما بين عامي 1999 و2019 القائمة على الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات الإجتماعية من أجل تثبيت هياكل النظام التسلطي، أدت إلى زيادة عدد التنظيمات بشكل كبير جدًا، فمثلاً تنشط في الساحة الحزبية الجزائرية العديد من الأحزاب السياسية منذ اقرار التعددية الحزبية سنة 1989، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب السياسية، حيث بلغ عددها في البداية إلى أكثر من 67 حزب مؤسس ومصرح به من طرف وزارة الداخلية ثم انخفض العدد إلى 27 حزب سياسي، بسبب التعديل الدستوري لسنة 1996، الذي قام بمنع من تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي، عرقي، جنسي، مهني أو جهوي، الذي جاء في نص المادة 52، بالإضافة إلى الشروط القانونية الأخرى المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية مثل قانون1997، الذي نص على أحكام تتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وعملها، فأصبح بموجبه الحق لتسعة أحزاب فقط في الترشح للإنتخابات بينما حُرمت البقية من هذا الحق، ولكن مع وصول رئيس جديد إلى حكم عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 سرعان ما ارتفع العدد من جديد ليصل إلى 45 حزب خاصة بعد صدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2012[2].

في نفس السياق، فقد زادت درجة اعتماد السلطة السياسية في الجزائر أكثر على استراتيجية الإستقطاب الزبوني خاصة مع صدور القانون العضوي الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2012، بعد غلق الساحة السياسية أما اعتماد أحزاب جديدة لأكثر من 12 سنة، نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية على غرار دول الجوار تونس وليبيا مع بداية عام 2011 هذا القانون سمح بإغراق الساحة السياسية بعشرات الأحزاب والجمعيات التي لا يمتلك بعضها حتى مقرات ثابتة يقودها عددًا كبيراً من الأشخاص نافذين ومقربين من دوائر صنع القرار، مستخدمين في ذلك أحزابهم كأداة للوساطة الزبونية في مختلف العروض

[1] فضيل دليو، **مرجع سابق الذكر** ، ص.52.

[2] نادية بن أحمد، مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد01، العدد03، سبتمبر 2014، ص ص 311.310.

الإنتخابية التي تطرحها السلطة السياسية مقابل الحصول على الدعم المالي،[1] ومن أبرز الأمثلة عن هذه الكيانات السياسية نجد حزب تجمع أمل الجزائر، حزب الحركة الشعبية الجزائرية، حزب العدل والبيان والعديد من الأحزاب والتنظيمات الإجتماعية الأخرى، التي استخدمتها النخبة الحاكمة في تكريس مشروعها التسلطي،[2].

فبالرغم من سماح النخبة الحاكمة في الجزائر بالنشاط لعدد كبير من الأحزاب السياسية والجمعيات في الساحة الحزبية، إلا أن أغلبية هذه الأحزاب والجمعيات فقد أصبحت تقوم بوظيفة ممارسة الوساطة الزبونية بين النظام والإدارة من جهة، أو وظيفة تعويم الساحة السياسية وتشتيتها لتفادي عدم ظهور قوة حزبية أخرى قادرة على حصد أغلبية الأصوات في حالة وجود انتخابات تكون فيها الشفافية من جهة أخرى، ويستخدم النظام العديد من الأساليب لتشويش على عمل الأحزاب من أجل مراقبتها، أهمها اختراقها بمخبرين للاستعلام والأمن ووضع مؤامرات للإطاحة بالرؤساء غير الموالين للسلطة، كما قامت السلطة السياسية في الجزائر بعد صدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2012 بمنح ما يزيد عن 35 ترخيص جديد لإنشاء أحزاب جديدة أغلبها لا يمتلك مقراً ثابتاً ولا يتعدى عدد منخرطيه عدد أعضاء المكتب الوطني، وبالتالي فقد إتبع النظام السياسي هذه الطريقة لتميع الساحة الحزبية وتقليص الحاجة إلى ممارسة التزوير المباشر في الإنتخابات على غرار ما قام به في الإستحقاقات السابقة خلال الأعوام 2002 و2007[3].

وتبعًا لما تم ذكره، إن ما يثير للانتباه كذلك في استراتيجية النخبة الحاكمة في فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة، من أجل احتواء مختلف التنظيمات الإجتماعية والحركات الجمعوية، هو تركيزها على التنظيمات النسوية بما في ذلك المستقلة منها التي عملت على استخدامها كأداة للدعم والتعبئة السياسية لاسيما في المواعيد الإنتخابية، مقابل تخصيص إعانات مالية سنوية مع السماح لها بالمشاركة في صياغة القوانين والسياسات العامة المتعلقة بحقوق المرأة، وعليه يمكن القول أن افتقار التنظيمات الإجتماعية

[1] دريس نوري، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016، ص.83.

[2] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.199.

[3] دريس نوري، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجية الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 35، نوفمبر 2018، ص ص.40.41.

والسياسية للإستقلالية المالية وارتباطها بما تخصصه لها السلطة السياسية من موارد واعانات ريعية فقط، جعل البعض منها متردد في الدخول في علاقات متوترة مع النظام السياسي الذي يمكن ارجاعه إلى سببين رئيسين هما: إما الخوف من القمع والتهميش أو بسبب خوفها من فقدان امتيازاتها للوصول إلى مصادر الريع النفطي[1].

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه، على أن استراتيجية النخبة الحاكمة في الجزائر ما بين عامي 1999 و2019 التي كانت تهدف للبقاء في السلطة، من خلال توظيف الموارد المالية للريع البترولي في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني، فقد مكنتها من جذب العديد من الأحزاب السياسية تحت اسم دعم برنامج الرئيس بوتفليقة سواء كانت أحزاب موالاة أو معارضة، حيث أن هذه الأحزاب انضوت تحت حكومة ائتلافية ضمت كل من حزب جبهة التحرير الوطني FLN التجمع الوطني الديمقراطي RND حركة مجتمع السلم منذ سنة 1999 إلى غاية 2010، فقد تجند هذا الائتلاف الحكومي حول برنامج الرئيس، مما جعل البلد يعيش حالة من الركود السياسي طيلة هذه الفترة، لكن بعد أحداث الربيع العربي سنة 2011 وصدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية لسنة 2012 فقد تغير هذا الائتلاف ببروز مجموعة جديدة من الأحزاب السياسية سميت بأحزاب الموالاة بعد خروج حركة مجتمع السلم من الائتلاف، قامت بدعم الرئيس بوتفليقة في عهدته الرابعة، تمثلت في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية..الخ، حيث تمثلت الوظيفة الأساسية لهذه الأحزاب التعبئة بالدرجة الأولى لدعم استمرارية النخبة الحاكمة في السلطة، مقابل استفادتها والحصول على المزيد من الريع النفطي[2].

2. الزوايا الدينية "الطرق الصوفية"

تُعدُ الزوايا التابعة للطرق الدينية المختلفة؛ كالرحمانية والقادرية والتجانية والدرقاوية وغيرها من الطرق الصوفية الأخرى،[3] العصب الرئيسي للدين في بلدان المغرب العربي عموماً وفي الجزائر خصوصاً، نظراً لما

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.199.

[2] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.83.82.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **المسألة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسة تاريخية نقدية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.911.

تضطلع عليه من أدوار رئيسية من جميع الجوانب، لاسيما منها الجانب الروحي والعقائدي وهي بذلك مركز السيطرة الإجتماعية من منظور سوسيو ديني،[1] وانطلاقاً من أهمية الزوايا من الناحية الإجتماعية فقد عملت النخب الحاكمة في الدول الريعية النفطية من أجل تجديد هياكلها السلطوية والبقاء في الحكم، على استقطاب القاعدة الشعبية الكبيرة للطرق الصوفية بهدف إعادة إنتاج النظام السلطوي عبر استخدام التعبئة الصوفية في توسيع نفوذ السلطة الحاكمة، وبالتالي تعزيز المشاركة الإنتخابية واحتواء مختلف الحركات الإحتجاجية، وهذا ما أكدته مديرة قسم الشرق الأوسط وافريقيا بالمعهد الألماني لشؤون الدولية والأمنية ايزابيل ويرينفيلز Isabelle Werenfels.[2]

كما أكدت كذلك أيضاً في دراستها الموسومة بـ: ادارة عدم الإستقرار السياسي في الجزائر: النخب والتغيير السياسي منذ عام 1995 في سياق حديثها عن النخبة في الجزائر، أكدت على أن مصدر قوة النخبة الحاكمة في الجزائر يكمن في قدرتها على التحكم في قطاع المحروقات باعتباره مولد 98% من الصادرات ونحو 70% من مداخيل الدولة في عام 2004 وقدرتها على إعادة توزيع الريع من أجل تأمين ولاء مختلف التنظيمات الإجتماعية التي من بينها الزوايا الدينية من أجل منع المطالب الشعبية المطالبة بالتغيير السياسي،[3] خاصة مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم منذ سنة 1999، فقد عمل على إعادة تنشيط واحياء الشبكات التقليدية للتنظيم الإجتماعي من جديد التي من بينها الزوايا الدينية والأعيان المحليين، من أجل المحافظة على الإستقرار السياسي والأمني مثل مناشدة السلطات السياسية الوجهاء المحليين لوقف العنف بين الأديان في غرداية وبتحديد في بريان[4].

وانطلاقًا من أهمية الزوايا الدينية، فقد عملت النخبة السياسية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على الإستمرار في سياسة الإستقطاب ذاتها وهو ما جعل هذه الشبكات تتحول إلى حليف مُهم لنظام السياسي ومن الصعب استبعادها من اللعبة السياسية، بعدما كانت في وقت سابق وبالتحديد في

---

[1] نصر الدين باقي، دور الزوايا في الإستقرار السياسي والإجتماعي للجزائر، **مجلة أفاق فكرية**، العدد 07، المجلد 03، 2017، ص.150.

[2] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

[3] Isabelle Werenfels, **Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995**, (Cambridge University: Center For International Studies, 2007), p.20.

[4] Louisa Dris Ait Hamadouche, Régime Et Islamistes En Algérie: Un Echange Politique Asymétrique?, **Revue Maghreb-Machrek**, No.200, 2009/2, pp.32.33.

الحقبة البومدينية تشكل حسب تصور النظام آنذاك مصدر تهديد في تعزيز إسلام الدولة والنسيج الإجتماعي ومختلف سياسات التحديث،[1] لكن مع بداية سنة 1999 فقد حظيت الزوايا باهتمام غير مسبوق من طرف النظام وجعلته يحسن إليها ويستقوي بمشايخ الطرق الصوفية، نظراً لدورها الكبير في التعبئة السياسية وتوسيع قواعد نفوذ السلطة الحاكمة من أجل ضمان استمراريتها في الحكم، خاصة مع العزوف الكبير للمواطنين عن الانتخابات، بالإضافة إلى قدرتها على تخفيف الإحتجاجات الشعبية اليومية التي كانت ضد السلطة الحاكمة في الكثير من مناطق البلاد وخاصة في مناطق الجنوب[2].

وتبعًا لم تم ذكره سابقًا، فمن بين أهم الزوايا الدينية التي كانت لها صلة مباشرة مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نذكر الزوايا البلقايدية الهبرية التي تم نقل مقرها في عام 1999 من مدينة تلمسان إلى مدينة وهران، حيث كان الرئيس دائما يقوم بزيارتها ويدعمها ماليًا، بالإضافة إلى منحه الهدايا لصديقه شيخ الزاوية عبد اللطيف بلقايد، كما قام الرئيس بوتفليقة في جانفي 2004 بزيارة ولاية بشار حيث استقبل بحفاوة كبيرة من طرف زاوية سيدي أحمد بوزيان في دائرة القنادسة، باعتبارها الزاوية الأكبر والأكثر تأثيراً في الجنوب الغربي، التي طالبت من الرئيس الترشح لعهدة ثانية، وهكذا الأمر مع بقية الزوايا المتواجدة على التراب الوطني التي صار ينظر إليها النظام السياسي كوسيلة وأداة للتعبئة السياسية والمساندة التي تتنافس في الحصول على الحماية والريع النفطي، مقابل اظهار ولائها للنخبة الحاكمة[3].

3. الطبقة الأوليغارشية "رجال المال والأعمال":

لعبت الأوليغارشية في الجزائر دوراً سياسيًا بارزًا تمثل في سيطرتها على دائرة صنع واتخاذ القرار باعتبارها متحكمة في الإقتصاد الوطني، كما أن هذه الأوليغارشية التي ترجع نواتها التأسيسية إلى فساد بعض الضباط السابقين في المؤسسة العسكرية من خلال استغلالهم حالة الفوضى إبان العشرية السوداء ليؤسسوا بذلك شركات بأسماء وهمية أو مستعارة أو بواسطة دعم شخصيات ليصبحوا بمساعدات هؤلاء الجنرالات

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

[2] محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الإستقلال** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص.195.

[3] **المكان نفسه.**

رجال أعمال بارزين،[1] ومع وصول رئيس جديد للحكم عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 فقد ادركت أنداك السلطة السياسية أن تحالفها مع مختلف التنظيمات الإجتماعية والزوايا والأعيان، لم يعد كافيًا حتى يتعزز حكم بوتفليقة في ظل غياب الدعم الإقتصادي الذي يمثله رجال المال والأعمال، نظراً للدور الأساسي والكبير الذي يلعبه المال في التعبئة السياسية وتوفير الرعاية للمساندين والداعمين الجدد للنظام القائم، وانطلاقا من ذلك بدأت تظهر العلاقة بين النظام السياسي وطبقة أوليغارشية المال التي قام بموجبها المقاولين الخواص وأصحاب المال بتأييد السلطة السياسية الذي يضمن بقاء الرئيس بوتفليقة فيها[2].

كما تجسدت طرق مساندة أوليغارشية المال في الجزائر السلطة السياسية خلال الفترة ما بين 1999 و2019 بواسطة تقديم الدعم المالي للنظام السياسي في ظل الأزمات الإقتصادية من أجل التقليل من الضغوط الإجتماعية، أو من خلال تمويل الحملات الإنتخابية للنظام، مقابل الإستفادة من العديد من التسهيلات والإمتيازات التي تمكنهم من الوصول والسيطرة على مصادر الريع النفطي،[3] فمن بين تنظيمات رجال المال والأعمال الداعمين في فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، نجد منتدى رؤساء المؤسسات FCE،[4] باعتبار أن منتدى رؤساء المؤسسات FCE يُعد أكبر وأهم تجمع لرجال الأعمال والمال في الجزائر، تأسس في أكتوبر 2000 خلفًا لـ: الكونفيدرالية الوطنية للباترونا الجزائرية CNPA التي تأسست في التسعينيات كلوبي حاول الضغط على الحكومة لتسهيل الإجراءات أمام أصحاب المال، كما تنتمي إلى المنتدى 1800 مؤسسة اقتصادية كبرى ويقارب رقم أعماله حوالي 30 مليار دولار أمريكي،[5] يُعتبر هذا المنتدى أحد أهم تنظيمات رجال المال والأعمال المساندة للرئيس بوتفليقة، فقد قامت بتدعيمه في الإنتخابات الرئاسية سنة 2004 و2009، فحسب ما نشرته الجريدة الإلكترونية Maghreb Emergent أن ما يجمع رجال المال بالنظام الحاكم مقابل دعمهم له، هو التطور الملحوظ في أعمالهم واستفادتهم من ارتفاع برامج الإنفاق

[1] نصر الدين باقي، صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، العدد 01، المجلد 19، 2022، ص ص.352.351.

[2] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.196.

[3] خالد جمعي وفتحي بولعراس، نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000-2018، **مرجع سابق الذكر**، ص.201.

[4] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص.80.

[5] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

العام القائمة على الريع النفطي منذ سنة 1999 حيث برمجت ما قيمته 500 مليار دولار أمريكي بين 2004 و2013 و125 مليار دولار أمريكي في ميزانية 2014[1].

أما في الإنتخابات أفريل 2014 فقد لعب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات FCE رجل الأعمال علي حداد دوراً مهمًا من خلال الضغط الذي مارسه على أعضاء المندى لحثهم على مساندة الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة، حيث وافق رجال الأعمال في اجتماع عُقد شهر قبل رئاسيات أفريل 2014،[2] على رفع حجم الأموال لدعم حملة الرئيس المترشح بتوقيعهم تعهدًا مكتوبًا لتمويل الحملة الإنتخابية للمترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة وصبهم لمبلغ مالي قدر بحوالي 750 مليار سنتيم لتمويل الحملة الإنتخابية مقابل حصولهم على صفقات ومشاريع المخطط الخماسي 2014-2019،[3] وهذا ما تم تجسيده فعليًا؛ حيث أتاح إنتخاب بوتفليقة لرجال الأعمال المساندون البقاء تحت حماية شقيق الرئيس السعيد والتعبير عن حاجتهم إلى الإستحواذ على المؤسسات ذات الصلة بالحياة الإقتصادية وبتوزيع الريع، وهذا ما انعكس أكثر كذلك على الحكومة المعينة بعد رئاسيات 2014 ومختلف القرارات الصادرة عن الجهاز التنفيذي هي إملاءات فرضها أصحاب المال والأعمال نظراً دعمهم للرئيس، وهذا ما يبرز قوة الأقلية الإحتكارية في هيمنتها على الدولة للحصول على المزيد من الريع النفطي،[4] وفي الأخير ما يمكن استخلاصه على أن النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد قامت بتوظيف الريع النفطي من أجل توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات الإجتماعية من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونقابات والزوايا الدينية وشخصيات وطنية وبالتالي إضعاف القوى المعارضة لها من أجل ضمان بقائها في السلطة، مقابل حصول تلك التنظيمات الإجتماعية على مصادر الريع الإقتصادي.

[1] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.81.80.

[2] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

[3] نصر الدين باقي، **مرجع سابق الذكر**، ص.351.

[4] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.201.200.

المطلب الثالث: الريع النفطي وسياسة شراء السلم الإجتماعي

تسعى النخب الحاكمة في الدول ذات الإقتصاد الريعي من أجل تحقيق الإستمرار في السلطة؛ توظيف العائدات المالية الضخمة الناتجة عن الريع النفطي خاصة في ظل الطفرات النفطية، في تبني مجموعة من السياسات العامة التوزيعية القائمة على الدّعم والرعاية الإجتماعية لمختلف شرائح المجتمع من أجل شراء السلم الإجتماعي وبالتالي الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي للوصول لاستدامة الحكم لأطول فترة ممكنة، بدل العمل على استثمار واستخدام تلك العائدات المالية بهدف تحقيق التنويع الإقتصادي القائم على خلق الثروة، بما يحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، حيث أن تلك النخب في الدول ذات الإقتصاد الريعي؛ من أجل شراء السلم الإجتماعي تقوم بإعادة تدوير العائدات المالية للريع البترولي لتحقيق التكيف مع مختلف الأحداث والأوضاع الإجتماعية والسياسية، بغرض تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي.

وفي نفس السياق، لقد تبنى النظام السياسي الجزائري؛ منذ وصول الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم منذ عام 1999 وإلى غاية سنة 2019 مجموعة من السياسات العامة الريعية التوزيعية القائمة على الإنفاق العمومي كخيار استراتيجي ورئيسي لتجديد نفسه على السلطة، وبالتالي استدامة حكمه لأطول فترة ممكنة، كما أن هذه السياسات العامة فقد كانت تهدف أكثر إلى شراء السلم الإجتماعي حيث أن النظام السياسي الريعي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد لجأ في ظل الوضع المالي المربح للريع النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية؛ إلى تحقيق شيئين رئيسيين من خلال التوظيف السياسي للعائدات النفطية؛ أولاً زيادة حجم الإنفاق الحكومي من خلال مختلف السياسات الإقتصادية من جهة؛ وثانياً توسيع برامج الرعاية الإجتماعية لمواجهة الضغوطات السياسية الإجتماعية واحتواء مختلف الفاعلين من جهة أخرى التي كانت تسعى كلها إلى شراء وتعزيز السلم الإجتماعي.

وانطلاقاً مما تم ذكره سابقاً؛ سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كيف عمل النظام السياسي في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على توظيف العائدات المالية للريع النفطي من أجل شراء السلم الإجتماعي الذي تجسد أولاً: من خلال توظيف الريع البترولي في احتواء مختلف الفاعلين السياسيين والإجتماعيين ومختلف الحركات الإحتجاجية الذي كان يغلب عليها الطابع الإجتماعي أنذلك؛ أما من جهة ثانية من خلال انتهاجه سياسة عامة ريعية توزيعية للدعم

والرعاية الإجتماعية القائمة على الإنفاق العام، بما يحقق له ذلك استدامة الحكم؛ وبالتالي توجيه مسار عملية التحول الديمقراطي بما يزيد ذلك من تعزيز بناء التسلطية، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولاً: الريع النفطي وسياسة شراء السلم الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

يعتبر السلم الإجتماعي The Social Peace أحد أهم المقومات الأساسية لبناء المجتمعات وتماسكها، وبالتالي فأي مجتمع كان لا يمكنه من الإزدهار والتطور على كافة المستويات والمجالات دون وجود ما يسمى بالسلم الإجتماعي، فقد أضحى هذا المفهوم متغيراً جوهريًا وأساسيًا في تحقيق التقدم والرقي، ما جعل بالدول العالم التي تعرف هشاشة السلم الإجتماعي خاصة النفطية منها تسعى إلى تحقيقه داخل نسقها الإجتماعي باعتباره عاملاً أساسيًا لتوفير الأمن والإستقرار وتحقيق التنمية داخل الدولة، وبالتالي فإن المحافظة عليه مرهون بمدى قدرة الدولة على توفير المناخ المناسب لذلك من خلال العدالة الإجتماعية والمساواة في توزيع الثروة، أما في حالة عدم قدرة الدولة على توفير الظروف الملائمة لتحقيق السلم الإجتماعي، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الإستقرار الداخلي في المجتمع وهذا ما يمكن اعتباره تمهيدًا لبداية ظهور موجة من العنف والحركات الإحتجاجات[1].

في نفس السياق يمكن تعريف السلم الإجتماعي The Social Peace على أنه يشير إلى حالة الهدوء والإستقرار والإتفاق والتجانس بين جميع أفراد المجتمع، بما يضمن ذلك الإبتعاد عن النزاعات والصراعات التي تُخل بالسلم الإجتماعي، أو بعبارة أخرى يقصد بالسلم الإجتماعي The Social Peace إلى صفاء اجواء المجتمع من العدوات، العنف، الصراعات والنزاعات الداخلية بما يجعل أفراد المجتمع مهيأين للتعاون فيما بينهم من أجل الانطلاق لتحقيق التقدم والتنمية، أي أن السلم الإجتماعي حسب هذا المفهوم يدُل على حالة السلم والوئام داخل المجتمع، ولعل من أهم مقومات وأركان السلم الإجتماعي التي لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفرها، أولاً يجب وجود سلطة حاكة ونظام سائد يتحمل إدارة شؤون المجتمع، وبالتالي عمل القوى المختلفة

[1] بحوص بوفنيك وعبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الإجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ: 22 فيفري 2019، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 01، المجلد 13، 2021، ص.387.

تحت سلطته وإلا لكان البديل هو الفوضى وتصارع القوى والإرادات أما ثانياً يجب توفر ركن العدل والمساواة بين مختلف فئات المجتمع خاصة فيما يتعلق بالتوزيع العادل للموارد والثروة بين كافة شرائح المجتمع[1].

وانطلاقًا لما تم ذكره؛ فإذا اعتبرنا أن السلم الإجتماعي The Social Peace يقصد به غياب العنف والصراع داخل المجتمع وكذلك الإستقرار السياسي Political Stability الذي يشير إلى غياب العنف والإرهاب حسب المفهوم الذي قدمه البنك الدولي The World Bank يمكننا هنا أن نقرر ونقول بأن السلم الإجتماعي مفهوم مرادف لمفهوم الإستقرار السياسي، وبالتالي فإن طبيعة العلاقة الموجودة بينهما هي علاقة تكاملية ترابطية؛ كل واحد منهما يكمل الأخر، وبالتالي فإن انتشار ظاهرة العنف داخل المجتمع يعتبر مؤشراً يدُل عن ظاهرة عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي داخل المجتمع[2].

وتبعًا لما سبق؛ إن ما يميز الدول الريعية النفطية هو هشاشة الإستقرار السياسي والإجتماعي بسبب الإنتشار الواسع لأعمال العنف المتمثلة في ظاهرة الحركات الإحتجاجية المطالبة بالتغيير الظروف الإجتماعية السيئة، وبالتالي فإن الأنظمة السياسية في تلك الدول الريعية من أجل تكريس بقاءها في السلطة، فقد تسعى دائما إلى تحقيق السلم الإجتماعي بواسطة رسم سياسة عامة توزيعية ريعية قائمة على الموارد المالية للريع النفطي خاصة في ظل الطفرة النفطية التي تساعدها على إرضاء المجتمع وكسب الولاء التي تضمن لها البقاء لمدة طويلة رغم ضعف مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن الطفرة النفطية تساعد النخب الحاكمة في الدول الريعية على تحقيق السلم الإجتماعي بواسطة صياغة سياسة عامة توزيعية هدفها حماية النظام السياسي من الإحتجاجات الشعبية المطالبة بالرفاه الإجتماعي والإقتصادي أو حمايتها من مختلف المطالب التي تنادي بالديمقراطية التي تهدد بقاءها في السلطة[3].

وانطلاقًا لما تم ذكره، فقد شكلت استراتيجية شراء السلم الإجتماعي أحد أبرز الإستراتيجيات التي اعتمدتها السلطة السياسية منذ وصول الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي، الذي يكفل لها الحفاظ على قواعد نفوذها في المجتمع، وانطلاقًا

[1] حسن موسى الصفار، **السلم الإجتماعي مقوماته وحمايته** (بيروت: درا الساقي للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص. 18.16.

[2] عبد الصمد بوكليخة، السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي في الوطن العربي: الجزائر نموذجًا، **مجلة أكاديمية**، العدد 05، المجلد 04، جوان 2016)، ص.71.

[3] لقرع بن علي، الدولة الريعية المتجددة في الجزائر: مقاربة تحليلية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 45، العدد 519، ماي 2022، ص ص.44.43.

من هذا الأساس فقد عملت النخبة الحاكمة في الجزائر بداية الألفية على استغلال الموارد المالية الضخمة التي حققتها على إثر الإرتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وتوظيفها في احتواء مختلف المطالب الإجتماعية التي تجسدت بواسطة تسوية ضمنية في شكل عقد اجتماعي ريعي التي تقوم بموجبه النخبة الحاكمة بتوزيع الموارد الريعية والمزايا على المجتمع مقابل كسب ولاءه[1].

وفي نفس السياق، إن قيام النخبة الحاكمة في الجزائر منذ سنة 1999 بتنفيذ استراتيجية شراء السلم الإجتماعي The Social Peace لضمان بقاءها في السلطة لمدة طويلة كان سببه هشاشة الإستقرار السياسي والإجتماعي أنداك، وهذا ما أكده البنك الدولي The world Bank من خلال مؤشرات الحكم الراشد الخاصة بالجزائر في الفترة ما بين عامي 2000 و2019 التي من بينها مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of violence/terrorisme (PV)؛ هذا المؤشر يقوم بقياس مدى احتمال وجود عدم استقرار سياسي واجتماعي من خلال قياس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بالوسائل غير دستورية أو عنيفة؛ بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والحركات الإرهابية التي تسعى للسيطرة على الحكم،[2] لمزيد من التفاصيل حول قيم ونسب هذا المؤشر في الجزائر؛ أنظر للجدول رقم 25، كالاتي:

جدول رقم (25): مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 من منظور البنك الدولي The world Bank

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	-1.43	-	-1.63	-1.75	-1.36	-0.92	-1.13
النسبة %	10.05	-	6.88	5.53	10.68	20.39	15.46
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، الريع البترولي كألية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.162.163.

[2] The World Bank, **What are the 6 dimensions of governance measured by the Worldwide Governance Indicators?** Viewed date: 09/05/2023, **URL:** /http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/FAQ

القيمة	-1.15	-1.09	-1.20	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20
النسبة %	14.03	14.90	13.27	11.85	10.43	9.48	12.80
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
القيمة	-1.19	-1.09	-1.10	-0.92	-0.84	-1.04	
النسبة %	9.52	11.90	12.38	16.19	17.92	13.21	

Source:

The World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Viewed date: 09/05/2023, **URL:** **https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports**

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول رقم 25 أعلاه، على أن قيم مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2019 الصادر عن البنك الدولي The World Bank انطلاقًا من المعايير الكمية لقياس الحكم الرشيد في الدول من خلال وضع قيمة محصورة بين (2.5+ و2.5-)، فالقيمة الأولى الموجبة 2.5+ تشير إلى وجود قيم مرتفعة للإستقرار السياسي وغياب العنف، أما القيمة الثانية السالبة 2.5- تدل على ضعف قيم مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف.

وبالتالي فإن قيم هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 بقيت في المجال السالب التي تدل على ضعف قيمه؛ وهذا راجع للحركات الإحتجاجية المتواصلة التي عرفتها معظم الولايات الجزائرية التي من بينها، أحداث منطقة القبائل أو ما يعرف بالربيع الأسود 2001 واحتجاجات الزيت والسكر 2011 وإضراب أساتذة التعليم الابتدائي 2016 واحتجاجات سكان الجنوب الجزائري بسبب البطالة ومشكلة السكن وسوء الأوضاع الإجتماعية، وكذا احتجاج الأطباء وصولاً إلى حراك 22 فيفري 2019، كلها عوامل ساهمت في تراجع مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 حسب البنك الدولي The World Bank الذي وضع الجزائر ضمن **المستوى الرابع** أعلى من نسبة 10% وهو الوضع الضعيف؛ **والمستوى الخامس والأخير** أقل من نسبة 10% وهو الوضع الضعيف

جداً، انطلاقًا من النسبة المئوية التي تتراوح بين 0-100، وبالتالي فإن هذه المستويات حسب البنك الدولي The World Bank فإنها تدل على هشاشة مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال فترة الدراسة نتيجة الحركات الإحتجاجية المتواصلة التي عرفتها الجزائر والبعيدة كل البعد عن المستويات الأخرى الأفضل التي تدل على وجود استقرار سياسي وغياب العنف، وهي **المستوى الأول** أعلى من 75% وهو الوضع الممتاز، **والمستوى الثاني** أعلى من 50% وهو الوضع الجيد، **والمستوى الثالث** أعلى من 25% وهو الوضع المتوسط.

وتأسيسًا على ما تم ذكره، فقد تجسدت ملامح استراتيجية النظام السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 من أجل شراء السلم الإجتماعي ومواجهة مختلف أعمال العنف المتمثلة في الحركات الإحتجاجية؛ على سياسات التخصيص والتوزيع التي اعتمدتها النخبة الحاكمة؛ والتي عملت من خلالها على اعادة تدوير الموارد المالية للريع النفطي عبر زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع برامج الدعم الإجتماعي،[1] مستغلة بذلك المكاسب غير المتوقعة للصادرات النفطية التي حققتها البلاد على إثر الطفرة النفطية منذ وصول الرئيس السابق السيد عبد عزيز بوتفليقة للسلطة عام 1999 والتي وظفتها بطريقة تقديرية في تبني سياسات عامة توزيعية تتماشي وأهدافها السياسية والإقتصادية، وقد شمل نظام التوزيع الريعي التي تبنته النخبة الحاكمة آنذاك على دعم السلع والخدمات وتقديم إعانات مالية للأسر والأفراد، بالإضافة إلى توسيع دائرة التوظيف في القطاعات غير المنتجة خاصة في القطاع العام، وبالتالي فإن الهدف من هكذا سياسات هو تكريس السلم الإجتماعي[2].

وهكذا يظهر أن السياسات الريعية كانت تعبر عن خيار مقصود تبناه النظام الحاكم لشراء السلم الإجتماعي للمحافظة على استمراره في السلطة، فالنظام السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 أنفق أكثر من 1000 مليار دولار من خلال البرامج التنموية لكن هذا الإنفاق الكبير لم يؤدي إلى تنويع اقتصادي واعاق التحول إلى اقتصاد قائم على الإنتاج، ونتج عنه في المقابل تجديد النخبة الحاكمة نفسها وبقاءها في السلطة التي تستهدف شراء السلم الإجتماعي، وعليه فالنخبة الحاكمة في الجزائر خلال

[1] خالد جمعي وفتحي بولعراس، الريع البترولي كألية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.163.

[2] خالد جمعي وفتحي بولعراس، الريع البترولي وعسر الإنتقال الديمقراطي في الجزائر 2000-2018، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 01، المجلد 06، 2022، ص ص.702.701.

الحقبة ما بين عامي 1999 و2019 كانت تحرص بشدة على تنفيذ سياسات عامة ريعية مبنية على ثنائية التوزيع الريعي وشراء السلم الإجتماعي، فيقوم النظام السياسي بعملية توزيع المزايا والمناصب والأموال على من يبدي له الطاعة والولاء، ويمنعها عن معارضيه ومنتقديه، وفي نفس الوقت يوظف الريع النفطي لاحتواء مختلف الحركات الإحتجاجية الشعبية ومواجهة الحراك السياسي الذي يُهدد بقاءه في السلطة[1].

وبالتالي فإن السياسية الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الحقبة 1999 و2019 القائمة على الإنفاق العام، فقد لعبت بها النخبة الحاكمة أكثر على شراء السلم الإجتماعي من خلال الإستجابة للعديد من المطالب الإجتماعية لمنع الإحتجاجات واحتواءها على سبيل المثال مطالب العمال الخاصة برفع الأجور في العديد من القطاعات الصحة والتربية والاتصالات والشرطة والمتقاعدين ..الخ، كما تم التكفل اجتماعيًا بالعديد من عائلات ضحايا المأساة الوطنية، بالإضافة إلى الالتفات إلى الفئات الهشة ببعض المنح الإجتماعية مثل المنح التي تقدم للتلاميذ المعوزين بداية كل موسم دراسي، قفة رمضان التي توزع على العائلات الفقيرة مع دخول شهر رمضان، بالإضافة إلى الرفع من منحة التمدرس الخاصة بالطلبة الجامعيين وإلغاء ديون الفلاحين، وعليه فإن سياسة شراء السلم الإجتماعي التي طبقتها النخبة الحاكمة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 جعلت محيط الرئيس يذكر دائمًا في كل مناسبة انتخابية بالمكاسب الإجتماعية المحققة كنوع من الشرعية لتبرير استمرارية هذه النخبة في الحكم[2].

كما إعتمد النظام السياسي خلال الفترة ما بين 1999-2019 من أجل إخماد الحركات الإحتجاجية وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي على استراتيجية ثنائية الأبعاد فهو يقوم من جهة بعملية قمع سريعة لتلك الحركات الإحتجاجية المطالبة بالتغيير الأوضاع التي كان يغلب على أغلبيتها الطابع الإجتماعي؛ وفي نفس الوقت يقوم بإنفاق أموال كبيرة لشراء جماعات الضغط التي تقف وراء تلك الإحتجاجات من نقابات وبطالين وموظفين في مختلف القطاعات من أجل احتواءها وكبحها، كما ساهمت هذه الإستراتيجية القائمة

[1] لقرع بن علي، الدولة الريعية المتجددة في الجزائر: مقاربة تحليلية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.53.52.

[2] كريمة بلهواري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.75.74.

على القمع والإنفاق الإجتماعي التي تبنتها النخبة الحاكمة في تهدئة العديد من الإحتجاجات والاستياء الشعبي بسبب الظروف الإجتماعية السيئة ومستويات الفساد الكبيرة وغياب الحوكمة الرشيدة[1].

وتبعًا لما تم ذكره سابقًا، ما يؤكد كذلك ما ذهب إليه البنك الدولي The World Bank على ضعف قيم مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2019 بسبب انتشار الحركات الإحتجاجية، هو ما اعتراف به الدرك الوطني في الجزائر عام 2010 من خلال تقديمه لحصيلة تؤكد على وجود 10 ألاف حركة احتجاجية في جميع أنحاء البلاد تتميز بكونها تركز على الجانب الإجتماعي،[2] ونفس الشيء عام 2015 فقد شهد المجتمع الجزائري حوالي 6 ألاف حركة احتجاجية قامت غالبيتها على استعمال العنف للتعبير عن مطالب اجتماعية،[3] لكن الحكومة الجزائرية فقد قامت من أجل تهدئة الجبهة الإجتماعية وتهدئة المواطنين، واحتواء تلك الحركات الإحتجاجية الكبيرة التي عرفتها الجزائر أنداك بتوظيف وتوزيع أموال الريع النفطي عليها بواسطة تلبية أغلبية مطالبها التي كانت تركز أكثر على تحسين الظروف الإجتماعية، وبالتالي فإن النخبة الحاكمة في الجزائر لضمان بقاءها في السلطة فقد استخدمت الريع النفطي كورقة تفاوض به مختلف الحركات التي تهدد بقاءها في الحكم[4].

ومن جهة أخرى، فمن بين أبرز الإحتجاجات التي قامت النخبة الحاكمة في الجزائر باحتوائها مباشرة بواسطة توظيف الموارد المالية للريع النفطي من أجل شراء السلم الإجتماعي خلال الفترة ما بين 1999 و2019 تلك الإحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011 التي عُرفت بثورات الربيع العربي التي اطاحت بالعديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية مثل تونس ومصر وسوريا وليبيا، حيث أبانت تلك الحركات الإحتجاجية التي عرفتها الجزائر في شهر جانفي 2011 المعروفة باحتجاجات الزيت والسكر على

---

[1] لقرع بن علي، تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015، **مرجع سابق الذكر**، ص.243.

[2] Louisa Dris-Ait Hamadouche, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretenue, **Politique Méditerranéennes**, 2012, p.178.

[3] نفيسة زريق، رهان التنمية في الجزائر... نحو تبني نموذج تنموي جديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص.1788.

[4] عبد السلام عبد اللاوي وأمال بوبكر، نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي وأثره على الأمن الإقتصادي الجزائري، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر2022، ص.969.

الصورة الحقيقية للحالة الجزائرية بمختلف أبعادها الإقتصادية الإجتماعية والسياسية خاصة أنها تعود بالأصل إلى حالة الركود الذي كان يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية آنذاك[1].

وفي نفس السياق؛ مع بداية جانفي عام 2011 عندما وقعت في الجزائر أحداث عنف وغضب شعبي كبير تزامنا مع ثورات الربيع العربي التي سميت "باحتجاجات الزيت والسكر" بسبب إرتفاع أسعارها بنسبة ما بين 20% و30% باعتبارها من بين المواد الأساسية لكنها في الحقيقة عبرت عن عدم رضا الشباب على الوضعية الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشون فيها بسبب انتشار البطالة وغياب العدالة الإجتماعية وانتشار الفساد ونهب الثروة، بالإضافة إلى التقليل من مكانتهم داخل المجتمع، وفي ظل هذه الظروف قامت الحكومة الجزائرية بتوزيع أموال الريع النفطي لتهدئة المواطنين المحتجين بواسطة العديد من الأليات التي من بينها تلك الإعفاءات الضريبية المؤقتة إلى غاية شهر أوت 2011 بنسبة 41% المقدمة إلى المستوردين والمنتجين والموزعين لمادة الزيت والسكر،[2] وعليه فإن قيام النخبة الحاكمة في الجزائر بالاستجابة لتلك المطالب الإجتماعية ومنع تسيس تلك المطالب الإقتصادية بواسطة توزيع عائدات الريع النفطي من أجل شراء السلم الإجتماعي بما يخدم ذلك بقائها في السلطة، وبالتالي توجيه مسار التحول الديمقراطي، هو تخوف النخبة الحاكمة في الجزائر من تحول تلك المطالب الإجتماعية إلى مطالب سياسية تهدد بقاءها في الحكم[3].

ونظراً لإدراك النخبة الحاكمة في الجزائر للوضع الخطير، فقد اتخذت إجراءات سريعة لتهدئة الجبهة الإجتماعية من خلال توزيع مداخيل الريع النفطي حيث قامت بمضاعفة وزيادة الإعانات للضروريات الأساسية مثل رفع من واردات المواد الغذائية لتصل إلى 10 مليار دولار في عام 2011 أي بزيادة أكثر من 60% مقارنة مع سنة 2010، كما استمرت الحكومة في زيادة نسبة التحويلات الإجتماعية إذ خصص في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 مبلغا ماليا إضافيا قدر بـ: 317 مليار دج أي ما يعادل 4.22 مليار دولار من أجل تغطية الزيادة في الأجور، كما قررت النخبة الحاكمة في عام 2011 بمسح ديون بعض

---

[1] محمد رضا سلطاني، **الإقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر: من 1998 إلى غاية 2015** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2021/2020)، ص ص.244.245.

[2] لقرع بن علي، تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015، **مرجع سابق الذكر**، ص.243.

[3].Louisa Dris-Ait Hamadouche, L'Algérie Face Au «Printemps Arabe» L'équilibre par la neutralisation des contestations, **revue confluences Méditerranée**, N°: 81, 2012/2, p.62.

المؤسسات وضاعفت من القروض الموجهة للشباب البطال مثل أونساج ANSEJ أونجام ENGEM كناك CNAC من أجل دمجهم في مشروع إقتصادي وتحيدهم عن أي مطالب سياسية[1].

إن استراتيجية شراء السلم الإجتماعي التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 من خلال توظيف عائدات الريع النفطي في زيادة نسبة التحويلات الإجتماعية من أجل امتصاص الغضب الشعبي، فقد ساهم ذلك في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB حيث انتقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB من 1801 دولار أمريكي للفرد سنة 2000 إلى 4798 دولار أمريكي للفرد سنة 2011 و4987 دولار أمريكي سنة 2012، وفي عام 2013 إلى 5179 دولار أمريكي للفرد وإلى 5388 دولار أمريكي سنة 2014، وفي الأخير يمكن القول أن سياسة شراء السلم الإجتماعي التي تبنتها النخبة الحاكمة في الجزائر فقد كانت تهدف بدرجة الأولى إلى امتصاص الغضب الشعبي وتمييع الحراك الإجتماعي الذي طالب بإصلاحات فيما يتعلق بالجانب السياسي والإجتماعي، إلا أن النظام السياسي إستطاع تحويل مطالب المحتجين لمطالب فئوية ومهنية لا ترقى لمستوى طموحات المواطن وعملية التحول الديمقراطي التي تفرض وجود انتقال ديمقراطي حقيقي يرافقه إصلاحات سياسية توافقية وليس أحادية التوجه[2].

وتأسيسًا على ما سبق، فقد اعتبرت النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 من بين النخب في الدول الريعية الأكثر تبنيًا لسياسة الدعم الإجتماعي التي تشير إلى الفعل الذي تقوم به دولة ما أو نخبة ما من أجل تقوية أو حماية القدرة الشرائية للمواطنين والمؤسسات، سواءً كان ذلك من خلال التحويلات المالية المباشرة أو تحويلات غير مباشرة أو ضمنية، بالنظر للغلاف المالي الضخم التي تخصصه سنويًا للتحويلات الإجتماعية، وفي نفس السياق فبالرغم من وجود جوانب إيجابية في هذه السياسات الإجتماعية باعتبارها شكلاً من أشكال التضامن الإجتماعي وحماية الفئات الهشة والمحرومة، إلا أنها لا تمثل في جوهرها سوّى الوسيلة الأبرز تستعملها النخبة الحاكمة لشراء السلم الإجتماعي ومحافظة على استقرار اجتماعي وسياسي هش، وعليه فإن السلم الإجتماعي يتجسد بواسطة عقد اجتماعي قائم على توزيع

[1] Louisa Dris-Ait Hamadouche, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretenue, **Politique Méditerranéennes**, 2012, pp.181.182

[2] **Ibid**, p.182.

الريع مقابل الولاء للنخبة بما يضمن لها الاستمرارية في الحكم،[1] لمزيد من التفاصيل حول سياسة الدعم الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019 أنظر للجدول رقم 26 كما يلي:

جدول رقم (26): تطور نسبة التحويلات الإجتماعية أو تطور سياسة الدعم الإجتماعي للدولة الجزائرية خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019

الوحدة: مليون دج

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
دعم السكن	195 620	324 517	754 145	461 709	250 631	255 192
دعم العائلات من بينها ما يلي:	459 342	318 630	492 365	423 243	405 579	422
العلاوات العائلية	44 155	44 429	41 642	41 405	41 892	42 478
دعم التعليم	78 359	87 603	89 234	90 186	100 308	103 012
دعم أسعار الحليب؛ الحبوب؛ الزيت والسكر	192 223	96 151	279 115	215 630	197 406	213 693
دعم الحصول على الكهرباء؛ الغاز والماء	144 605	90 447	82 374	76 022	65 973	62 957
دعم المتقاعدين	149 247	144 030	139 519	249 950	257 936	252 097
دعم الصحة	176 948	199 275	367 823	364 852	263 708	320 478
دعم المجاهدين	111 284	124 050	125 695	156 925	171 938	180 557
دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل الضعيف	115 414	128 758	185 527	211 821	224 569	178 659
إجمالي التحويلات	1 207 855	1 239 260	2 065 074	1 868 500	1 574 361	1 609 123
التحويلات من الميزانية DGB %	%28.8	%26.6	%34.8	%24.1	%22.9	%21.0

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.288.287.

%9.4	%9.5	%12.3	%14.3	%10.3	%12.1	التحويلات من Pib%
	2019	2018	2017	2016	2015	السنة
	396 978	396 069	304 930	471 294	403 275	دعم السكن
	453 047	427 593	405 542	444 480	479 635	دعم العائلات من بينها ما يلي:
	34 331	36 298	41 585	42 717	41 813	العلاوات العائلية
	121 457	111 835	116 721	114 425	109 484	دعم التعليم
	208 411	197 715	182 129	224 499	246 819	دعم أسعار الحليب؛ الحبوب؛ الزيت والسكر
	88 848	81 745	65 107	62 839	81 519	دعم الحصول على الكهرباء؛ الغاز والماء
	281 974	256 205	236 781	243 513	251 308	دعم المتقاعدين
	336 873	330 212	330 186	321 343	325 204	دعم الصحة
	198 895	200 446	197 859	197 719	198 219	دعم المجاهدين
	153 000	153 292	149 625	163 221	172 673	دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض
	1 820 767	1 763 817	1 624 923	1 841 570	1 830 314	إجمالي التحويلات
	%21.3	%20.4	%22.8	%23.1	%20.9	التحويلات من الميزانيةDGE %
	%8.8	%8.7	%8.4	%10.5	%11.0	التحويلات من Pib%

Source:

République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Rapports De présentation Du Projet De Loi De Finances 2014,** p.35**, Et 2016,** p.34**, Et 2017,** p.42**, Et 2018,** p.48**, URL:** https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/rapports-lois

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 26 أعلاه، على أن نسبة التحويلات الإجتماعية أو ما يعرف بسياسة الدعم الإجتماعي للدولة الجزائرية باختلاف أشكاله سواء كان ذلك الدعم الحكومي؛ دعماً مباشراً وصريحًا الذي يعني توفير الدولة اعتمادات مالية في الميزانية السنوية لدعم السلع والخدمات مثل دعم السكن، دعم العائلات، دعم المتقاعدين، دعم الصحة، دعم المجاهدين، دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض.. الخ، أو من خلال الدعم الحكومي غير المباشر أو الضمني الذي يشير إلى تخلي الدولة على جزء من إيراداتها العامة من أجل تخفيض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع أي خفض الأسعار إلى أقل من تكلفتها الحقيقية، مثل دعم المواد الطاقوية على سبيل المثال دعم البنزين، الكهرباء، الغاز، الماء.. الخ، فقد عرفت نسبة التحويلات الإجتماعية إرتفاع وتطورا كبير من الميزانية السنوية DGE ومن إجمالي الناتج المحلي PIB خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019 ويرجع الفضل في ذلك إلى الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية التي سمحت للنظام السياسي بتوفير قدرة مالية كبيرة وتوظيفها في العديد من السياسات القائمة على الإنفاق العام التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى شراء السلم الإجتماعي لضمان استمرارية النخبة في السلطة.

كذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019 فقد عرفت ارتفاع خاصة في ظل الأزمات وكمثال على ذلك في سنة 2011 حيث قدر اجمالي التحويلات في تلك السنة حوالي: 074 065 2 مليار دج كأفضل قيمة في الفترة ما بين سنتي 2009 و2019 أي ما نسبته 34.8% من الميزانية السنوية DGE وما نسبته 14.3% من إجمالي الناتج المحلي PIB مقسمة إلى عدة قطاعات؛ حيث يأتي في المرتبة الأولى دعم السكن بقيمة قدرت بـ: 145 754 مليار دج، ثم في المرتبة الثانية دعم العائلات بمبلغ مالي قدر بـ: 365 492 مليار دج، أما المرتبة الثالثة يأتي دعم الصحة حيث قدر المبلغ المالي بـ: 823 367 مليار دج، ثم المرتبة الرابعة دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض بمبلغ مالي قدر بـ: 527 185 مليار دج، وفي المرتبة الخامسة يأتي دعم المتقاعدين بمبلغ مالي قدر بحوالي 519 139 مليار دج، وأخيراً دعم المجاهدين بمبلغ قدر بـ: 695 125 مليار دج، وفي الأخير ما يمكن استخلاصه أن ارتفاع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خاصة سنة 2011 جاء كنتيجة لاحتجاجات الزيت والسكر التي شهدتها الجزائر في تلك المرحلة ومحاولة النخبة الحاكمة احتواءها بإعادة توزيع مداخيل الريع النفطي لشراء السلم الإجتماعي في ظل تخوف السلطة من

تحول تلك المطالب الإجتماعية إلى مطالب سياسية تهدد بقاءها في السلطة، لكن نسبة التحويلات الإجتماعية في الجزائر سواء كانت من الميزانية السنوية DGE أو من إجمالي الناتج المحلي PIB فقد عرفت تراجعًا منذ سنة 2014 بسب انخفاض أسعار النفط وكنتيجة لهذا الإنخفاض الكبير في الإيرادات المالية جعلت من النظام السياسي يتوجه نحو سياسة التقشف بداية من سنة 2016 مما خفض من نسبة التحويلات الإجتماعية الموجهة لمختلف الفئات الإجتماعية.

واستنتاجًا لما سبق ذكره ما يمكن استخلاصه؛ على أن متغير الريع النفطي لعب دوراً أساسيًا في استراتيجية النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 التي كانت تهدف إلى شراء السلم الإجتماعي من أجل بقائها في السلطة لفترة زمنية طويلة، حيث أن الموارد المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات في الأسواق العالمية جعلت من النظام السياسي في ارتياحيه مالية، حيث قام بتوظيفها في العديد من السياسات من بينها سياسة شراء السلم الإجتماعي التي تهدف إلى المحافظة على استقرار سياسي واجتماعي هش، وعليه فإن متغير الريع النفطي يخلق رفاهية اجتماعية مؤقتة ومصطنعة، لا تقوم على نمو اقتصادي حقيقي لضمان سلمًا إجتماعيًا دائمًا ومستديمًا.

المبحث الثالث: الريع النفطي والفساد في الجزائر

لقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث على أن الإقتصاد الريعي يُساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الفساد، كما أثبتت تلك الدراسات أيضاً على أن البلدان التي تعتمد على متغير الريع النفطي بشكل رئيسي في تحصيل مواردها المالية، يُوفر ذلك المناخ والظروف الملائمة لظهور العديد من المظاهر والسلوكيات السلبية التي تدل على إنتشار ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة والمجتمع، سواء كان ذلك على المستوى السياسي والإقتصادي والمالي والإداري، كما أن هذه المظاهر والسلوكيات مع مرور الوقت أصبحت كألية إستخدمتها النخب الحاكمة في الدول الريعية لاستدامة النظام السلطوي، حيث أن النخب الحاكمة في الدول الريعية النفطية من أجل ضمان الإستمرارية في السلطة تقوم بتوزيع الريع النفطي حسب منطق الولاء لها أي توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني، وبالتالي فإن هذه الممارسات السلبية للمتغير الريعي أخلت بالجانب الديمقراطي وفي المقابل غذت ظواهر سلبية كالفساد السياسي والإقتصادي، بحيث أصبح كنظام حكم أو كأداة من أدوات الضبط السياسي والإجتماعي غير الرسمية تستعمله السلطة السياسية في تلك الدول الريعية النفطية من أجل استدامة نظام حكمها القائم على ثنائية رئيسية المتمثلة في التسلطية والريع.

وتأسيسًا على ما سبق ذكره، فإن توظيف النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الموارد المالية للريع النفطي كألية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة فقد ساعد ذلك على اتساع ظاهرة الفساد في كل مؤسسات الدولة بمختلف أشكاله، وهذا ما أثر بدوره على الإستقرار السياسي في الجزائر أنذلك؛ انطلاقاً من مقولة أن البلدان الأكثر فساداً نجدُها أقل استقرار سياسي من البلدان الأخرى، وبالتالي فمن خلال هذا المبحث سوف نعالج كيف ساهم الريع النفطي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 على اتساع ظاهرة الفساد باعتبارها كظاهرة مؤسسة استخدمتها النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة من أجل استدامة حكمها بما يضمن لها بقاءها في السلطة؛ وتأسيساً على ما تم ذكره سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر من منظور الهيئات الدولية

المطلب الثاني: الريع النفطي والفساد السياسي في الجزائر

المطلب الثالث: الريع النفطي والفساد الإقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر من منظور الهيئات الدولية

تُعتبر ظاهرة الفساد بمختلف مظاهرها واشكالها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية، من بين أخطر المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في دول العالم بصفة عامة؛ وعلى الأخص الدول الريعية البترولية على غرار الجزائر، نظراً لما تسببه هذه الظاهرة من أثار مُدمرة على البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبالتالي فقد تصبح ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها كمؤشر لعدم الإستقرار السياسي وكأحد معوقاته في البلدان التي تعرف إنتشار واسع للظاهرة حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير الدولية والإقليمية، ومن أجل وضع حد لهذا التزايد والإنتشار الواسع لهذه الظاهرة ومواجهتها؛ تقتضى تظافر الجهود على المستوى الدولي والإقليمي.

وانطلاقاً من ذلك فقد تعددت المؤسسات على المستوى الدولي والإقليمي؛ المهتمة بقياس مستويات الفساد في كل بلدان العالم، وبالتالي بواسطة هذه الهيئات التي تعمل على مكافحة الفساد، تقوم بإصدار مؤشرات لقياس وتقييم مستويات الفساد في كل دول العالم تقريباً، كما أن هذه المؤشرات تبرز لنا واقع الفساد في تلك البلدان، وفي نفس السياق فمن بين أهم هذه الهيئات نذكر من بينها: منظمة الشفافية الدولية (TI) The Transparency International التي تُصدر مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions (CPI) Index والبنك الدولي The world Bank الذي يصدر مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption(CC) أما على المستوى الأفريقي من خلال دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance (IIAG) الذي يصدر مؤشر مكافحة الفساد Anti-Corruption ونتاجاً لما تم ذكره سابقاً، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مؤشرات قياس الفساد في الدول من خلال بعض المؤشرات التي تصدرها أبرز المؤسسات والهيئات على المستوى الدولي والإقليمي السالفة الذكر؛ التي عملت على تكريس جهودها في مجال مكافحة ظاهرة الفساد في بلدان العالم والجزائر بصفة خاصة، على النحو التالي:

أولاً: قراءة لأهم المؤشرات الدالة على وجود الفساد في الجزائر من منظور بعض الهيئات الدولية:

لقد تعددت المؤشرات الدالة على وجود الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من منظور مختلف المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بدراسة ظاهرة الفساد في دول العالم عامة، والجزائر خاصة، وبالتالي فمن بين هذه المؤسسات المهتمة بدراسة هذه الظاهرة على المستوى الدولي والإقليمي يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

1. منظمة الشفافية الدولية The Transparency International (TI):

الشفافية الدولية The Transparency International (TI): هي منظمة دولية غير حكومية يرمز لها بالرمز(TI) مختصة في قياس الفساد في دول العالم، حيث أنها بداية من عام 1995 قامت بإصدار مؤشر سنوي لقياس الفساد موسوم بـ: مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) هذا المؤشر يقوم بقياس درجة الفساد في القطاع العام في كل دولة من دول العالم، انطلاقاً من مجموعة من التقييمات والتصورات المعنية بالفساد، كما أنه يعمل على ترتيب الدول وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في القطاع العام لتلك الدول، وانطلاقاً من ذلك يتم وضع قيمة على مقياس كانت تتراوح من 0 إلى 10 درجات منذ نشأت المؤشر، لكن بداية من عام 2012 فقد أصبح المؤشر يتراوح بين 0 إلى 100 نقطة، حيث أنه كلما ارتفعت عدد النقاط من 0 واقتربت من 100؛ كلما دل ذلك على انعدام وندرة كل مظاهر الفساد في تلك الدولة، أي أنها تعني تلك الدولة الأكثر نزاهة أي نظيفة للغاية (Very clean)، أما إذا كانت عدد النقاط قريبة من 0 فإن ذلك يدل على وجود مظاهر الفساد في تلك الدولة أي أنها تعني تلك الدولة الأكثر فساداً أي وجود فساد شديد (highly corrupt)، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب وتصنيف الدول وفقاً للنقطة المتحصلة عليها[1].

وتبعاً لما تم ذكره، فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية The Transparency International (TI) الفساد: بأنه إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية في القطاع العام، وبالتالي فإن الفساد حسب

[1] The Transparency International (TI), **Corruption Perceptions Index (CPI),** viewed date:11/05/2023, **URL:** https://www.transparency.org/en/countries/algeria

المنظمة فإنه يتخذ أشكال عديدة كما أنه يضعف الديمقراطية ويعيق التنمية الإقتصادية ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر والإنقسام الإجتماعي،[1] وعليه فإن المجالات والجوانب التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية The Transparency International (TI) يمكن ذكرها فيما يلي:[2] **1.** الرشوة؛ **2.** اختلاس المال العام؛ الذي يتجسد من خلال تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية؛ 3. استعمال المسؤولين لمناصبهم العامة من أجل تحقيق المكاسب خاصة وشخصية في ظل الإفلات من العقاب؛ **4.** عدم قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام؛ **5.** البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد؛ **6.** استعمال الوساطة في تعينات الخدمة العمومية، وبالتالي فإن هذه التعينات لا تخضع لمبدأ الكفاءة وإنما تخضع لمبدأ المحاباة؛ **7.** عدم وجود قوانين كافية للمسؤولين العامين تتضمن التصريح بممتلكاتهم وأموالهم ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين؛ **8.** عدم توفر الحماية القانونية للأشخاص المبلغين عن حالات الرشوة والفساد؛ **9.** استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة؛ **10.** عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات في الجانب المتعلق بالشؤون العامة والأنشطة الحكومية؛ ولمعرفة نسبة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 و2019 حسب منظمة الشفافية الدولية The Transparency International أنظر الجدول رقم 27 الذي يوضح ذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم (27): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2019 حسب منظمة الشفافية الدولية The Transparency International

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدرجة	2.6 من 10	2.7 من 10	2.8 من 10	3.1 من 10	3.0 من 10	3.2 من 10	2.8 من 10
الترتيب الدولي	133/88	146/97	159/97	163/84	180/99	180/92	180/111

[1] The Transparency International (TI), What Is Corruption?, viewed date:11/05/2023, URL: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption

[2] The Transparency International (TI), The Abcs of the CPI: How The Corruption Perceptions Index Is Calculated, Got questions about our flagship Corruption perceptions index? We have you covered viewed date:11/05/2023, **URL:** https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-scores-are-calculated

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدرجة	2.9 من 10	2.9 من 10	34 من 100	36 من 100	36 من 100	36 من 100	34 من 100
الترتيب الدولي	178/105	183/112	176/105	177/94	175/100	168/88	176/108

السنة	2017	2018	2019
الدرجة	33 من 100	35 من 100	35 من 100
الترتيب الدولي	180/112	180/105	180/106

Source:

The TRANSPARENCY INTERNATIONAL(TI), **Corruption Perceptions Index (CPI), Reports Corruption in Algeria 2003-2019, URL:** https://www.Transparency.org/en/countries/algeria

من خلال الجدول رقم 27 أعلاه، ما يمكن ملاحظته من خلال مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 و2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية The Transparency International (TI) أن الجزائر توجد ضمن البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه؛ ففي الفترة ما بين 2003 و2011 فقد سجلت أسوء درجة في تلك الفترة كانت سنة 2003 التي قدرت بـ: 2.6 درجة من أصل 10 درجات واحتلت بذلك المرتبة 88 من بين 133 دولة، لكن سرعان ما عرفت تحسن خفيف نوعا ما وكان ذلك سنوات 2006 و2007 و2008 فقد قدرت درجة الفساد سنة 2006 بـ: 3.1 درجة من أصل 10 درجات واحتلت بذلك المرتبة 84 من بين 163 دولة؛ أما سنة 2007 فقد سجلت كذلك 3.0 درجة من أصل 10 درجات واحتلت بذلك المرتبة 99 من بين 180 دولة، وسنة 2008 فقد سجلت كذلك 3.2 درجة من أصل 10 درجات واحتلت المرتبة 92 من بين 180 دولة؛ عموماً فإن الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2011 فقد صنفت ضمن البلدان الريعية الأكثر فساداً في العالم، باعتبارها من بين الدول التي تحصلت على درجة أقل من 3 درجات من أصل 10 درجات حسب مؤشر مدركات الفساد.

وتبعاً لما سبق ذكره، بداية من سنة 2012 فقد تم تغيير كيفية حساب مؤشر مدركات الفساد؛ حيث أصبح يحتوي على 100 درجة عوض 10 درجات، وبالتالي نفس الشيء يقال حول درجة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2019 حيث حصلت الجزائر على درجات تراوحت بين 34 و36 درجة من أصل 100 درجة؛ أما بالنسبة لترتيب الجزائر في تلك الفترة على المستوى الدولي فقد احتلت سنة 2013 المرتبة 94 من أصل 177 دولة كأحسن مرتبة والمرتبة 112 من أصل 180 دولة كأسوأ مرتبة سجلت سنة 2017، وعليه يمكن القول أن الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2019 فقد عرفت معدلات مرتفعة من الفساد بأشكاله ومظاهره المختلفة حسب المجالات السالفة الذكر التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية The Transparency International (TI) وهذا ما جعل الجزائر خلال الفترة ما بين 2003 و2019 تصنف حسب الخريطة الخاصة بالفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية ضمن عدة فئات فخلال الفترة ما بين 2003 و2011 فقد صنفت الجزائر ضمن فئتين، الفئة الثالثة الذي تتراوح ما بين 2 و2.9 درجة؛ وكذا الفئة الرابعة الذي تتراوح ما بين 3 و3.9 درجة، أما خلال الفترة ما بين 2012 و2013 فقد صنفت الجزائر ضمن الفئة الرابعة الملونة بالأحمر الذي تتراوح ما بين 30 و39 درجة من أصل 100 درجة، وبالتالي فإن تصنيف الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2019 وفقاً للخريطة الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية جاءت في المنطقة الحمراء؛ التي تدل على الإنتشار الواسع للفساد نتيجة لغياب النزاهة والشفافية والحكم الراشيد.

2. البنك الدولي The world Bank:

يتم قياس نسبة فساد الدول حسب ما جاء به البنك الدولي The world Bank من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية WGI التي هي عبارة عن مجموعة من التقارير الإجمالية والفردية لمؤشرات الحوكمة، لأكثر من 200 دولة وإقليم خلال الفترة ما بين عامي 1996 و2020 لستة أبعاد للحكم، وبالتالي فإن هذه المؤشرات الإجمالية تجمع أراء عدد كبير من المشاركين في الدراسة الإستقصائية من بينها الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية وهي تستند لأكثر من 30 مصدر بيانات فردي أنتجتها مجموعة متنوعة من معاهد المسح، مراكز الفكر؛ المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية وشركات

القطاع الخاص، حيث يمكن ذكر هذه المؤشرات فيما يلي:[1] حرية التعبير والمساءلة Voice and Accountability الإستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence/Terrorism فعالية الحكومة Government Effectiveness نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality حكم القانون Rule of Law وأخيرا مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption (CC)

وفي نفس السياق فمن خلال مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption (CC) يتم قياس الفساد في دول العالم السالفة الذكر التي من ضمنها الجزائر، انطلاقاً من مدى استغلال المسؤولين السياسيين للوظيفة العمومية من أجل تحقيق مصالح خاصة عوض المصلحة العامة التي وجدوا من أجلها، كما يدرس هذا مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption كذلك مدى استيلاء وسيطرة النخب الحاكمة وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة،[2] وعليه فوفقاً لهذا المؤشر حسب البنك الدولي The world Bank يتم قياس درجة الفساد في الدول من خلال عنصرين هما:[3] **أولاً:** عن طريق وضع ترتيب مئوي يتراوح بين 0-100 حيث أن النسب القريبة من 0 تدل على إنتشار الفساد في تلك الدولة بشكل كبير، أما النسب القريبة من 100 تدل على أن الفساد في تلك الدول منعدم أو منخفض **ثانياً:** عن طريق وضع قيمة على مقياس يتراوح بين 2.5+ إلى 2.5- حيث أن القيم الموجبة القريبة من 2.5+ تدل على أن الفساد منخفض أو منعدم تماماً، أما القيم السالبة القريبة من 2.5- تدل على أن الفساد منتشر بشكل كبير في الدولة التي يتم دراستها مثل الجزائر، والجدول رقم 28 يوضح مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 حسب البنك الدولي The world Bank على النحو التالي:

جدول رقم (28): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 حسب البنك الدولي The world Bank

[1] The World Bank, **Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Control of Corruption**, viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports
[2] The World Bank, What are the 6 dimensions of governance measured by the Worldwide Governance Indicators?, **Op Cit, URL:** /http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/FAQ.
[3] The World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Control of Corruption,**Op.Cit,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	-0.94	-	-0.88	-0.69	-0.68	-0.48	-0.52
النسبة%	18.78	-	23.23	28.79	27.80	40.00	36.59
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
القيمة	-0.56	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47
النسبة%	34.47	33.01	33.49	36.67	35.07	37.44	39.34
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
القيمة	-0.60	-0.65	-0.68	-0.60	-0.66	-0.62	
النسبة%	32.21	29.81	27.88	30.77	27.88	29.33	

Source:

The World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) project, Control of Corruption, **Op Cit,** URL: https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 28 أعلاه، المتعلق بمؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 الصادر عن البنك الدولي The world Bank على أن قيم هذا المؤشر خلال الفترة السالفة الذكر؛ بقيت سالبة وبالتالي فإنه لم يحقق أي قيمة موجبة خلال الفترة المحددة لدراسة، وهذا ما يدل على ضعف قيم هذا المؤشر أنذلك، وعليه فقد بلغت أحسن قيمة لهذا المؤشر في الجزائر سنة 2005 حيث قدرت قيمته بـ: (-0.48) أما بالنسبة إلى نسب هذا المؤشر عموماً، فقد تراوحت بين النسب 27%؛ 33%؛ 36% وهذا ما جعله يستقر في الوضع المتوسط أي المستوى الثالث في النسب الأعلى من 25% حسب مؤشر الحوكمة العالمية WGI كما يرجع سبب إنتشار الفساد في الجزائر إلى طبيعة الإقتصاد القائم على الريع النفطي خاصة في ظل السياسة التوزيعية التي اعتمدتها النخبة الحاكمة خلال الفترة ما بين

عامي 1999 و2019 من أجل استدامة الحكم القائمة على الريع النفطي مقابل الولاء خاصة في الجانب المتعلق بتقلد الوظائف العمومية، كل ذلك أدى إلى إتساع ظاهرة الفساد في الجزائر.

3. دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (IIAG) The Ibrahim Index of African Governance:

هو عبارة عن أداة لقياس ومراقبة أداء الحكومات في البلدان الأفريقية فمن خلال مؤشر إبراهيم للحوكمة في أفريقيا، يتم قياس أداء الدول في مجال الحوكمة بواسطة أربعة مكونات رئيسية هذه المكونات توفر بفعالية مؤشرات لأداء الحكم الشامل للبلد، كما تتمثل المكونات الرئيسة التي تشكل الفئات الأربعة لـ: (IIAG) فيما يلي: الأمن وسيادة القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، الفرص الإقتصادية المستديمة، التنمية البشرية، كما تحتوي كل فئة من هذه الفئات على فئات فرعية تظم تحتها مؤشرات مختلفة توفر مقاييس كمية للأبعاد الشاملة للحوكمة في الدول الأفريقية، من جهة أخرى يحتوي مؤشر (IIAG) على 79 مؤشرًا الذي نُشر منذ عام 2007 وبالتالي فإن مؤشر (IIAG) يقوم بتقييم أداء الحوكمة في 54 دولة أفريقية بداية من سنة 2010 حيث يوفر بيانات يتم من خلالها قياس أداء الحوكمة عبر جميع الأبعاد الموضحة أعلاه لجميع البلدان الأفريقية البالغ عددها 54 دولة للأعوام 2010–2019 من أجل تقديم صورة واسعة وموثقة وغير متحيزة لأداء الحكم في كل بلد أفريقي، وقد تم جمع المؤشرات المستخدمة لقياس الحكم في أفريقيا من 40 مصدراً مستقلاً[1].

وتبعاً لما تم ذكره سابقاً؛ فمن بين المؤشرات الفرعية التي يتم قياسها من خلال دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (IIAG) The Ibrahim Index of African Governance، مؤشر مكافحة الفساد Anti-Corruption هذه الفئة الفرعية تقوم بتقييم وقياس الفساد في الدول الأفريقية 54 التي من بينها الجزائر؛ إنطلاقاً من مجموعة من المؤشرات الفرعية المتمثلة فيما يلي:[2] أليات مكافحة الفساد؛ وغياب الفساد في مؤسسات الدولة بمختلف فروعها القضائية والتشريعية والتنفيذية؛ وكذا غياب الفساد في القطاع العام بما في ذلك الرشوة في

[1] Mo Ibrahim Foundation, **Ibrahim Index of African Governance (IIAG), Explore The Data About The (IIAG),** viewed date: 11/05/2023, **URL: https://iiag.online/about.html**

[2] Mo Ibrahim Foundation**, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), Anti-Corruption in Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://iiag.online/data.html?meas=ANTICORR|AntiCorrMech|AbsCorrStateInst|AbsCorrPubSect|CleanProcuProc|AbsCorrPrivSect|AntiCorrPolBS|AntiCorrBodGI|AntiCorrInvGI|AbsJudCorr|AbsLegCorr|AbsExecCorr|AbsPubSectTheft|AbsBribPubSec|CompBidProcuGI|ExclPrevIncCrompProcurProcGI|AbsIrregPayBribFrimsWEF|AbsCorrBusWB&loc=DZ&view=table.

الشرطة والجيش؛ واجراءات المشتريات العامة؛ وكذلك غياب الفساد في القطاع الخاص، وانطلاقاً مما سبق يتم قياس درجة الفساد من خلال وضع قيمة تتراوح بين 0 إلى 100 نقطة، حيث أن إرتفاع عدد النقاط من 0 واقترابها من 100 فإن ذلك يدل على أن نسبة الفساد في تلك الدولة منخفض، أما إذا كانت عدد النقاط قريبة من 0 فإن ذلك يدل على أن نسبة الفساد في تلك الدولة مرتفعة، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب وتصنيف الدول الأفريقية 54 التي من بينها الجزائر وفقاً للنقطة المتحصلة عليها في مؤشر مكافحة الفساد، وعليه من أجل معرفة مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance أنظر للجدول التالي:

جدول رقم (29): مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدرجة 100-0	37.8	36.6	34.8	36.0	32.1	37.3	36.6
الترتيب الأفريقي	54/27	54/28	54/29	54/29	54/31	54/28	54/29

السنة	2017	2018	2019
الدرجة 100-0	36.5	35.9	38.4
الترتيب الأفريقي	54/28	54/27	54/26

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Anti-Corruption for Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=ANTICORR&loc=DZ&view=table

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 29 أعلاه، الخاص بمؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African

Governance نفس الشيء يقال على ضعف نسب هذا المؤشر؛ إذا قدرت أحسن درجة سنة 2019 بـ: 38.4% من أصل 100 درجة، أما بالنسبة لأضعف درجة فقد سجلت سنة 2014 بـ: 32.1% من أصل 100 درجة؛ وهذا ما يدل على أن الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 مرتفع؛ مما جعل ترتيب الجزائر على المستوى الأفريقي؛ يتراوح بين المرتبة 26 27 28 29 31 على التوالي من أصل 54 بلد أفريقي خلال الفترة 2010-2019.

من جهة أخرى؛ يرجع سبب ضعف قيم مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance نتيجة لضعف قيم المؤشرات الفرعية المعتمدة في التقييم المتمثلة فيما يلي: أليات مكافحة الفساد؛ وغياب الفساد في مؤسسات الدولة بمختلف فروعها القضائية والتشريعية والتنفيذية؛ وكذا غياب الفساد في القطاع العام بما في ذلك الرشوة في قطاع الشرطة والجيش؛ واجراءات المشتريات العامة؛ وكذلك غياب الفساد في القطاع الخاص، وعليه سوف نحاول ذكر هذه المؤشرات الفرعية التي جاء بها دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance من خلال ما يلي:

أولاً: أليات مكافحة الفساد Anti-Corruption Mechanisms: هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى وجود سياسة واضحة ومعمول بها في مجال مكافحة الفساد، وبالتالي تساهم في احتواءه؛ ومدى وجود هيئة عاملة في مجال مكافحة الفساد، بالإضافة إلى إجراء التحقيق في مزاعم وادعاءات الفساد.

أ. **سياسة مكافحة الفساد Anti-Corruption Policy:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى نجاح الحكومة في احتواء الفساد، ويقيم مدى وجود الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ سياسة مكافحة الفساد، وما اذا ساهمت تلك الترتيبات في نجاح الملاحقة القضائية الفعالة للفساد، كما يقيم أيضاَ مدى قيام الحكومة بتنفيذ ومراقبة أليات النزاهة التالية: التدقيق في إنفاق الدولة، تنظيم تمويل الأحزاب، وصول المواطن ووسائل الإعلام إلى المعلومات، مساءلة أصحاب شاغلي المناصب بما في ذلك الإقرار بالممتلكات وكذا قواعد تضارب المصالح، وقوانين السلوك ونظام المشتريات العامة الشفاف.

ب. **هيئات مكافحة الفساد Anti-Corruption Bodies:** يقيم هذا المؤشر الفرعي مدي وجود نظام فعال لتلقي ادعاءات المواطنين بشأن الفساد في القطاع العام، ومدى التحقيق في معظم الادعاءات في غضون ثلاثة أشهر من الإبلاغ عنها ومدى ممارسة مبادرتها الخاصة لبدأ عملية التحقيقات عندما تستلزم الحاجة لذلك.

ت. **تحقيقات مكافحة الفساد Anti-Corruption Investigation:** يقوم هذا المؤشر الفرعي بتقييم مدى التحقيق من الادعاءات ضد كبار السياسيين أو موظفي الخدمة المدنية من أي مستوى، ويعمل أعضاء الهيئة المكلفة بالتحقيق في الادعاءات دون خوف أو محاباة من مكاتب أخرى، ولمعرفة مؤشر أليات مكافحة الفساد ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance أنظر إلى الجدول رقم 30 كما يلي:

جدول رقم (30): مؤشر أليات مكافحة الفساد ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

1. أليات مكافحة الفساد Anti-Corruption Mechanisms							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	27.4	27.4	27.4	27.4	27.4	35.7	27.4
الترتيب	54/28	54/28	54/29	54/29	54/27	54/28	54/31
السنة	2017	2018	2019				
100-0	19.0	19.0	27.4				
الترتيب	54/39	54/41	54/33				
أ. سياسة مكافحة الفساد Anti-Corruption Policy							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	57.1	57.1	57.1	57.1	57.1	57.1	57.1
الترتيب	54/6	54/6	54/6	54/5	54/6	54/6	54/7

السنة	2017	2018	2019
100-0	57.1	57.1	57.1
الترتيب	54/3	54/4	54/3

ب. هيئات مكافحة الفساد Anti-Corruption Bodies

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	25.0	25.0	25.0	25.0	25.0	25.0	25.0
الترتيب	54/25	54/25	54/25	54/25	54/25	54/28	54/30

السنة	2017	2018	2019
100-0	0.0	0.0	0.0
الترتيب	54/41	54/43	54/42

ت. تحقيقات مكافحة الفساد Anti-Corruption Investigation

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25.0	0.0
الترتيب	54/35	54/36	54/36	54/36	54/35	54/25	54/39

السنة	2017	2018	2019
100-0	0.0	0.0	25.0
الترتيب	54/39	54/45	54/25

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Anti-Corruption Mechanisms, and 3 others for Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=AntiCorrMech|AntiCorrPolBS|AntiCorrBodGI|AntiCorrInvGI&loc=DZ&view=table

من خلال الجدول رقم 30 أعلاه، ما يمكن ملاحظته على ضعف قيم مؤشر أليات مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 إذا سجل أعلى نسبة له كان سنة 2015 التي قدرت بـ:

35.7% أما أدني نسبة له فقد سجلها سنة 2017 وسنة 2018 التي قدرت بـ: 19.0% وبالتالي فإن ترتيب الجزائر على المستوى الأفريقي فقد تراوحت بين المرتبة 27 و41 من أصل 54 بلد افريقي، ويرجع سبب تدني قيم هذا المؤشر في الجزائر إلى ضعف مؤشراته الفرعية المتمثلة في؛ سياسة مكافحة الفساد في الجزائر، حيث سجلت نسبة ثابتة خلال الفترة ما بين 2010 و2019، قدرت بـ: 57.1% لتحتل بذلك على المستوى الأفريقي المرتبة ما بين 54/3 و54/7؛ أما بالنسبة لمؤشر مدى وجود هيئات عاملة في مجال مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2019 فقد سجلت أعلى نسبة قدرت بـ: 25.0 في الفترة الممتدة من 2010-2016 وأدني نسبة قدرت بـ: 0.0% في الفترة الممتدة من 2017-2019، لتصنف الجزائر من خلال هذا المؤشر على المستوى الأفريقي في المرتبة ما بين 54/25 و54/43، أما مؤشر مدى وجود تحقيقات في مزاعم وادعاءات الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2019 فقد سجلت أفضل نسبة قدرت بـ: 25.0% كانت سنة 2015 وسنة 2019 وأدني نسبة قدرت بـ: 0.0% كانت في السنوات الممتدة من 2010-2014 و2016-2018، هذا ما جعل الجزائر على المستوى الأفريقي تحتل المرتبة ما بين 54/25 و54/45 خلال فترة الدراسة.

ثانياً: غياب الفساد في مؤسسات الدولة Absence of Corruption in the state Institution: هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى غياب الفساد في مؤسسات الدولة بكل فروعها القضائية والتشريعية والتنفيذية.

أ. **غياب الفساد القضائي Absence of Judicial Corruption:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى خلوا النظام القضائي من الرشاوي وعدم استخدام المسؤولين في السلطة القضائية مناصبهم العامة لتحقيق المكاسب الخاصة أو المكاسب الشخصية.

ب. **غياب الفساد التشريعي Absence of Legislative Corruption:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى عدم إساءة استخدام أعضاء الهيئة التشريعية مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب مالية وخاصة.

ت. **غياب الفساد التنفيذي Absence of Executive Corruption:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى عدم انخراط أعضاء السلطة التنفيذية في الرشاوي والإختلاس أو السرقة؛ ولمعرفة مؤشر غياب الفساد في مؤسسات الدولة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب

دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance أنظر إلى الجدول رقم 31 كما يلي:

جدول رقم (31): مؤشر غياب الفساد في مؤسسات الدولة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

2. غياب الفساد في مؤسسات الدولة Absence of Corruption in the state Institution							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	43.1	43.0	43.0	46.3	46.2	46.3	46.2
الترتيب	54/21	54/25	54/24	54/24	54/24	54/22	54/23
السنة	2017	2018	2019				
100-0	43.9	41.3	46.3				
الترتيب	54/24	54/27	54/24				
أ. غياب الفساد القضائي Absence of Judicial Corruption							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	51.3	51.0	51.2	51.2	50.8	51.3	50.3
الترتيب	54/14	54/14	54/14	54/16	54/16	54/16	54/16
السنة	2017	2018	2019				
100-0	50.7	50.7	51.3				
الترتيب	54/20	54/19	54/17				
ب. غياب الفساد التشريعي Absence of Legislative Corruption							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	44.6	44.6	44.6	49.8	49.8	49.8	49.6

الترتيب	54/22	54/24	54/24	54/20	54/20	54/20	54/21
السنة	2017	2018	2019				
100-0	47.3	44.2	44.6				
الترتيب	54/23	54/23	54/24				

ت. غياب الفساد التنفيذي Absence of Executive Corruption							
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
100-0	33.3	33.3	33.3	37.9	37.9	37.9	33.7
الترتيب	54/27	54/30	54/30	54/29	54/29	54/29	54/31
السنة	**2017**	**2018**	**2019**				
100-0	33.8	29.0	43.0				
الترتيب	54/35	54/37	54/29				

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG**), Absence of Corruption in the state Institutions, and 3 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrStateInst&loc=DZ

من خلال الجدول رقم 31 أعلاه ما يمكن ملاحظته؛ حول مؤشر غياب الفساد في مؤسسات الدولة وفروعها؛ نفس الشيء يقال على ضعف قيم هذا المؤشر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 إذا بلغت أعلى نسبة له بـ: 46.3% سجلت سنوات 2013، 2015، 2019؛ أما أدني نسبة له فقد قدرت بـ: 41.3% سنة 2018 لتصنف الجزائر على المستوى الأفريقي في المرتبة ما بين 21 و27 من أصل 54 بلد أفريقي؛ وعليه فإن تدني قيم هذا المؤشر يرجع إلى ضعف مؤشراته الفرعية المتمثلة في؛ غياب الفساد في السلطة القضائية في الجزائر، حيث سجل أعلى درجة له قدرت بـ: 51.3% سنوات 2010، 2015، 2016 و2019، أما أدني قيمة له فقد قدرت بـ: 50.7% كانت سنة 2017 وسنة 2018؛ لتحتل الجزائر بذلك على المستوى الأفريقي المرتبة ما بين 54/14 و54/20، أما مؤشر غياب الفساد في السلطة التشريعية في الجزائر؛ فقد سجلت أعلى نسبة له قدرت بـ: 49.8% سنوات 2013-2015 وأدنى نسبة قدرت بـ: 44.2%

كانت سنة 2018؛ لتحتل بذلك الجزائر المرتبة ما بين 54/24 و54/20 على المستوى الأفريقي، وأخيراً مؤشر غياب الفساد في السلطة التنفيذية في الجزائر، إذا سجل أعلى نسبة له قدرت بـ: 43.0% سنة 2019 وأدنى نسبة بـ: 29.0 سنة 2018 لتصنف بذلك الجزائر أفريقياً في المرتبة ما بين 54/37 و54/27 خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: غياب الفساد في القطاع العام Absence of Corruption in the Public Sector: هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى عدم وجود عمليات التحويلات غير القانونية للأموال ومدى غياب الرشوة في القطاع العام، الإختلاس والسرقة بين موظفي القطاع العام وكذا في جهاز الشرطة والجيش والعمليات الإدارية.

أ. **غياب السرقة في القطاع العام Absence of Public Sector Theft:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى عدم وجود عمليات تحويلات للأموال العامة بشكل غير قانوني وانخراط موظفي القطاع العام في الإختلاس والسرقة.

ب. **غياب الرشوة في القطاع العام Absence of Public Sector Bribery:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى غياب الرشوة من العلميات الإدارية ويقيم أيضاً مدى عدم استخدام جهاز الشرطة والجيش مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب خاصة وعدم انخراط موظفي القطاع العام في الرشوة؛ ولمعرفة مؤشر غياب الفساد في القطاع العام ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance، أنظر إلى الجدول رقم 32 على النحو التالي:

جدول رقم (32): مؤشر غياب الفساد في القطاع العام ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

3. غياب الفساد في القطاع العام Absence of Corruption in the Public Sector							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	40.8	38.0	34.9	37.5	39.3	42.0	44.2
الترتيب	54/23	54/27	54/27	54/29	54/26	54/25	54/23

السنة	2017	2018	2019
100-0	42.9	40.9	49.0
الترتيب	54/21	54/24	54/17

أ. غياب السرقة في القطاع العام Absence of Public Sector Theft

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	38.3	32.8	26.4	30.0	33.5	38.9	43.3
الترتيب	54/25	54/29	54/39	54/34	54/32	54/30	54/26

السنة	2017	2018	2019
100-0	41.5	39.3	50.1
الترتيب	54/28	54/29	54/20

ب. غياب الرشوة في القطاع العام Absence of Public Sector Bribery

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	43.3	43.3	43.3	45.0	45.0	45.0	45.2
الترتيب	54/20	54/21	54/21	54/19	54/19	54/19	54/19

السنة	2017	2018	2019
100-0	44.3	42.4	47.8
الترتيب	54/20	54/21	54/18

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Absence of Corruption in the Public Sector, and 2 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrPubSect&loc=DZ

من خلال الجدول رقم 32 أعلاه ما يمكن ملاحظته؛ ضعف قيم مؤشر غياب الفساد في القطاع العام للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 إذا بلغت أعلى نسبة له سنة 2019 قدرت بـ: 49.0% وأدني قيمة له كانت سنة 2012 التي قدرت بـ: 34.9%، وبالتالي فإن ترتيب الجزائر على المستوى الأفريقي

فقد تراوح بين المرتبة 17 و29 من أصل 54 بلد في الفترة 2010–2019، كما يرجع سبب تدني نسب هذا المؤشر إلى ضعف مؤشراته الفرعية التي تتمثل في؛ غياب السرقة في القطاع العام في الجزائر حيث سجلت أعلى نسبة قدرت بـ: 50.1% كانت سنة 2019 وأدنى نسبة كانت سنة 2012 التي قدرت بـ: 26.4%، لتصنف الجزائر في المرتبة ما بين 54/20 و54/39، أما مؤشر غياب الرشوة في القطاع العام في الجزائر فقد سجل أعلى نسبة له كانت سنة 2019 التي قدرت بـ: 47.8% وأدنى قيمة قدرت بـ: 42.4% سنة 2018، هذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة ما بين 54/21 و54/18 خلال الفترة ما بين 2010 و2019.

رابعاً: اجراءات المشتريات العامة Public Procurement Procedures: هذا المؤشر يقوم بتقييم مدى وجود مزيدات تنافسية للمشتريات العامة ومدى استبعاد الشركات التي تثبت إدانتها بانتهاك القانون من المشاركة في المزايدات المستقبلية.

أ. **المزيدات التنافسية في المشتريات Competitive Bidding in Procurement:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم ما مدى دعوة المناقصات كل من المقاولين والموردين أو البائعين للتنافس من خلال الإعلان المفتوح عن نطاق وموصفات وشروط العقد المقترح والمعايير التي يتم من خلالها تقييم العروض المتوفرة للمراجعة.

ب. **استبعاد الشركات المتهمة من المشتريات Exclusion of Incriminted Companies from Procurement:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى منع الشركات التي تثبت ادانتها بانتهاك القانون (المشتريات، الضرائب، العمالة، الفساد. الخ) من المشاركة في المزايدات المستقبلية في الدولة سواء إلى أجل غير مسمى أو لفترة زمنية محدودة وإلى أي مدى يوجد سجل للشركات الممنوعة من المزايدة التي يمكن للمواطنين الوصول إليها بشكل فوري أو في أقل من أسبوعين عند الطلب؛ ولمعرفة مؤشر اجراءات المشتريات العامة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance أنظر إلى الجدول رقم 33 كما يلي:

جدول رقم (33): مؤشر اجراءات المشتريات العامة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

4. اجراءات المشتريات العامة Public Procurement Procedures							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	50.0	50.0	50.0	50.0	25.0	37.5	37.5
الترتيب	54/11	54/11	54/11	54/11	54/28	54/20	54/21
السنة	2017	2018	2019				
100-0	37.5	37.5	25.0				
الترتيب	54/22	54/22	54/26				

أ. المزيدات التنافسية في المشتريات Competitive Bidding in Procurement							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	50.0	50.0	50.0	50.0	25.0	50.0	50.0
الترتيب	54/13	54/13	54/13	54/13	54/33	54/9	54/10
السنة	2017	2018	2019				
100-0	50.0	50.0	25.0				
الترتيب	54/14	54/10	54/29				

ب. استبعاد الشركات المتهمة من المشتريات Exclusion of Incriminted Companies from Procurement							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	50.0	50.0	50.0	50.0	25.0	25.0	25.0
الترتيب	54/9	54/9	54/9	54/9	54/20	54/21	54/24
السنة	2017	2018	2019				
100-0	25.0	25.0	25.0				

الترتيب	54/23	54/23	54/18

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Public Procurement Procedures, and 2 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=CleanProcuProc&loc=DZ

من خلال الجدول رقم 33 أعلاه ما يمكن ملاحظته؛ على ضعف قيم مؤشر إجراءات المشتريات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 إذا قدرت أعلى نسبة له بـ: 50.0% التي كانت خلال الفترة ما بين 2010 و2013 أما أدني قيمة له كانت سنة 2014 وسنة 2019 بقيمة قدرت بـ: 25.0% لتحتل بذلك الجزائر على المستوى الأفريقي المرتبة ما بين 11 و28 من أصل 54 بلد؛ ويرجع سبب تدني قيم هذا المؤشر إلى ضعف مؤشراته الفرعية المتمثلة في؛ مدى وجود مزايدات قائمة على التنافس بين المتعاملين في المشتريات العامة في الجزائر، إذا بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر قدرت بـ: 50.0% التي سجلت في الفترة ما بين 2010 و2013 وكذا الفترة ما بين 2015 و2018، أما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2014 وسنة 2019 التي قدرت بـ: 25.0% لتصنف بذلك الجزائر أفريقياً في المرتبة ما بين 54/9 و54/33، أما المؤشر الذي يقيس مدى استبعاد الشركات المتهمة من المشتريات العامة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2019 فقد سجل أعلى نسبة له قدرت بـ: 50.0% خلال الفترة ما بين 2010 و2013، أما أدنى نسبة فقد سجلت في الفترة الممتدة من 2014–2019 التي قدرت بـ: 25.0% هذا ما جعل الجزائر على المستوى الأفريقي تحتل المرتبة ما بين 54/9 و54/24 خلال فترة الدراسة.

خامساً: غياب الفساد في القطاع الخاص Absence of Corruption in the Private Sector: هذا المؤشر يقيم مدى مشاركة أو انخراط الشركات في مختلف الأنشطة المتعلقة بالفساد، من أجل ممارسة والقيام بالأعمال التجارية.

أ. **غياب المدفوعات غير النظامية وتقديم الرشاوي من قبل الشركات Absence of Irregular Payments & Bribes by Firms:** هذا المؤشر الفرعي يقوم بتقييم مدى شيوع وقيام الشركات بدفع مدفوعات إضافية غير موثقة أو تقديم رشاوي مرتبطة بـ: 1. الواردات والصادرات 2. المرافق العامة 3. مدفوعات الضرائب السنوية 4. منح العقود والتراخيص العامة 5. الحصول على قرارات قضائية

ملائمة، وعليه فإن هذا المؤشر الفرعي هو عبارة عن تجميع هذه المتغيرات الخمسة الأساسية، وانطلاقاً من ذلك تتم عملية الحساب بواسطة فريق البحث Mo Ibrahim Foundation MIF

ب. **غياب الفساد في الأعمال التجارية Absence of Corruption in Business:** من خلال هذا المؤشر الفرعي يتم تقييم المخاطر التي يتعرض لها الأفراد/الشركات للرشوة أو غيرها من الممارسات الفاسدة الأخرى للممارسة الأعمال التجارية من تأمين العقود الكبرى إلى السماح لهم باستيراد/تصدير منتج صغير أو الحصول على الأوراق اليومية؛ ولمعرفة مؤشر غياب الفساد في القطاع الخاص وأهم مؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance، أنظر إلى الجدول رقم 34 فيما يلي:

جدول رقم (34): مؤشر غياب الفساد في القطاع الخاص وأهم مؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance

5. غياب الفساد في القطاع الخاص Absence of Corruption in the Private Sector							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	27.9	24.7	19.0	19.0	22.7	25.2	27.6
الترتيب	54/34	54/36	54/46	54/42	54/37	54/35	54/34
السنة	2017	2018	2019				
100-0	38.8	40.9	44.6				
الترتيب	54/25	54/22	54/19				

أ. غياب المدفوعات غير النظامية وتقديم الرشاوي من قبل الشركات Absence of Irregular Payments & Bribes by Firms:							
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	35.7	29.4	18.0	18.0	25.4	30.4	35.2
الترتيب	54/23	54/27	54/35	54/32	54/27	54/23	54/20

السنة	2017	2018	2019
100-0	37.7	41.8	49.2
الترتيب	54/16	54/14	54/11

ب. غياب الفساد في الأعمال التجارية Absence of Corruption in Business

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
100-0	20.0	20.0	20.0	20.0	20.0	20.0	20.0
الترتيب	54/30	54/30	54/30	54/30	54/30	54/33	54/35

السنة	2017	2018	2019
100-0	40.0	40.0	40.0
الترتيب	54/18	54/19	54/19

Source:

Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Absence of Corruption in the Private Sector, and 2 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrPrivSect&loc=DZ

من خلال الجدول رقم 34 أعلاه ما يمكن ملاحظته؛ على ضعف قيم مؤشر غياب الفساد في القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 إذا سجل أعلى نسبة قدرت بـ: 44.6% سنة 2019 وأدنى نسبة قدرت بـ: 19.0% سجلت سنة 2012 و2013، وهذا ما انعكس على ترتيب الجزائر على المستوى الأفريقي الذي تراوح ما بين 11 و46 من أصل 54 بلد، وفي نفس السياق فإن تدني قيم هذا المؤشر في الجزائر إلى ضعف مؤشراته الفرعية المتمثلة في؛ غياب المدفوعات غير النظامية وتقديم الرشاوي من قبل الشركات في الجزائر، إذا بلغت أعلى نسبة له كانت سنة 2019 قدرت بـ: 49.2% وأدنى قيمة كانت سنة 2012 و2013 فقد قدرت بـ: 18.0% لتحتل بذلك الجزائر المرتبة ما بين 54/11 و54/35 افريقياً، أما بالنسبة لمؤشر غياب الفساد في الأعمال التجارية في الجزائر، فقد قدرت أعلى نسبة له بـ: 40.0% التي سجلت خلال الفترة ما بين 2017 و2019، أما أدنى نسبة قدرت بـ: 20.0% التي كانت في

الفترة ما بين 2010 و2016، هذا ما جعل الجزائر على المستوى الأفريقي تحتل المرتبة ما بين 54/18 و54/35 خلال الفترة الممتدة من 2010 و2019.

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه، من خلال المؤشرات الدالة على الفساد في الجزائر من منظور بعض المؤسسات الدولية والإقليمية، على أن الفساد في الجزائر منتشر بشكل كبير بمختلف أشكاله ومظاهره خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 خاصة في ظل أن الإقتصاد الجزائري؛ هو اقتصاد قائم على الريع النفطي؛ فقد ساعد ذلك على استشراء ظاهرة الفساد في كل المجالات، كما أكدت تلك الهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بمكافحة الفساد من خلال مؤشراتها الشهيرة التي تصدرها؛ على أن البلدان التي تعرف مستويات كبيرة من الفساد؛ هي الأكثر فشلاً والأقل استقراراً؛ من البلدان الأخرى الأقل فساداً،[1] وهذا ما أكده كذلك صندوق السلام The Fund for Peace (FFP) من خلال مؤشر الدولة الهشة Fragile States (FSI) Index على أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على المداخيل الريعية فإنها تبقى هشة مؤسساتياً، وهذا ما جعل الجزائر تتحصل على قيم ضعيفة جداً من خلال هذا المؤشر.

من جانب أخر، فقد يُعتبر صندوق السلام The Fund for Peace (FFP) على أنه عبارة عن مؤسسة مستقلة غير ربحية تأسس عام 1957 في واشنطن، يعمل على منع النزاعات وتعزيز الأمن المستدام عالميًا من خلال بناء العلاقات والثقة عبر مختلف القطاعات، حيث أنه منذ عام 2005 قام بإصدار مؤشر سنوي معروف باسم مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index (FSI)،[2] يظم هذا المؤشر فقط الدول ذات السيادة المعترف بها على أساس العضوية في الأمم المتحدة مدرجة في مؤشر الدول الهشة، كما أنه يوجد شرطين أساسيين لإدراج أي بلد في مؤشر الدولة الهشة هما:[3] أولاً: أن تكون الدولة عضوًا في الأمم المتحدة؛ أما ثانياً: يجب أن يكون هناك حجم عينة كبير من المحتوى والبيانات المتاحة لذلك البلد للسماح بتحليل هادف، كما أنه منذ عام 2013 قام مؤشر الدول الهشة بتقييم 178 دولة بعد أن كان مبدئيًا بـ: 75 دولة فقط في

[1] مركز كارنيجي للشرق الأوسط، **الفساد: الخطر غير المُدرك على الأمن الدولي توصيات وخلاصات الفريق العامل المعني بالفساد والأمن**، بيروت 06 جوان 2014، متوفر على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/?fa=56178&lang=ar

[2] The Fund for Peace (FFP)**, About The Fragile State Index (FSI),** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://fragilestatesindex.org/about/

[3] The Fund for Peace (FFP)**, What Methodology Was Used for the Ratings**?, viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/what-methodology-was-used-for-the-ratings

عام 2005 و146 دولة في عام 2006، كما أن مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index (FSI) يتكون من 12 مؤشرًا للمخاطر ونقاط الضعف التي تواجهها الدول بشكل فردي[1].

وفي نفس السياق فإن مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index (FSI) ينقسم إلى:[2] **1**. مؤشرات إجتماعية متمثلة في؛ مؤشر الضغوطات الديمغرافية The Demographic Pressures Indicator مؤشر اللاجئين والمتشردين على المستوى الداخلي The Refugees and Internally Displaced Persons Indicator مؤشر التدخل الخارجي The External Intervention Indicator **2**. مؤشرات اقتصادية متمثلة في؛ مؤشر التدهور الإقتصادي والفقر The Economic Decline Indicator and Poverty مؤشر التنمية الإقتصادية غير المتوازنة The Uneven Economic Development Indicator مؤشر هجرة الأدمغة The Human Flight and Brain Drain Indicator **3**. مؤشرات سياسية متمثلة في؛ مؤشر شرعية الدولة The State Legitimacy Indicator مؤشر الخدمات العامة The Public Services Indicator مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون The Human Rights and Rule of Law Indicator **4**. مؤشرات عسكرية متمثلة في؛ مؤشر الأجهزة الأمنية The Security Apparatus indicator مؤشر صعود النخب المنقسمة The Factionalized Elites indicator مؤشر التظلم وشكاوي المجموعة The Group Grievance Indicator

وتبعاً لما تم ذكره، يعتمد ترتيب الدول وفقاً لمؤشر الدولة الهشة Fragile States Index (FSI) على مجموعة من الدرجات لـ: 12 مؤشرًا حيث أن لكل مؤشر يتم وضع قيمة على مقياس من 0 إلى 10 حيث يمثل الصفر أدنى قيمة (الأكثر استقرارًا) ويمثل 10 أعلى قيمة (الأقل استقرارًا) وبالتالي فإن النتيجة الإجمالية لمجموع الـ: 12 مؤشرًا وهي على مقياس من 0–120 وعلى هذا الأساس يتم تصنيف 179 دولة على حسب النقاط المتحصل عليها، حيث يتم تصنيف البلدان التي حصلت على نقاط بين 90.1 و120.0 في فئة "**التنبيه**" الحمراء؛ أما تصنيف البلدان التي حصلت على درجات بين 60.1 و90.0 في فئة "**تحذير**" البرتقالية؛ أما تصنيف البلدان التي تحصلت على نقاط بين 30.1 و60.0 في فئة "**مستقرة**" الصفراء؛ كما يتم تصنيف البلدان التي تحصلت على درجات بين 0.1 و30.0 في فئة "**مستدامة**" الخضراء؛ وفي الأخير

[1] The Fund for Peace (FFP), Fragile State Index (FSI**), How Many Countries are Included in the Fragile States Index?,** viewed date: 11/05/2023**,** URL: https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/how-many-countries-are-included-in-the-fragile-states-index/.

[2] The Fund for Peace (FFP), **Fragile State Indicators (FSI),** viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://fragilestatesindex.org/indicators/.

يتم تصنيف البلدان التي لم يتم تقييمها على أنها غير قابلة للتطبيق وذات لون رمادي فاتح،[1] وعليه فإن الجدول رقم 35 يوضح مؤشر الدولة الهشة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 حسب صندوق السلام The Fund for Peace (FFP) ، كما يلي:

جدول رقم (35): مؤشر الدولة الهشة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 حسب صندوق السلام The Fund for Peace (FFP)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدرجة 120-0	%77.8	%75.9	%77.8	%80.6	%81.3	%78.0	%78.1
الترتيب الدولي	179/72	179/88	179/80	179/73	179/71	179/81	179/77
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الدرجة 120-0	%78.7	%78.8	%79.6	%78.3	%76.8	%75.8	%75.4
الترتيب الدولي	179/73	179/71	179/67	179/76	179/77	179/73	179/72

Source:

The Fund for Peace (FFP), **Fragile State Index (FSI) in Algeria 2006-2019,** viewed date: 11/05/2023, URL: https://fragilestatesindex.org/country-data/

من خلال معطيات الجدول رقم 35 أعلاه ما يمكن ملاحظته؛ على أن الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 فقد تم تصنيفها من خلال مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index الصادر عن صندوق السلام The Fund for Peace (FFP) ضمن البلدان التي حصلت على درجات ما بين 60.1 و90.0

[1] The Fund for Peace (FFP), Fragile State Index (FSI), **What do the Colors and Categories in the Index and on the Map Signify?,** viewed date: 11/05/2023, URL: https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/what-do-the-colors-and-categories-in-the-index-and-on-the-map-signify/

في فئة "**تحذير**" البرتقالية؛ إذا تراوحت نسبة مؤشر الدولة الهشة Fragile States Index (FSI) في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 بين النسبة 75 و79 من أصل 120 درجة؛ أما بالنسبة للترتيب على المستوى الدولي خلال نفس الفترة؛ فقد صنفت الجزائر في المرتبة ما بين المرتبة 67 و88 من بين 179 دولة من إجمالي دول العالم.

المطلب الثاني: الريع النفطي والفساد السياسي

بالرغم من وجود الفساد في أغلب المجتمعات السياسية في دول العالم؛ إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية، كالأنظمة الريعية التسلطية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام أخر، إذا أصبح كأالية تستخدمه النخب الحاكمة للتكيُف مع السياسات الإستخراجية والتوزيعية التي تتبناها؛ وبالتالي فإن الفساد يؤثر على الإستقرار السياسي على عدة مستويات في الدول التي يرتبط فيها الفساد بطبيعة نظام الحكم خاصة الذي يتصف بالإستبدادية، حيث أنه يعتمد على الفساد كأالية لإعادة إنتاج والحفاظ على النخب الحاكمة التي تضمن مصالح فئة معينة وبذلك لا تقوم تلك الأنظمة بأي مجهود لمكافحة الفساد.

بينما تقل حجم ظاهرة الفساد في الأنظمة الديمقراطية غير الريعية، التي تقوم على خصائص الحكم الراشد Good Governance ومن أخطر أنواع وأشكال الفساد المنتشرة في الدول البترولية نجد الفساد السياسي، نظرًا لقيام النخب الحاكمة في الدول ذات الإقتصاد الريعي بتوظيف الريع النفطي لتوسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لكسب الولاء من أجل احتكار السلطة؛ واستدامة حكمها بما يضمن لها حرية التصرف في جميع المجالات السياسية الإقتصادية والإجتماعية من خلال عدم إشراك الفواعل الأخرى في عملية صنع واتخاذ القرار، خاصة في ظل غياب مبادئ الحكم الراشد من مساءلة وشفافية وسيادة القانون، وهذا ما ساعد أكثر على انتشار ظاهرة الفساد السياسي.

في نفس السياق؛ إن قيام النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 باستخدام موّرد الريع البترولي لاعتباره ليس موردًا إقتصادي ومالي يوجه للاستثمار فحسب، بل لاعتباره أيضاً كمورد سياسي يوجه للاستقطاب الزبوني وشراء الذمم، وبالتالي كسب ولائهم للنخبة من أجل ضمان استدامة

نظام حكمها؛ القائم على ثنائية التسلطية والريع البترولي؛ حيث أصبح الريع البترولي والزبائنية كمدخل رئيسي للفساد السياسي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ حيث أصبحت ظاهرة الفساد مُؤسسة Institutionalized Corruption في جميع مؤسسات الدولة باعتباره قد اخترق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كذلك التي من بينها الهيئات التمثيلية؛ أو بعبارة أخرى المؤسسات المنتخبة.

أولاً: الريع النفطي والفساد الإنتخابي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

في الدول النفطية الريعية التي تعتمد على الموارد المالية لمتغير الريع البترولي؛ كمورد أساسي في تحصيل مداخيلها العمومية تشهد انتشار واسع لظاهرة الفساد في العملية الإنتخابية، خاصة في ظل أن هذا النوع من الفساد يسمح بوصُول واستقطاب أشخاص فاسدين إلى مختلف الهيئات التمثيلة المنتخبة، وبالتالي التأسيس للفساد على مستوى المؤسسات المنتخبة على غرار الهيئات المنتخبة في الجزائر المتجسدة في المجلس الشعبي الولائي APW والمجلس الشعبي البلدي APC والمجلس الشعبي الوطني APN ومجلس الأمة AN أي البرلمان بغرفتيه، وبالتالي في نهاية الأمر وُصُولهم إلى الحكومة والمراكز الحكومية الرفيعة المستوى أي وُصّولهم إلى سدة الحكم على حساب منافسيهم من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية[1].

كما يُمكن للفساد الإنتخابي أن يتخذ عدة أشكال؛ مثل أن يكون على شكل هيئة شراء الأصوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أنه يمكن لملايين من الدولارات أن تتحول إلى مئات الألاف من الأصوات، وقد يكون عن طريق شراء النفوذ، من خلال لجوء بعض الأشخاص إلى شراء دعم رؤساء الأحزاب السياسية؛ أو المسؤولين الحكوميين للترشح على رأس القوائم الإنتخابية للأحزاب القوية، من أجل ضمان الفوز في الإنتخابات وبالتالي الوصول إلى المؤسسات المنتخبة، وعليه ففي الحالتين فإن الدول التي لا تتمتع بقوانين وحوكمة رشيدة مثل الأنظمة السياسية في الدول البترولية تبقى معرضة أكثر لهذا النوع من الفساد الإنتخابي[2].

ففي الجزائر فقد ساهمت الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي عرفتها خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 بشكل كبير في ظهور العديد من رجال المال والأعمال المرتبطين ارتباط مباشر بطبيعة

[1] محمد بن براك عبد المحسن الفوزان، **المفاهيم والأبعاد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد** (الرياض: مكتبة القانون والإقتصاد، 2012)، ص 34.

[2] **المكان نفسه.**

الإقتصاد الجزائري القائم على الريع البترولي، حيث أدى ذلك بدوره إلى توظيف المال كوسيلة عمل واقناع في المجال السياسي والإنتخابي، سواء كان ذلك في إطار القوائم الإنتخابية الحرة؛ أو في إطار دواليب سلطة الحكم والإدارة والأحزاب السياسية، حيث لعب المال دور أساسي وفعال في مختلف المواعيد الإنتخابية خلال الفترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث انتشرت ظاهرة البزْنَسة من طرف رجال المال والأعمال في الجزائر بين عامي 1999 و2019 من خلال قيامهم بتقديم رشاوي إلى رؤساء مكاتب الأحزاب السياسية من أجل تصدر القوائم الإنتخابية فيها، أو بواسطة شراء أصوات الناخبين أثناء عملية التصويت، كما أن هذه التحالفات بين رجال المال والأحزاب السياسية فقد كانت ظرفية خلال الفترة ما بين 1999 و2019 وقد كانت مرتبطة أساساً بالمواعيد والمناسبات الإنتخابية التي عرفتها الجزائر آنذاك[1].

وهذا ما جعل مختلف الإنتخابات التي عرفتها الجزائر في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الخاصة بالمجالس أو الهيئات المنتخبة، فرصة لكبار رجال المال والأعمال من أجل دخول تلك المجالس المنتخبة وخاصة الإنتخابات البرلمانية المتعلقة بالهيئة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه، قصد الاقتراب من مراكز صنع القرار أكثر؛ بهدف الحصول على الحصانة البرلمانية وبالتالي الحماية السلطوية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية،[2] وعليه يمكن القول فإن الفساد بمختلف أنواعه وبصفة خاصة الفساد الإنتخابي منه في الدول النفطية؛ ينشأ من الطرق التي يسعى من خلالها الأشخاص إلى الحصول على الثروة والسلطة، والطرق التي يستعملونها في سبيل تحقيق ذلك، مقابل قوة أو ضعف الدولة والمؤسسات السياسية والإجتماعية التي تعزز هذه العمليات أو تُقيدها أو بصيغة أخرى التي تَحد منها[3].

وتبعاً لما تم ذكره، فمن بين الإصلاحات السياسية التي ساعدت بشكل كبير في انتشار ظاهرة الفساد الإنتخابي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 هو طبيعة النظام الإنتخابي المعتمد في الجزائر خلال تلك الفترة الذي كان يعكس طبيعة النظام السياسي القائم أنداك، الذي ساعد بعض رجال المال والأعمال من دفع رشاوى إلى رؤساء الأحزاب السياسية من أجل تصدر القوائم الإنتخابية على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية وخاصة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، مقابل دعمهم للنظام

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 258.

[2] **المكان نفسه**.

[3] مايكل جونستون، تر: نايف الياسين، **متلازمات الفساد: الثروة، السلطة والديمقراطية** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)، ص 05.

السياسي من أجل تحقيق الإستمرارية في السلطة، وهذا ما ساهم بشكل أساسي في زيادة نسبة الفساد الإنتخابي في الجزائر ما بين عامي 1999-2019، كما يتمثل هذا النظام الإنتخابي في نظام الإقتراع النسبي على القائمة، بدل من اعتماد نظام أخر؛ على غرار نظام الإقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وهذا ما جاءت به مختلف القوانين العضوية الخاصة بنظام الإنتخابات التي عرفتها الجزائر في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان بدايتها بقانون الإنتخابات رقم 07/97،[1] خاصة ما جاء به الباب الثاني في الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث نصت المادة 75 من الفصل الأول الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، على أنه ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لمدة خمس (5) سنوات بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة، كما أن عملية توزيع المقاعد حسب هذا القانون وفقًا للمادة 79 على أنه يجب أن يتم توزيع المقاعد على مرشحي القائمة حسب ترتيب المترشحين المذكورين فيها، كما نصت على أن قوائم المترشحين لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية ترتب،[2] كما نصت المادة 101 من الفصل الثاني المتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني كذلك، على أنه ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني لمدة خمس (5) سنوات بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة، كما نصت كذلك نفس المادة على أنه يسجل المترشحون بالترتيب في كل دائرة انتخابية في قوائم تشتمل على عدد من المترشحين بقدر عدد المقاعد المطلوب شغلها، ويضاف إليهم ثلاثة (3) مترشحين إضافيين، أما فيما يخص عملية توزيع المقاعد حسب نص المادة 105 على أنه يتم توزيع المقاعد على المترشحين وفقا للترتيب الوارد في كل قائمة[3].

[1] القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 12، بتاريخ الخميس 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997م)، ص.03.

[2] المادة 75 79 من القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، **المرجع نفسه**، ص ص 11. 12.

[3] المادة 101 105 من القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، **المرجع نفسه**، ص.ص.15.16.

وتأسيسًا على ما تم ذكره سابقًا؛ نفس الشيء فقد نص عليه القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجديد رقم 01/12،[1] في الباب الثاني الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، على أن الإنتخاب يكون بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة، وهذا من خلال نص المادة 65 من الفصل الأول في الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وكذلك بالنسبة لعملية توزيع المقاعد لم تتغير حسب ما جاءت به المادة 69 من هذا القانون، أما فيما يخص الأحكام الخاصة المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني من الفصل الثاني؛ نفس الشيء حسب نص المادة 84 والمادة 88، أما بالنسبة للقانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الإنتخابات رقم 10/16،[2] حيث أنه لم تُعدل طريقة الإقتراع النسبي على القائمة وبقيت على حالها، وهذا ما يؤكده الباب الثاني الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، من خلال نص المادة 65 والمادة 69 من الفصل الأول الخاصة بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وكذا نص المادة 84 والمادة 89 من الفصل الثاني المتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وهذا عكس ما نص عليه القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الإنتخابات رقم: 01/21،[3] بعد فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة في سنة 2021 في الباب الخامس الخاص بكيفية إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث نصت المادة 169، من الفصل الأول الخاص إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، على أنه ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس (5) سنوات، بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، كما نصت كذلك المادة 174، من هذا الفصل على أنه يتم توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة على مرشحيها، حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل

---

[1] المادة 65 69 84 88 من القانون رقم: 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، المتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.21.20.17.

[2] المادة 65 69 84 89 من القانون رقم: 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437هـ الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، المتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.21.18.17.

[3] القانون رقم: 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442هـ الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 17، بتاريخ الأربعاء 26 رجب عام 1442هـ، الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021م)، 08.

منهم؛ ويفوز بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة عند تساوي الأصوات بين مترشحي القائمة، المترشح الأصغر سنا؛ غير أنه عند تساوي الأصوات بين مترشح ومترشحة، تفوز هذه الأخيرة بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة[1].

ونفس الشيء فيما يخص انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، حيث أكد كذلك القانون العضوي في الفصل الثاني من خلال نص المادة 191، على أنه ينتخب المجلس الشعبي الوطني لعهدة مدتها خمس (5) سنوات بطريقة الإقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، كما نصت المادة 197، من هذا الفصل على أنه يتم توزيع المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة على مرشحيها، حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم؛ كما يفوز بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة عند تساوي الأصوات بين مترشحي القائمة، المترشح الأصغر سنا؛ غير أنه عند تساوي الأصوات بين مترشح ومترشحة، تفوز هذه الأخيرة بالمقعد الأخير المحصل عليه من قبل القائمة،[2] وعليه فإن طريقة الإقتراع النسبي على القائمة المفتوحة الذي جاء بها القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الإنتخابات في الجزائر رقم 01/21 فقد خفضت نوعً ما من نسبة صعود رجال المال والأعمال إلى المجالس المنتخبة التي كانت متجسدة في دفعهم للأموال لترأس القوائم الإنتخابية.

واستنتاجًا لما سبق، فإن طريقة الإقتراع النسبي على القائمة؛ فقد ساعدت رجال المال والأعمال في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2019؛ ومكنتهم في التأثير على مختلف العمليات الإنتخابية من خلال تقديمهم للرشاوى سواء إلى رؤساء الأحزاب السياسية لتصدر القائمة الإنتخابية أو لشراء أصوات المواطنين أثناء عمليات التصويت التي أصبحت فاعلاً أساسيًا داخل العملية الإجتماعية، وعليه فمن خلال هذا الباب فقد أصبح النمط العلائقي في تلك الفترة هو الذي كان يطبع مختلف التبادلات التي كانت تحدث ضمن العملية الإنتخابية في إطار التحليل الزبائني[3].

---

[1] المادة 169 174 من القانون رقم: 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442هـ الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، **مرجع سابق الذكر**، ص.25.

[2] المادة 191 197 من القانون رقم: 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442هـ الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17، **المرجع نفسه**، ص.29.

[3] طارق عشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011): دراسة في بعض المتغيرات السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، أفريل 2012، ص.12.

وانطلاقاً من هذا التحليل الزبائني، فقد أعطى ذلك فرصة لظهور الرشوة السياسية في مختلف المواعيد الإنتخابية التي عرفتها الجزائر إبان تلك الفترة، من خلال الإغراءات المالية الممارسة على الناخبين وبالتالي فقد تجسدت مظاهر شراء الأصوات في الإنتخابات المحلية (البلدية والولاية) والتشريعية (البرلمان بغرفتيه) في الجزائر في الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 من خلال عنصرين هما:[1] أولاً من خلال تأمين وتقديم خدمات شخصية للناخب مقابل الحصول على الأصوات؛ أما ثانياً فقد تجسدت من خلال نظام ما يسمى بالمفاتيح الإنتخابية للذين يلتزمون بتأمين عدد من الأصوات مقابل الحصول على مبلغ من المال، وهذا ما تم ملاحظته على المستوى المحلي من خلال قيام عدد من المترشحين بتوزيع مبالغ من المال على أفراد معينين قصد حثهم على العمل من أجل جلب عدد كبير من الأصوات والتأثير على توجهات الناخبين لصالح هؤلاء المترشحين أو الوعود التي يقدمونها بقضاء مصالح الناس وتلبية احتياجاتهم الإجتماعية والإقتصادية في حالة فوزهم في تلك المواعيد الإنتخابية.

وبهذا المنطلق يمكن القول على أن الحياة السياسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999-2019 فقد تحولت إلى سوق سياسي Marche Politique حيث تمثلت أركانه في المال السياسي والعصبية السياسية والكذب السياسي، وهذا ما أعترف به عبد العزيز بلخادم؛ الأمين العام لأكبر حزب سياسي في الجزائر؛ وهو حزب جبهة التحرير الوطني FLN في سياق حديثه عن إنتخابات التجديد الجزئي لأعضاء مجلس الأمة التي تمت يوم الثلاثاء الأول من شهر جانفي 2010 حيث اعترف بأن أساليب العروشية والجهوية وشراء الأصوات موجودة داخل حزبه، كما إعترف عبد العزيز بلخادم كذلك ضمنياً بأن الفضل في الفوز الذي حققه الحزب في انتخابات مجلس الأمة يعود إلى العروشية والجهوية والفلوس الذي يقصد بها الرشوة بواسطة عملية شراء الأصوات، من جهة أخرى فقد أبدى غضبه الشديد من فشل بعض المنتخبين في الحصول على مقاعد في الغرفة البرلمانية الثانية يعتقد أنها كانت في متناولهم، انطلاقاً من اعتبار أن حزبه هو صاحب الأغلبية في مجالسها المحلية البلدية والولائية في تلك المناطق، وهذا ما يفسر بعدم الإنضباط الحزبي وإتباع أساليب غير نزيهة في عملية التصويت التي ذكرها مثل العروشية والجهوية والفلوس المقصود بها شراء الأصوات،[2]

[1] منصور مرموقة، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011، ص ص. 306.305.

[2] بوحنية قوي، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، أفريل 2011، ص ص.56.55.

وهذا ما أكده ولخصه كذلك الرئيس الجزائري السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة عند وصوله للسلطة يوم 27 أفريل 1999، حول قضية الفساد في الجزائر وقال على أنها دولة مريضة بالفساد[1].

إن ظهور عامل جديد مطلع الألفية بداية من عام 2002 فقد ساهم بشكل كبير في تفاقم نسبة الفساد الإنتخابي في الجزائر، وهو المال الفاسد الذي يسمح بوصول شخصيات فاسدة أو تحوم حولها شبهات فساد إلى المجالس المنتخبة، كما أن هذه الشخصيات ليست بضرورة كانت منضوية تحت أي لواء حزبي، وهو ما يفسر إلى حدِ ما العدد الكبير من رؤساء المجالس الشعبية المحلية متابعين على مستوى المجالس القضائية، أو حتى المسجونين منهم بتهم تتعلق بالفساد واختلاس الأموال العمومية، إذا تشير العديد من الأرقام إلى أن أزيد من 349 رئيس بلدية أي ما يعادل ما نسبته 20% من مجموع رؤساء البلديات في الجزائر كانوا متابعين قضائياً عام 2002، بالإضافة إلى 123 منهم ثبتت إدانتهم، كما تشير الأرقام كذلك إلى أن 1050 من أعضاء المجالس الشعبية البلدية APC تم توقيفهم عن ممارسة أعمالهم و500 عضو صدرت في حقهم أحكام نهائية بالسجن[2].

وعليه فإن تطور أساليب وفواعل الفساد الإنتخابي في الجزائر منذ الألفية الأخيرة من الأسلوب الكلاسيكي المتمثل في حشو صناديق الإقتراع عن طريق التأطير الأمني لجهاز المخابرات والتصويت الموجه للأسلاك الأمنية المشتركة داخل مقر عملهم، إلى أساليب حديثة غير مباشرة ومعقدة تشمل البيئة القانونية للعملية الإنتخابية المعدة على المقاس والاستغلال الأقصى للبيروقراطية الإدارية غير المحايدة المشرفة على الإنتخابات والمحسوبة معظمها على الأحزاب الموالية للسلطة، وفي ظل تشغيل السلطة أو الأحزاب الموالية لها ألتها الريعية القائمة على الإنفاق العمومي قبل وأثناء كل استحقاق انتخابي، من خلال شراء الأصوات والإستقطاب الزبوني للتنظيمات الإجتماعية التقليدية كالزوايا والطرق الصُوفية والأعيان المحليين أثناء الإستحقاقات الإنتخابية إلى جانب قوة تأثير العلاقات التقليدية؛ كالقرابة والقبلية والعشائرية والعصبية على نتائج الإنتخابات، بالإضافة إلى تحول القوائم الإنتخابية الحزبية قبيل الإنتخابات المحلية والتشريعية إلى مزاد علني بحيث من يدفع أكثر يحتل رأس القائمة، ساهم ذلك في زيادة نسبة الفساد الإنتخابي في الجزائر بين

[1] العربي العربي، الإنتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص 50.

[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص 231.

عامي 1999 و2019 مما انعكس ذلك على نسبة المشاركة السياسية وأدى إلى عزوف إنتخابي كبير من طرف المواطنين وعدم اهتمامهم بشأن العام أو الشأن السياسي، وهذا ما ساهم في ضعف نسبة المشاركة الإنتخابية والدخول في ما يمكن تسميته إنتخابات دون ناخبين[1].

وتأسيسًا على ما تم ذكره؛ كذلك من بين الأنواع الأخرى المتعلقة بالفساد على المستوى السياسي هو الفساد النخبوي؛ الذي تجسد في قيام النخبة الحاكمة باحتكار السلطة والهيمنة عليها، بواسطة فرض مجموعة من الشروط على الأحزاب السياسية للمشاركة في الإنتخابات المحلية البلدية والولائية والتشريعية التي تجسدت بواسطة القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات رقم: 10/16،[2] هذه الشروط أقل ما يقال عنها على أنها كانت تخدم أحزاب السلطة؛ أكثر من الأحزاب الأخرى المعارضة لها التي كانت تقاطع الإنتخابات في كل مرة، عكس ما كان معمول به في القوانين العضوية السابقة المتعلقة بنظام الإنتخابات رقم: 07/97 لسنة 1997،[3] والقانون رقم: 01/12 لسنة 2012[4].

حيث نصت المادة 82 من القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات رقم: 07/97 في الفصل الأول الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، فضلا عن الشروط الأخرى التي يقتضيها القانون، يجب أن تكون القائمة المشار إليها في المادة 81 من هذا القانون مقبولة صرحة من طرف حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية؛ أما في حالة ما إذا لم تكن قائمة الترشح تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب سياسية، ينبغي أن تدعم بتوقيع خمسة في المائة (5%) على الأقل من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، على ألا يقل العدد من مائة وخمسين (150) ناخبًا وألا يزيد عن ألف (1000) ناخب؛ ونفس الشيء فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني التي نص عليها القانون في الفصل الثاني من خلال المادة 109 على أنه تقدم كل قائمة مترشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر، وإما

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 227-231.

[2] القانون رقم: 16-10 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437هـ الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، **مرجع سابق الذكر**، ص 09.

[3] القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، **مرجع سابق الذكر**، ص 03.

[4] القانون رقم: 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول، **مرجع سابق الذكر**. ص 09.

كقائمة مترشحين أحرار؛ أما عندما تقدم القائمة الخاصة بالمترشحين الأحرار، يجب أن يدعمها على الأقل أربعمائة (400) توقيع من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله؛[1] ونفس الشيء ما نصت عليه المادة 72 والمادة 92،[2] من القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات رقم: 01/12 في الفصل الأول الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والفصل الثاني المتعلق بأحكام خاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

وفي نفس السياق؛ فمن بين الشروط الأخرى التي فرضها القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات رقم: 10/16 هو ما جاء به الباب الثاني، الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث نصت المادة 73 من الفصل الأول الخاص بالأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، فضلا عن الشروط الأخرى التي يقتضيها القانون، يجب أن تُزكى صراحة القائمة المذكورة في المادة 72 من هذا القانون العضوي بالنسبة للانتخابات المحلية من طرف حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية، أو مقدمة بعنوان قائمة حرة، حسب إحدى الصيغ الأتية:[3] **أولاً:** إما من طرف الأحزاب السياسية التي تحصلت خلال الإنتخابات المحلية الأخيرة على أكثر من أربعة في المائة (4%) من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الإنتخابية المراد الترشح فيها؛ **ثانياً:** وإما من طرف الأحزاب السياسية التي تتوفر على عشرة (10) منتخبين على الأقل في المجالس الشعبية المحلية للولاية المعنية؛ **أما ثالثاً وأخيراً:** في حالة تقديم قائمة مترشحين تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر على أحد الشرطين المذكورين أعلاه، أو تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الإنتخابات أو في حالة تقديم قائمة بعنوان قائمة حرة، فإنه يجب أن يدعمها على الأقل بخمسين (50) توقيعًا من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

---

[1] المادة 82 109 من القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 12. 16.

[2] المادة 72، 92 من القانون رقم: 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد الأول، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 18. 21.

[3] المادة 73 من القانون رقم: 16-10 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437هـ الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 18. 19.

وتبعًا لما تم ذكره، نفس الشيء فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، حيث نصت المادة 94 من هذا القانون العضوي على أنه؛ يجب أن تزكى صراحة كل قائمة مترشحين تقدم إما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر وإما بعنوان قائمة حرة، حسب إحدى الصيغ الأتية:[1] **أولاً:** إما من طرف الأحزاب السياسية التي تحصلت خلال الإنتخابات التشريعية الأخيرة على أكثر من أربعة في المائة (4%) من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الإنتخابية المراد الترشح فيها؛ **ثانيًا:** وإما من طرف الأحزاب السياسية التي تتوفر على عشرة (10) منتخبين على الأقل في الدائرة الإنتخابية المترشح فيها؛ **ثالثًا:** وفي حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر فيه أحد الشرطين المذكورين أعلاه، أو تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الإنتخابات، أو في حالة تقديم قائمة بعنوان قائمة حرة، فإنه يجب أن يدعمها على الأقل، مائتان وخمسون (250) توقيعًا من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله؛ **أما رابعًا وأخيرا:** بالنسبة للدوائر الإنتخابية في الخارج، تقدم قائمة المترشحين؛ إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية؛ وإما بعنوان قائمة حرة مدعمة بمائتي (200) توقيع، عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، واستنتاجاً لما سبق ذكره ما يمكن استخلاصه، على أن استراتيجية النخبة الحاكمة للاستمرار في السلطة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 القائمة على الإستقطاب الزبوني لمختلف الشخصيات الإقتصادية والسياسية، بواسطة توزيع الموارد المالية للريع النفطي على تلك الشخصيات مقابل ضمان دعمهم لمشروع السلطة الذي يضمن لها تحقيق مصالحها الخاصة للبقاء في الحكم، فقد اعتبر ذلك كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي، مما انعكس ذلك سلبا على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019.

المطلب الثالث: الريع النفطي والفساد الإقتصادي

بالإضافة إلى ما تم تناوله في المطلب السابق عن الفساد السياسي؛ كذلك يلعب الفساد الإقتصادي والمالي، دورًا مُهمًا وفعالاً في الدول الريعية التسلطية، باعتباره من جهة مُساهم في استمرار واستقرار النظام التسلطي من خلال استقطابه لمختلف النخب؛ الموجودة داخل الدولة الريعية على المستوى السياسي

[1] المادة 94 من القانون رقم: 16-10 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437هـ الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، **المرجع سابق الذكر**، ص ص 22. 23.

والإقتصادي والإداري والأمني والديني، أما من ناحية أخرى؛ يسمح الفساد الإقتصادي والمالي في الدول النفطية للنظام السياسي من إعادة الإنتاج الإجتماعي لمختلف القوى والجماعات، بما يضمن ذلك للنظام السياسي التسلطي؛ القائم من تنفيذ استراتيجيته التي تعمل على السيطرة والهيمنة التي تحقق له الحفاظ على السلطة، وبالتالي فإن هذه الإستخدامات الريعية تبقى تشكل تهديداً للاستقرار السياسي في الدول ذات الإقتصاد الريعي.

في نفس السياق؛ فقد ازداد انتشار الفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر أكثر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 بفضل قواعد الحكم التسلطية التي قام بتثبيتها وارسائها الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم سنة 1999 القائمة على شخصنة السلطة من أجل الإستمرار فيها، نتيجة الإعتماد على الزبائنية التي تجسدت أكثر في رجال المال والأعمال والمقاولين الذين وجدوا في دعم السلطة الحاكمة؛ حافزاً حقيقياً للاستمرار في نشاطهم وثرائهم، وبالتالي حصولهم على امتيازات لا يمكن حصرها، حتى أصبح أنذاك الخلط بين السلطة والثروة أمرًا عاديًا وجائزًا في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 لكن هذا الائتلاف القائم في ظل غياب مبادئ الحكم الرشيد من مساءلة وشفافية وحكم القانون، جعل من الفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر ينتشر بشكل كبير، كما أنه اتخذ عدة أشكال ومظاهر في الجزائر خلال الفترة 1999 و2019 التي من بينها؛ طريقة الحصول على المشاريع الإستثمارية بالإضافة إلى المزايا المالية والمادية مثل مأسسة الإحتكارات والتهرب الضريبي وتبيض الأموال...الخ

وانطلاقًا مما تم ذكره سابقًا، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق؛ إلى انعكاسات توظيف النظام السياسي في عهد الرئيس السابق السيد عبد عزيز بوتفليقة للعائدات المالية للريع النفطي نتيجة الطفرة النفطية في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لتوطيد سلطته الشخصية، وكيف ساهم ذلك في انتشار مظاهر الفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، ويكون ذلك على النحو التالي:

أولاً: الريع النفطي بين الفساد المالي والإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019

يُقصد بالفساد المالي على أنه ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام، وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح؛ كما يتخذ هدر المال العام عدة أشكال أهمها: اختلاس المال العام كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة؛ المتاجرة في الوظيفة العامة؛ كأن يقوم الموظف العام بأخذ رشوة مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانًا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وذلك بأخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها؛ أو عملية التزوير في العملة،[1] وفي هذا المعنى تندرج جميع ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية، أو الخاصة إذا تعلق الأمر بالشركات الكبرى، ومن ذلك العمولات الرشاوي، التهرب الضريبي، تهريب الأموال، الغش الجمركي أو التهرب من الجمارك، إفشاء أسرار العقود والصفقات، الوساطة والمحسوبية في الوظائف العامة،[2] أما فيما يخص أعمال السمسرة؛ فتتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف، مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن يكون لها موارد اقتصادية؛ أما تجارة السلاح فتعد الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي التي تدار من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة[3].

وفي ذات السياق؛ بتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه الإقتصاديون بـ: الفساد الإقتصادي الذي جاء الإهتمام به متأخرًا نوعًا ما، إذ تم تناوله جنبًا إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام والفقر بشكل خاص، وفي هذا الصددَ يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية في تشخيصها على أن الدول النامية عامة وخاصة الدول الريعية النفطية هي الأكثر إصابة بمرض الفساد الإقتصادي،[4] وعليه ففي الجزائر إن اقتران الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بالريع النفطي؛ فقد ولد

[1] هاشم الشمري، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الإقتصادية والإجتماعية** (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 01 جانفي2011)، ص ص 29.29.

[2] بشير مصيطفى، الفساد الإقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات، **دراسات اقتصادية**، العدد 06، جويلية 2005، ص. 11.

[3] هاشم الشمري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.31.30.

[4] هاشم الشمري، **المرجع نفسه**، ص. 31.

بعض مظاهر الفساد المالي والإقتصادي، انعكست على تنامي ظاهرة عدم الشفافية في مختلف التعاملات الإقتصادية التي أثرت سلبا على مستوى الأداء الإقتصادي في تلك الفترة[1].

وفي نفس السياق، فقد اتخذ الفساد المالي والإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 عدة أشكال ومظاهر التي كان أبرزها تبيض الأموال ويرجع سبب ذلك إلى عدم الإستقرار السياسي والأمني التي عرفته الجزائر في فترة التسعينات من ناحية، وكذا توجه الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، وما تبعه من الإنفتاح نحو الخارج في اطار العولمة، بالإضافة إلى ارتباط الإقتصاد الوطني بشكل مباشر بالمورد النفطي كلها عوامل مساهمة في بروز ظاهر الفساد المالي والإقتصادي، وعليه فمن بين المصادر المتبعة في تبيض الأموال في الجزائر نجد تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة والإرهاب، الهجرة غير الشرعية، أما بالنسبة للأساليب المتخذة في هذا المجال نجد ما يلي:[2]

أولاً: التحويلات البنكية نحو الخارج؛ خاصة في ظل ضعف الجهاز المصرفي في مجال الرقابة، **ثانياً:** كراء السجل التجاري؛ وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن السجل التجاري في الجزائر يباع ويشترى، ففي سنة 2003 تم تقديم 350 متهماً لوكيل الجمهورية بالعاصمة بتهمة كراء السجلات التجارية، وتبين أنهم متورطين في قضايا تقدر بالملايير، كما قامت محكمة عبان رمضان بالعاصمة بمحاكمة شبكة متكونة من 254 شخص استنزفت 22 مليار دينار من البنوك، وكان أعضاء الشبكة مختصين في التزوير واختلاس الأموال العمومية وتحويلها إلى الخارج، بالإضافة إلى كراء سجلات تجارية بأسماء الغير من أجل استعمالها في عمليات الاستيراد، إذ تستورد كميات كبيرة من البضائع الوهمية، **ثالثاً:** فمن بين الأساليب الأخرى المستعملة نجد كذلك سوق الصرف الموازي التي كانت وظلت تشكل خطراً كبيراً على الإقتصاد الوطني.

كما تجسد الفساد الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 كذلك من خلال مأسسة الاحتكارات باعتبار أن أصحاب النفوذ وزبائن النظام السياسي هم المسيطرين على استيراد مختلف المواد الأساسية المتمثلة في المواد الغذائية والأدوية بإضافة إلى مواد البناء وهذا بهدف الاستفادة من الريع النفطي

[1] يوسف بيبي، الأثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد: الحالة الجزائرية، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد 02، العدد 11، 2014، ص.253.

[2] ملاك قارة، **إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص ص. 139-142.

بأكبر قدر ممكن، ولهذا نجد أن سوق المواد الأساسية في الجزائر محتكرة من طرف مستوردين مرتبطين بذوي النفوذ في النظام الحاكم، من جهة أخرى كما يشمل الفساد المالي على حجم التهرب الضريبي؛ حيث عرف الغش الضريبي تنامياً كبيراً في الجزائر في الفترة 1999-2019 وهذا لعدة أسباب التي من بينها فساد إدارة الضرائب والجمارك وغرف التجارة، وعدم تكيفها مع أنماط التسيير الحديثة، وهذا ما صرح به مدير الإتصال بالمديرية العامة للضرائب التابعة لوزارة المالية، أن الأموال غير محصلة ضريبياً في الجزائر خلال سنة 2015 بلغت نحو 9 ألاف مليار دينار؛ من بينها 6 ألاف مليار دينار تخص شخص واحد فقط من بين المعنين بها[1].

وتبعاً لما سبق، فقد أكد كذلك رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد على أن نحو 5 أو 6 مليار دولار كانت حصيلة الفساد في قطاع النفط عام 2014، إذ يشير إلى أن إيرادات البلاد من النفط في تلك السنة بلغت نحو 65 مليار دولار أمريكي، فيما تم تهريب أموال تصل إلى 5 أو 6 مليار دولار، كما يضيف إلى أن هناك ما يقارب 15 مليار دولار استنزفت البلاد نتيجة الجرائم المنظمة عبر تهريب السلع والبضائع، بالإضافة إلى التهرب الضريبي،[2] الذي ارتفع بشكل كبير خلال الفترة 1999-2019، إذا بلغ حجم التهرب الضريبي في الجزائر الذي يمكن معرفته من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة ما بين 2000 و2006، إذ قدرت عدد القضايا الجمركية سنة 2000 بـ: 2625 أما سنة 2001 فقد قدرت بـ: 2243 وسنة 2002 قدرت بـ: 1316 وسنة 2003 قدرت بـ: 2067، سنة 2004 قدرت بـ:2293 سنة 2005 قدرت بـ: 1999 سنة 2006 قدرت بـ: 2724،[3] أما بالنسبة لحجم التهرب الضريبي بدينار الجزائري خلال الفترة ما بين 2006 و2018 فقد قدر سنة 2006 بـ: 385.45 مليار دج؛ وسنة 2007 بـ: 883.86 مليار دج؛ سنة 2008 بـ: 1357.68 مليار دج؛ سنة 2009 بـ: 1282.61 مليار دج؛ سنة 2010 بـ: 1826.58 مليار دج؛ سنة 2011 بـ: 2559.75 مليار دج؛ سنة 2012 بـ: 2083.17 مليار دج؛ سنة 2013 بـ: 3233.03 مليار دج؛ سنة 2014 بـ: 3555.33 مليار دج؛ سنة 2015 بـ: 3440.77 مليار دج؛ سنة

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.263.262.

[2] نصيرة حمودة، واقع الفساد الإقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من منظور إسلامي، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 01، المجلد 22، 2022، ص. 1169.

[3] حورية بورعدة، **الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي** (مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2013)، ص.100.

2016 بـ: 3658.69 مليار دج؛ سنة 2017 بـ: 4004.93 مليار دج؛ سنة 2018 بـ: 4481.12 مليار دج[1].

إن المنطق القائم على الإستقطاب الزبوني للنظام السياسي في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ لمختلف الشخصيات التي من بينها فئة رجال المال والأعمال من أجل المحافظة والبقاء في الحكم، فقد ساهم ذلك على انتشار مظاهر الفساد المالي والإقتصادي أكثر في ظل استغلال هؤلاء الشخصيات قربهم من السلطة ومراكز صنع القرار في الحصول على المزيد من الريع والمزايا المادية؛ مقابل دعمهم لمشروع السلطة،[2] لذلك فقد ارتبطت أغلب قضايا الفساد أنذلك التي عرفتها الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بالعديد من رجال المال والأعمال، وبالتالي فإن توظيف النخبة الحاكمة الموارد الريعية في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني فقد اعتبر ذلك كمدخل للفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019[3].

وتبعًا لنفس الطرح، ما كان لأصحاب المال ليحصلوا على كل ذلك النفوذ وينتظموا في اطار جماعات ضغط في تلك الفترة لولاً الحماية الكبيرة التي وفرتها لهم السلطة الفعلية الحاكمة الذي تراقب الحكومة والادارة المكلفة بتطبيق القوانين الإقتصادية ومختلف الإجراءات المعمول بها وجهاز القضاء أيضاً، وهذا ما أكده بعض المراقبون على أن الأقلية الإحتكارية في الجزائر من صنع النظام، وأبرز مثال امبراطورية الخليفة ومجموعة حداد بالإضافة إلى قضية سوناطراك 3.2.1 وتورط أشخاص نافذين في الحكم مثل وزير الطاقة شكيب خليل، كل هذه القضايا أثبتت صحة ما أكده بعض المراقبون على أن النظام الحاكم في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 فقد خلق ملوك المال بواسطة نظام فاسد توطّد منذ تسعينيات القرن الماضي،[4] وانطلاقاً مما سبق فإن فضائح الفساد الكبرى التي مست قطاعات حساسة في الدولة وكشفت عن وجود شبكات زبونية تضامنية بين رجال الأعمال ومسؤولين نافذين في السلطة تؤيد الطرح القائم حول مأسسة الفساد في الجزائر، وبالتالي فإن فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة تميزت بتفجير قضايا

[1] جازية أمير ورزيقة مهدي، التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية: حالة الجزائر، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد 01، المجلد 12، 2022، ص ص.468. 469.

[2] خالد جمعي وفتحي بولعراس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.164.163.

[3] حسين بشيم وسفيان فوكة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.850.849.

[4] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.198.

فساد صارت ذات رمزية ودلالة كبيرة أنذاك عن طرق عمل النظام السياسي الزبوني وأذرعه المالية،[1] وعليه فمن بين القضايا الأشهر والأبرز التي عرفتها الجزائر في الفترة الأخيرة المتعلقة بالفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر أي خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 نذكر منها ما يلي:

أ. مجمع أل خليفة Group al-Khalifah:

الكل يحاول تفسير وفهم التطور السريع لـ: مجمع الخليفة الذي إنطلق من العدم ليصبح في ثلاثة أعوام إمبراطورية إقتصادية يملكها رفيق عبد المؤمن خليفة رجل الأعمال الشاب،[2] بدأ رجل الأعمال عبد المؤمن رفيق خليفة حياته المهنية في الأنشطة الصيدلانية، ثم بدأ في تأسيس شركة استيراد للمستلزمات الصيدلانية في عام 1990 عندما قررت الدولة الجزائرية التخلي عن احتكارها للتجارة الخارجية في 25 مارس 1998 أنشأ الخليفة بنك تجاري سمي بـ: بنك أل خليفة بعد موافقة السلطات المالية في الجزائر الممثلة في مجلس النقد والقرض ومحافظ بنك الجزائر بمنحه رخصة تأسيس،[3] فيما بعد فقد قام رفيق عبد المؤمن خليفة بتوسعة نشاطاته وأسس شركة للطيران وشركة بناء وقناة تلفزيونية وخمسة فروع أخرى،[4] كان البنك الخاص الوحيد الذي يمنح إمتياز القدرة على التعامل مع الودائع وفتح الحسابات الخاصة، ومن ثم تشغيل 130 مكتبًا مصرفيا فرعيا منتشرة في جميع أنحاء الجزائر، حيث قدرت قيمة الأصول المصرفية الأولية للبنك بحوالي 1.5 مليار دولار أمريكي مع 1.5 مليون زبون أو عميل برقم أعمال قدر بحوالي 400 مليون دولار أمريكي في المعاملات،[5] أصبح بنك الخليفة الوجهة المفضلة للمؤسسات العمومية التي سحبت ودائعها من البنوك العمومية وتسابقت لإيداعها في البنك الخاص، بفضل تعليمات رسمية أو خفية أجبرتها على القيام بذلك وهي الأموال التي استغلها مجمع الخليفة بطرق وممارسات غير مشروعة وغير حكيمة في اطار تمويل مشاريع الأخرى لـ: عبد المؤمن رفيق خليفة،[6] وفي نفس السياق فمن بين المؤسسات العمومية التي تسابقت لإيداع أموالها فيه نذكر صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق التقاعد الوطني، ديوان التسيير العقاري OPGI مما

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.300.

[2] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.198.

[3] Mohammed Halim Limam, **Op.Cit,** pp.255.256.

[4] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.198.

[5] Mohammed Halim Limam, **Op.Cit**, p.256.

[6] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.198.199.

أدى إلى اغراق احتياطات البنوك بالبنك، بعد قيام عدد من مؤسسات الحكومية بسحب أموالها من البنوك العامة وايداعها في بنك الخليفة[1].

تبعاً لما تم ذكره، فقد بدأت ملاح تجاوزات أل خليفة بنك تظهر منذ عام 2001 إثر عمليات الرقابة الدورية لبنك الجزائر لأعمال ونشاطات مختلف البنوك والمؤسسات المالية، وانطلاقاً من ذلك فقد تم إعداد تقرير من طرف البنك المركزي يبين فيه مخالفة هذا البنك لأنظمة الصرف المعتمدة، وتم ارساله إلى الوزير المكلف بالمالية في شهر ديسمبر 2001 كما أنه لم تقم أية جهة بالإجراءات القانونية والتنظيمية الضرورية قبل تفاقم المشكلة وفقدان التحكم فيها، كما استمر البنك في مخالفة أنظمة الصرف وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا ما كشفت عنه عمليات المراقبة التي أجريت سنة 2002 حيث أعد المراقبون تقريراً لمختلف التجاوزات المرتكبة وتم تسليمه إلى الجهة القضائية في فيفري 2003 بموجب التعديلات التي أدخلت على الأمر 96-22 التي تخول لبنك الجزائر إرسال محاضر المخالفات إلى العدالة[2].

ونتيجة للمخالفات المسجلة على بنك أل خليفة، فقد قرر بنك الجزائر إجراء تحفظي اتجاه البنك ابتداء من 27 نوفمبر 2002 وفي اجتماع اللجنة المصرفية في جلسة 2 ديسمبر 2002 فقد قررت بالاستناد إلى تطبيق القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المعدل والمتمم والمتعلق بالنقد والقرض، تأكيد الإجراء التحفظي بتعليق عمليات تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج، وفي 26 ماي 2003 ترأست اللجنة المصرفية الجلسة التأديبية بحضور مسيرين اثنين فقط للبنك المعني، وقد تم الاستماع إلى المدير المؤقت للتقديم نتائج التحقيق المحاسبي والمالي، فأكد أن الوضعية المالية لشركة المساهمة أل خليفة بنك تتميز بعجز في المورد، ويرجع سبب هذا العجز في المورد إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج واختلاسات ضخمة في المورد، وهذا ما جعل الجنة المصرفية بعد المداولة وفق القانون تم اتخاذ قرار سحب ترخيص بنك أل خليفة من خلال تطبيق المادة 156 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[3].

---

[1] Mohammed Halim Limam, **Op.Cit**, p. 256.

[2] نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، **مجلة الإقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص.294.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص.294.295.

وتأسيساً على ما سبق، أن مجمع الخليفة فقد قام خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2003 بتحويل بشكل غير منتظم قيمة تقدر بـ: 689 مليون أورو نحو الخارج بطرق غير قانونية، منها أقل بقليل من نصف هذه القيمة إلى فرنسا، وهذا ما كشفت عنه منظمة تابعة لوزارة المالية الفرنسية متخصصة في مكافحة غسل الأموال التي كشفت على أن أكثر من 50 مليون أورو خرجت من بنك الخليفة من الجزائر ودخلت إلى باريس التي تعد حسب المنظمة من بين التحركات المشبوهة،[1] عمومًا فقد كلفت قضية الخليفة التي لقبت بفضيحة القرن الخزينة العمومية حوالي 3 مليار دولار أمريكي،[2] وهذا ما تم تأكيده بعد تعين خبير لتقييم حجم الخسائر وحجم الاختلاسات التي حدثت في حالة بنك الخليفة، حيث انتهت التحقيقات في عام 2006، التي اسفرت عن عدد من الاكتشافات التي أكدت على أن مجموعة الخليفة غير موجودة بشكل قانوني؛ لكنها موجودة بشكل مادي التي وصفت بأنها قذيفة فارغة كلفت اقتصاد الدولة 100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي بحسب إعلان رئيس الحكومة آنذاك السيد أحمد أويحيى[3].

واستنتاجاً لما تم ذكره؛ فقد بينت لنا قضية الخليفة أن الفتى الذهبي كما يطلق عليه؛ تم اختياره بعناية من قبل السلطة الحاكمة في الجزائر، لأنه يمثل الشخصية النموذجية التي تصلح لأداء دوراً كبيراً من بينها تسويق صورة حسنة للجزائر حيث تجسد ذلك في اطلاق قناة تلفزيونية وشراء نادي أولمبيك مارسيليا، غير تلك التي كانت سائدة في فترة العشرية السوداء، عموماً فقد شكل مجمع الخليفة قناة لنهب المال العام من طرف المسؤولين الحكوميين وهذا ما يفسر استفادة عدد كبيرة لأصحاب القرار من الهدايا، فبين الفترة 1999 و2003 قام رجال الأعمال الشاب بتوظيف زوجات وأبناء الوزراء وكبار المسؤولين وتعينهم في مناصب مهمة لإدارة فروع إمبراطوريته داخل الوطن وخارجه مثل أمريكا وفي عواصم أوروبية، بالإضافة إلى تقديم أموال وقروض بدون فوائد للمسؤولين ومدراء المؤسسات العمومية الذين كانوا يترددون على مكتبه، وهذا ما مكنه من شراء القرار السياسي وبالتالي حصوله على الحماية السياسية، وعليه يمكن القول أن رفيق عبد

[1] Mohammed Hachemaoui, La Corruption Politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme, **Revue Esprit**, 6 juin 2011 ,p.118.

[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.300

[3] Mohammed Halim Limam, **Op.Cit**, p. 256.

المؤمن خليفة لم يكن سوى غطاء لمشروع إجرامي منظم حظي بالعناية الكبيرة من طرف النظام السياسي الجزائري أنذاك[1].

ب. مجمع سوناطراك Sonatrach:

تُعد قضية سوناطراك من بين أخطر القضايا الإقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال فترة ما بين عامي 1999 و2019 باعتبارها تمس مصدر الريع النفطي وهي مجمع سوناطراك Sonatrach الذي تعتبر رئة الإقتصاد الوطني، نظراً لإسهاماته الكبيرة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر،[2] وبالتالي فمن بين فضائح الفساد التي عرفتها الشركة نجد قضية سوناطراك 1 و2 و3،[3] كما عرفت هذه القضية فساداً كبيراً غير مسبوق تجسد في الإختلاس والرشاوى والامتيازات غير القانونية ومنح الصفقات للشركات الأجنبية بطرق مشبوهة وتهريب العملة الصعبة للخارج من خلال نسج شبكات دولية للفساد[4].

وبالتالي فمن بين أبرز الفضائح التي عرفتها شركة سوناطراك Sonatrach؛ قيامها بعقد عدة صفقات مشبوهة،[5] خاصة تلك التي مست حوالي 275 عقداً للشركة خلال الفترة ما بين ديسمبر 2009 وفيفري 2010 كما حكمت العدالة في ماي 2011 على المدير العام لشركة سوناطراك بسنتين سجنًا بسبب رشاوي مست المال العام وفضيحة شركة إيني Eni التي دفعت رشاوي قدرت قيمتها بـ: 265 دولار أمريكي إلى شركة سوناطراك للفوز بصفقات للتنقيب على النفط في الصحراء الجزائرية، في حين أدانت المحكمة الإيطالية يوم الأربعاء 19 سبتمبر 2018 فريد بجاوي الوسيط الذي قام بجمع الرشاوي في فضيحة سوناطراك Sonatrach

[1] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 199.

[2] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.301.

[3] Abderrahmane Benlahcene and Nurfarhana Salihah Binti Abdullah, **Anti-corruption Efforts In Algeria: Prevention Through Non-State Actors**, Proceedings of the 2nd International Conference on Government and Public Affairs 2021 (ICOGPA2021), 6-7 April 2021, University Utara Malaysia, Sintok, Kedah, MALAYSIA, p.151.

[4] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.301.

[5] العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956–2013 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص.161.

إيني Eni سايبام Saipem بحيث تم تغريم الشركة حوالي 400 ألف يورو ومصادرة قيمة الرشاوي المقدرة بـ: 197 مليون يورو لصالح وكالة الضرائب العامة الإيطالية[1].

وفي نفس السياق، من بين الشخصيات البارزة التي تورطت بشكل كبير في فضائح سوناطراك Sonatrach هو ما أعلن عليه القضاء الإيطالي وتورط وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل واصدار العدالة الجزائرية مذكرة التوقيف الدولي الصادرة بشأنه،[2] سنة 2014 لكن هذه المذكرة تم إلغاؤها بعد ذلك دون تقديم أدنى تفسير عن الأسباب ولا تزال قضيته محل تضارب وجدل كبيرين،[3] كما كشفت تحقيقات العدالة الإيطالية المتواصلة في فضيحة سوناطراك Sonatrach إيني Eni سايبام Saipem المعلنة سنة 2010 استفادة مدير سوناطراك آنذاك واثنين من أبنائه واطارات في الشركة من رشاوي دفعتها الشركة الإيطالية؛ وفي سوناطراك فقد كشفت التحقيقات قيام مدير إيني Eni باولو ساكروني P.Scaroni المستقيل بمنح مسؤولين جزائريين كبار رشاوي من بين هؤلاء المسؤولين وزير الطاقة شكيب خليل ووزير الخارجية آنذاك والرئيس الأسبق للمجلس الدستوري محمد بجاوي،[4] كما قدرت قيمة الرشاوي والعملات التي قدمت من طرف بعض الشركات الأجنبية للحصول على صفقات ضخمة حوالي 200 مليون دولار أمريكي[5].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه؛ على أن قضية مجمع سوناطراك Sonatrach فقد اتخذت بعداً دولياً بسبب تورط شخصيات سياسية إقتصادية ورجال الأعمال وشركات أجنبية فيما يشبه شبكة دولية منظمة للفساد، بالإضافة إلى تداخل عدة مسارات قضائية إلى جانب المسار القضائي الوطني الجزائري المعقد الذي شابه الكثير من الغموض، وهذا ما أضر كثيراً بسمعة أكبر شركة وطنية عمومية وهي شركة سوناطراك Sonatrach كما كشفت هذه القضية عن أزمة شفافية عميقة كان يعاني منها النظام السياسي في فترة حكم

[1] العربي العربي، الإنتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.50.51.

[2] العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956-2013، **مرجع سابق الذكر**، ص.162.

[3] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.301.

[4] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.204.

[5] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.301.

الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة، وصراعات عصبية كثيرة داخل النظام حول من له أحقية السيطرة على قطاع الطاقة أو المصدر الأول للريع النفطي[1].

ت. قضية الطريق السيار (شرق–غرب):

إلى جانب قضايا الفساد الأخرى، هناك أيضًا قضية فساد اقتصادية هزت الإقتصاد الوطني، وأبانت عن الزبونية التي كانت تعمل بيها مؤسسات الدولة؛ وهي قضية الطريق السيار شرق–غرب، أو ما لقب بمشروع القرن بالنظر لحجم الغلاف المالي المخصص له،[2] الذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من 12 مليار دولار أمريكي بعد أن حددت له الدراسات 7 مليار دولار أمريكي،[3] حسب التحقيقات التي مست مشروع الطريق السيار، هذا الأخير الذي كلف خزينة الدولة أضعاف كبيرة نظراً للفساد الذي مس المشروع، الذي صار أكبر فضيحة فساد تورطت فيها عدة مؤسسات أجنبية مع مسؤولين حكوميين بوساطة لوبي فرنسي يترأسه بيار فالكون P.Falcon،[4] كما كشفت التحقيقات أن المؤسسة العامة الصينية (CITIC-CRCC) التي فازت بجزء من المشروع ، فقد قامت برشوة كبار المسؤولين السياسيين في الجزائر مثل وزير الأشغال العمومية السابق عمار غول[5].

من جهة أخرى، كذلك تعتبر قضية علي حداد صاحب مجموعة حداد Group ETRHB HADDADE من أشهر القضايا في فترة الفترة ما بين عامي 1999 و2019 باعتباره المغتنم الأكبر من البرامج التنموية التي أطلقها بوتفليقة بعد وصوله للحكم 1999،[6] خاصة في مجال الأشغال العمومية (الطرق والري والبناء والنقل) باعتباره الذراع المالي لنظام، كما عمل علي حداد في العديد من القطاعات الأخرى منها الفندقة والرياضة والسيارات والمحروقات.. الخ،[7] حيث أضحى الملياردير علي حداد حديث العام والخاص بسبب التورط الذي عرفه مجمعه الإقتصادي العائلي للأشغال العمومية ETRHB في العديد من ملفات الفساد التي

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.301.

[2] **المرجع نفسه**، ص.303.

[3] العربي العربي، الإنتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[4] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.204.

[5] Mohammed Halim Limam, **Op.Cit**, p..258

[6] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

[7] دريس نوري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 219.220.

أكدت على استفادته بالعديد من المزايا مقابل دعم ومساندة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للاستمرار في الحكم التي من بينها؛ استفادته من مبلغ 200 مليار دينار أي ما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي في إطار البرنامج الحكومي لتطوير البنية التحتية، باعتباره أول وأكبر مجمع للأشغال العمومية على المستوى الوطني،[1] وعليه يمكن القول أن أبرز قضايا الفساد المذكورة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد تبقى عبارة عن عينة من بين العديد من القضايا التي عرفتها الجزائر خلال تلك المرحلة.

أما بالنسبة للقضايا الأخرى، المتعلقة بالفساد المالي والإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019؛ التي ارتبطت أكثر برجال الأعمال وكبار المسؤولين السياسيين نجد قضية رجل الأعمال كمال صاحب شركة استيراد اللحوم المجمدة سنة 2018 المتورط الرئيسي في قضية الكوكايين، قضية مركب الحجار وهي واحدة من أكبر ملفات الفساد التي مست الإقتصاد الوطني، ويتعلق الأمر بالنائب السابق بالمجلس الشعبي الولائي بعنابة، حسان فلاح صاحب شركة المناولات الحديدية المتهم بقضايا تتعلق بالتهرب الضريبي الذي كبد الخزينة العمومية أزيد من 1200 مليار سنتيم، بالإضافة إلى جناية الغش واستعمال طرق تدليسية وابرام صفقات مخالفة للتشريع وجنحة منح مزايا غير مستحقة والتحايل على قوانين الجمهورية، وكذا تبيض الأموال، كما قدر إجمالي تعاملات شركة رجل الأعمال المعني مع المركب خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2008 بـ: أزيد من 489 مليار سنتيم وذلك وفقاً لنتائج التحريات، كما كشفت التحقيقات عن تعاملات مشبوهة لصاحب الشركة مع مديرية المركب، حيث قدر حجم التهرب الضريبي من خلال التقرير الأول للخبرة نحو 587 مليار سنتيم[2].

في حين أن القضايا التي ارتبطت أكثر برجال الأعمال وكبار المسؤولين السياسيين؛ التي برزت للعلن على ضوء مطالب الحراك الشعبي سنة 2019 والتي وجهت لهم تهم متفاوتة بين ابرام صفقات مشبوهة والحصول على مزايا غير مستحقة وتضخيم فواتير ونهب وتبديد المال العام، من بين هؤلاء نجد الرئيس المدير العام لمجمع سيفيتال Group Cevital يسعد ربراب الذي وجهت له تهمة التصريح الكاذب المتعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتضخيم فواتير استيراد تجهيزات وعتاد مستعمل بالرغم من الإستفادة

[1] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.200.

[2] عزة بوعيسي ومحمد بلعسل، رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر: مقاربة تحليلية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 01، المجلد 06، جوان 2021، ص.1092.

من الامتيازات جمركية ومصرفية، كما اوقفت فصيلة الأبحاث الخاصة بالدرك الوطني رجال الأعمال الإخوة كونيناف للاشتباه في تورطهم في ابرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وكذا الحصول على مزايا غير مستحقة، وتقريبا نفس التهم فقد وجهت للعديد من رجال الأعمال والسياسيين فمن بين هؤلاء نذكر الوزير الأول عبد المالك سلال وأحمد أويحيى وزير المالية محمد لوكال والرئيس المدير العام لمجمع طحكوت Group Tahkout محي الدين طحكوت، بالإضافة إلى رجل الأعمال عبد الرحمان بن حمادي صاحب شركة كوندور Condor إلى جانب رجال أعمال أخرين[1].

وعليه يمكن القول، أن النظام الحاكم في الجزائر خلال الفترة بين سنتي 1999 و2019 فقد شهد فساداً منهجياً، مكن الدولة الاستبدادية من الاستمرار والإستقرار على الرغم من موجة التغيير التي عرفتها بعض الدول في الوطن العربي، من جهة أخرى سمح للنخبة الحاكمة وزبائنها بتطوير سلوك النهب والاكتناز لديها، إذ يظهر ذلك في صمت السلطات بعد ورود أسماء وزراء في الحكومة والعديد من المسؤولين السامين وساسة في تحقيقات وتقارير صحفية تثبت حيازتهم على حسابات بنكية وعقارات وشركات في فرنسا، إذا قدرت نسبة تهريب الأموال لخارج الوطن في الفترة ما بين 2004 و2013 بحوالي 15 مليار دولار أمريكي، وخاصة بعد تفجير فضيحة تسريب وثائق بنما Panama Papers أكبر تحقيق صحفي في العالم حول تهريب الأموال، حيث ورد في تلك الوثائق ذكر أسماء مسؤولين حكوميين جزائريين متهمين في قضايا فساد، ولجوئهم إلى غسل الأموال المتأتية من الرشاوي عبر تأسيس شركات وهمية أو وضع تلك الأموال في حسابات سرية[2].

وفي الأخير ما يمكن استنتاجه؛ على أن المكانة التي احتلها رجال المال والأعمال في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من خلال تمركزهم على صدارة الساحة الإجتماعية والقدرة على التأثير في صنع القرار السياسي والقرب من دوائر السلطة وصنع القرار في ظل الاعتماد الكبير للسلطة السياسية عليهم من أجل ضمان استمراريتها في الحكم، بالإضافة إلى دفع عجلة تحقيق التنمية كل ذلك دفع البعض منهم إلى ممارسة أنشطة مشبوهة وصفت بالفساد خاصة في صيغته المالية والإقتصادية، الذي يعدُ ظاهرة خطيرة نتيجة لانعكاساته السلبية على العديد من المؤشرات الإقتصادية مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

[1] عزة بوعيسي ومحمد بلعسل **مرجع سابق الذكر**، ص ص.1089.1093.

[2] محمد حليم ليمام، **مرجع سابق الذكر**، ص.206.

Doing Business ومؤشر الحرية الإقتصادية Economic freedom وهذا ما عرقل بشكل كبير مختلف خطط وبرامج التنمية الإقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019[1].

وتبعًا لما تم ذكره سابقًا ومن جهة ثانية، فإن الإنتشار الكبير للفساد الإقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد انعكس ذلك بشكل سلبي على العديد من المؤشرات الإقتصادية في الجزائر التي من بينها: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن مجموعة البنك الدولي The world Bank؛[2] ومؤشر الحرية الإقتصادية Economic freedom الصادر عن مؤسسة التراث The heritage Foundation،[3] لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم: 36 و37 على النحو التالي:

جدول رقم (36): تصنيف الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2019 حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي The world Bank

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بداية النشاط التجاري	120	131	141	148	150	153	156
استخراج تراخيص البناء	117	108	112	110	113	118	138
تسجيل الممتلكات	152	156	162	160	165	167	172
الحصول على القروض	117	115	131	135	138	150	129
حماية المستثمرين	60	64	70	73	74	79	82

[1] عزة بوعيسي ومحمد بلعسل، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.1093.1094.

[2] The world Bank Group, Doing Business Archive, **About us Doing Business,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://archive.doingbusiness.org/en/about-us

[3] The heritage Foundation, **Index of Economic freedom, About The Index,** viewed date: 11/05/2023, **URL: https://www.heritage.org/index/about**

دفع الضرائب	169	157	166	168	168	164	170
الترتيب العام	/116 175	178/125	181/132	183/136	183/136	183/148	185/152
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
بداية النشاط التجاري	164	141	145	142	145	150	
استخراج تراخيص البناء	147	127	122	77	146	129	
تسجيل الممتلكات	176	157	163	162	163	165	
الحصول على القروض	130	171	174	175	177	178	
حماية المستثمرين	98	132	174	173	170	168	
دفع الضرائب	174	176	169	155	157	156	
الترتيب العام	/153 189	189/154	189/163	190/156	190/166	190/157	
		%50.69	%45.72	%47.76	%46.71	%49.65	

Source:

The world Bank Group, **Doing Business Reports 2007-2019, URL:** https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 36 أعلاه، ضعف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Doing Business في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2019 حيث تراوح الترتيب العام للجزائر من خلال نسبة هذا المؤشر من المرتبة 116 من أصل 175 دولة سنة 2007 إلى المرتبة 157 من أصل 190 دولة سنة 2019 بدرجة قدرت بـ: 49.65%، ويرجع سبب ضعف قيم هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة ما بين 2007 و2019 إلى النسبة المرتفعة من الفساد بكل أنواعه خاصة الإقتصادي والسياسي منه، وهذا ما انعكس بدوره بالسلب على قيم مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Doing Business في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2019.

جدول رقم (37): مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الصادر عن مؤسسة التراث The heritage Foundation

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر	57.2	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
حقوق الملكية	50.0	50.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0
نزاهة الحكومة	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	50.0	26.0	27.0
فعالية القضائية	–	–	–	–	–	–	–	–
العبء الضريبي	48.7	64.7	64.6	65.0	65.2	74.1	73.9	73.9
الإنفاق الحكومي	72.8	63.3	63.3	71.2	74.9	62.4	61.8	74.4
الصحة المالية	–	–	–	–	–	–	–	–
حرية الأعمال	70.0	70.0	70.0	70.0	70.0	70.0	70.0	74.8
حرية العمل	–	–	–	–	–	–	55.9	57.4
حرية النقدية	69.0	74.0	78.2	82.8	78.9	81.1	80.1	78.8
حرية التجارة	54.2	39.6	59.6	60.0	50.4	55.0	54.4	61.0
حرية الاستثمار	50.0	50.0	50.0	70.0	70.0	70.0	50.0	50.0
حرية مالية	50.0	50.0	50.0	50.0	30.0	30.0	30.0	30.0
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة المؤشر	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8
حقوق الملكية	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0
نزاهة الحكومة	28.0	31.0	30.0	32.0	28.0	29.0	29.0	28.7

فعالية القضائية	–	–	–	–	–	–	–	–
العبء الضريبي	73.8	77.0	77.2	83.5	83.5	82.9	80.4	80.5
الإنفاق الحكومي	74.2	74.6	74.1	73.4	62.4	47.9	44.1	51.0
الصحة المالية	–	–	–	–	–	–	–	–
حرية الأعمال	73.7	73.6	72.5	71.2	69.4	66.3	65.2	66.3
حرية العمل	57.6	57.0	55.5	56.4	52.9	54.4	52.6	48.3
حرية النقدية	80.7	80.2	78.6	77.2	75.4	76.3	76.6	67.8
حرية التجارة	66.0	68.8	68.6	70.7	72.8	72.8	67.8	60.8
حرية الاستثمار	50.0	40.0	50.0	45.0	20.0	20.0	20.0	45.0
حرية مالية	20.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
حقوق الملكية	30.0	25.0	38.2	27.8	31.6
نزاهة الحكومة	36.0	36.0	31.7	29.0	28.9
فعالية القضائية	–	–	29.6	35.2	36.2
العبء الضريبي	80.0	81.0	81.1	74.0	76.0
الإنفاق الحكومي	38.7	59.4	51.0	45.9	48.7
الصحة المالية	–	–	19.8	19.2	18.7

حرية الأعمال	66.6	62.1	62.1	68.1	61.6
حرية العمل	50.0	48.2	49.5	48.7	49.9
حرية النقدية	71.2	68.1	67.0	69.9	74.9
حرية التجارة	60.8	60.8	63.3	63.5	67.4
حرية الاستثمار	25.0	30.0	35.0	25.0	30.0
حرية مالية	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0

Source:

The heritage Foundation, **Index of Economic freedom, Explore The Data,** viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637925372232871583

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 37 أعلاه، هو التراجع الكبير في قيمة مؤشر درجة الحرية الإقتصادية economic freedom scores في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 أين صنفت الجزائر ضمن ثلاثة فئات: **أولاً:** في خانة البلدان التي تكون فيها الحرية الإقتصادية مقموعة Repressed بمؤشر يتراوح بين 0-49.9 سنوات 2013، 2015، والفترة ما بين 2017-2019، **ثانيًا:** ضمن خانة الدول التي تكون فيها الحرية الإقتصادية في الغالب غير موجودة mostly unfree بمؤشر يتراوح بين 50-59.9 في الفترة ما بين 1999-2001 والفترة ما بين 2003-2012 وسنة 2014 و2016، **ثالثا:** ضمن فئة البلدان التي تكون فيها الحرية الإقتصادية معتدلة إلى حدٍ ما Moderately free بدرجة تتراوح بين 60-69.9 التي سجلت سنة 2002 بقيمة قدرت بـ: 61.0 درجة.

فمن جهة أخرى؛ فقد يرجع عموماً سبب هذا الضعف والتراجع في قيمة مؤشر درجة الحرية الإقتصادية economic freedom scores في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2019 إلى هيمنة النخبة الحاكمة في الجزائر آنذاك على كافة مستويات الإقتصاد، مما أثر ذلك سلبًا على المؤشرات الفرعية التي تدخل في حساب مؤشر درجة الحرية الإقتصادية economic freedom scores التي من بينها مؤشر نزاهة الحكومة حيث سجل متوسط قيمة مؤشر نزاهة الحكومة Gouvernement Integrity في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 بقيمة قدرت بـ: 35.69، وهذا ما يدل على أن الإقتصاد الجزائري القائم على

مورد الريع النفطي؛ فقد ظل يعاني من عدة مشاكل وصعوبات من بينها ظاهرة الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد الإقتصادي والسياسي منه، وهذا ما أعاق درجة الحرية الإقتصادية economic freedom scores في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة ما بين عامي 1999 و2019 وجعها تتراوح ما بين الفئة الثالثة 60–69.9 التي تدل على أن الحرية الإقتصادية معتدلة إلى حد ما Moderately free؛ والفئة ما قبل الأخيرة 50–59.9، التي يقصد بها أن الحرية الإقتصادية في الغالب غير موجودة mostly unfree؛ والفئة الأخيرة 0–49.9، التي تعنى أن الحرية الإقتصادية مقموعة Repressed؛ والبعيدة كل البعد عن الفئات الأخرى الأفضل المتبقية التي تتمثل في: الفئة الأولى 80–100 التي تعني أن الحرية الإقتصادية عالية free؛ والفئة الثانية 70–79.9 التي تدل على أن في الغالب يوجد هناك حرية إقتصادية mostly free

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل، على أن النخبة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد وظفت الموارد المالية لمتغير الريع البترولي في العملية السياسية وهندسة اللعبة السياسية بين مختلف فواعل العملية السياسية عن طريق مجموعة من الممارسات والتوظيفات السياسية السلبية من أجل تنفيذ استراتيجيتها التي تقوم على البقاء في السلطة لفترة زمنية طويلة، إلا أن هذه الممارسات السياسية لمتغير الريع النفطي فقد انعكست على مؤشرات الإستقرار السياسي بالسلب، مما أدى ذلك إلى غياب مفهوم حقيقي للإستقرار السياسي في الفترة ما بين سنتي 1999 و2019.

كذلك يُلخص هذا الفصل أيضاً؛ على أن وفرة الريع النفطي في الجزائر واستغلاله من طرف النخبة الحاكمة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 فقد منع وبشكل واضح حدوث عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، خاصة في ظل توظيف النخبة الحاكمة العوائد النفطية في تكريس الطابع التسلطي وصَد أي جهود ديمقراطية، بواسطة استخدام الريع كمصدر لشرعية السلطة السياسية من أجل تثبيت قواعدها التسلطية الاستبدادية دون الحاجة إلى المواطنين، وهذا ما أضعف من نسبة المشاركة السياسية في الجزائر وانعكس بالسلب على عملية البناء الديمقراطي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 سواء كان ذلك على مستوي بناء المؤسسات الرسمية المتمثلة في السلطات الثلاثة أو على مستوى فواعل العملية السياسية من خلال القيام بالإصلاحات سياسية أحادية تكون حسب توجه النخبة الحاكمة التي تسعى للبقاء في السلطة.

كما أظهرت الدراسة في هذا الفصل، على أن النخبة الحاكمة في عهد حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من أجل خدمة المشروع السلطوي القائم على البقاء في السلطة وتمديد الحكم خارج الأعراف الديمقراطية باسم التنمية، فقد وظفت الموارد المالية للريع النفطي في تكريس هيمنها المطلقة على المجتمع من أجل مراقبته والسيطرة عليه، حيث جسدت ذلك بواسطة استخدام الموارد المالية للريع النفطي؛ كألية لضبط وادارة مختلف منظمات المجتمع المدني، وبالتالي توزيع الريع على هذه التنظيمات يكون وفقًا لمنطق الولاء للنظام السياسي، بالإضافة إلى استخدامه في ممارسة الإستقطاب وتشكيل شبكات زبونية لتوسيع دائرة نفوذها، وبالتالي كسب المزيد من الولاءات؛ وأخيراً استخدامه في العديد

من السياسات العمومية التي كانت تهدف من وراءها إلى شراء السلم الإجتماعي للمحافظة على الإستقرار الإجتماعي والسياسي هش.

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، على أن توظيف النخبة الحاكمة في الجزائر لمتغير الريع النفطي في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات الإجتماعية والشخصيات الوطنية، ما بين سنتي 1999 و2019 ساعد ذلك على انتشار الفساد بأشكاله المختلفة، خاصة الفساد السياسي والاقتصادي منه خلال الفترة ما بين 1999 و2019 وبالتالي فإن توظيف الريع النفطي من أجل الإستقطاب الزبوني لتثبيت أركان النظام التسلطي في الجزائر القائم على ثنائية الريع والتوزيع، فقد أعتبر ذلك كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر، وهذا ما أكدته مختلف الهيئات الدولية والإقليمية التي تهتم بمكافحة الفساد من خلال مؤشراتها السنوية التي تصدرها على الإنتشار الكبير والواسع للفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019، وبالتالي فإن هذه التوظيفات السياسية لمتغير الريع النفطي من طرف النظام السياسي في فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 من أجل ضمان بقاءه في السلطة بين مختلف الفواعل السياسية، فقد أدي ذلك إلى غياب مفهوم حقيقي للإستقرار السياسي في الجزائر؛ نتيجة للتأثيرات التي أفرزها متغير الريع النفطي على مؤشرات الإستقرار السياسي.

الخاتمة:

○ خاتمة:

في الأخير فقد سعت هذه الدراسة؛ إلى معالجة موضوع بحثي يتعلق بكيفية تأثير متغير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 وذلك بالبحث عن التأثيرات التي يفرزها متغير الريع النفطي على مفهوم الإستقرار السياسي في المستوى السياسي والإقتصادي والقيمي والثقافي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين عامي 1999 و2019 نتيجة توظيف النخبة الحاكمة العوائد المالية الضخمة المتأتية من الريع النفطي، كآلية لتثبيت أركان النظام التسلطي وتمديد الحكم خارج الأعراف الديمقراطية من أجل الاستمرار في السلطة، وبالتالي فإن مركزية الريع النفطي وأهميته في المنظومة الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر جعل من السلطة السياسية مع وصول قيادة جديدة للحكم منذ عام 1999 تقوم بتوظيفه واستغلاله عبر العديد من الممارسات السلبية التي من بينها؛ تحويله كمصدر رئيسي لبناء الشرعية السياسية وفي ممارسة الإستقطاب الزبوني لكسب المزيد من الدعم والولاءات؛ جعل من الجزائر في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بيئة مستعصية على عملية الإنتقال الديمقراطي بسب ميول النظام السياسي أكثر نحو تكريس الطابع التسلطي والإستبدادي، فقد انعكس ذلك على مفهوم الإستقرار السياسي وجعل من الريع النفطي كمُهدد للإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019.

وما يمكن استخلاصه في هذه الدراسة؛ على أن متغير الريع النفطي كمتغير إقتصادي مستقل يُعدٌ من بين أهم المفاهيم الإقتصادية التي لعبت دوراً هاماً في تشكيل ما يعرف بالدولة الريعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وهي تلك الدول التي تعتمد على مورد إقتصادي واحد ووحيد في نشاطها الإقتصادي، لكن الإستثناء في هذه الدول الريعية عن باقية الدول الأخرى هو استغلال أنظمتها السياسية ونخبها الحاكمة الموارد المالية الناتجة عن متغير الريع البترولي وتوظيفها بواسطة مجموعة من السياسات التوزيعية القائمة على الإنفاق العام، من أجل تحقيق استراتيجيتها التي تعمل على ضمان الإستمرارية في السلطة لفترة زمنية طويلة حتى ولو كان ذلك على حساب الديمقراطية، إلا أن تلك الممارسات السلبية للنخب الحاكمة مع خضوع مورد الريع النفطي لتقلبات خارجية المنشأ هي التي تُحدد أسعاره في الأسواق العالمية، فقد أدت إلى غياب مفهوم حقيقي للإستقرار السياسي على المستوى

الداخلي في تلك الدول الريعية، بسبب هشاشة الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى الجانب القيمي والثقافي.

كما توصلت الدراسة إلى أن طبيعة النمط الإقتصادي في الجزائر؛ القائم على متغير الريع النفطي منذ الإستقلال رغم التحولات الكبيرة التي عرفها الإقتصاد الوطني، فإن الجزائر لم تستطع الخروج من نمط الإقتصاد الريعي لأن تلك التحولات لم تمس جوهر الإقتصاد الوطني حيث بقي محصوراً في القطاع النفطي، باعتباره المساهم الأول في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر بأكثر من نسبة 40% بالمقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في حجم الصادرات الجزائرية الكلية التي تجاوزت ما نسبته 90%، وبالتالي فإن النمط الإقتصاد الريعي المبني على الاستيراد والإعتماد على الخارج نتيجة ضعف العملية الإنتاجية في ظل الاستهلاك الواسع للمجتمع، فقد ساعد النخبة الحاكمة في فترة حكم الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين 1999 و2019 في التحكم في الأداء التوزيعي للريع النفطي بواسطة مختلف برامج وسياسات الإنفاق العمومي، مما جعلها متحكمة في النشاط الإقتصادي ككل، وبالتالي فإن الريع البترولي جعل من النخبة الحاكمة في الجزائر مستقلة عن مجتمعها نتيجة اعتمادها على الموارد المالية المتأتية من تصدير السلعة النفطية، وهذا ما جعلها متحررة من المساءلة والمحاسبة انطلاقا من استقلالها الضريبي عن المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق ذكره فقد خلصت الدراسة؛ إلى أن الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية الألفية، فقد ساهمت بشكل كبير في زيادة مداخيل الخزينة العمومية من العملة الصعبة، جعلت من النخبة الحاكمة في مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 تستعمله وتوظفه في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للبقاء في السلطة، فمن بين التوظيفات نجد من جهة فقد استخدمته من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية عبر مختلف السياسات الريعية التوزيعية التي كانت تهدف إلى خلق استقرار اقتصادي وسياسي وبالتالي تحقيق التنمية، أما من ناحية ثانية فقد وظفته في ادارة العملية السياسية بين مختلف الفواعل السياسية من أجل توجيه مسار عملية التحول الديمقراطي وتُعزز من بناء التسلطية عبر انتهاجها العديد من الأليات التي من بينها اعتباره كمصدر لشرعية السلطة السياسية، بالإضافة إلى استخدامه في احتواء تنظيمات المجتمع المدني وفي ممارسة الإستقطاب الزبوني وشراء السلم الإجتماعي لكسب المزيد من

الولاء لتحقيق البقاء في السلطة، إلا أن تلك التوظيفات فقد أثرت على مفهوم الإستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 وجعلته هش وضعيف على المستوى الداخلي من خلال انعكاس تلك الاستخدامات والتوظيفات للمورد الريعي على العديد من المؤشرات الدالة على وجود الإستقرار السياسي، التي من بينها ضعف نسبة المشاركة السياسية وضعف البناء المؤسساتي للدولة، واستشراء ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة خاصة الفساد السياسي والإقتصادي، بسبب توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني من قبل النخبة الحاكمة.. الخ

بناء على ما تم ذكره سابقاً، فقد أثبتت الدراسة صحة فرضياتها التي انطلقت منها؛ والتي تُقر بوجود تأثير مباشر لمتغير الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل على مفهوم الإستقرار السياسي كمتغير سياسي تابع، في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 حيث أفرزت هذه الدراسة النتائج التالية:

1. ثبتت صحة الفرضية الأولى القائمة، على أنه كلما إرتهن أو ارتبط متغير الريع النفطي بنخبة معينة داخل الدولة الريعية تسعى للبقاء في السلطة، كلما أدى ذلك إلى ضعف وهشاشة الإستقرار السياسي؛ حيث أن إستغلال النخب الحاكمة في الدول الريعية النفطية للعائدات المالية الناتجة عن مورد الريع النفطي بشكل كبير من أجل تنفيذ استراتيجيتها وأهدافها القائمة على البقاء في السلطة، يؤثر ذلك على مفهوم الإستقرار السياسي، مما يجعل من الإستقرار السياسي ضعيف وهش، وهذا نتيجة للانعكاسات التي يفرزها متغير الريع النفطي على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى الانعكاسات القيمية والثقافية، التي تعتبر من بين أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي في الدول الريعية النفطية، نتيجة تشكل نمط فكري وقيمي داخل المجتمع، مثل بروز سلوك سلبي يسعى دائما للحصول والبحث عن الريع النفطي والفساد، وكمثال على ذلك انتشار المنطق الزبوني.
2. ثبتت صحة الفرضية الثانية القائلة على أنه السياسة الإقتصادية التي تبناها النظام السياسي في الجزائر القائمة على متغير الريع النفطي غير مستدام وغير منصف في التوزيع، قد تؤدي إلى هشاشة الإستقرار الإقتصادي والسياسي، مما ينعكس ذلك سلبًا على الأداء التنموي أو النموذج التنموي؛ حيث أن السياسية الإقتصادية التي تبناها النظام السياسي في فترة حكم الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين عامي 2000 و2019 القائمة على متغير الريع النفطي

غير مستدام بسبب ارتباطه بعوامل خارجية المنشأ هي التي تحدد أسعاره في الأسواق العالمية، مع غياب العدالة والرشادة والعقلانية في عملية توزيعه بين مختلف القطاعات والفئات داخل المجتمع، أدى ذلك إلى هشاشة الإستقرار الإقتصادي والسياسي، مما أثر بالسلب على النموذج التنموي المعتمد، وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية التي سعى النظام السياسي تطبيقها من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، والخروج من التبعية للاقتصاد الريعي لم تحقق أهدافها حيث أنها ظلت تفتقر للفاعلية لاعتمادها المفرط على عائدات الريع النفطي المعرض للصدمات من فترة لأخرى، مما أثر ذلك على الجانب التنموي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 وهذا ما يتطلب حتمية تنويع الإقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

3. ثبتت صحة الفرضية الثالثة حول، كلما زادت درجة اعتماد النخبة الحاكمة في الجزائر على النظام الإقتصادي الريعي، كلما أدى ذلك إلى تناقص ثقافة المشاركة السياسية وزيادة انتشار ثقافة الولاء، مما يؤدي ذلك إلى قصور عملية البناء الديمقراطي؛ حيث أن استغلال النخبة الحاكمة في الجزائر العائدات الريعية لخدمة مشروعها السلطوي بواسطة توظيف الريع النفطي كمصدر لشرعية السلطة السياسية وفي رسم سياسات عامة توزيعية قائمة على الإنفاق العام، وفي شكل تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين وفي احتواء مختلف التنظيمات الإجتماعية بغية كسب ولائها السياسي، وانطلاقا من هذا فقد أعتبر الريع النفطي كوسيلة لشراء السلم الإجتماعي، وبالتالي فقد أدت تلك التوظيفات إلى تناقص ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر وبروز ثقافة الخضوع من خلال ضعف نسبة المشاركة السياسية في مختلف المواعيد الإنتخابية، ما أدى إلى ضعف في عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.

4. ثبتت صحة الفرضية الأخيرة التي تدعي على أنه، كلما عملت النخب الحاكمة في الجزائر على توظيف المورد المالية لمتغير الريع النفطي في توسيع دائرة الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات لترسيخ قواعد نفوذها التسلطية، كلما ساعد ذلك على زيادة انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر؛ حيث أن قيام النخب الحاكمة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على توظيف العائدات المالية للريع النفطي في ادارة العملية السياسية بين مختلف الفواعل الموجودة في المجتمع وفق المنطق الزبائني، من أجل تثبيت أركان النظام التسلطي للاستمرار في السلطة، ساهم في إنتشار ظاهرة الفساد بكل أشكاله، خاصة السياسي والإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 وهذا ما أكدته مختلف

الهيئات التي تهتم بقياس درجة الفساد في الدول، وبالتالي فإن المنطق الزبائني يعتبر كمدخل للفساد السياسي والإقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. المصادر المقدسة:

1. القرآن الكريم، **سورة الأعراف**، الأية143.
2. القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الأية36.
3. القرآن الكريم، **سورة غافر**، الأية64.

ب. الوثائق الحكومية الرسمية:

1. القانون رقم 15-18 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق لـ: 31 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 72، السنة الخمسون، 2015).
2. القانون رقم: 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407هـ، الموافق لـ: 21 جويلية سنة 1987، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد31، بتاريخ الأربعاء 03 ذو الحجة عام 1407هـ، الموافق لـ: 29 جويلية سنة 1987م).
3. القانون رقم: 87-15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407هـ، الموافق لـ: 21 جويلية سنة 1987، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد31، بتاريخ الأربعاء 03 ذو الحجة عام 1407هـ، الموافق لـ: 29 جويلية سنة 1987م).
4. القانون رقم: 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأول عام 1411هـ، الموافق لـ: 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد53، بتاريخ الأربعاء 18 جمادي الأول 1411هـ، الموافق لـ: 05 ديسمبر سنة 1990م).
5. القانون رقم: 90-14 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق لـ: 02 جوان سنة 1990، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 23، بتاريخ الأربعاء 13 ذو القعدة عام 1410هـ، الموافق لـ: 06 جوان سنة 1990م).
6. القانون رقم: 88-28 المؤرخ في 05 ذي الحجة عام 1408هـ الموافق لـ: 19 جويلية سنة 1988، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 29، بتاريخ الأربعاء 06 ذو الحجة عام 1408هـ، الموافق لـ: 20 جويلية سنة 1988م).
7. إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 09 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1430هـ الموافق لـ: 13 أفريل سنة 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 22 بتاريخ الأربعاء 19 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ: 15 أفريل سنة 2009م).

8. إعلان رقم 02 /إ.م.د/ 14 المؤرخ في 22 جمادي الثانية عام 1435هـ الموافق لـ: 22 أفريل سنة 2014، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 23 بتاريخ الأربعاء 23 جمادي الثانية عام 1435 هـ الموافق لـ: 23 أفريل سنة 2014م).
9. إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 04 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1423هـ الموافق لـ: 03 جوان سنة 2002، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 43 بتاريخ الأربعاء 12 ربيع الثاني عام 1423 هـ الموافق لـ: 23 جوان سنة 2002م).
10. إعلان رقم 03 /إ.م.د/ 07 المؤرخ في 04 جمادي الأول عام 1428هـ الموافق لـ: 21 ماي سنة 2007، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 45 بتاريخ الأربعاء 26 جمادي الثانية عام 1428 هـ الموافق لـ: 11 جويلية سنة 2007م).
11. إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 12 المؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1433هـ الموافق لـ: 15 ماي سنة 2012، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 32 بتاريخ السبت 05 رجب عام 1433هـ الموافق لـ: 26 ماي سنة 2012م).
12. القانون رقم: 89-11 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409هـ الموافق لـ: 05 جويلية سنة 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، بتاريخ الأربعاء 02 ذو الحجة عام 1409هـ، الموافق لـ: 05 جويلية سنة 1989م).
13. القانون رقم 99-02 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق لـ: 13 جويلية سنة 1999، المتعلق باستعادة الوئام المدني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 46 بتاريخ الثلاثاء 29 ربيع الأول عام 14420هـ الموافق لـ: 13 جويلية سنة 1999).
14. إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 99 المؤرخ في 04 محرم عام 1420هـ الموافق لـ: 20 أفريل سنة 1999، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 29 بتاريخ الأربعاء 05 محرم عام 1420 هـ الموافق لـ: 21 أفريل سنة 1999م).
15. القانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 14 بتاريخ الاثنين 27 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق لـ: 07 مارس سنة 2016).
16. الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 28 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 22 فيفري سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006).

17.المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006).

18.المرسوم الرئاسي رقم 06-94 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد اقاربها في الإرهاب (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 11 بتاريخ الثلاثاء 29 محرم عام 1427هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 2006).

19.إعلان رقم 01-97 /إ.م.د/ 97 المؤرخ في 04 صفر عام 1418هـ الموافق لـ: 09 جوان سنة 1997، يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 40 بتاريخ الأربعاء 06 صفر عام 1418 هـ الموافق لـ: 11 جوان سنة 1997م).

20.القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بنظام الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م).

21.القانون العضوي رقم 12-02، المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م).

22.القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد الأول، بتاريخ السبت 20 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 14 جانفي سنة 2012م).

23.القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م).

24.القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالإعلام (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م).

25.القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ: 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 02، بتاريخ الأحد 21 صفر عام 1433 هـ الموافق لـ: 15 جانفي سنة 2012م).

26.إعلان رقم 04 /إ.م.د/ 04 المؤرخ في 22 صفر عام 1425هـ الموافق لـ: 12 أفريل سنة 2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 24 بتاريخ الأربعاء 28 صفر عام 1425 هـ الموافق لـ: 18 أفريل سنة 2004م).

27.المرسوم الرئاسي رقم 06-124 المؤرخ في 27 صفر عام 1427 الموافق لـ: 27 مارس سنة 2006، الذي يحدد كيفيات إعادة تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19 بتاريخ الأربعاء 29 صفر عام 1427هـ الموافق لـ: 29 مارس سنة 2006).

28.القانون رقم: 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442هـ الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 17، بتاريخ الأربعاء 26 رجب عام 1442هـ، الموافق لـ: 10 مارس سنة 2021م).

29.القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435هـ الموافق لـ: 24 فيفري 2014، المتعلق بالنشاط السمعي البصري (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 16، بتاريخ الأحد 29 جمادى الأولى عام 1435هـ، الموافق لـ: 23 مارس سنة 2014م).

30.الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 19 جمادي الثانية عام 1426 الموافق 26 يوليو سنة 2005، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 52، السنة الثانية والأربعون، 2005).

31.المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 22 رجب عام 1409هـ الموافق لـ: 28 فيفري سنة 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري سنة 1989 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 09، بتاريخ الأربعاء 23 رجب عام 1409هـ، الموافق لـ: أول مارس سنة 1989م).

32.المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417هـ الموافق لـ: 07 ديسمبر 1996، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 76 بتاريخ الأحد 27 رجب عام 1417هـ الموافق لـ: 08 ديسمبر 1996).

33.القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429هـ الموافق لـ: 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 63 بتاريخ الأحد 17 ذي القعدة عام 1429هـ الموافق لـ: 16 نوفمبر سنة 2008).

34.إعلان رقم 01 /إ.م.د/ 17 المؤرخ في 21 شعبان عام 1438هـ الموافق لـ: 18 ماي سنة 2017، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 07 شعبان عام 1438هـ الموافق لـ: 04 ماي سنة

2017 (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 34 بتاريخ الأربعاء 12 رمضان عام 1438 هـ الموافق لـ: 07 جوان سنة 2017م).

35.إعلان المجلس الدستوري رقم 01 /إ.م.د/05 المؤرخ في 27 شعبان عام 1426 الموافق لأول أكتوبر سنة 2005، يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر سنة 2005، حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 67 بتاريخ الأربعاء 02 رمضان عام 1426هـ الموافق لـ: 05 أكتوبر سنة 2005).

36.القانون رقم 90-07 المؤرخ في 08 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ: 03 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 14، بتاريخ الأربعاء 09 رمضان عام 1410هـ، الموافق لـ: 04 أفريل سنة 1990م).

37.القانون رقم 14-10 المؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1436 الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 78، السنة الخمسون، 2014).

38.الأمر رقم: 71-79 المؤرخ في 15 شوال عام 1391هـ الموافق لـ: 03 ديسمبر سنة 1971، المتعلق بالجمعيات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 105، بتاريخ الجمعة 06 ذو القعدة عام 1391هـ الموافق لـ: 24 ديسمبر سنة 1971م).

39.القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتعلق بنظام الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 50، بتاريخ الأحد 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق لـ: 28 أوت سنة 2016م).

40.القانون رقم: 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 12، بتاريخ الخميس 27 شوال عام 1417هـ الموافق لـ: 06 مارس سنة 1997م).

41.القانون العضوي رقم 16-11، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ: 25 أوت سنة 2016، يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الإنتخابات (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 50، بتاريخ الأحد 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق لـ: 28 أوت سنة 2016م).

42.القانون رقم 09-09 المؤرخ في 14 محرم عام 1431 الموافق 31 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، (**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 78، السنة السادسة والأربعون، 2009).

ت. الكتب:

1. أزروال يوسف، **الحكم الرشيد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016).
2. الأقداحي هشام محمود، **الإستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).
3. الأيوبي نزيه ن، تر: حسين أمجد، **تضخيم الدولة العربية "السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).
4. البرغوثي سمر جودت، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية** (بيروت: مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، 2019).
5. بلغيث عبد الله، **الإنتخابات والإستقرار السياسي في الجزائر دراسة في النظام والسلوك الإنتخابي** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017).
6. بلقاسم حسن بهلول محمد، **سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
7. بن براك عبد المحسن الفوزان محمد، **المفاهيم والأبعاد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد** (الرياض: مكتبة القانون والإقتصاد، 2012).
8. بن علي لقرع، **المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).
9. بن نوي حسن، **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015).
10. تومي عبد الرحمان، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011).
11. الجبوري عمر فرحان حمد، **الأقليات ودورها في تحقيق الإستقرار السياسي في العراق بعد2003** (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).
12. الجنابي عدنان، **الدولة الريعية والديكتاتورية** (بغداد: دراسات عراقية،2013).
13. جونستون مايكل، تر: نايف الياسين، **متلازمات الفساد: الثروة، السلطة والديمقراطية** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008).
14. حافظ زياد، "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية" في مجموعة من مؤلفين: تحرير أحمد السيد النجار وأخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

15. حافظ عبد الحليم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية– سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

16. حامد خالد، **منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط02، 2012).

17. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008).

18. حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 1999).

19. الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجيات ادارة السلطة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

20. خلف الجميلي همسه قحطان، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات....والمعوقات** (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011).

21. خليفة الحموي سعيد، **أساسيات إنتاج الطاقة: البترول، الكهرباء، الغاز** (الأردن: دار الأكاديميون، 2016).

22. دايموند لاري، تر: عبد النور الخراقي، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرة** (بيروت: الشبكة العربية لأبحاث والنشر، 2014).

23. دريس نبيل، **الديمقراطية التشاركية مقاربة في المشاركة السياسية** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017).

24. دندن عبد القادر وأخرون، **العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 03 مارس2021).

25. ريكاردو دافيد، تر: يحي العريضي وحسام الدين خضور، **مبادئ الاقتصاد السياسي** (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،2015).

26. سعيدوني ناصر الدين، **المسألة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسة تاريخية نقدية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

27. سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة** (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

28. سميث أدم، تر: حسني زينة، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم** (العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية،2007).

29. سمير أمين ، تر: سعد الطويل، **قانون القيمة المعولمة** (الإسكندرية: دار العين للنشر،2012).

30. الشريفي نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية** (عمان: جهينة للنشر والتوزيع، 2008).

31. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات** (الجزائر: دار هومة، ط05، 2007).

32.الشمري مايح شبيب وأخرون، **الدولة الريعية وسياسات تنويع الإقتصاد: تجربة دولية** (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2018).

33.الشمري هاشم، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الإقتصادية والإجتماعية** (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 01 جانفي2011).

34.الصفار حسن موسى، **السلم الإجتماعي مقوماته وحمايته** (بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2002).

35.الصفار حسن موسى، **الإستقرار السياسي والإجتماعي ضرورته وضماناته** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005).

36.طاشمة بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم الأدوات المناهج والاقترابات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

37.طرودي ليندة، مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الاسرائيلي بعد2011 (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020).

38.عارف محمد نصر، **إبستمولوجية السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002).

39.العاني حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد،1986).

40.عايب وليد عبد الحميد، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** (بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

41.عبد الرحمن أسامة، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982).

42.عدنان يونس حسين وأخرون، **الإختلالات الهيكلية في الدولة الريعية** (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018).

43.العربي العربي، **أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956–2013** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

44.فيلالي عبد السلام، **المُجتمع والدولة في الجزائر 1999–2019** (الجزائر: العقاد للنشر والإعلام، 2020).

45.قدوسي محمد، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2015).

46.القمودي سالم، **سيكولوجية السلطة** (بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط02، 2000).

47.كامل رمضان جمال، **شرح دعوى الريع في القانون المدني** (القاهرة: دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، 2000).

48.لعويسات جمال الدين، تر: الصديق سعدي، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1978–1986** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

49.ليمام محمد حليم، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الإستقلال** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

50.مارتينيز لويس، تر: عبد القادر بوزيده، **عنف الريع البترولي: الجزائر العراق ليبيا** (الجزائر: دار التنوير، 2015).

51.مجموعة المؤلفين، تحرير: سفيتلانا تساليك وأنيا شيفرين، **الرقابة على النفط دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية** (نيويورك: معهد المجتمع المنفتح، 2005).

52.مجموعة من المؤلفين: ناشطين على الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي... ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات** (بيروت: دار شرق الكتاب، 2013).

53.مجموعة من مؤلفين: تحرير غسان سلامة وأخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، 1989).

54.مجموعة من مؤلفين: تحرير وليد الحيالي وأخرون، **العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).

55.مجموعة مؤلفين: تحرير غربي محمد وأخرون، "**التحولات السياسية وإشكالية التنمية: النموذج الجزائري**" (بيروت: دار الروافد الثقافية ناشرون، 2013).

56.مجموعة مؤلفين: تحرير غربي محمد وأخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجيات المواجهة** (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).

57. مجموعة مؤلفين: تحرير غسان سلامة وأخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، 2000).

58.مجموعة مؤلفين، تحرير: عبد القادر أشرف عبد العزيز وأخرون، **النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل– دراسات قُطرية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

59.المديني توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة** (دمشق: من مشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997).

60.معتوق جمال، **منهجية العلوم الإجتماعية والبحث الاجتماعي** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).

61.منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

62.ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة** (الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

63.النقيب خلدون حسن، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط02، جانفي 1989).

64.النمس إيمان، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر دراسة مرحلة التعددية النقابية** (الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني، مارس 2014).

65.هنتغتون صمويل، تر: عبد الوهاب علوب، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

66.هني أحمد، **إقتصاد الجزائر المستقلة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

67.هيجون ريتشارد، تر: عبد الرحمان حمدي ومحمد عبد الحميد، **نظرية التنمية السياسية** (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001).

68.وزنة كامل، **أدم سميث قراءة في اقتصاد السوق** (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية،2007).

69.وليم نجيب نصار، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

ث. المعاجم والموسوعات:

1. ابن خلدون عبد الرحمان، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001).
2. بن مكرم بن منظور أبو الفاضل جمال الدين محمد، **لسان العرب**، الجزء الثامن (بيروت: دار صادر، 1968).
3. بن مكرم بن منظور أبو الفاضل جمال الدين محمد، **لسان العرب**، المجلد الرابع (القاهرة: دار المعارف، 1981).
4. الكيالي عبد الوهاب وأخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط4، 2001).

ج. المجلات والدوريات:

1. ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 01، المجلد 05، جوان 2020.
2. اقطيط أنس، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، **مجلة سياسات عربية**، العدد26، ماي 2017.
3. أمقران عبد الرزاق وأخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر، **المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة**، المجلد02، العدد03 ، مارس 2016.
4. أمير جازية و مهدي رزيقة، التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية: حالة الجزائر، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد 01، المجلد 12، 2022.
5. باقي نصر الدين، دور الزوايا في الإستقرار السياسي والإجتماعي للجزائر، **مجلة أفاق فكرية**، العدد 07، المجلد 03، 2017.
6. باقي نصر الدين، صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، العدد 01، المجلد 19، 2022.

7. بتة الطيب، الإستقرار السياسي: قراءة في اشكالية المفهوم **مجلة المعيار**، العدد السادس عشر، السنة ديسمبر2016.

8. بحوص بوفنيك ورمضان عبد المجيد، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل: 22 فيفري 2019، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 01، المجلد 13، 2021.

9. بخدومة محمد نبيل، حل معضلة العلاقات المدنية – العسكرية لتحقيق الإستقرار السياسي في مصر وتركيا، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد10، العدد02، سبتمبر2019.

10. بخوش مصطفى، العنف السياسي وعلاقته بعمليات الدمقراطة في الوطن العربي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد73، عام2015.

11. براجي صباح وشمام عبد الوهاب، دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014، **المجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد07، العدد13، 2017.

12. برينيس شريفة العابد ودحماني نور الهدى، أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الإقتصادي، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد03، العدد01، 2020.

13. بشواتي أسماء وشويح محمد، تأسيس البنية التحتية الجزائرية في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2016، **مجلة الإقتصاد واحصائيات التطبيق**، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019.

14. بشيم حسين وفوكة سفيان، إشكالية الديمقراطية في الدول الريعية: حالة الجزائر، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 59، العدد 01، مارس2022.

15. بغداد كربالي، نظرية عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، سبتمبر2005.

16. بلحاجي وهيبة، القانون العضوي المتعلق بالإعلام في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة بين قانون 2012 و1990 حول المكاسب والنقائص، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، المجلد 04 ،العدد 02، جوان 2016.

17. بلعور سليمان، تأثير سعر برميل النفط على بعض مؤشرات التوازن الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2011، **مجلة دراسات العدد الإقتصادي**، المجلد06، العدد01، جانفي2015.

18. بلهواري كريمة، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2015.

19. بن أحمد نادية، مفهوم الأحزاب السياسية الجزائرية وتأثيرها على السلطة، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد01، العدد03، سبتمبر 2014.

20.بن الزين حمزة ورحمان أمال، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12، 2017.

21.بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد06، جانفي 2012.

22.بن حسين ناجي، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد05، 2008.

23.بن عبد الله الدخيل عبد الكريم بن حمود، الدولة الريعية في قطر: دراسة في محددات تشكل الدولة الريعية، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، المجلد11، العدد02، 1999.

24.بن علي لقرع، الدولة الريعية المتجددة في الجزائر: مقاربة تحليلية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 45، العدد 519، ماي 2022.

25.بن عمراوي عبد الدين، أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 04، العدد 01، فيفري 2016.

26.بن عمراوي عبد الدين، الشرعية الديمقراطية: في مقاربة المفهوم وتحديد الأسس، **دراسات قانونية وسياسية**، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018.

27.بن عوالي خالدية، الإقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط: من منظور أزمة 2014، **مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون**، المجلد 05، العدد 01، 2020.

28.بن فرج زوينة والنوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات الراهنة والمستقبلية، **مجلة أبحاث ودراسة التنمية**، المجلد01، العدد 02، جوان 2015.

29.بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**، العدد 05، جانفي 2020.

30.بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي: دراسة قياسية للفترة 2001-2014، **مجلة بشائر اقتصادية**، المجلد01، العدد الأول، سبتمبر 2014.

31.بورحلة ميلود ولفضل سليمة، انعكاسات التغيير في أسعار النفط على الإستثمار العمومي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2016، **مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة**، المجلد03، العدد01، السنة 2018.

32.بوضياف ياسين، التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد 03، العدد 05، 2016.

33. بوعافية محمد الصالح، الإستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس، السنة جوان 2016.

34. بوعيسي عزة وبلعسل محمد، رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر: مقاربة تحليلية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 01، المجلد 06، جوان 2021.

35. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، **المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، العدد 09، المجلد 05، 2013.

36. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2012.

37. بوقرة إسماعيل، الإستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد01، العدد08، جوان 2017.

38. بوقصة إيمان، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، **مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**، العدد الثالث، مارس 2018.

39. بوكليخة عبد الصمد، السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي في الوطن العربي: الجزائر نموذجًا، **مجلة أكاديمية**، العدد 05، المجلد 04، جوان 2016.

40. بولعراس فتحي، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35.

41. بولكعيبات أحلام، المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 04، المجلد 09، أكتوبر 2020.

42. بيبي يوسف، الأثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد: الحالة الجزائرية، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد 02، العدد 11، 2014، ص.253.

43. جراية الصادق وشتيوي علي، موقع المواطنة في معادلة الاستقرار السياسي في الجزائر، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد02، العدد03، ديسمبر2018.

44. جعفورة مصعب، العوامل السياسية والقانونية وأثرها على المشاركة السياسية، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، المجلد الخامس، العدد02، جوان 2019، ص177.

45. جمعي خالد وبولعراس فتحي، الريع البترولي كألية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2021.

46. جمعي خالد وبولعراس فتحي، الريع البترولي وعسر الإنتقال الديمقراطي في الجزائر 2000-2018، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 01، المجلد 06، 2022.

47.جميل عبد الحسين عامر والطعمة مانع حبش، إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، **مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد13، العدد40، 2016، ص.109.

48.جناحي عبد الله، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد25، العدد288، السنة2003.

49.جنان أحمد وبودواية محمد، نحو بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية كشرط ضروري وأساس لتحقيق النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، العدد 01، المجلد 11، 2017.

50.حارث قحطان عبد الله، العنف السياسي وتأثيره في إضعاف التنمية في المجتمعات العربية، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد11، العدد الأول، جانفي2019.

51.حافظ زياد ، الإقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد390، 2011.

52.حافظ طالب حسين، دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية: العراق أنموذجا، **مجلة دراسات دولية**، العدد63، ديسمبر2015.

53.حجازي الجزار عبد الحميد، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الإستقرار السياسي في الكويت، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، المجلد20، العددان63.64، 2013.

54.حساني رقية وداي سارة، أثر تقلبات أسعار النفط وتداعيتها على الإقتصاديات الدولية، **مجلة التنمية الإقتصادية**، العدد04، السنة2017.

55.حليمي حكيمة، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية: قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، جوان2017.

56.حمودة نصيرة، واقع الفساد الإقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من منظور إسلامي، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 01، المجلد 22، 2022.

57.حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة المفكر**، العدد01، المجلد10، 25 مارس2015.

58.حنيش أحمد وبوقليع محمد، دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر 2001-2018، **مجلة الاقتصاد واحصاء التطبيق**، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2019.

59.خلفة نادية، واقع حقوق الإنسان في الجزائر زمن الإصلاحات وتفعيلها من خلال ألية اللجنة الوطنية الإستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد01، العدد04، ديسمبر 2016.

60.خلوط فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد13، العدد 29، فيفري 2013.

61.درويش عبد المجيد، خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر، **مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 10، العدد 01، السنة 2018.

62.دريادي حميدة ، الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر... تعزيز للمسار الديمقراطي أم الحفاظ على الوضع القائم، **مجلة أبحاث**، العدد 02، المجلد 01، ديسمبر 2016.

63.دفرور عبد النعيم وشاهد الياس، التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة معارف**، العدد 24، جوان 2018.

64.دليو فضيل، الزبونية السياسية والإجتماعية في عصر الديمقراطية، **مجلة الآداب والعلوم الإجتماعية**، العدد 01، المجلد 04، جانفي 2007.

65.دوزي وليد، القبيلة وأثرها على الإستقرار السياسي في الصومال، **مجلة البدر**، المجلد09، العدد12، السنة2017.

66.رزيق كمال وعقون عبد السلام، مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد06، العدد11، 2017.

67.زراولية فوزية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، **مجلة الحقيقة**، العدد39، فيفري 2017.

68.زرواط فاطمة الزهراء ومناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي للفترة 1999-2014، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02، العدد 01، مارس 2015).

69.زريق نفيسة، رهان التنمية في الجزائر... نحو تبني نموذج تنموي جديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

70.زغاشو مريم وكرماني هدى، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد11، العدد02، السنة 2019.

71.ساسان نبيلة وحليمي حكيمة، خيار الحكم الراشد في ظل التوأمة بين الفساد الإقتصادي والريع، حالة الجزائر، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الرابع، العدد03،2019.

72.سطحي جابر، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، المجلد 33، العدد01، 2019.

73.سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية: دول الخليج أنموذجًا، **المجلة السياسية والدولية**، العدد21، 2012.

74.سمايلي نوفل وبوطورة فضيلة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 15، المجلد 02، 2016.

75. سمينة نعيمة، الإنتخابات البرلمانية الجزائرية 2012 في ضوء التحولات السياسية العربية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، المجلد 61، العدد 16، جانفي 2012.

76. سومار عبد القادر، العقلية الريعية وأثرها على السلوكيات السياسية، **مجلة أفاق فكرية**، العدد الثالث، أكتوبر2015.

77. سويح جمال وبن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المجلد 01، العدد 01، 2017.

78. الشافعي بدر حسن، اتجاهات وإمكانية إعادة الاستقرار في العالم العربي: مصر نموذجاً، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد75، السنة 2018.

79. شاهر إسماعيل الشاهر، التفتت وعدم الإستقرار السياسي للدول، **مجلة روافد**، المجلد03، العدد02، ديسمبر2019.

80. شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين، أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية: البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، **مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 06، العدد 01، ديسمبر 2015.

81. شلبي محمد، مفهوم الإستقرار السياسي عند الماوردي والموند: دراسة سياسية مقارنة، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، العدد الأول، (شتاء2001.2002).

82. شليحي الطاهر وبن موافق زروق، توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة 2010-2014، **مجلة نور للدراسات الإقتصادية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019.

83. شليغم غنية و ولد عامر نعيمة، أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي: حالة الجزائر، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، أفريل 2011.

84. الشمري مايح شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد05، العدد15، السنة2010.

85. شوقي سمير، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كبديل للجنة الإستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 12، العدد الأول، ماي 2019.

86. الشيحي يعقوب، الليبرالية الجديدة العالمية والدولة الريعية في المجتمعات العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد137، ربيع 2009.

87. صالحي نصيرة وقماز شعيب، مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الإقتصادية 2001-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019.

88. الصبيحي أحمد شكر حمود، ظاهرة الإستقرار السياسي في العراق بعد 2003: دراسة في المفهوم والأسباب، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد13، العدد03، 2018.

89.صلاح محمد وأخرون، التقييم القطاعي لسياسة الإقتصادية في الجزائر سياسة الإستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجاً، **مجلة الإقتصاد والمالية**، المجلد 05، العدد 01، 2019.

90.طهراوي فريد، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، **مجلة معارف**، العدد 22، المجلد 12 ، جوان 2017.

91.عبد الجبار أحمد عبد الله، وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، **مجلة العلوم السياسية لجامعة بغداد**، العدد50، 2015.

92.عبد اللاوي عبد السلام وبوبكر أمال، نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي وأثره على الأمن الإقتصادي الجزائري، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر2022.

93.العربي العربي، الإنتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد42، العدد491، 2020.

94.عشور طارق، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011): دراسة في بعض المتغيرات السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، أفريل 2012.

95.علام عثمان، تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الإستثمار العام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2004 (**مجلة معارف**، المجلد09، العدد 17، ديسمبر 2014).

96.علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: 2000-2014، **مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية**، المجلد09، العدد03، 2016.

97.عمارة البشير، تأثير الأزمة النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد05، العدد18، السنة 2020.

98.عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي- نموذج الإنحدار الذاتي var- للفترة 1980-2013، **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 14، 2015.

99.عماني لمياء وزغيب شهرزاد، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية، **مجلة التواصل في الإقتصاد والادارة والقانون**، العدد38، جوان2014.

100. عمراني سفيان وبوحفص حاكمي، انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الخامس، العدد02، أوت 2019.

101. عويسي وردة، البطالة واتجاهات النمو الإقتصادي والإستثمار العمومي وأسعار النفط: حالة الجزائر، **مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون**، العدد 39، سبتمبر2014.

102. عيدوني كافية، أثر الدعم الإجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993-2018 باستخدام نموذج ARDL، **مجلة المنهل الإقتصادي**، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021.

103. غيث مي عبد الرحمان وإسراء أحمد إسماعيل، الإستقرار السياسي، **مجلة الأهرام**، العدد72، السنة السادسة، ديسمبر2010.

104. فرحات عباس وسعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، **مجلة الإقتصاد والقانون**، العدد 01، جوان 2018.

105. فضيل مولود و مغراوي لقمان، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 03، المجلد 10، جويلية 2021.

106. فضيل مولود وبشيم حسين، الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري نحو ضفة شمال المتوسط: بين الحاجة الإنسانية ومخاطر التهديد، **مجلة التراث**، العدد 01، المجلد 11، مارس2021.

107. فودو محمد وأخرون، أهمية الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، **مجلة التكامل الإقتصادي**، العدد.01، المجلد05، السنة 2017.

108. قرومي حميد و بن لشهب حمزة، الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000- 2017، **مجلة معارف**، المجلد 13، العدد 01، 2018.

109. قلاتي عبد الكريم، الإستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد23، جويلية2009.

110. قوادرية بورحلة، التداول السلمي على السلطة، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد السادس، السنة 2015.

111. قوي بوحنية، أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، أفريل 2011.

112. قيصران هناء، تأثير الإقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي دراسة حالة: دول الخليج، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 05، المجلد 01، ديسمبر2017.

113. كاظم الزبيدي حسن لطيف والربيعي زياد طارق حسين، إدارة موارد الدولة الريعية: الأليات والمشاكل، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، المجلد13، العدد24، السنة العاشرة: 2019.

114. كربوسة عمراني و زروال سهام، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد 49، 2020.

115. كنعان حمه غريب عبد الله وأبو بكر رضوان، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد03، العدد03، 2017.

116. الكواز سعد محمود وعزيز حسين عبد الرزاق، الدولة الريعية والإقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، المجلد07، العدد02، السنة 2018.

117. لبعل فطيمة وحامد نورالدين، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد08، العدد01، السنة 2015.

118. لطرش طاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد10، جوان 2013.

119. مجاهدي كمال، الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد34، العدد390، أوت 2011.

120. مجدان محمد، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر2012-2021: بين الفعالية والضعف، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021.

121. مدين يوسف وعباسة طاهر، حرية الرأي والتعبير وصفة للاستقرار السياسي في ظل الحكم الراشد، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد01، العدد02، السنة 2016.

122. مرزوقي عبد الحليم و بنشوري صالح، التعديل الدستوري الجزائري الجديد ومبدأ الفصل بين السلطات، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 14، المجلد00، أكتوبر 2016.

123. مرموقة منصور، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص أفريل 2011.

124. المزيني عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر**، المجلد15، العدد01، 2013.

125. مسراتي سليمة، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة: الأطر واستراتيجيات التمكين السياسي، **مجلة صوت القانون**، المجلد الخامس، العدد02، أكتوبر2018.

126. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 06، جوان 2017.

127. مشوك لامية، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2001-2014، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد 10، المجلد 02، جوان 2018.

128. مصيطفى بشير، الفساد الإقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات، **دراسات اقتصادية**، العدد 06، جويلية 2005.

129. معارفي فريدة، تقييم أداء برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد17 ، العدد 48، سبتمبر 2017.

130. معتوق سامية وأخرون، معضلة الريع في الجزائر، **مجلة جديد الإقتصاد**، العدد 01، المجلد 15، ديسمبر 2020.

131. ناجم وافي و بوجمعة بلال، مساهمة برامج الإنعاش الإقتصادي في تجسيد التنمية المحلية بولاية أدرار خلال الفترة 2001- 2016، **مجلة البشائر الإقتصادية**، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017.

132. ناجي عبد النور، التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، العدد 02، 2008.

133. نايلي محمد وبخوش صبيحة، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 12، العدد 01، 2020.

134. نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجية الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 35، نوفمبر 2018).

135. نوري دريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 19، مارس 2016.

136. هادي سهيلة، الإستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق **دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد10، العدد03، سبتمبر2010.

137. هادي سهيلة، الإستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، المجلد10، العدد03، سبتمبر2018.

138. يحياوي عبد الحفيظ، البرامج الإقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر: دراسة للفترة 2017/2000، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية**، المجلد 32، العدد 02، 2016.

ث. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أورابح عادل، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018/2017).
2. باشوش حميد، **الإستثمارات العمومية ودورها في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001–2014** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015).
3. بتة الطيب، **دور الجهاز التنفيذي في تحقيق الإستقرار السياسي الداخلي 1999–2011** (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، 2013/2012).

4. بلحربي نوال، **أزمة الشرعية في الجزائر 1962–2007** (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2006–2007).

5. بلقاضي بلقاسم، **الإصلاحات الإقتصادية وأثارها على المؤسسة العمومية الإقتصادية الجزائرية حالة: مجمع صيدال** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012).

6. بن علي لقرع، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي: دراسة مقارنة دولة الجزائر ودولة الكويت 1989–2015** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017/2016).

7. بودربالة فايزة، **إشكالية تحول الإذخار إلى استثمار في الإقتصاديات الريعية: حالة الجزائر 2014/2000** (مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015 ـ 2016).

8. بورعدة حورية، **الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي** (مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة وهران، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2013).

9. بوعافية محمد الصالح، **دور المجتمع المدني في تحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر1999–** 2009 (مذكرة دكتوراه غير منشوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2016–2017).

10. جمعي خالد، **نظرية الدولة الريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر 2000–2018** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2023/2022).

11. حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013).

12. خرباشي عقيلة، **مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، 2010/2009).

13. خرشي مليكة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل برنامج التثبيت الإقتصادي** (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002).

14. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر:1990–2004** (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006).

15. سلطاني محمد رضا، **الإقتصاد الريعي والتحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر: من 1998 إلى غاية 2015** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2021/2020).

16. عيجولي خالد، **انعكاسات العولمة المالية على سياسات التنمية الإقتصادية في البلدان العربية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014).

17. فار عبد القادر، **أثر السياسة المالية على النمو والإستقرار الإقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000– أفاق 2019** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2017- 2018).

18. فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة، 2012/2011).

19. قارة ملاك، **إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسينغال** (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009).

20. مجالدي علي، **مخاطر الإقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة: حالة الجزائر** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2019/2018).

21. نصير أحمد، **أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990–2012** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013).

22. نوري دريس، **الممارسات الريعية؛ الزبونية السياسية وإشكالية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: مقاربة سوسيولوجية لعلاقة الدولة–المجتمع** (أطروحة دكتورة غير منشورة في العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين/سطيف02، السنة 2015–2016).

23. نويصر بلقاسم، **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف** (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في علم الإجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة متنوري قسنطينة، 2011/2010).

24. هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018/2017).

ج. التقارير والأبحاث:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **قائمة موضوعية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة**، متوفرة على الرابط التالي: https://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة الدورة التشريعية الخامسة 2002–2007**، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة العهدة التشريعية السادسة 2007–2012**، خريف 2007، ربيع 2008، خريف 2008، ربيع 2009، ربيع 2010، خريف 2010، ربيع 2011، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العلاقات مع البرلمان، **حصيلة نشاطات وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الفترة التشريعية السابعة 2012–2017**، متوفرة على الرابط التالي: https://www.mrp.gov.dz/Ministere-Arabe/
5. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، **الفساد: الخطر غير المُدرك على الأمن الدولي توصيات وخلاصات الفريق العامل المعني بالفساد والأمن**، بيروت 06 جوان 2014، متوفر على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/?fa=56178&lang=ar

6. المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، متوفر على الرابط التالي: **https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr09.shtml**

7. مكتب الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2015: التنمية في كل عمل**، متوفر على الرابط التالي: https://**www.un.org/ar/esa/hdr/hdr15.shtml**

ح. الأوراق البحثية:

1. شريف إدريس، الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الإنتخابات الرئاسية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 27 مارس 2014

2. عز العرب محمد، الدولة الريعية دورية شهرية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، **الأهرام: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد56، السنة السادسة، 2010.

3. قرم جورج ، إخراج الدول العربية من الإقتصاد الريعي؟! **لوموند ديبلوماتيك**، العدد4، السنة الرابعة، أفريل 2010.

4. ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، بغداد: **مؤسسة فريد يريش إيبرت**، تشرين الثاني 2013.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bibliographie en français:

A. Documents Officiels du gouvernement:

1. Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire pour L'année 1963, date à Mardi 10 Septembre 1963**, Journal Officiel De La République Algérienne Démocratique et Populaire** N° 64, pour L'année 1963.

B. Livres:

1. Jean-Jacques Ikama, **Comment Partager La Rente Pétrolière? Les Enseignement D'une Expérience Africaine**, (Paris: Editions Technip, 2013).

C. Périodiques et Journaux:

1. Boulahrik Mohand, Chômage et Population Active En Algérie à l'horizon 2030, **Revue Etudes en Economie Et Commerce et Finance**, Numéro 01, Volume 08, année 2019.
2. Bouyacoub Ahmed, croissance économique et développement 1992-2012: Quel bilan?, **Isaniyat**, Vol 16, N 57-58, (juillet-décembre 2012).
3. Dris Ait Hamadouche Louisa, Régime Et Islamistes En Algérie**:** Un Echange Politique Asymétrique?, **Revue Maghreb-Machrek**, No.200, 2009/2.
4. Dris-ait Hamadouche Louisa, L'abstention en Algérie: un autre mode de contestation politique, **L'Année du Maghreb**, No.05, 2009.
5. Dris-Ait Hamadouche Louisa, L'Algérie Face Au «Printemps Arabe» L'équilibre par la neutralisation des contestations, **revue confluences Méditerranée**, N°: 81, 2012/2.
6. Dris-Ait Hamadouche Louisa, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretenue, **Politique Méditerranéennes**, 2012.
7. Hachemaoui Mohammed, La Corruption Politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme, **Revue Esprit**, 6 juin 2011.
8. Hirech Nawal Et Oudjama Ibrahim, Economie de Rente et Pauvreté en Algérie, **Revue de Recherche Economique et Financière**, Tome.02, N.02, (December 2015).
9. Jean François Médard, Clientélisme Politique Et Corruption, **Revue Tiers Monde,** Vol.41, No.161, janvier- Mars 2000.
10. Leca Jean Et Schemeil Yves, Clientélisme Et Patrimonialisme Dans Le Monde Arabe, **Revue Internationale De Sciences Politiques**, Vol.04, No.04, 1983.
11. Sid Ahmed Abdelkader, Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, (juillet-september.2000).

D. Rapports, Recherches Et Conférences:

1. Abderrahmane Benlahcene and Nurfarhana Salihah Binti Abdullah, **Anti-corruption Efforts In Algeria: Prevention Through Non-State Actors**, Proceedings of the 2nd International Conference on Government and Public Affairs 2021 (ICOGPA2021), 6-7 April 2021, University Utara Malaysia, Sintok, Kedah, MALAYSIA.
2. BANK Of ALGERIA, **BULLTINS STATISTIQUES TRIMESTRIELS**, **N°1:** Septembre 2007, p.10, **N°4:** Septembre 2008, p.23, **N°5:** Décembre 2008, p.15, **N°17:** Mars 2012, p.26, **N°21:** Mars 2013, p.15, **N°25:** Mars 2014, p.26, **N°33:** Mars 2016, p.26, **N°37:** Mars 2017, p.26, **N°45:** Mars 2019, p.15, **N°49:** Mars 2020, p.26, **URL: https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques/**
3. Boulehbal Bachir, **La Algérie de demain: Relever les défis pour gagner du travail Emploi- Chômage- Salaires et productive du travail, Rapport présenté à la Fondation Friedrich Ebert bureau d'Alger**, septembre 2008**, URL: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/06413.pdf**
4. Groupe de La Banque Africaine De Développement, Centre Développement De L'organisation De Coopération De Développement Économique (OCDE), **Rapport Perspectives économiques en Afrique 2002/2003**.
5. La Banque mondiale**, rapport sur La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent**, **17 octobre 2016, URL: https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists**
6. Le programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Le Rapport sur le développement humain 2019, Au-delà des revenus des moyennes et du temps présent: Les inégalités de développement humain au XXI^e siècle URL:** https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2019frpdf_1.pdf
7. Le programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Le **Rapport Mondial sur le développement humain 2001, Mettre Les Nouvelles Technologies Au Service Du Développement humain, URL: https://www.cetim.ch/wp-content/uploads/pnud-2001-fra.pdf**
8. Rapport de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Communique DU Conseil Des Ministre 24 mai 2010, **programme Développement Quinquenna**l **2010-2014**.
9. République Algérienne Démocratique Et Populaire Office National des Statistiques (ONS), **Activité Emploi et Chômage en Septembre 2015, N.726**, URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles
10. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique et Social (CNES), commission De l'Evaluation**, Rapport sur: la conjoncture économique et Social de 2^eme semestre 2002,** 22^eme session plénière.
11. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social**, Rapport de Conjoncture Economique Et Social 1^er Semestre 2015**, Novembre 2015.
12. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (CNES), **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015,**

Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain en Algérie, 2016. **URL: https://www.cnese.dz/ar/developpementhumain**

13. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (CNES)**, Rapport National sur le Développement Humain Algérie 2007, URL: https://www.cnese.dz/ar/developpementhumain**
14. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Conseil National économique et Social (CNESE), conjoncture économique et Social du second semester 2001, **Rapport sur: la conjoncture économique et Social de l'année 2001**, 19eme-20eme session plénière, N07.
15. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Gouvernement Algérien, **Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2000-2015**, **juin 2016**, **URL:** https://consulat-lyon-algerie.fr/wp-content/uploads/2016/12/Objectifs-du-millenaire-pour-le-developpement-Algerie-2016.pdf
16. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, **Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016**, **Le Nouveau Modelé 2016-2019**.
17. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2002,** 18 Septembre 2001, **URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**
18. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2018 et prévisions 2019-2020**, **URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**
19. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Rapport de présentation du projet de loi de finances 2004**, Septembre 2003, **URL:** https://www.mf.gov.dz/pdf/rapports/rplf04.pdf
20. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Des Finances, Rapport de présentation du projet de loi de finances 2002**, 18 Septembre 2001, **URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/**
21. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, principaux indicateurs économique et financiers 2019**, **URL:** http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective
22. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, Emploi et Chômage 2018**, **URL:** http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf
23. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère Des Finances, **Direction générale de la prévision et des politiques DGPP -ministère des finances.gov/index. PHP/retrospective, Emploi et Chômage 2000-2018,** URL: http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf

24. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Ministère Du Commerce Et De La Promotion Des Exportations, Statistique du commerce extérieur,** 19 février 2018**, URL: https://www.Commerce.Dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1**
25. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Office National des Statistiques (ONS), **Activité emploi et chômage En Mai 2019, Note de ONS N°879**, **URL:** https://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf
26. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Office National des Statistiques (ONS), **Activité Emploi et Chômage en Septembre 2000-2019,** URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles
27. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Office National des Statistiques (ONS), Activité Emploi et Chômage en Septembre 2001-2019, URL: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique56&debut_articles=10#pagination_articles
28. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Rapport Sur L'Etat De Mise En Œuvre Du Programme D'action National En Matière De Gouvernance**, Novembre 2008.
29. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Rapports De présentation Du Projet De Loi De Finances 2014, Et 2016, Et 2017, Et 2018, URL: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/rapports-lois.**

E. Thèses Universitaire:

1. Achour Tani Yamna, **Analyse de la politique économique algérienne (**Thèse de doctorat en sciences Economiques, Economies et Finances, université PANTHEON-SORBONNE- Paris1, 2013).
2. Gafour Hadjira Nadjet, **Le Développement Local Conception Et Usage: Cas De L'Algérie**, (Thèse De Magistère En Sciences De Gestion, Université De Mostaganem, Département Des Science Commerciales, 2010/2011).
3. Ouchich Mourad, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie** (Thèse de Doctorat en Science politique, Université Lumière Lyon2, 2011).

F. Sites Web:

1. La Banque Mondiale, **Chômage Total (% de la population) (estimation modélisée OIT) - Algeria**, date de consultation: 07/05/2023 **URL:** https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ&name_desc=true
2. La Banque Mondiale, **Dépenses publiques en éducation (% du PIB) – Algérie**, Date de consultation : 02/05/2023, URL : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?view=chart&locations=DZ
3. La Banque Mondiale, **Dépenses publiques en éducation Total (% des dépenses du gouvernement) – Algérie**, Date de consultation : 02/05/2023, **URL:** https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?locations=DZ&view=chart

4. La Banque Mondiale**, EXPORTATIONS DE CARBURANT (%des marchandises exportées)- Alegria,** Date de consultation: 26/11/2020 **URL**: https://données.banquemondiale.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN?locations=DZ

2. English bibliography:

A. Books:

1. Beblawi Hazem and Giacomo Luciani (edited), **The Rentier State Nation State and integration in the Arab World** (London: Croom Helm ltd, 1987).
2. Cook Michael (ed), **Studies in Economic History of the Middle East,** (London: oxford University Press,1970).
3. Dauderstadt Michael and Schildberg Arne (eds), **Dead Ends of Transition: Rentier Economies and Protectorates** (United State of America: University of Chicago Press, 2006).
4. Douglas Andrew Yate., **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon** (Eritrea: Africa World Press, 1996).
5. Jan-Erik Iane and Svante Ersson**, Politics and Society in Western Europe (**London: sage published, fourth Edition, 1999).
6. Lowi Miriam R**, Oil Wealth and the Poverty of Political: Algeria Compared** (United. Kingdom, Cambridge University Press, 2009).
7. Metzger Thomas A, the Western concept of a civil society in the context of Chinese history (**Stanford University California**: Hoover Institution on War, Revolution And Peace, 1998).
8. Werenfels Isabelle, **Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995**, (Cambridge University: Center For International Studies, 2007).
9. Yan Sun, **Corruption and Market in Contemporary china**, (United States of America: Cornell University Press, 2004).
10. Young Shaun P, **Beyond Rawls: An Analysis Of The Concept Of Political Liberalism** (New York, University Press Of America, 2002).

B. .Dictionaries and encyclopedias:

1. Badie Bertrand and others, **International Encyclopedia of Political Science**, Volume 01 (London: Sage Publication Ltd, 2011).

C. Periodicals and Journals:

1. Baar Adelhamid et Ait Bara Hani, L'impact de la corruption sur la croissance économique en Algérie: Application de l'approche ARDL, **Journal of economics studies and researches in renewables energies**, Vol.08, No.02, 2021.
2. Beblawi Hazem, The Rentier State in The Arab World, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, (fall 1987).
3. Benli AltuniŞik Meliha, Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal, **International Relations**, Vol.11, No.42, (Summer 2014).
4. Chilton Stephen, defining political culture**, the western political Quarterly University of Utah,** Vol.41, No.03, (Sep.1988).

5. Claude Ake, A Definition of Political Stability**, Comparative Politics,** Vol.07, No.02, (Jan.1975).
6. Emma Sottilotta Cecilia, Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprising, **Istituto Affari Internazionali (IAI),** Vol.13, No.01, **(**January 2013).
7. Ensaad Redounne & Benfrieha Nadjat, Impact Of Inflation on Economic growth - Standard Study- Algeria 1990-2018, **Economic Researcher Review**, Volume 08, Issue 13, (June 2020).
8. Herb Michael, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, (Apr.2005).
9. Kettering Sharon, The Historical Development of Political Clientelism, **The Journal of Interdisciplinary History**, Vol.18, No.03, (Winter 1988).
10. Landé Carl H, Political Clientelism In Political Studies: Retrospect and Prospects, **Internationale Political Science Review**, Vol.04, No.04, 1983.
11. Limam Mohammed Halim, Detailed Analysis of The Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions, Reform, **Contemporary Arab Affairs University of California Press**, Vol.05, No. 02, (April 2012).
12. Mien Edouard and Goujon Michael, 40 Years of Dutch Disease Literature: Lessons for Developing Countries, **Comparative Economic Studies**, Vol.64, (23 November 2021).
13. Okruhlik Gwenn, Rentier Wealth, Unruly Law and The Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States, **Comparative Politics**, Vol.31, No.03, (Apr.1999).
14. Ouali Nadjia et Achouche Mohamed, Etude de la relation entre la rente, la corruption et la croissance économique en Algérie: Approche de cointégration, **Al-riyada for Business Economics Journal,** Vol.06, No.01, (January 2020).
15. R.W Smith, The Concept of Legitimacy, **Journal of Social and Political Theory,** No.35, (October 1970).
16. Roniger Luis, Political Clientelism, Democracy, and Market economy, **Comparative politics**, Vol.36, No.03, April 2004.
17. Ross Michael L, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, Vol.53, No.03, (Apr.2001).
18. Schedler Andreas, Elections Without Democracy The Menu Of Manipulation, **Journal of Democracy**, Volume 13, number 2, (April 2002).
19. Spencer Martin E, Wiber on legitimate Norms and Authority, **The British Journal of Sociology**, Vol.21, No.02, (Jun.1970).
20. Tersoo Johnkennedy Ikyase And Anthony Ejue Egberi, Political Violence And Democratic Stability In Nigeria: Reflecting On The Past And Chatting The Way Rorward, **Review Of Public Administration And Management,** Vol.04, No.08, (December 2015).

21. Tusalem Rollin F, Democracies and Political Stability, **International social Science Review**, Vol.90, No.01, (2015).

D. Reports, Researh papers and conferences:

1. OPEC, **Annual Statistical Bulletin, 2004.**
2. OPEC, **Annual Statistical Bulletin, 2009.**
3. OPEC, **Annual Statistical Bulletin, 2014.**
4. OPEC, **Annual Statistical Bulletin, 2019.**
5. OPEC, **Annual Statistical Bulletin, 2020.**
6. The Economist Intelligence Unit of Democracy Index 2006, **A Report by The Economist Intelligence Unit 2006, URL**: https://www.eiu.com/n/
7. The Economist Intelligence Unit of Democracy Index 2019, **A Report by The Economist Intelligence Unit 2019, URL:** https://www.eiu.com/n/
8. The Economist Intelligence Unit's Of Democracy Index, **A Reports by the Economist Intelligence Unit, 2006, 2008, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, , 2019**, **URL:** https://www.eiu.com/n/
9. The Economist Intelligence Unit's Of Democracy Index, **A Reports by the Economist Intelligence Unit 2006-2019, URL:** https://www.eiu.com/n/
10. The TRANSPARENCY INTERNATIONAL(TI), **Corruption Perceptions Index (CPI)**, **Reports Corruption in Algeria 2003-2019**, **URL:** https://www.Transparency.org/en/countries/algeria
11. The world Bank Group, **Doing Business Reports 2007-2019, URL:** https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports
12. The World Economic forum, **The Global Competitiveness Reports 2006-2007**, **2008-2009**, **2009-2010, 2010-2011**, **2011-2012**, **2012-2013**, **2013-2014, 2014-2015**, **2015-2016**, **2017-2018, 2018-2019**.

E. Websites:

1. Bank of Algeria, **IPC ET Inflation,** date de consultation: 30/04/2023, **URL: https://www.bank-of-algeria.dz/ipc-et-inflation/**

2. Freedom House/Expanding Freedom and Democracy, **Freedom in The world 2017, 2018, 2019 Scores**, **Civil Liberties in Algeria**, viewed date: 09/05/2023, **URL**: https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2019
3. Global firepower (GFP), **Algeria Military Strength 2022**, viewed date: 15/03/2022, **URL:** https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria
4. Knoema.com, **Algeria - Military expenditure as a share of GDP,** viewed date: 07/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Military-expenditure-as-a-share-of-GDP
5. Knoema.com**, Algeria - Military expenditure in current prices**, viewed date: 07/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Military-expenditure
6. Knoema.com, **Algeria- Current health expenditure as a share of GDP,** viewed date: 02/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-as-a-share-of-GDP

7. Knoema.com, **Algeria- Current health expenditure per capita**, viewed date: 02/05/2023, **URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-per-capita
8. Knoema.com, **Algeria- Poverty headcount ratio at national poverty Line,** viewed date: 02/05/2023**, URL:** https://knoema.com/atlas/Algeria/Poverty-rate-at-national-poverty-line
9. Mo Ibrahim Foundation, **Ibrahim Index of African Governance (IIAG), Explore The Data About The (IIAG),** viewed date: 11/05/2023, **URL: https://iiag.online/about.html**
10. Mo Ibrahim Foundation, **Ibrahim Index of African Governance (IIAG), Anti-Corruption in Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://iiag.online/data.html?meas=ANTICORR|AntiCorrMech|AbsCorrStateInst|AbsCorrPubSect|CleanProcuProc|AbsCorrPrivSect|AntiCorrPolBS|AntiCorrBodGI|AntiCorrInvGI|AbsJudCorr|AbsLegCorr|AbsExecCorr|AbsPubSectTheft|AbsBribPubSec|CompBidProcuGI|ExclPrevIncCrompProcurProcGI|AbsIrregPayBribFrimsWEF|AbsCorrBusWB&loc=DZ&view=table.
11. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Anti-Corruption for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://iiag.online/data.html?meas=ANTICORR&loc=DZ&view=table
12. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Anti-Corruption Mechanisms, and 3 others for Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://iiag.online/data.html?meas=AntiCorrMech|AntiCorrPolBS|AntiCorrBodGI|AntiCorrInvGI&loc=DZ&view=table
13. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Absence of Corruption in the state Institutions, and 3 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrStateInst&loc=DZ
14. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Absence of Corruption in the Public Sector, and 2 others for Algeria 2010-2019,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrPubSect&loc=DZ
15. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Public Procurement Procedures, and 2 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://iiag.online/data.html?meas=CleanProcuProc&loc=DZ
16. Mo Ibrahim Foundation, Ibrahim Index of African Governance (IIAG), **Absence of Corruption in the Private Sector, and 2 others for Algeria 2010-2019**, viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://iiag.online/data.html?meas=AbsCorrPrivSect&loc=DZ
17. The Fund for Peace (FFP)**, About The Fragile State Index (FSI),** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://fragilestatesindex.org/about/
18. The Fund for Peace (FFP)**, Fragile State Index (FSI) in Algeria 2006-2019,** viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://fragilestatesindex.org/country-data/
19. The Fund for Peace (FFP), **Fragile State Index (FSI), How Many Countries are Included in the Fragile States Index?,** viewed date: 11/05/2023**, URL:**

https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/how-many-countries-are-included-in-the-fragile-states-index/.

20. The Fund for Peace (FFP), **Fragile State Index (FSI), What do the Colors and Categories in the Index and on the Map Signify?,** viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/what-do-the-colors-and-categories-in-the-index-and-on-the-map-signify/
21. The Fund for Peace (FFP), **Fragile State Indicators (FSI**), viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://fragilestatesindex.org/indicators/.
22. The Fund for Peace (FFP)**, What Methodology Was Used for the Ratings?**, viewed date: 11/05/2023**, URL:** https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/what-methodology-was-used-for-the-ratings
23. The heritage Foundation, Index of Economic freedom, **About The Index,** viewed date: 11/05/2023, **URL: https://www.heritage.org/index/about**
24. The heritage Foundation**, Index of Economic freedom, Explore The Data,** viewed date: 11/05/2023**, URL:**https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637925372232871583.
25. The International Energy Agency (I**EA**), **History-About-IEA**, Viewed Date: 23/11/2020, **URL: https://www.iea.org/about/history**
26. The Organization of the Petroleum Exporting Countries (**OPEC**), **Brief history**, Viewed Date: 22/11/2020, **URL: https://www.opec.org/opec-web/en/about-us/24.htm**
27. The Transparency International (TI), **Corruption Perceptions Index (CPI),** viewed date:11/05/2023, URL: https://www.transparency.org/en/countries/algeria
28. The Transparency International (TI**), The Abcs of the CPI: How The Corruption Perceptions Index Is Calculated, Got questions about our flagship Corruption perceptions index? We have you covered**, viewed date:11/05/2023, **URL:** https://www.transparency.org/en/news/how-cpi-scores-are-calculated
29. The Transparency International (TI), **What Is Corruption**?, viewed date:11/05/2023, URL: https://www.transparency.org/en/what-is-corruption
30. The world Bank Group, Doing Business Archive, **About us Doing Business,** viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://archive.doingbusiness.org/en/about-us
31. The World Bank, **GDP growth (Annual %) - Algeria,** viewed date: 30/04/2023, URL: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ
32. The World Bank, **GDP per capita (current US$) - Algeria,** viewed date: 30/04/2023, **URL:** https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ
33. The World Bank, **Inflation Consumer Prices (Annual%),** viewed date: 30/04/2023, **URL:** https://databank.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG/1ff4a498/Popular-Indicators
34. The World Bank, **The World Bank wide Governance Indicators (WGI) Project**, **Government Effectivess (GE)**, Viewed date: 11/04/2023, **URL:** https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/FAQ

35. The World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI**) project, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism**, Viewed date: 09/05/2023, **URL: https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports.**
36. The World Bank, **What are the 6 dimensions of governance measured by the Worldwide Governance Indicators?** Viewed date: 09/05/2023, **URL:** /http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/FAQ
37. The World Bank, Worldwide Governance Indicators (WGI) project, **Control of Corruption**, viewed date: 11/05/2023, **URL:** https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

الفهرس

1. قائمة الأشكال والجداول:

أ. قائمة الأشكال:

الرقم:	عنوان الشكل:	الصفحة
01	يوضح العلاقة بين متغير الريع النفطي والإستقرار السياسي في بيئة ديمقراطية	100
02	يوضح العلاقة بين متغير الريع النفطي والإستقرار السياسي في بيئة غير ديمقراطية	100
03	مخطط بياني يوضح تطور أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند خلال الفترة 1999–2019	124

ب. قائمة الجداول:

الرقم:	عنوان الجدول:	الصفحة:
01	يوضح بعض المؤشرات الدالة على الإختلاف الموجود بين الإقتصاد الريعي Rentier Economy والدولة الريعية Retire State	51
02	يوضح المخططات التنموية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1967 و1989	114
03	تطور أسعار النفط الجزائري صحاري بلاند خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019	123
04	يوضح مساهمة القطاع النفطي في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019	127
05	مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في تشكيل بنية الناتج المحلي الإجماليGDP للجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2019	129
06	يوضح نسبة مساهمة صادرات القطاع النفطي في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019	132
07	التوزيع القطاعي للمبالغ المستثمرة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE خلال الفترة 2001–2004	139

08	التوزيع القطاعي لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي PCSCE خلال الفترة 2005-2009	148
09	التوزيع القطاعي لميزانية برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE خلال الفترة 2010-2014	155
10	يبين تطور مؤشر النمو في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019	168
11	تطور معدلات النمو الإقتصادي في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	170
12	معدلات النمو القطاعية في قطاع خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	171
13	تطور نسبة البطالة في الجزائر بين عامي 1999-2019	176
14	تطور معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	177
15	مساهمة القطاعات الإقتصادية في توفير مناصب شغل خلال الفترة 1999-2019	179
16	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	186
17	مؤشر الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 بالأسعار الجارية ونسبته من الناتج المحلي الإجماليGDP	215
18	تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر من منظور البنك الدولي The World Bank خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019	225
19	تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019	227
20	تصنيف الجزائر في مجال استقلالية القضاء خلال الفترة ما بين 2006 و2019	239
21	حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية الرابعة 1997-2002	244
22	حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية الخامسة 2002-2007	245
23	حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية السادسة 2007-2012	245

24	حصيلة الرقابة البرلمانية في الجزائر خلال الفترة التشريعية السابعة 2012-2017	246
25	مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 من منظور البنك الدولي The world Bank	291
26	تطور نسبة التحويلات الإجتماعية أو تطور سياسة الدعم الإجتماعي للدولة الجزائرية خلال الفترة ما بين عامي 2009 و2019	298
27	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2019 حسب منظمة الشفافية الدولية The Transparency International	305
28	مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2019 حسب البنك الدولي The world Bank	309
29	مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	311
30	مؤشر أليات مكافحة الفساد ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	313
31	مؤشر غياب الفساد في مؤسسات الدولة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	316
32	مؤشر غياب الفساد في القطاع العام ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	318
33	مؤشر اجراءات المشتريات العامة ومؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	321
34	مؤشر غياب الفساد في القطاع الخاص وأهم مؤشراته الفرعية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2019 حسب دليل إبراهيم للحوكمة في أفريقيا The Ibrahim Index of African Governance	323

35	مؤشر الدولة الهشة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2019 حسب صندوق السلام The Fund for Peace (FFP)	327
36	تصنيف الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2019 حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي The world Bank	352
37	مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2019 الصادر عن مؤسسة التراث The heritage Foundation	354

2. قائمة المحتويات:

كلمة شكر وعرفان:		
الإهداء:		
مقدمة:		أ – خ
الفصل الأول:	الريع النفطي والإستقرار السياسي مقاربة معرفية	25–103
المبحث الأول:	الإقتصاد الريعي والدولة الريعية دراسة في المفهوم وطبيعة العلاقة	27
المطلب الأول:	تعريف الإقتصاد الريعي	27
المطلب الثاني:	مفهوم الدولة الريعية ومميزاتها	37
المطلب الثالث:	علاقة الإقتصاد الريعي بالدولة الريعية	47
المبحث الثاني:	ماهية الإستقرار السياسي	53
المطلب الأول:	مفهوم الإستقرار السياسي	53
المطلب الثاني:	مؤشرات الإستقرار السياسي	64
المطلب الثالث:	متطلبات الإستقرار السياسي	73
المبحث الثالث:	انعكاسات الريع النفطي على الإستقرار السياسي	80
المطلب الأول:	الإنعكاسات السياسية	80
المطلب الثاني:	الإنعكاسات الإقتصادية	89
المطلب الثالث:	الإنعكاسات القيمية والثقافية	94
خلاصة الفصل:		102

الفصل الثاني:	السياسة الإقتصادية في الجزائر من منظور اقتصاد الريع النفطي	201-104
المبحث الأول:	واقع الإقتصاد الريعي في السياق الجزائري	106
المطلب الأول:	الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق	106
المطلب الثاني:	تطور أسعار النفط في الجزائر والعوامل المتحكمة فيها	117
المطلب الثالث:	مظاهر الريع النفطي في الإقتصاد الجزائري	125
المبحث الثاني:	توظيف الريع النفطي في البرامج الإقتصادية 1999-2019	135
المطلب الأول:	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	135
المطلب الثاني:	البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009	143
المطلب الثالث:	البرنامجين الإقتصاديان لتوطيد النمو الإقتصادي 2010-2019	152
المبحث الثالث:	دراسة تقييمية لأثر البرامج الإقتصادية على الإستقرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر	165
المطلب الأول:	تقييم أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر النمو الإقتصادي	165
المطلب الثاني:	تقييم أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر البطالة	174
المطلب الثالث:	تقييم أثر البرامج الإقتصادية على مؤشر التضخم والفقر	184
خلاصة الفصل:		200
الفصل الثالث:	توظيف الريع النفطي في العملية السياسية وانعكاساته على الإستقرار السياسي في الجزائر	359-202
المبحث الأول:	الريع النفطي والإنتقال الديمقراطي في الجزائر	204
المطلب الأول:	الريع النفطي كمصدر لسلطة السياسية	204
المطلب الثاني:	الريع النفطي والمشاركة السياسية	218
المطلب الثالث:	الريع النفطي وانعكاساته على البناء الديمقراطي	231
المبحث الثاني:	الريع النفطي والمجتمع في الجزائر	251
المطلب الأول:	الريع النفطي كآلية لضبط المجتمع المدني	252
المطلب الثاني:	الريع النفطي والإستقطاب الزبوني	271
المطلب الثالث:	الريع النفطي والسلم الإجتماعي	288

المبحث الثالث:	الريع النفطي والفساد في الجزائر	302
المطلب الأول:	مؤشرات قياس الفساد في الجزائر من منظور الهيئات الدولية	303
المطلب الثاني:	الريع النفطي والفساد السياسي في الجزائر	328
المطلب الثالث:	الريع النفطي والفساد الإقتصادي في الجزائر	338
خلاصة الفصل:		358
خاتمة:		360
قائمة المراجع:		366
الفهرس العام:		401
قائمة الأشكال والجداول:		402
قائمة المحتويات:		405
الملخصات:		408

الملخصات:

○ تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي في الجزائر 1999-2019

○ الملخص:

تناقش الدراسة موضوع تأثير الريع النفطي على الإستقرار السياسي؛ حيث أنها تبحث عن التأثيرات التي يفرزها متغير الريع النفطي في الدول الريعية على المستوى السياسي، الإقتصادي، القيمي والثقافي، نتيجة توظيفه واستخدامه من طرف نخبة حاكمة داخل النظام السياسي من أجل تحقيق مصالحها الشخصية وضمان تمديد الحكم لفترة زمنية طويلة؛ وبالتالي فإن هذه التوظيفات قد تؤثر سلباً على مفهوم الإستقرار السياسي، وتجعل من الريع النفطي كمُهدد للإستقرار السياسي، كما تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق الإطار النظري لتأثيرات التي ينتجها متغير الريع النفطي كمتغير مستقل على الإستقرار السياسي كمتغير تابع في الجزائر خلال في فترة حكم الرئيس السابق المستقيل السيد عبد العزيز بوتفليقة في الفترة ما بين 1999 و2019، لاعتبار أن الجزائر دولة ريعية تعتمد بشكل واسع على مورد الريع الخارجي في اقتصادها الوطني.

كما تحاول هذه الدراسة أيضاً؛ تحليل وتفسير كيف عملت النخبة الحاكمة في عهد الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة على استغلال المورد المالية الناتجة عن متغير الريع النفطي، وتوظيفها بفعالية في الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، بما يسمح ببقاء واستمرار النظام السياسي لفترة طويلة من الزمن، رغم البيئة المضطربة الذي كان متواجد فيها، حيث أن ألية استغلال الريع النفطي واعادة توزيعه من طرف السلطة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1999 و2019 عبر انتهاجها العديد من الممارسات والطرق السلبية، التي من بينها تكريس منطق الزبونية وشراء السلم الإجتماعي وضبط المجتمع المدني جعل العملية السياسية في الجزائر تسير وفق منطق السلطوية الإستبدادية والفساد.

وقد توصلت هذه الدراسة؛ إلى أن الوفرة النفطية التي عرفتها الجزائر منذ وصول الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وتوظيفها في خدمة مشروعه السلطوي القائم على ثنائية الريع والتوزيع للاستمرار في السلطة لفترة زمنية طويلة، وبالتالي تمديد الحكم خارج الأعراف الديمقراطية باسم التنمية، فقد أثر على مفهوم الإستقرار السياسي، وأصبح الريع النفطي يعتبر كمهدد للاستقرار السياسي نتيجة إنتشار بعض المظاهر السلبية كالفساد والزبونية؛ بالإضافة إلى غياب الديمقراطية وضعف نسبة المشاركة السياسية... الخ.

○ **الكلمات المفتاحية:** الدولة الريعية؛ الإقتصاد الريعي، الريع النفطي؛ الإستقرار السياسي؛ الجزائر؛ النخبة الحاكمة؛ النظام السياسي.

- The impact of oil rents on political stability in Algeria from 1999 to 2019

- **Abstract:**

This study tackled the theme of the impact of oil rents on political stability in Algeria, as it searches for the impacts brought about by the variable of oil rents in the rentier states at the political, economic, cultural and value level, as a result of the employment and the use of it by a ruling elite within the political system in order to achieve its personal interests and to ensure the rule for an extended period of time; therefore, these investments may negatively impact the concept of political system, and could make the oil rents as menacing for political stability. Also, this study aims to apply the theoretical framework of impacts produced by the variable of oil rents as an independent variable on the political stability, as a dependent variable in Algeria during the rule of outgoing former President Abdelaziz Bouteflika between 1999 and 2019, since Algeria is a rentier state which is highly dependent on external rent resource in its national economy.

Moreover, this study attempts to analyse and to explain how the rule elite, in the era of former President Mr. Abdelaziz Bouteflika, has worked towards the exploitation of financial resource caused by the variable of oil rents, the useful employment of it in economic, social and political aspects, allowing remaining and continuity of the political system for a long period, even though the uncertain environment where it was in, as the exploitation's mechanism of oil rents and its redistribution by the governing power in Algeria between 1999 and 2019, through pursuing many negative practices and ways, including the dedication the logic of clientelism, buying social peace and civil society policing which make political process proceeds according to authoritarianism and corruption in Algeria.

This study concludes that the oil abundance experienced by Algeria, since the the former President Mr. Abdelaziz Bouteflika came to power and its employment in his authoritarian project service based on bilateral rent and distribution to hold on to power for a long period, therefore, the extension of rule outside democratic norms on behalf of development, in which the concept of political stability was impacted become seen as a threat to political stability due to the spread of certain negative aspects as corruption and clientelism; as well as the lack of democracy and the low political participation.

- **Keywords**: rentier state; rentier economy; oil rents; political stability; Algeria; ruling elite; political system.

o L'impact de la rente pétrolière sur la stabilité politique en Algérie de 1999 à 2019

- **Résume:**

Cette étude a abordé le sujet de l'impact de la rente pétrolière sur la stabilité politique en Algérie, en recherchant les impacts produits par la variable de la rente pétrolière dans l'État rentier sur le plan politique, économique, culturel et des valeurs, en raison de son emploi et de son utilisation par une élite dirigeante au sein du système politique afin de réaliser ses intérêts personnels et d'assurer le pouvoir pour une période prolongée ; par conséquent, ces placements peuvent avoir un impact négatif sur le concept de système politique, et pourraient rendre la rente pétrolière menaçante pour la stabilité politique. Aussi, cette étude vise à appliquer le cadre théorique des impacts produits par la rente pétrolière en tant que variable indépendante sur la stabilité politique, en tant que variable dépendante en Algérie pendant le règne de l'ancien président démissionnaire Abdelaziz Bouteflika entre 1999 et 2019, puisque l'Algérie est un État rentier qui dépend fortement des ressources de la rente externe dans son économie nationale.

l'élite dirigeante, sous l'ère de l'ancien Président M. Abdelaziz Bouteflika, a travaillé sur l'exploitation de la ressource financière causée par la variable de es, sociales et rente pétrolière, à son utilisation dans les aspects économiqu politiques, permettant ainsi le maintien et la continuité du système politique pendant une longue période, malgré l'environnement turbulent dans lequel il évoluait, le mécanisme d'exploitation de la rente pétrolière et sa redistribution le pouvoir en place en Algérie entre 1999 et 2019, en adoptant nombreuses par pratiques et moyens négatifs, y compris la consécration de la logique du clientélisme, l'achat de la paix sociale et le maintien de l'ordre dans la société ocessus politique se déroule selon l'autoritarisme et la civile qui font que le pr corruption en Algérie.

Cette étude conclut que l'abondance de pétrole que connaît l'Algérie depuis l'arrivée au pouvoir de l'ancien président Abdelaziz Bouteflika et son utilisation dans son service de projet autoritaire basé sur la rente bilatérale et la distribution pour se maintenir au pouvoir pendant une longue période, par conséquent, l'extension de la règne en dehors des normes démocratiques au nom du développement, dans lequel le concept de stabilité politique a été affecté, est désormais considéré comme une menace pour la stabilité politique en raison de la propagation de certains aspects négatifs tels que la corruption et le clientélisme, ainsi que l'absence de démocratie et la faible participation politique.

- **Mots-clés:** État rentier; économie rentière; rente pétrolière; stabilité politique; Algérie; élite dirigeante; système politique.

M'hamed Bougara University Of Boumerdes

Faculty Of Law And Political Sciences

Department Of Political Sciences

Topic:

The Impact Of Oïl Rents On Political Stability In Algeria

1999-2019

A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements for The Third Cycle Doctorate Degree In Political Science And International Relations

Specialty: Political And Administrative Organization

Prepared By:

Bechim Hocine

Supervisor:

Prof. Fouka Sofiane

Defence Jury:

Dr: Derouiche Djamel	Prof	University Of Boumerdes	President
Dr: Fouka Sofiane	Prof	University Of Boumerdes	Supervisor
Dr: Benmorsli Rafik	MCA	University Of Boumerdes	Examiner
Dr: Houssam Salmane	MCA	University Of Algiers 03	Examiner
Dr: Taileb Ahmed	Prof	University Of Khemis Miliana	Examiner

Acadiemic Year: 2023-2024